



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر - باتنة -



كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية و العلوم الإسلامية

قسم : العلوم الإنسانية

شعبة : التاريخ

سياسة تقرير المصير الفرنسية وانعكاساتها

على مستقبل الجزائر

(1959-1962م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر.

إشراف الأستاذة:

أ.د/ لمياء بوقريوة

إعداد الطالب :

عبد الرحمان بوقارة

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الصفة	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية
د. سليمان قريوي	رئيسا	محاضر - أ-	جامعة الحاج لخضر باتنة
أ.د. لمياء بوقريوة	مقررا	أستاذ	جامعة الحاج لخضر باتنة
د. السبتي غيلاني	مناقشا	محاضر - أ-	جامعة الحاج لخضر باتنة

السنة الجامعية : 2014 / 2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان:

بعد الإنتهاء من إعداد هذه المذكرة الجامعية، يسعدني أن أتقدم بالشكر
الجزيل:

- إلى الأستاذة الدكتورة "لمياء بوقربوة"، المشرفة على هذا البحث، والتي لم تدخر
جهدا في إرشادي وتوجيهي .

- إلى من وأحاطني برعايتهما والدي الكريمين "حسين ، سعيده" حفظهما الله .

- كما أعرب عن شكري وامتناني لكل من أمانني في إنجاز هذا العمل من أساتذة، زملاء
وأصدقاء.

الإهداء:

-إلى الذين ضحوا بأرواحهم من أجل

الجزائر.

إلى شهداء الثورة التحريرية المباركة.

-إلى روح جدتي المجاهدة "يمينة"

تغمدها الله برحمته الواسعة أسكنهما

فسيح جناتنا هـ.

قائمة المختصرات:

OAS: Organisation de L'Armée Secrète.

MTLD: Mouvement pour le Triomphe des Libertés Démocratiques.

FLN: Front de Libération National.

ALN: Armée de Libération National.

UDMA: Union Démocratique du Manifeste Algérien.

MNA: Mouvement National Algérien.

SAS: Sections Administratives Spécialiser.

SNRA: Conseil Nationale de La Révolution Algérienne.

CCE: Comité de Coordination et d'escécution.

UGEMA: Union Générale des étudiants Musulmans Algériens.

UGTA: Union Générale Des Travailleurs Algériens.

UGCA: Union Générale Des Commerçants Algériens.

GPRA: Gouvernement Provisoire de la République Algérienne.

EMG: Etat Major général.

RAF: Ressement Algérie Française.

FNF: Front Nationale Française.

FAF: Front Algérie Française.

OCRS: Organisation de l'armée des Régions Sahariennes.

OPA: Organisation Politico Administrative.

OS: Organisation Spéciale.

MALG: Ministère de l'Armement et les Liaisons Générale.

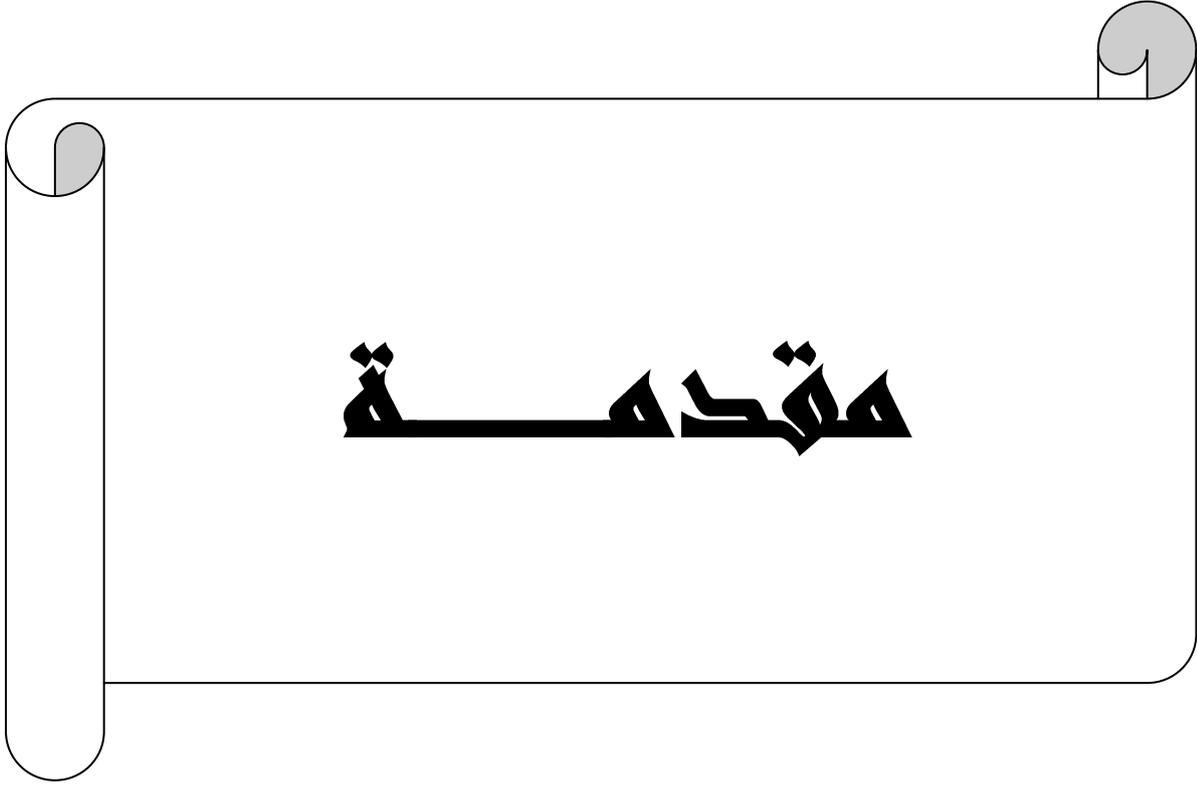
EP: Exécutif Provisoire.

CSP: Comités de Salut Public.

COM: Commandement Opérationnel Militaire.

CIG: Comité Interministériel de Guerre.

ZAA: Zone Autonome d'Alger.



حدد بيان الفاتح من نوفمبر 1954م أساس حل القضية الجزائرية، حيث عبرت جبهة التحرير الوطني صراحة على إمكانية التفاوض مع الحكومة الفرنسية للوصول إلى حل سلمي، على أساس حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، لكن فرنسا بحكوماتها المتعاقبة صمت أذاتها، وحاولت بكل الطرق والوسائل القضاء على هذه الثورة التي تهدد مستعمرتها الفذة "الجزائر الفرنسية"، باستخدام أسلوب الردع عبر تكثيف الجهود العسكرية، أو عن طريق المشاريع الإصلاحية الهادفة لخدمة المصالح الفرنسية، وإحداث الانشقاق في صفوف الثورة، إلا أن فشل هذه الجهود أدى إلى سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة، ووجيء بالجنرال دوغول وجمهوريةه الفرنسية الخامسة إلى سدة الحكم في فرنسا.

لكن الجنرال دوغول الذي يملك تجارب سابقة مع القضية الجزائرية، وظل يتابع عن بعد تطوراتها خلال مرحلة حكم الجمهورية الفرنسية الرابعة، حاول على غرار سابقه القضاء على الثورة الجزائرية من خلال قيامه بإصلاحات اقتصادية وإجتماعية، ومناورات سياسية بهدف زرع الانقسام في صفوف الثورة تمهيدا للقضاء عليها عبر مخطط عسكري ضخم لم تشهده الجزائر من قبل.

إلا أن ما ميز سياسة الجنرال دوغول عن سابقه - تجاه الثورة الجزائرية-، في مرحلة لاحقة هو إقدامه على خطوة غير مسبوقة في تاريخ الحكم الفرنسي، وتوجهاته بخصوص الجزائر تمثلت في الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وتقديمه لمشروع يعرض بموجبه على الشعب الجزائري الإختيار بين الفرنسية، والحل الفيدرالي أو الانفصال.

وهنا تبرز أهمية موضوعنا هذا، كون اعتراف الجنرال دوغول قد مثل إنطلاقة لرؤية جديدة عن علاقات فرنسا بمستعمرتها المتميزة، التي كان حكامها هم أصحاب القرار النهائي حتى في فرنسا نفسها، وشكل بداية القطيعة مع الفكر الفرنسي الإستعماري القديم، وأسطورة الجزائر الفرنسية البالية هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان منعرجا حاسما

وخطيرا بالنسبة لتقدم الثورة، بسبب التطورات المتسارعة، والمناورات الديغولية لتكييف تقرير المصير مع مصالح فرنسا لا غير.

- أسباب اختيار الموضوع:

لقد دفعتنا جملة من الأسباب لاختيار هذا الموضوع تحديدا دون غيره نذكر منها:

أولا: رغبة منا في التعرف أكثر على سياسة الجنرال دوغول تجاه الثورة التحريرية المليئة بالمناورات، المساومات والإغراءات لقادة الثورة وللشعب الجزائري.

ثانيا: إبراز حقيقة سياسة تقرير المصير في قالبها الفرنسي، نظرا لاعتقادنا الراسخ بأن قضية تقرير المصير في الجزائر وربطها بالجنرال دوغول تمس كل جزائري وطني، خاصة في ظل الإدعاءات الفرنسية القائلة بأن الجنرال دوغول هو من منح الإستقلال للجزائر، وهو الرأي الذي نجده حتى عند بعض الجزائريين، الذين انساقوا وراء هذه الفكرة وأهملوا تضحيات مليون ونصف المليون شهيد.

ثالثا: الرغبة في تقديم هذا العمل اعتمادا على مصادره المباشرة، حيث اعتمدت خاصة على ما كانت تقدمه الصحافة الفرنسية المكتوبة مثل صحف "لوموند"، "صدي الجزائر"، "برقية قسنطينة"...، وما كانت تقدمه "المجاهد" صحيفة جبهة التحرير الوطني.

- الدراسات السابقة:

قبل اختياري لهذا الموضوع عملت على تحري- قدر استطاعتي- ما هو موجود من دراسات سابقة، فوجدت أن الموضوع لم يحظ بقدر كاف من الدراسة، فجل الباحثين والمهتمين بتاريخ الثورة التحريرية، قد تناولوا موضوع تقرير المصير بالجزائر في سياق الحديث عن تطور القضية الجزائرية، والسياسة الفرنسية اتجاهها، ولم تفرد له دراسة مستقلة، ومن بين هذه الدراسات نذكر:

*- أطروحة دكتوراه موسومة ب:- "الثورة الجزائرية والجنرال دوغول 1958-1962م" لرمضان بورغدة، الذي تطرق في المبحث الثاني من الفصل الخامس لأطروحته هذه

لموضوع تقرير المصير وفكرة الجزائر الجزائرية، ثم تناول بعدها استفتاء 8 جانفي 1961، وتداعياته على القضية الجزائرية.

*- أطروحة دكتوراه للأستاذة **حماميد حسينة** المعنونة بـ: "المنظمة العسكرية السرية الفرنسية في الجزائر 1961-1962م"، والتي تناولت جانبا من موضوعنا هذا في سياق حديثها عن نشأة وتطور منظمة الجيش السري الفرنسي، باعتبار هذه المنظمة جاءت كرد فعل على سياسة الجنرال دوغول في الجزائر.

*- كما تطرق الأستاذ **عمر بوضربة** في رسالته - ماجستير- الموسومة بـ: "النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، سبتمبر 1958- جانفي 1960م"، إلى سياسة الحكومة المؤقتة في مواجهة مشاريع الجنرال دوغول اتجاه الثورة الجزائرية، ومنها مشروع تقرير المصير.

- إشكالية الدراسة:

تتمحور الإشكالية العامة لموضوعنا هذا حول سياسة تقرير المصير بين الإستراتيجية الفرنسية، ورؤية جبهة التحرير الوطني الحاملة لطموحات الشعب الجزائري، حيث نهدف للإجابة على التساؤل العام التالي: هل فعلا فكر الجنرال دوغول في أن يهب الجزائر استقلالها ويرضي طموحات شعبها؟ وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات أهمها:

- إذا أخذنا بعين الاعتبار أن مطلب تقرير المصير كان من المطالب الدائمة لأحزاب الحركة الوطنية، ثم جبهة التحرير الوطني. فما هي الدوافع التي أدت بالجنرال دوغول للإعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره؟
- ما حقيقة سياسة الجنرال دوغول حول تقرير المصير في الجزائر؟
- كيف وبماذا أصبحت سياسة تقرير المصير أمرا واقعا لا جدال فيه؟ أو لنقل ما هي أهم الخطوات التي قطعها كل من الجنرال دوغول، وجبهة التحرير الوطني للوصول إلى التسوية على أساس مبدأ تقرير المصير؟

- ما هي انعكاسات هذه السياسة على الجزائر في صيغها الثلاث؛ الجزائر الفرنسية بالنسبة للمستوطنين، الجزائر الجزائرية بالنسبة للجنرال دوغول ومحيطه، والجزائر المستقلة بالنسبة لجبهة التحرير الوطني؟

- حدود الدراسة:

تتخصر الفترة التي تناولتها بالدراسة ما بين 1959-1962م، وهي الفترة التي قام خلالها الجنرال دوغول بالتحضير لإعلان تقرير المصير، ثم المضي في تطبيق سياسته الجزائرية القائمة على هذا المبدأ، والتي انتهت إلى استفتاء 1 جويلية 1962م، الذي نتج عنه إستقلال الجزائر، وهي المرحلة الزمنية التي تعتبر أغنى وأهم مرحلة فيما يخص السياسة الفرنسية اتجاه الثورة الجزائرية، بسبب التحول الجذري الذي طبع السياسة الفرنسية تحت قيادة الجنرال دوغول، وكثرة القرارات والمناورات حول الجزائر، وما انجر عن ذلك من ردود الفعل الجزائرية.

أما عن الإطار المكاني للموضوع، فإضافة إلى الجزائر وفرنسا نجد أيضا جل بلدان العالم بمختلف انتماءاتها منها: الدول العربية، دول الكتلة الأفرو-آسيوية، دول المعسكرين الشرقي والغربي، باعتبار أن الثورة الجزائرية في هذه المرحلة أصبحت من أهم القضايا الدولية في إطار الصراع بين القطبين السوفياتي والأمريكي.

- مناهج البحث المتبعة في الدراسة:

انطلاقا من كون طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج المعتمد في كل دراسة، فإضافة إلى المنهج التاريخي حاولت الاستعانة ببعض المناهج منها:

- المنهج الوصفي في سرد الأحداث والوقائع المحيطة بالموضوع، خاصة ما تعلق باندلاع الثورة التحريرية، ومحاولات الجمهورية الفرنسية الرابعة للقضاء عليها، ثم ظروف وأسباب صدور مشروع تقرير المصير للجنرال دوغول، وردود الفعل حوله.

- المنهج التحليلي في محاولة استقراء وتحليل أبعاد مختلف العبارات والمصطلحات المختارة بدقة، والتي دأب الجنرال دوغول على النطق بها فيما يتصل بالقضية الجزائرية منذ عودته لسدة الحكم.
- المنهج المقارن وحاولت من خلاله توضيح نظرة كل من جبهة التحرير الوطني، والحكومة الفرنسية، والجيش والمستوطنين في الجزائر لقضية تقرير المصير، التي رأى فيها كل طرف تصورا خاصا به.

- خطة البحث:

تتألف هذه الدراسة من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، إضافة إلى بعض الملاحق وفهارس للأعلام والأماكن، وقائمة ببليوغرافية لأهم مصادر ومراجع البحث.

اشتملت المقدمة على التعريف بالموضوع وأهميته وأسباب اختياره، ثم إشكالية الدراسة وحدودها ومناهج البحث التي ذكرتها آنفا، ثم شرح لخطة البحث وأهم المصادر والمراجع، التي اعتمدت عليها.

وقد كان الفصل الأول تحت عنوان: السياسة الفرنسية اتجاه الثورة الجزائرية، مرحلة الجزائر الفرنسية 1954-1959م، وهو فصل اعتمدها ليكون توطئة تمكننا من إدراك باقي محاور البحث والتطورات التي ستقع. وقسمناه إلى أربعة مباحث: خصصنا المبحث الأول منها لاندلاع الثورة التحريرية وردود الفعل الأولية حولها، ثم تناولنا في الثاني التطورات التي شهدتها الثورة الجزائرية في عهد الجمهورية الرابعة 1954-1958م، أما المبحث الثالث فتناولنا فيه أزمت الحكومة الفرنسية، وانقلاب 13ماي 1958م، الذي أعاد الجنرال دوغول للحكم في فرنسا، وتطرقنا في المبحث الرابع لمحاولات هذا الأخير عزل الثورة الجزائرية ثم القضاء عليها.

أما الفصل الثاني فكان تحت عنوان: "إعلان مبدأ تقرير المصير في الجزائر، وردود الفعل الأولية حوله"، واندرجت تحت هذا الفصل خمسة مباحث، تناولنا في المبحث الأول العوامل التي أجبرت الجنرال دوغول على الاعتراف بحق الشعب الجزائري في

تقرير مصيره، ثم انتقلنا بعدها لعرض محتوى خطاب 16 سبتمبر 1959م، وفي المبحث الثالث تناولنا جواب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على خطاب الجنرال دوغول، أما المبحث الرابع فخصصناه لردود الفعل المحلية والدولية حول خطاب الجنرال، وجواب الحكومة المؤقتة، وفي ختام هذا الفصل حاولنا توضيح حقيقة سياسة تقرير المصير الفرنسية، بمقارنتها مع تصور جبهة التحرير الوطني وميثاق الأمم المتحدة.

أما الفصل الثالث فجاء تحت عنوان: "تطور سياسة تقرير المصير الفرنسية واستقلال الجزائر"، وقد قسمناه إلى أربعة مباحث تناولنا في بادئها أولى العقبات أمام تطبيق تقرير المصير، المتمثلة في أسبوع الحواجز جانفي 1960م، ثم انتقلنا في المبحث الثاني لتتبع أولى خطوات الجنرال دوغول تمهيدا لمناورته الجديدة "الجزائر الجزائرية"، أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى محاولات الجنرال دوغول لإحياء سلم الشجعان، كقضية الولاية الرابعة، ثم الإعلان عن الجزائر الجزائرية التي اصطدمت مباشرة برغبة الشعب الجزائري في الإستقلال، من خلال مظاهرات 11 ديسمبر 1960م، في حين تناولنا في المبحث الرابع التطور الفعلي لسياسة تقرير المصير، خاصة عقب انقلاب أبريل 1961م، ثم مفاوضات إيفيان واستقلال الجزائر.

وعنونت الفصل الرابع بـ: "انعكاسات سياسة تقرير المصير الفرنسية على مستقبل الجزائر"، وقسمناه إلى ثلاثة مباحث تناولنا في الأول انعكاسات وآثار هذه السياسة على الجزائر الفرنسية، التي يتشدد في التمسك بها المستوطنون والجيش الفرنسي، ثم تناولنا في المبحث الثاني انعكاسات هذه السياسة على الجزائر الجزائرية، التي طالما حلم بها الجنرال دوغول وأنصاره من الفرنسيين والمسلمين، أما المبحث الثالث فخصصناه لآثار سياسة تقرير المصير على الجزائر المستقلة بالنسبة لجبهة التحرير الوطني.

وختمنا هذه الدراسة بحوصلة، أبرزنا من خلالها أهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها، في محاولة منا للإجابة عن الإشكالية الرئيسية، والتساؤلات المرتبطة بها، ثم ذيلنا دراستنا هذه بفهارس متنوعة، وقائمة للمصادر والمراجع.

- وصف أهم مصادر ومراجع البحث:

أ- أهم مصادر البحث:

الوثائق الأرشيفية: حاولت قدر المستطاع الحصول على بعض الوثائق الأرشيفية ذات الصلة بموضوع دراستي، لكن هذا المسعى توقف عند وثيقة واحدة صادرة عن وزارة التسليح والمواصلات العامة، مؤرخة في 28 فيفري 1961م، ضمن أرشيف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، العلية رقم G0307 وتحمل عنوان: "**De Gaulle et son entourage de L'Elysée face à L'Algérie**"، وتطرقت لبعض التفاصيل حول زيارة الجنرال دوغول إلى الجزائر في ديسمبر 1960م، ثم مظاهرات الشعب الجزائري بالموازاة مع ذلك، فاستفتاء 8 جانفي 1961م...

إضافة إلى هذه الوثيقة تمكنت من الوصول إلى بعض التقارير حول آراء جيش التحرير الوطني بخصوص مسألة تقرير المصير، نشرت ضمن كتاب الأستاذ "عمر بوضربة" تحت عنوان: "**النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية**".

الصحف والمجلات:

اعتمدت في إنجاز هذا البحث على المادة التي كانت تقدمها بعض الصحف اليومية، أملا في محاولة إدراك حقيقة اللحظة وإحياء الحادثة كما وقعت فعلا، كون الصحافة تقوم بنقل الحدث بسرعة، ما يجعله نقيًا من التأويلات والاستنتاجات اللاحقة، ومن هذه الصحف نذكر: "**L'Echo D'Alger**"، "**Le Monde**" و"**La Dépêche de Constantine**" وكلها سايرت مختلف التطورات التي شهدتها الثورة التحريرية والسياسة الفرنسية اتجاهها، خاصة عقب تصريح 16 سبتمبر 1959م، حيث نستفيد منها خاصة في شرح السياسة الفرنسية، ومختلف المواقف من مشاريع دوغول.

وصحيفة "**المجاهد**" التي تكتسي أهمية بالغة، كونها الناطق الرسمي باسم جيش وجبهة التحرير الوطني، حيث مكنتنا من معرفة النظرة الجزائرية لمختلف المشاريع الديغولية عموما، ومشروع تقرير المصير بصفة خاصة.

كما اعتمدت أيضا على بعض المقالات لعدد الصحفيين الفرنسيين، في صورة روبر بارا، جان دانيال... المنشورة في كتاب "الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية" أجزاء 1958، 1959، 1960، 1961، 1962 للدكتور عبد الله شريط.

إضافة إلى مذكرات بعض القادة السياسيين والعسكريين، الذين عايشوا الثورة التحريرية أو كانوا من صناع الحدث خلالها، ومن هذه المؤلفات نذكر:

- مذكرات الأمل - التجديد 1958-1962م، لشارل دوغول كونه كان صانع السياسة الفرنسية، حيث تطرق في مذكراته هذه إلى جل الخطوات التي قام بها اتجاه الثورة التحريرية، ومنها مشروع تقرير المصير.

- اتفاقيات إيفيان- نهاية حرب التحرير في الجزائر- لبن يوسف بن خدة، وكتاب "تسريح حرب" لفرحات عباس، وكلاهما كان رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وبالتالي قدما معلومات قيمة عن نشاط هذه الهيئة في صراعها مع الحكومة الفرنسية حول موضوع تقرير المصير في الجزائر.

- الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، لمحمد بجاوي- الذي عايش الثورة، وكان المشرف على انضمام الجزائر لاتفاقيات جنيف حول أسرى الحرب- الذي قدم تحليلا وافيا، ونقدا مؤسسا على قواعد حقوقية لمشروع الجنرال دوغول حول تقرير المصير في الجزائر.

- جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع 1954- 1962 لمحمد حربي، الذي ركز خاصة على الأزمات وآثار المشاريع الديغولية على جبهة التحرير الوطني، ومشروع تقرير المصير الذي فتح باب الصراع على الحكم في الجزائر المستقلة.

- كتاب "Les Sentiers de la Paix, Algérie, 1958-1962" لصاحبه "برنار تريكو"، والذي قدم معلومات قيمة عن سياسة تقرير المصير، كونه كان من المقربين من الجنرال دوغول.

- كتاب **"L'Algérie à Evian"** لرضا مالك، الذي كان عضوا في الوفد الجزائري
المفاوض بإيفيان، وقدم بدوره عديد التفاسير والملاحظات حول مختلف القضايا التي أثارت
حول تقرير المصير خلال المفاوضات وقبلها.

- كتاب **"Vers La Paix En Algérie"** لموريس فايس، وهو عبارة عن وثائق
أرشيفية تمثلت في محاضر جلسات المفاوضات الجزائرية الفرنسية، حول تقرير المصير
من 15 جانفي 1961 إلى 29 أفريل 1962م.

ب- أهم مراجع البحث:

- أطروحة الدكتور رمضان بورغدة "الثورة الجزائرية والجنرال دو غول (1958-
1962)، الذي تطرق فيها لشخصية الجنرال دو غول ومختلف المشاريع التي جاء بها،
ومنها مشروع تقرير المصير.

- سليمان الشيخ في كتابه "الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين"، الذي قدم فيه دراسة
سياسية شاملة للثورة الجزائرية، مركزا على السياسة الفرنسية اتجاه الثورة، ورد فعل جبهة
التحرير عليها في مختلف المراحل التي مرت بها الثورة.

- "ثورات الجزائر في القرنين 19 و20" ليحي بوعزيز، الذي تناول مشروع تقرير
المصير محاولا التعرض بالتحليل لهذا الموضوع، مع عرض مختلف المواقف إزاءه.

- أطروحة الدكتورة حسينة حماميد، بعنوان: "المنظمة السرية الفرنسية في الجزائر"،
وتطرقت فيها لردود فعل المستوطنين، والجيش الفرنسي في الجزائر على سياسة تقرير
المصير للجنرال دو غول، مع كل خطوة قطعها في هذا الإتجاه.

- كتاب "تطور الثورة التحريرية الجزائرية والاستراتيجية الفرنسية للقضاء عليها
1958-1959م" للأستاذة لمياء بوقريوة، وقد أفادنا في معرفة الإرهاصات الأولية
لمشروع تقرير المصير.

إضافة إلى هذه المؤلفات اعتمدت على عديد المقالات المنشورة في مختلف المجالات الجزائرية والأجنبية.

- صعوبات البحث:

لقد واجهتني خلال إنجاز هذا العمل العلمي المتواضع جملة من المعوقات أهمها:

- صعوبة الحصول على الوثائق الرسمية الأرشيفية، خاصة أن أرشيف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يغري أي باحث عند الاطلاع على سجل المحفوظات الخاص بنشاطاتها.

ونظرا لعدم الوصول إلى الوثائق التي أردناها كان لابد من الإعتماد على الصحافة بشكل أكبر. لكن هذا لم يكن تسهيفا للعمل بقدر ما فتح علينا مشكلة جديدة تتمثل في صعوبة التعامل مع هذه الجرائد، نظرا لاختلاف رؤى، توجهات، أغراض وأهواء الجهات التي كانت تشرف على إصدارها، وهو ما يتطلب صبرا، جهدا، وحذرا أكبر في التعامل معها.

كما أن صدور هذه الجرائد باللغة الأجنبية "الفرنسية"، على غرار الكثير من الكتب والدراسات التي كانت أساسية في هذا الموضوع، جعلتني أبذل جهدا مضاعفا في قراءتها وترجمتها إلى اللغة العربية.

أخيرا وإن كان لابد من كلمة تقال فهي امتناني للأستاذة المشرفة التي أمدتني بتجربتها وساعدتني كثيرا في إعداد هذه المذكرة.

الفصل الأول: السياسة الفرنسية اتجاه الثورة الجزائرية " مرحلة الجزائر الفرنسية 1954-1959 "

المبحث الأول: إندلاع الثورة التحريرية وردود الفعل الأولية حولها.

المطلب الأول: الوضع العام عشية أول نوفمبر 1954م.

المطلب الثاني: إندلاع الثورة (الاستراتيجية والأهداف).

المطلب الثالث: ردود الفعل الأولية حول إندلاع الثورة التحريرية.

المبحث الثاني: الثورة الجزائرية في عهد الجمهورية الرابعة 1954-1958م.

المطلب الأول: سياسة الجمهورية الفرنسية الرابعة تجاه الثورة.

المطلب الثاني: تطور استراتيجية الثورة في مواجهة السياسة الفرنسية.

المبحث الثالث: الجمهورية الفرنسية الرابعة بين قوة الثورة وضغط المستوطنين.

المطلب الأول: أزمة الحكومات الفرنسية المتعاقبة.

المطلب الثاني: إنقلاب 13 ماي 1958 وعودة الجنرال دوغول لحكم فرنسا.

المبحث الرابع: الثورة الجزائرية في عهد الجنرال دوغول "مرحلة الجزائر

الفرنسية 1958-1959"

المطلب الأول: سياسة الجنرال دوغول للقضاء على الثورة .

المطلب الثاني: إستراتيجية جبهة التحرير في مواجهة سياسة دوغول.

يعالج هذا الفصل الظروف والإرهاصات المحلية والدولية التي كانت سببا في اندلاع الثورة التحريرية، والسياسة الفرنسية للقضاء عليها خلال مرحلة حكم الجمهورية الفرنسية الرابعة، وسياسة الجنرال دوغول خلال السنة الأولى من حكمه، وكيف كان رد فعل الثورة على هذه السياسة.

المبحث الأول: إندلاع الثورة التحريرية وردود الفعل الأولية حولها.

المطلب الأول: الوضع العام عشية أول نوفمبر 1954م.

أفرزت الحرب العالمية الثانية عن تغييرات جذرية في العلاقات الدولية عموما، وميزان العلاقات السياسية على وجه الخصوص، سيما ب بروز قوى عالمية جديدة تجسدت في القطب الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والقطب الإشتراكي الشيوعي المتمثل في الاتحاد السوفياتي، ومنظمة الدول الإشتراكية السائرة في فلكه، في المقابل أصبحت القوى الإستعمارية التقليدية في وضعية إقتصادية، وسياسية حرجة وعلى رأسها فرنسا التي كان الإعتقاد السائد حولها في الجزائر هو استحالة قهرها.

أمام بروز الحركات التحريرية في العالم الثالث، ومحاولاتها لنيل الحرية والاستقلال، خاصة وأن معاهدة الأطلسي، ثم ميثاق سان فرانسيسكو¹ (أفريل 1945) الذي تمخضت عنه هيئة الأمم المتحدة وميثاقها - ينص ويؤكد على حق الشعوب في تقرير مصيرها-²، بل إن الفقرة الثانية من المادة الأولى من الميثاق جعلت حصول الشعوب على حقها في تقرير مصيرها، كأحد الأهداف والمقاصد الرئيسية للأمم المتحدة، وفي إطار هذا المبدأ - حق الشعوب في تقرير مصيرها- واصلت الشعوب المستعمرة نضالاتها، ففي آسيا إنعقد مؤتمر

1 عمر بوداود: من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني، مذكرات مناضل، تر. أحمد بن محمد بكلي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007، ص.28.

2 " تقرير المصير Auto-détermination" من العبارات الحديثة جدا في جميع اللغات ،مركبة من لفظين: الأول يعني التثبيت ومنه الإستقرار، والثاني يعني المأل والسيرورة الناشئة عن حالة سابقة ، فتقرير المصير معناه الصيرورة إلى حال معينة بواسطة عمل موجه ،و المصير فلسفيا وسياسيا السعادة كما يعني الشقاء فالموت مصير ونيل الحرية مصير آخر. يبرز المصطلح مع نهاية الحرب العالمية الأولى كأحد مبادئ الرئيس الأمريكي ويلسن (ليصبح من أجدديات الحركات الوطنية في الدول المستعمرة)، كما أنه أخذ يتطور خلال الحرب العالمية الثانية بعدما سبق وأن فشلت عصبة الأمم في تطبيقه. حيث نصت عليه مختلف المؤتمرات التي أنهت الحرب العالمية الثانية كتصريح الأطلنطي 14 أوت 1941، ثم تصريح موسكو 19 أكتوبر 1943، ثم مؤتمر واشنطن خريف 1944، فمؤتمر بالطا في 23 فيفري 1945. وصولا لمؤتمر سان فرانسيسكو. أنظر: عبد المالك مرتاض: المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص.28، وانظر أيضا: حسين حنفي عمر: حق الشعوب في تقرير المصير وقيام الدولة الفلسطينية، ط.1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص-ص.21-23.

نيو دلهي الأول (23 مارس- 2 أبريل 1947م) ثم الثاني (20-22 جانفي 1949م)، الذي مهد لبداية التقارب الأفرو- آسيوي، ثم مؤتمر كولومبو 1947م، الذي سيمهد لانعقاد مؤتمر باندونغ (ديسمبر 1955م)، بعد النضج الواضح الذي أبانه قادة إفريقيا "كوامي، نيكروما، جومو كينياتا،..." منذ المؤتمر الخامس في مانشستر عام 1945م¹.

كما أعطى تأسيس جامعة الدول العربية سنة 1945م أملا وطموحا في نيل الإستقلال، اعتمادا على العامل القومي ووفق المبادئ المعلنة من طرف هذه الهيئة الجديدة² كل هذه التطورات المتسارعة أسهمت بصورة مباشرة في اشتداد حركات المقاومة، فغرقت فرنسا في مستنقع الهند الصينية (إنطلقت بها الثورة منذ 19 ديسمبر 1946م) وأجبرت على توقيع إتفاقيات جنيف (26 أبريل – 21 جويلية 1954م)، التي كرّست هزيمة فرنسا، كما شهدت البلاد العربية قيام الثورة المصرية في 23 يوليو 1953م، وما ستمثله كقلعة لأحرار العالم.³

أما في الجزائر " الفرنسية " فإن أحزاب الحركة الوطنية على اختلاف مشاربها قد اجتمعت على المطالبة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره⁴، وتزويد الجزائر بدستور خاص بها، يحقق مطامح الشعب الجزائري من خلال بيان 23 فيفري 1943م⁵، ثم جاءت مجازر 8 ماي 1945م، التي كرست القطيعة بين الشعب الجزائري والإصلاحات الفرنسية، وهذا ما برز بوضوح في نشاط حزب الشعب الجزائري خلال مؤتمره المنعقد بالعاصمة

1 عيسى ليتيم: الكتلة الأفرو آسيوية وقضايا التحرر، القضية الجزائرية نموذجا، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006/2005، ص – ص. 14-20.
2 مومن العمري: الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني، ط.1، دار الطليعة، قسنطينة، 2003، ص.63.
3 أمال شلي: التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006/2005، ص ص. 27، 28.
4 يعتبر الأمير خالد هو أول من طالب بحق تقرير المصير للشعب الجزائري من خلال رسالته للرئيس الأمريكي ولسن خلال مؤتمر باريس المنعقد 1919م. أنظر: أبو القاسم سعد الله: " عريضة الأمير خالد للرئيس ويلسن"، مجلة التاريخ، الصادرة عن المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر، السداسي الثاني، 1981، ص-ص. 5-17.
5 فرحات عباس: ليل الإستعمار، تر، أبو بكر رحال، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، رغاية، الجزائر، 2006، ص 170.

ديسمبر 1946م، والذي أسفر عن تشكيل المنظمة الخاصة L'OS¹، تعمل على الإعداد للكفاح المسلح²، واستمرار الجناح السياسي للحركة تحت مسمى "حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية (MTLD)" في إطار الشرعية الفرنسية، فالتغيير الذي طرأ لا يتعلق بالمبادئ والأهداف، وإنما بطريقة الكفاح، حيث ظل الحزب يطالب بـ "تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها على الجزائر، ذلك المبدأ الذي يعترف به الدستور الفرنسي، وميثاق الأمم المتحدة الذي وقعت عليه فرنسا"³.

إلا أن هذه الإزدواجية في طريقة نشاط الحزب وما ترتب عنها (قضية المشاركة في الانتخابات وانكشاف المنظمة الخاصة مارس 1950م، بعد حادثة تبسة)، قد أدت إلى الوقوع في حالة من الفوضى وضياع المسؤوليات، وهذا ما أغبط السلطات الفرنسية التي عملت على توسيع هذه الخلافات بعدما تمكنت من تميع إصلاحاتها لسنة 1947م (دستور الجزائر الذي جاء بما يعرف بالمجلس الجزائري 60 نائب أوروبي و60 نائب مسلم)⁴ لصالح عملائها، في ظل انشغال قادة حركة الإنتصار بالصراع الداخلي الذي بلغ حد القطيعة بين المركزيين والمصاليين خلال مؤتمر الحزب أفريل 1953م، في موقف منح أملا لفرنسا التي أصبحت تواجه الثورة في كل من تونس والمغرب⁵.

أمام هذا الوضع السياسي المتردي⁶ حاول قداماء المنظمة الخاصة عبر تشكيل اللجنة الثورية للوحدة والعمل (23 مارس 1954م) التوفيق بين المركزيين والمصاليين، بعد أن

1 منظمة شبه عسكرية تابعة لحركة إنتصار الحريات الديمقراطية، تأسست في فيفري 1947م، قادها حسين آيت أحمد 1948-1949، ثم أحمد بن بلة، ثم حلها عام 1951م، من طرف قيادة الحزب بعد حادثة عبد القادر خياري، ثم عاد أعضاؤها سنة 1954م وأسسوا اللجنة الثورية للوحدة والعمل، أنظر: عاشور شرفي: قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص. 353.

2 محمد بوضياف: التحضير لأول نوفمبر، تر: عيسى بوضياف، ط. 2، دار النعمان، الجزائر، 2011، ص. 18.

3 (...،...): "برنامج حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية"، صوت الجزائر، السنة الأولى، ع. 3، (1953/12/19)، ص. 4. نقلا عن مومن العمري: المرجع السابق، ص. 368.

4 المرجع نفسه، ص. 87.

5 محمد بوضياف: المصدر السابق، ص. 36-37، اندلعت الثورة في تونس مطلع 1952 وفي المغرب بعد نفي محمد الخامس إلى مدغشقر في أوت 1953، كما كانت العمليات الحربية على أشدها في الهند الصينية أنظر:

Ben Jamin Stora : *Algérie histoire contemporaine 1830-1988*, Edition 1, Casbah, Alger, 2006, P.117.

6 لم يختلف الوضع الإقتصادي و الإجتماعي للجزائريين عن وضعهم السياسي في ظل تبني السلطات الإستعمارية لمزيد من آليات التجهيل والتفجير، فمن 3,15 مليون جزائري قادر على العمل نجد 1,6 مليون بطل دائم، و 0,5 مليون =

وصل الخلاف بينهم إلى حدّ جعل كل طرف يعقد مؤتمرا للحزب دون إشراك الطرف الآخر، حيث ارتكز توجه هذه اللجنة على ثلاثة أفكار أساسية تمثلت في "تغيير المجتمع من خلال الكفاح المسلح، تحقيق الوحدة داخل الحزب ثم اللجوء للعمل المباشر"¹.

المطلب الثاني: إندلاع الثورة (الإستراتيجية والأهداف).

أمام الوضع الحرج الذي وقعت فيه اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA)، كان الحرص على توضيح المواقف هو ما دفع أعضاء هذه اللجنة لعقد اجتماع الـ 22، بالمدينة (CLOS SALOMBIE حاليا) يوم 25 جوان 1954م، والذي خلص إلى تقرير إندلاع الثورة حيث أنتخب "محمد بوضياف"² كمسؤول وطني، وتم تشكيل لجنة الخمسة (ستصبح لجنة الست بعد انضمام منطقة القبائل بداية سبتمبر 1954م) تعمل على الإعداد لتفجير الثورة³، حيث ستنتهي مهمة اللجنة الثورية للوحدة والعمل، خاصة بعد انسحاب عضويتها "دخلي" و"بوشوية" باتجاه المركزيين لتصبح مجموعة الست إضافة إلى أعضاء الوفد الخارجي (بن بلة، محمد خيضر، حسين آيت أحمد) بمثابة القيادة العليا للثورة، بعد أن أخفقت المساعي التي أرادت أن يكون "مصالي الحاج"⁴ أو "لمين دباغين" على رأس قيادة

=بطل جزئي، أما عن التعليم فإن عدد الجزائريين في التعليم الثانوي لا يتعدى 6220 تلميذ، ليتقلص في التعليم العالي إلى 589 طالب فقط سنة 1954، أنظر: مومن العمري، المرجع السابق، ص - ص. 319-327.

1 رابح بيطاط: "كيف حضرنا ثورة الفاتح من نوفمبر 1954"، مجلة النائب، مطبوعات المجلس الشعبي الوطني، السنة الثالثة، عدد خاص، 2004، ص. 7. أنظر أيضا: محمد بوضياف، المصدر السابق، ص- ص. 42-44.

2 محمد بوضياف: ولد في الثالث والعشرين جوان 1919 بالمسيلة، انضم إلى حزب الشعب بعد مظاهرات ماي 1945، كلف بإدارة المنظمة الخاصة بناحية قسنطينة، كان له الفضل في لم شمل مجموعة الإثنى والعشرين، إختطف مع زملائه في 22 أكتوبر 1956، وظل سجينا إلى غاية سنة 1962..، أعتيل يوم 29 جوان 1992م. أنظر:

- محمد حربي: الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، تر. نجيب عباد وصالح المثلوثي، دار صناد للنشر، الجزائر، 1994، ص ص. 186، 187.

3 محمد بوضياف: المصدر السابق، ص- ص. 44-57.

4 مصالي الحاج: مواليد 16 ماي 1898 بتلمسان، ظهر كرجل سياسي مع نجم شمال أفريقيا سنة 1926، ليصبح زعيماً له بعد مؤتمر بروكسل 1927، عمليات حل هذا الحزب المتكررة أدت به سنة 1937 إلى تأسيس حزب الشعب الجزائري الذي حلته رسمياً السلطات الفرنسية سنة 1939. لكنه بقي ينشط في السر. بعد الحرب العالمية الثانية أسس مصالي الحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية سنة 1946. أسس حزبا جديدا أسماه الحركة الوطنية الجزائرية نهاية عام 1954، بقي رهن الإقامة الجبرية حتى مطلع سنة 1959 ليعيش بعد ذلك في المنفى إلى غاية وفاته سنة 1974، أنظر: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص. 332.

الثورة¹، وباختيار اللجنة التساعية لمبدأ القيادة الجماعية تقرر تفجير الثورة يوم 1 نوفمبر 1954م - بعدما كان مقررا يوم 15 أكتوبر 1954م²، وفق مخطط عمل يتمحور حول:

- إنطلاق الحركة بأعمال في نقاط مختلفة من البلاد.

- توسيع مناطق اللأمن وتأطير الجماهير.

- إنشاء مناطق محرمة (محررة) بعيدة عن مراقبة السلطات المحلية³.

أما تنظيم الثورة ومناطق نشاطها فقسمت الجزائر إلى خمس مناطق هي: الأوراس بقيادة "مصطفى بن بولعيد"، شمال قسنطينة بقيادة "ديدوش مراد"، القبائل بقيادة "كريم بلقاسم"، والجزائر العاصمة بقيادة "رابح بيطاط"، وهران بقيادة "العربي بن مهدي"، إضافة إلى الوفد الخارجي الذي كلف بالدعاية والإتصال، والعمل الخارجي، فيما يقوم "محمد بوضياف" بالتنسيق بين الداخل والخارج⁴.

وفي ليلة الفاتح نوفمبر 1954م أعلنت جبهة التحرير الوطني عن الثورة عبر عمليات فدائية متفاوتة الخطورة والأهمية، شملت مناطق مختلفة من الشمال الجزائري عبر استهداف منشآت إدارية، عسكرية واقتصادية تابعة للدولة أو المعمرين⁵. بغية إحداث المفاجئة وزرع الرعب والخوف في قلوب الجالية الأوربية، مع الحرص على تجنب إلحاق الضرر بالمدينين، وقد حددت الولاية العامة هذه العمليات وأخطرها بالأوراس والقبائل، ثم العاصمة والشمال القسنطيني⁶.

ومع الإعلان العسكري عن اندلاع الثورة جاء الإعلان السياسي ممثلا في بيان أول نوفمبر، الذي أذيع عبر أمواج إذاعة "صوت العرب" بالقاهرة، وهو يمثل أول وأهم وثيقة

1 محمد بوضياف: المصدر السابق، ص.65. أنظر أيضا: رابح بيطاط: المصدر السابق، ص.8.
2 سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر. محمد حافظ الجمالي، ط.1، دار القصب، الجزائر، 2003، ص.85.

3 المرجع نفسه، ص.86.

4 المرجع نفسه، ص.87.

5 Mohamed Harbi : **La Guerre commence en Algérie**, Edition BARZAKH, Alger, 2005, pp. 19-24.

6 يحيى بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962، ط.2، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص.42. للاستزادة حول العمليات الأولى للثورة ومدى شموليتها، انظر: محمد حربي: المرجع السابق، ص - ص. 17-21.

بالنسبة للثورة الجزائرية، حيث حمل روحها وكان الملجأ في مختلف مراحلها، فحدد أسباب الثورة ودوافع إعلانها وجعلها في: "إدراك الحركة الوطنية لمرحلة التحقيق النهائي،..." كذلك انفراج الوضع الدولي وملائمه لحل المشاكل الثانوية، كالقضية الجزائرية، إضافة إلى السند الدبلوماسي وخاصة من طرف الإخوة العرب¹.

كما أكد هذا الإعلان أن أبواب جبهة التحرير الوطني ستكون مفتوحة لجميع المواطنين الجزائريين، ولجميع الطبقات الإجتماعية ومن جميع الأحزاب والحركات الجزائرية لتنظم إلى الكفاح التحرري دون أدنى اعتبار آخر² هذا من جهة، ومن جهة أخرى حدد بيان أول نوفمبر الهدف الذي جاءت من أجله الثورة ألا وهو الاستقلال الوطني عبر:

إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الإجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية، مع احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني، فعلى المستوى الداخلي يرى ضرورة التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي، والقضاء على جميع مخلفات الفساد، مع تجميع وتنظيم كل الطاقات السلمية لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الإستعماري، أما على المستوى الخارجي فتتمثل الأهداف في تدويل القضية الجزائرية وتحقيق الوحدة في الإطار الشمال إفريقي.

ولتوضيح الحل الذي تراه جبهة التحرير الوطني (FLN) تضمن بيان أول نوفمبر شروط وتعهدات لفتح باب المفاوضات مع السلطات الفرنسية تجنباً لإراقة الدماء، ورغبة في تحقيق السلم إن اعترفت هذه السلطة الاستعمارية بحق الشعوب في تحقيق مصيرها، (ومنها الجزائر) وذلك من خلال:

- الإعراف بالقومية بالجزائرية في إعلان رسمي يلغي كل قانون أو قرار يجعل الجزائر أرضاً فرنسية...

1 بيان أول نوفمبر 1954 الملحق رقم: (1)، ص -ص. 202-204، أنظر: يحيى بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين 19-20م، ج2، ط خاصة، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص ص. 130، 131 .
2 يحيى بوعزيز: المرجع السابق، ص. 132.

- فتح مفاوضات مع الذين لهم الحق في التحدث باسم الشعب الجزائري على قاعدة الإعراف بالسيادة الجزائرية جزء لا يتجزأ¹.

وفي المقابل تعهدت جبهة التحرير الوطني بضمان المصالح الفرنسية الاقتصادية والثقافية، كما خيرت الفرنسيين في الجزائر بين جنسيتهم الأصلية والجنسية الجزائرية، وختم بيان أول نوفمبر بنداء للشعب الجزائري للانضمام إلى جبهة وجيش التحرير الوطني².

وبهذا يعتبر بيان أول نوفمبر هو أول وثيقة ثورية تفتح باب التفاوض المشرف مع فرنسا، في إطار الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، فكيف سيكون رد فعل سلطات الإحتلال الفرنسي؟

المطلب الثالث: ردود الفعل الأولية حول اندلاع الثورة التحريرية.

كان اندلاع الثورة التحريرية مفاجأة للجميع، حيث اعتبر الشعب الجزائري أن هذه المبادرة قد عبرت أحسن تعبير عن الرغبة الكامنة في النفوس، وعن تصور القاعدة للنضال³، إلا أن موقفه الفعلي ظلّ يكتنفه الغموض والتردد إلى غاية هجومات 20 أوت 1955م⁴. أما التيارات الحزبية - التي دعاها بيان أول نوفمبر للإلتحاق بالثورة- فلم تكن مستعدة لتلقي مثل هذا الحدث حيث باغتها الأمر فكان أن جاءت ردود أفعالها متحفظة حيث ترى في هذه الحركة مغامرة تارة، ومؤامرة وتهور تارة أخرى، خاصة وأن أحداث 8 ماي 1945م، لا تزال راسخة في الأذهان⁵.

ففي 12 نوفمبر أكد "فرحات عباس" زعيم الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA): "إن موقفنا واضح...إننا مقتنعون أن العنف لن يحل أي مشكل"⁶. أما موقف

1 يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص. 133.

2 المرجع نفسه، ص. 134.

3 مصطفى لشرف: الجزائر الأمة والمجتمع، تر. حنفي بن عيسى، دار القصبية للنشر، الجزائر، 2007، ص. 148.

4 رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية والجنرال دو غول (1958-1962)، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص. 27.

5 Mohamed Harbi: op-cit, p. 37.

6 محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض...، المصدر السابق، ص. 41.

العلماء فضل غامضا إلى غاية 1956م اللهم موقف "البشير الإبراهيمي" الداعي لدعم الثورة في البيان الذي وجهه من القاهرة¹، وموقف العربي التبسي الذي كان سببا في اختطافه، أما النواب والنخبة القريبة من الإدارة الفرنسية ففسرت اندلاع الثورة بأسباب اقتصادية واجتماعية وقرروا إعداد مشروع أرضية سياسية تقدم لحكومة باريس، حيث أسفر اجتماعهم برئاسة "بن جلول" وحضور "فرحات عباس" عن: "إقتراح برنامج سياسي قائم على المطالبة بالمساواة في الحقوق والواجبات في إطار الديمقراطية الفرنسية"².

في حين ربط الحزب الشيوعي الجزائري أحداث أول نوفمبر بالسياسة الإستغلالية من قبل الإدارة الفرنسية للتضييق على الحريات العامة، إلا أن هذا الحزب سيشكل منافسا لجهة التحرير وسيبقى على نفسه كهيكلم مستقل³.

أما حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية ذات الرأسين: فقد اعتبر المركزيون عمليات أول نوفمبر مغامرة ستؤدي إلى انتكاسة الحركة الوطنية⁴، في حين كان الموقف العام لدى أتباع مصالي الحاج قريبا من تبني هذه الحركة ونسبتها إلى الزعيم الذي صرح يوم 8 نوفمبر 1954م، "...لقد قلنا ونكرر ذلك اليوم إنه بإنهاء هذا النظام والإستجابة لطموحات شعبنا يمكن وضع حد لهذه الانفجارات..."⁵، فالمصاليون حاولوا احتواء الثورة و جبهة التحرير الوطني بدورها راهنت على انضمام المصاليين⁶، الذين أسسوا حزبا جديدا هو الحركة الوطنية الجزائرية (MNA) ديسمبر 1954م، بهدف إيجاد حل سلمي متفاوض عليه مع فرنسا ثم محاربة جبهة التحرير الوطني - المغتصبة لقيادة الثورة-⁷

1 أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، ج.3، في ركب الثورة، ط.1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص ص 26،25.

2 عبد الرحمان فارس: الحقيقة المرة، مذكرات سياسية 1945-1965، تر. مسعود حاج مسعود، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص.73.

3 سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص ص.57،58.

4 Mohamed Harbi: op-cit, PP.40,41.

5 بن جامين سطورة: مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية 1898-1974، تر. الصادق عماري، ماضي مصطفى، منشورات المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، الجزائر، 2002، ص - ص. 226-228.

6 محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق، ص- ص. 34-44.

7 سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص. 351.

أما فرنسا المنشغلة بالحرب في تونس والمغرب، فإنها استفاقت سريعا من هول صدمة أول نوفمبر، مندفعة للتفكير في حلول للقضاء على الثورة في مهدها بتوجيه ضربات عسكرية سريعة لمعاقلها¹، فصدر أول بيان للإدارة الإستعمارية عن الحاكم العام " روجي ليونار " (Roger LEONARD) صباح 2 نوفمبر 1954م عدد فيه الخسائر المادية والبشرية واصفا المجاهدين بالمجرمين وقطاع الطرق واللصوص، ثم استدعى جزءا من القوات الإحتياطية كإجراء وقائي أولي²، كما قامت السلطات الفرنسية بإلقاء القبض على مناضلي الحركة الوطنية وحل حركة الإنتصار الحريات الديمقراطية³. وأولهم مولاي مرباح.

أما "فرنسوا ميتيران" (François MITTERRAND)⁴ وزير الداخلية الفرنسي فكان رده في 7 نوفمبر بقوله: " إن المفاوضات الوحيدة هي الحرب، الجزائر هي فرنسا."⁵ أما رئيس الحكومة الفرنسية "منداس فرانس" (Mendes FRANCE)⁶ فأكد يوم 12 نوفمبر أمام الجمعية الوطنية " إنه لا مكان للمهادنة عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن السلم الداخلي للأمة... إن محافظات الجزائر جزء من الجمهورية إنها فرنسية "⁷.

أما مواقف الأحزاب السياسية الفرنسية يمينها ويسارها فشتانا بين الشعارات والممارسات⁸، في حين كان خبر اندلاع الثورة بالنسبة للمستوطنين كزلزال هزّ أركانهم فتملكهم الخوف والفرع من وقع الصدمة مؤكدين ضرورة القضاء على الثورة، فأعلن "هنري بورجو" عضو مجلس الشيوخ الفرنسي يوم 2 نوفمبر عبر جريدة لاديباش اليومية أنه " ينبغي دفن التمرد أين يولد، وينبغي البحث عن زعماء العصابات، وإلحاق الهزيمة بهم

1 عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج.1، ط.1، دار البعث، قسنطينة، 1991، ص - ص. 215-220.
2 مولود قاسم نايت بلقاسم: ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر، ط.1، دار البعث، قسنطينة، 1984، ص. 88، 89.

3 مصطفى لشرف، المصدر السابق، ص. 149.
4 فرانسوا ميتيران : وزير الداخلية مكلف بالعمليات الفرنسية بالجزائر عام 1954، إرتبط إسمه بالإغتيالات و التعذيب خلال معركة الجزائر حيث كان وزيرا للعدل في حكومة غي مولي، حكم فرنسا لعهدتين من 1981 إلى 1996م، أنظر: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص. 356.

5 بسام العسلي: الإستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، ط.1، دار النفائس، بيروت، 1984، ص.13.
6 منداس فرانس (1907-1982)، سياسي ومتقفل تقلد الوزارة الأولى مع الخارجية جوان 1954 فيفري 1955، أشرف على إنهاء مشكلة الهند الصينية وقاد المفاوضات التي أدت إلى إستقلال تونس. أنظر: أحمد منغور: الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962، رسالة ماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006، ص.40.

7 محمد الميلي: مواقف جزائرية، ط.1، دار البعث، قسنطينة، 1984، ص.31.

8 سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص - ص. 338-340.

وأن هؤلاء معروفون" في إشارة لحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية¹، وهو نفس الاتجاه الذي سلكته صحيفة صدى الجزائر يوم 5 نوفمبر 1954م، حيث حملت مصالي الحاج مسؤولية عمليات الفاتح نوفمبر 1954م.²

أما دوليا فان فرنسا سارعت إلى تحذير و إنذار، بل وتهديد كل من تسول له نفسه التدخل في شؤون الجزائر الفرنسية التي هي "ثلاث ولايات فرنسية و جزءاً لا يتجزأ من الجمهورية الفرنسية" في إطار الرؤية الفرنسية التي مفادها أن أعمال الفاتح نوفمبر كانت بتوجيه خارجي في إشارة لمصر وتونس.³

أما على المستوى العربي فقد استبشرت مصر بنجاح العمليات الأولى للثورة ، أما تونس و المغرب فإن المفاجئة كانت عظيمة لاعتقادهما باستحالة إعلان الثورة في الجزائر وفق الإتفاق المسبق القائم على توحيد المقاومة.⁴

أما الرأي العام العالمي فتلقى خبر اندلاع الثورة الجزائرية دون اهتمام، رغم المفاجئة التي حققتها، نظرا لتوقع الجميع قدرة فرنسا على سحقها واستعادة كرامتها بعد هزيمة الهند الصينية.⁵

1 حسينة حماميد: المستوطنون الاوروبيون والثورة الجزائرية، 1962-1954، ط.1، منشورات الحبر، الجزائر، 2007، ص ص. 114، 115.
2 بنجامين سطورة: المرجع السابق، ص.225.
3مولود قاسم نايت بلقاسم: المصدر السابق، ص- ص. 134-147.
4فتححي الديب: عبد الناصروثورة الجزائر، ط.2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990، ص 56.
5المصدر نفسه، ص.57.

المبحث الثاني: الثورة الجزائرية في عهد الجمهورية الرابعة 1954-1958م.

المطلب الأول: سياسة الجمهورية الفرنسية الرابعة اتجاه الثورة.

إرتكزت سياسة الجمهورية الفرنسية اتجاه الثورة الجزائرية على توجيهين رئيسيين

هما:

- خيار الحرب كرد وحيد على انتفاضة جبهة التحرير الوطني.

- محاولة عزل جبهة التحرير الوطني عن الشعب بواسطة سياسة الإصلاحات الهادفة لخلق

قوة ثالثة بديلة للجبهة و مطالبها الاستقلالية المتطرفة.

فعمدت السلطات الفرنسية إلى رفع الإمدادات العسكرية التي بلغت مطلع سنة

1955، 83400 جندي بعدما كانت لا تتجاوز 56 ألف قبل اندلاع الثورة¹، ثم القيام بعمليات

قمع واسعة ضد الشعب الأعزل حتى لا يصدق بقيام ثورة مسلحة فأشرف "روجي ليونار"

بنفسه على انطلاق عمليتي " فيوليت" و "فيرونيك" بهدف القضاء على الثورة في الأوراس

و الشمال القسنطيني.²

أما عن المستوى السياسي فقدم "فرانسوا ميتيران" يوم 5 جانفي 1955م مشروعاً

أمام البرلمان الفرنسي لتطبيق قانون 1947م³، ولما كانت حكومة "منداس فرانس" متيقنة

من عدم جدوى الإجراءات البوليسية والأمنية لاستعادة الأمن في الجزائر، قامت بتعيين

"جاك سوستيل" (Jacques Soustelle)⁴ كحاكم عام جديد في الجزائر يوم 25 جانفي

1955م، لتنفيذ مخطط إصلاحاتها في الجزائر⁵، إلا أن حكومة "منداس فرانس" سقطت

يوم 5 فيفري 1955م بـ319 صوتاً ضد 273 صوت، ثم جاءت حكومة "إدغار

1 لمياء بوقريوة: تطور الثورة التحريرية الجزائرية والإستراتيجية الفرنسية للقضاء عليها 1958-1959، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2013، ص.26.

2 أحسن بومالي: إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى، 1954-1956، منشورات التحف الوطني للمجاهد، الجزائر، د.س. ب. ط، ص ص. 159، 160.

3 عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج.2، المرجع السابق، ص ص. 221، 222.

4 جاك سوستيل: (1912-1990) من حلفاء دو غول خلال الأربعينات درس المجتمعات واللغات وتخصص في أمريكا اللاتينية، عارض التفاوض مع جبهة التحرير ما أكسبه مكانة عند المستوطنين. أنظر: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 196.

5 Patrick Evéno et Jean Planchais : La Guerre D'Algérie, Dossiere et Temoignages, Ed.1, LAPHOMIC, Alger, 1990, p. 90.

فور" (Edgar Faure) التي أقرت جاك سوستيل في منصبه¹، وبلغ هذا الأخير خبر إلقاء القبض على مصطفى بن بولعيد على الحدود التونسية (4 فيفري 1955) قبل وصوله الجزائر²، وكان أول ما قام به الحاكم العام الجديد هو محاولة تطبيق إصلاحات 1947م، مركزا على نفس المبادئ ومصمما على استخدام القوة " إن فرنسا هي هنا في بلادها بل إن الجزائر وجميع سكانها يشكلون جزءا لا يتجزأ من فرنسا"³، فكان له ما أراد حيث صادق البرلمان الفرنسي يوم 3 أفريل 1955م على قانون حالة الطوارئ "Etat d'urgence"⁴ الذي شمل منطقتي القبائل والأوراس، ليعمم على الشرق الجزائري بعد سبعة أسابيع لمدة ستة أشهر، ثم مدد لسنة أشهر أخرى في السابع من أوت 1955م.⁵

كما إستحدثت جاك سوستيل في أعقاب هجومات 20 أوت 1955م ما يعرف بالفرق الإدارية المتخصصة (SAS) بموجب مرسوم 1955/9/26م، بغرض فصل الشعب عن الثورة⁶، خاصة مع تبني الإدارة الفرنسية لسياسة الترحيل والتجميع كما فعل بارلانج "Parlange" في مراكز تكوت، بوحمامة... في الأوراس⁷، ثم الشمال القسنطيني، القبائل... بهدف استرجاع الإقليم وذلك بالقضاء على المجاهدين، ووضعت هذه المراكز تحت إدارة ضباط الـ SAS.⁸

أما في الجانب السياسي فراهن جاك سوستيل على تطبيق سياسة الإدماج، والكفيل بإنجاح هذه السياسة حسبه هو " أن تنال الجزائر حصتها في البرلمان كأبي مقاطعة أخرى، من خلال تمثيلها وفقا لنسبة سكانها بعدالة"⁹، كما عمل على تحقيق الإصلاح الفلاحي

1 Ben Jamin Stora, op-cit, p. 133.

2 فرحات عباس: **تشريح حرب**، تر. أحمد منور، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2010، ص. 115.

3 مصطفى لشرف : المصدر السابق، ص. 150.

4 قنون حالة الطوارئ: هو حالة وسط بين الحالة العادية وحالة الحصار يتيح إمكانية القمع القانوني ضد التمرد الجزائري عبر تدابير بوليسية إستثنائية (الإقامة الجبرية، منع الإقامة ...) خلال فترة زمنية محددة قانونيا ويفترض أن تسقط تلقائيا بسقوط المسؤول عن سنها. أنظر: سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص ص. 218، 250.

5 إبراهيم طلاس: **السياسة الفرنسية في الجزائر وإنعكاساتها على الثورة 1956-1958**، ط. 1، دار الهدى، الجزائر، 2013، ص. 214.

6 عاشور شرفي: المرجع السابق، ص. 196.

7 محمد حربي: **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع 1954-1962**، تر. كميل قيصر داغر، ط. 1، دار الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، 1983، ص ص. 174، 195.

8 لمياء بوقريوة: المرجع السابق، ص. 28.

9 Bernard Tricot : **Les Sentiers de la Paix, Algérie, 1958-1962**, Ed ,Plon , Paris, 1972, p. 23.

وتحديث الزراعة وتطوير الصناعة وضمان التعليم والتكوين المهني ومحاربة البطالة وفتح أبواب الوظيفة العمومي للمسلمين ذوي الكفاءات¹، أملا في خلق قوة ثالثة بعد فشله في احتواء مجموعة 61 نائبا التي تشكلت في 26 سبتمبر 1955م برئاسة "محمد الصالح بن جلول القسنطيني"²، لكن سوستيل لم ينجح لا في الإصلاحات السياسية ولا الإجتماعية، فكان نجاحه الأوحده في قمع الشعب الجزائري³، هذا الفشل جعل الشعب الفرنسي -المهتم بالجزائر- يتوجه نحو التيار اليساري أملا في إنهاء أزمة الجزائر ومعها أزمة السلطة في فرنسا خاصة بعد قرار "إدغار فور" بحل المجلس الوطني الفرنسي في 2 ديسمبر 1955م وتحديد يوم 2 جانفي 1956م كموعد لإجراء الإنتخابات التشريعية⁴، التي أسفرت عن فوز الجبهة الشعبية تحت شعار السلم و المصالحة مع المسلمين، وهو ما خيب أمل المستوطنين⁵ خاصة بعد تسمية "غي مولي"⁶ للجنرال "كاترو"⁷ كحاكم عام في الجزائر وتصريحه يوم 3 فيفري بأنه سيحترم الشخصية الجزائرية⁸، وهو ما أكده "غي مولي" بالجزائر يوم 6 فيفري 1956 "سنعترف بالشخصية الجزائرية وتحقيق المساواة السياسية المطلقة بين كل سكان الجزائر"⁹، وهو ما جعل المستوطنين ينظمون مظاهرات عارمة قذفوا خلالها "غي مولي" ومرافقيه بالطماطم هاتفين بشعار "كاترو إلى البحر"¹⁰، ما أجبر "غي مولي" على التنازل أمام المستوطنين وتعيين "روبير لاکوست"¹¹ في منصب وزير مقيم في الجزائر يوم 9 فيفري 1956م.¹²

1 إبراهيم طلاس: المرجع السابق، ص.399،400.

2 مصطفى لشرف: المصدر السابق، ص.155.

3 المصدر نفسه، ص.183.

4 الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، ط.1، غرناطة للنشر، الجزائر، 2009، ص.220، 221.

5 حسينة حماميد: المرجع السابق، ص.32.

6 غي مولي: Gay mollet (1905-1975) أمين عام الفرع الفرنسي للأمم المتحدة العالمية SFIO 1946-1969، رئيس الحكومة الفرنسية 1956-1957، أنظر: عاشور شرفي المرجع السابق، ص.355.

7 جورج كاترو: Géorges Catraux (1877-1969) كان حاكما عاما بالجزائر 1934-1944، ومحافظ مكلف بشؤون المسلمين في لجنة التحرير الوطني برئاسة دو غول، أنظر: المرجع نفسه، ص.280.

8 مصطفى لشرف: المصدر السابق، ص.183.

9 Patrick Événou: Op-cit, p. 92.

10 Ibid,p p. 93 94.

11 روبر لاکوست، Robert Lacoste (1898-1989) حقوقي، وزير في حكومة دو غول سنة 1945، وزير مقيم في الجزائر 1956-1958، أنظر: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص.288.

12 Ben Jamin Stora: op-cit, p. 138.

ونحو جبهة التحرير الوطني التي تقود الكفاح إقترح "غي مولي" ثلاثيته الشهيرة (وقف إطلاق النار، الانتخابات فالمفاوضات) لتسوية القضية الجزائرية¹، وهو ما سمح بسلسلة من اللقاءات السرية بين بعض قادة الجبهة وممثلي غي مولي فيما بين 1956-1957م وانقطعت دون أية نتيجة²، لأن غرض الحكومة الفرنسية كان ربح الوقت وجس نبض جبهة التحرير الوطني، وهو ما تأكد يوم 22 أكتوبر 1956م باختطاف طائرة الوفد الخارجي للثورة³، خاصة في ظل مصادقة البرلمان الفرنسي في 12 مارس 1956م على قانون "السلطات الخاصة" (les pouvoirs spéciaux) الذي يصادر الحريات الجماعية⁴، وسمح لـ"لاكوست" بتبني سياسة الحرب الشاملة⁵ معتمدا على أكثر من 400 ألف جندي سنة 1956⁶، مجهزين بأحدث عتاد خاصة سلاح الجو الذي بلغت قواته سنة 1957م أكثر من 75 ألف مقابل 10 آلاف سنة 1954م⁷، ليبلغ سلاح الجو الفرنسي بداية 1958م أكثر من 27 وحدة تكتيكية (500 طائرة)، 24 وحدة للدفاع الجوي بـ(433 طائرة)، إضافة إلى 476 طائرة خاصة بالتنسيق⁸، زيادة على الدعم الذي حظيت به فرنسا من حلف الشمال الأطلسي "NATO"⁹، وهو ما شكل دعما قويا للقوات البرية التي كثفت عملياتها وفق نظام التربيعة و إقامة المراكز العسكرية (310 مركز في القبائل وحدها)¹⁰ بهدف عزل جبهة

1 سعد دحلب: المهمة منجزمة من أجل إستقلال الجزائر، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص.39.

2 Redha Malek : L'Algérie à Evian, histoire des négociations secrètes 1956 -1962, Ed.Dahlab,Alger,1995, p p.22-26.

3 (أيت أحمد، بن بلة، بوضياف، خيضر، لشرف) أنظر: بن يوسف بن خدة: الجزائر عاصمة المقاومة 1956-1957، تر. مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2005، ص.11.

4 Mohamed Harbi et Ben Jamin Stora : la Guerre D'Algérie 1954-2004 La fin de L'annésie: Ed.Robert Laffoet, Paris, 2004, P,122

5 Ben Jmin Stora : Algérie Histoire contemporaine, op cit, p.139.

6 شارل روبيير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر، تر. عيسى عصفور، ط.2، ديوان الطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص.162.

7 Philippe vial : "Algérie ou A .F.N ?Le choc de la Guerre 1956-1962 ": Revue Historique des Armées,N°1, Mars 1993 ,P.87.

8 Patrik facon : "L'Algérie et la politique générale de L'armée de L'air (1954-1958)" Revue Historique des Armées, N°187 (2),1992, P.81.

9 تنص المادة السادسة من ميثاق الأطلسي على مايلي: "...يعتبر هجوما مسلحا ضد واحد أو أكثر من الدول الأطراف...وعلى ولايات الجزائر الفرنسية..." أنظر: محمد بجاوي: الثورة الجزائرية و القاتون 1960-1961، تر. علي الخش، ط.2، دار الرائد، الجزائر، 2005، ص.261.

10 الغالي غربي: المرجع السابق، ص.377.

التحرير داخليا وخارجيا عبر إقامة المحتشدات والمناطق المحرمة في الداخل، وإقامة خط موريس 1956م على الحدود الشرقية والغربية.¹

كما عمل "لاكوست" على محاولة التسلل داخل تنظيم جيش التحرير الوطني عبر تسليح مجموعة من الثوار ودمهم داخل الثورة²، إضافة إلى تشجيع الحركات المناوئة لجهة التحرير كالحركة المصالية، ودعم المنظمات الإرهابية المناهضة للثورة كمنظمة المقاومة للجزائر الفرنسية (6 فيفري 1956)، منظمة قدماء المحاربين...³، ولم تتوان السلطات الفرنسية عن تبني سياسة التعذيب خلال سعيها لتحقيق "التهدئة" (pacification) وهو ما تجلى بوضوح خلال ما عرف بمعركة الجزائر بعدما منح "لاكوست" مطلق الصلاحيات للجنرال "ماسو"⁴ بموجب مرسوم 7 جانفي 1957م⁵، بهدف إحلال السلم في العاصمة فتم اعتماد طريقتين لتحقيق ذلك كانت الأولى والأساسية سرية بقيادة "بول أوساريس"⁶ وفي هذا يقول هو نفسه: "لقد كانت مهمتنا القيام بأعمال وحشية... وأن التعذيب كان سياسة عامة اعتمدها ماسو ومن فوقه الحكومة الفرنسية"⁷، بينما تم إبراز الطريقة الثانية القائمة على العمل الدعائي السيكولوجي⁸ كستار إعلامي بقيادة الجنرال "بولارديار"⁹

1 يحي بوعزيز : ثورات الجزائر في القرنين...، المصدر السابق، صص 211، 215.
2 كيف اهتدى روبيير لاكوست الى تسليح الثوار"، المجاهد، ع.3 (1/1956/9).
3 مصطفى بوالطمين: "المنظمات الارهابية الاروبية المضادة للثورة"، مجلة أول نوفمبر، عدد خاص بالذكرى الـ 30 لتأسيس "GPRA"، ص.39.
4 جاك ماسو Jacques Massu (1908-2002): قائد الفرقة العاشرة للمظليين 1956، رئيس لجنة الخلاص الوطني 1958، أنظر: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص.305.
5 Yacef Saadi : La Bataille d'Alger, T2, Casbah Ed, Algérie, 1997, P. 24.
6 بول أوساريس Paul Aussarese (1918-2013) يعرف بالرائد "O" عضو مصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة، شارك في الهند الصينية، شهد هجمات 20 اوت 1955 تم أستدعي للخدمة في الجزائر العاصمة جانفي 1957، انظر عاشور شرفي: المرجع السابق، ص.52.
7 بول أوساريس: شهادتي حول التعذيب، المصالح الخاصة الجزائر 1956-1957، تر. مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص.83.
8 أنشأت مصلحة العمل النفسي في أبريل 1956 والعمل السيكولوجي هو تنظيم التدابير والوسائل المتنوعة لتثبيت الرأي العام وتوجيه العواطف لدى الاوساط الحيادية والأصدقاء بغية معارضة التأثير المعادي وإبراز فرنسا كمنقذ، أنظر: سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص.258.
9 جاك باري دوبولارديار Jacques Paris de Bollardière (1907-1986) عسكري بالوراثة، ديغولي قديم، حارب في الهند الصينية وليبيا... جاء الى الجزائر متطوعا سنة 1956 رفض ممارسة التعذيب... انظر: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص.97.

الذي أراد خلق علاقات الثقة المتبادلة بين المسلمين والفرنسيين أملا في الوصول لمعلومات تساعد في القضاء على المنظمة السياسية والادارية (OPA) التابعة لجبهة التحرير الوطني.¹ ولأن ربع الساعة الأخير لم ينته وسيطول، واصل "لاكوست" سياسته الإصلاحية² فيما عرف بـ"القانون الإطار" (La lois cadre) الذي قال عنه "ايف كوريار": "تمنح الجزائر إستقلالية لكنها تفكك إلى ثمانية أو تسعة أقاليم لكل منها مجلسه وجمعيته وحكومته... ذلك معناه مضاعفة المشكلة الجزائرية بعشر مرات"³، على اعتبار أن هذا المشروع يقوم على أساس إداري وإقليمي جديد، تستحدث بموجبه من ثمانية إلى عشر أقاليم تتمتع كل منها باستقلال ذاتي، تنتخب مجالسها على أساس الغرفة الواحدة وتلتقي هذه المجالس الإقليمية لتعيين برلمان إتحادي، وهو المشروع الذي سيلقى مصير المشاريع السابقة.⁴

المطلب الثاني: تطور إستراتيجية الثورة في مواجهة السياسة الفرنسية.

إستغلت قيادة الثورة الخطأ المتوقع الذي ارتكبه الإدارة الإستعمارية-حسب أحمد بن بلة- بحلها لحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية وسجن مناضليها⁵، حيث سيلتحق الكثير منهم بجبهة التحرير الوطني مباشرة بعد إطلاق سراحهم (8 ماي 1955) على غرار "بن يوسف بن خدة"، "تمام عبدالمالك"، "عبد الرحمان كيوان" و"أحمد بودة"...⁶، قبل التحاق جل الوطنيين من مختلف الحركات السياسية في أعقاب هجومات الشمال القسنطيني (20 أوت 1955) بقيادة "زيغود يوسف"، التي ضربت مشروع "سوستيل" في الصميم، ومكنت من فضح السياسة الفرنسية عالميا بسبب القمع الوحشي الفرنسي للشعب

1 Jacques Paris de Bollardière : **La Bataille d'Alger La Bataille de L'homme**, Ed . Bouchène Alger, 2003, PP.9,71.

2 سبق للاكوست أن تقدم بمشاريع إصلاحات إقتصادية واجتماعية وإدارية بعد صدور قانون 258-56 يوم 16 مارس 1956م (ترتيب السلطات وتنظيمها، تقسيم إداري جديد، إلغاء البلديات المختلطة، إلغاء نظام الخماسة، إنشاء صندوق حيازة الملكية الريفية...)، أنظر: الغالي غربي: المرجع السابق، ص-ص. 226-231.

3 صالح بلحاج: **تاريخ الثورة الجزائرية**، ط.1، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009، ص.76.

4 محمد عباس: المرجع السابق، ص.266 .

5 أحمد بن بلة: **مذكرات**، تر. العفيف الأخضر، دار الأداب، بيروت، د.س.ط، ص.96.

6 فرحات عباس: **تشریح حرب**، المصدر السابق، ص.135.

الأعزل حيث تشير الإحصائيات الرسمية الفرنسية إلى 1273 قتيل و1000 سجين، بينما تحصي جبهة التحرير الوطني أكثر من 12000 قتيل¹.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى مكنت هجومات 20 أوت من اجتياز مرحلة الخوف والتردد التي ظل يعيشها الشعب الجزائري، خاصة بعد أن تمكنت السلطات الفرنسية من بعض قادة الثورة (إستشهاد ديدوش مراد يوم 17 جانفي، إعتقال بن بولعيد في 23 فيفري، رابح بيطاط 22 مارس من سنة 1955)²، كما مكنت هذه العمليات من فك الحصار المضروب على الأوراس التي تحملت عبأ الثورة مع بدايتها كما وعد بن بولعيد، رغم العمليات الضخمة لبارالانج، ديكورنو...³، لتتمكن جبهة التحرير الوطني يوم 2 أكتوبر 1955م من افتتاح جبهة وهران القتالية التي ظلت متأخرة عن باقي المناطق بعد وصول الدعم المصري⁴، ومع انتشار الثورة وشمولها للقطر الجزائري كان لزاما على قادة الثورة عقد لقاء لتقييم المرحلة السابقة وتحديد الأهداف ورسم الخطط المستقبلية، فانعقد مؤتمر الصومام (20 أوت 1956) الذي مثل نقلة نوعية للثورة من الناحية التنظيمية، رغم بعض المآخذ⁵، حيث زود الثورة ببرنامج سياسي وأكد "أن الثورة الجزائرية ليست بتمرد ذي سمة فوضوية أو محدودة بلا تنسيق ولا قيادة سياسية، ومصيرها الإخفاق، لقد تم البرهان أن لدينا على العكس، ثورة حقيقية منظمة، وطنية، شعبية ومركزية...قادرة على أن تسير بها حتى النصر النهائي"⁶، كما خلص المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني لاتخاذ عديد القرارات التنظيمية والهيكلية، فتمكن من: خلق جيش نظامي، تقسيم البلاد إلى ولايات، مناطق، نواحي، قسامات، ولكل منها قيادتها، إضافة إلى خلق هيئات قيادية تسهر على استمرارها :

1 سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص 280، 281، للاستزادة أنظر: محمد العربي الزبير: "الخطوات الأولى في التطبيق الميداني لأهداف الثورة"، المصادر، ع.2، الجزائر، 1999، ص - ص.51-60.

2 علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصة، الجزائر، 1999، ص.76.

3 عمار ملاح: محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى، الجزائر، 2007، ص.78، 95.

4 أحمد بن بلة، المصدر السابق، ص.100.

5 حيث رأى أحمد بن بلة الطابع "غير التمثيلي في المؤتمر، فالأوراس والبعثة الخارجية وهران لم تحضر"، كذلك إعادة النظر "في الطابع الإسلامي لمؤسساتنا السياسية القادمة" في رفض للعلمانية والجاليات الأوروبية، كما عارض وجود مسؤولي أحزاب قديمة داخل الهيئات القيادية... أنظر: محمد حربي: جبهة التحرير...، المصدر السابق، ص.159.

6 سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص.288.

المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA)، لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE)، المجالس الشعبية بغية تنظيم الشعب وحمايته من الحملات الدعائية الفرنسية.¹

كما خرج المؤتمر بوثيقة تؤكد وجوب توحيد النشاط السياسي في الإطار المغاربي بإنشاء لجنة تنسيق بين الأحزاب الوطنية الشقيقة، حيث صار لجبهة التحرير الوطني سنة 1956م نفوذها الخاص في كل من تونس والمغرب.²

وإدراكا لأهمية التأثير الجماهيري تم تعبئة الطلبة ضمن "الإتحاد العام للطلاب المسلمين الجزائريين (UGEMA) منذ جويلية 1955م، العمال في الإتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) فيفري 1956م، والتجار ضمن الإتحاد العام للتجار الجزائريين (UGCA) سبتمبر 1956م".³

إلا أن المؤتمر قد خرج بمبدئين أعتبروا خطرا على الثورة هما: "أولوية السياسي على العسكري، وأولوية الداخل على الخارج"، تسببا في أزمة خطيرة بين قيادة الداخل والوفد الخارجي، الذي بلغ حد الصدام المسلح حول قاعدة تونس، إضافة الى صعوبة التمييز بين السياسي والعسكري⁴، إلا أن السلطات الفرنسية أنقذت الثورة من خطر الانقسام باختطافها طائرة القيادة الخارجية للثورة⁵، التي أصبحت تعيش مرحلة من "استعراض القوة" بعد تشكيل الفيالق العسكرية على حد تعبير الشادلي بن جديد.⁶

كما تطرق مؤتمر الصومام لأهمية دعم فيدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا⁷، فتم تكليف "عمر بوداود" كمسؤول عن فدرالية جبهة التحرير بفرنسا لإعادة تنظيمها في

1 محمد لحسن أزغدي: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية 1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2009، ص - ص. 151-156.

2 لمياء بوقريوة: المرجع السابق، ص. 17.

3 سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص. 288.

4 مصطفى هشماوي: جدور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998، ص- ص. 125-128.

5 محمد حربي: جبهة التحرير...، المصدر السابق، ص. 159.

6 الشادلي بن جديد: مذكرات، ج. 1، 1979-1929، تر. عبد العزيز بوباكير، ط. 1، دار القصبة، الجزائر، 2011، ص- ص. 96-99.

7 محمد لحسن أزغدي: المرجع السابق، ص. 150.

10 جوان 1957م بهدف تنبيه الجالية الجزائرية¹ "للخداع المصالي"، وتوسيع نفوذها، وهو ما تحقق في أعقاب إضراب الثمانية أيام (فيفري 1957م).²

إضافة إلى محاولة تبليغ صوت جبهة التحرير الوطني للرأي العام الفرنسي والدولي وتخفيف الحصار العسكري والإعلامي... المفروض على جيش وجبهة التحرير الوطني في الجزائر.³

وهو ذات الهدف الذي جعل الجبهة تصر على فتح جبهة جديدة بالجزائر هي العاصمة - منطقة مستقلة عن الولاية الرابعة بموجب قرارات مؤتمر الصومام- كتحد مباشر للسلطات الإستعمارية، باعتبار العاصمة تضم مقرات كل المصالح الإدارية والعسكرية الفرنسية، إضافة إلى الصدى الإعلامي الذي سيرافق تطور العمليات الفدائية فيها⁴، مثل عملية "ميلك بار" بشارع إزلي، عملية "كافيتيريا ميشلي"....، حيث يحصي "ياسف سعدي" أزيد من 190 عملية ضد أهداف فرنسية خلال الثلاثة أشهر الأخيرة من سنة 1956م، لقيت إهتماما واسعا من قبل الصحافة العالمية والمحلية⁵، خاصة إضراب الثمانية أيام الذي أثبت صحة تمثيل جبهة التحرير الوطني للشعب الجزائري.⁶

إجمالا تمكنت جبهة التحرير من تحقيق جملة من الأهداف خلال معركة الجزائر⁷، حيث أظهرت إتفاف الشعب حول قيادته؛ ما معناه إقتلاع جذور القوة الثالثة التي يريد

1 أن جل الجالية الجزائرية كانت تحت تأثير الحركة الوطنية الجزائرية (MNA) التي أسسها مصالي في 5 ديسمبر 1954م. أنظر: أحمد صاري: "دور المهاجرين الجزائريين في الثورة التحريرية"، المصادر، ع. 1، 1999، ص ص. 241، 242.
2 علي هارون: الولاية السابعة، حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954-1962، تر. الصادق عماري، مصطفى ماضي، دار القصبية، الجزائر، 2007، ص ص. 64، 80.
3 أحمد صاري: المرجع السابق، ص. 243.

4 جاءت هذه العمليات الفدائية كرد فعل مباشر على ممارسات المتطرفين الأوروبيين الذين استهدفوا المسلمين بالتفجيرات مثل تفجير حي طيبة (Thebes) 11 أوت 1956م، وسلسلة الإعدامات بحق الأسرى، حيث أعاد لأكوست تشغيل المقصلة في أحمد زبانا و عبد القادر فراج يوم 16 جوان 1956. أنظر: بن يوسف بن خدة : المصدر السابق، ص ص. 29-38.

5 Yacef Saadi : op-cit, T. 2, pp.7-13.

6 يحي بوعزيز: الإتهامات المتبادلة بين ميصالي حاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946-1962، دار هومة، الجزائر، 2009، ص. 121.

7 هناك من اعتبر أن معركة الجزائر كانت عملا يائسا وهزيمة لا جدال فيها بسبب عودة المقاومة المدنية إلى وظيفتها السابقة كخلفية للقوات الفلاحية، إضافة إلى حالة الإحباط التي أمتدت إلى أوساط عديدة وتحول بعض المناضلين إلى مخبرين "الزرق"، كما جرى تدمير قسم كبير من النخب المدنية والعسكرية (بن مهدي، بومنجل...) ومغادرة باقي أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائر. أنظر: محمد حربي: جبهة التحرير...، المصدر السابق، ص ص. 167-172.

المستعمر تكوينها¹، خاصة في ظل السياسة الفرنسية المنتهجة فحتى شهادات الفرنسيين أنفسهم تؤكد أن العسكريين الفرنسيين كانوا "معدّبين جلادين" والجزائريين "معدّبين"²، وهو ما أكدّه الجنرال "بولارديار"³.

أما أهم نتيجة مباشرة لما سمي "معركة الجزائر" فكان تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة (الدورة الثانية عشر)، التي أعربت عن: "أملها في إيجاد حل سلمي وديمقراطي عادل وفقا لمبادئ الأمم المتحدة بالطرق المناسبة الصحيحة والتفاهم المشترك"⁴، وإثر هذا أصدرت لجنة التنسيق والتنفيذ تصريحا يتضمن شروط المفاوضات بين فرنسا والجزائر⁵، بعدما أصبحت القضية الجزائرية تطرح في جل اللقاءات الإقليمية خاصة، فمنذ مؤتمر باندونغ (18-24 أبريل 1955م) الذي أعرب عن تأييده لحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره⁶، هو ما أكدّه مؤتمر "بريوني" (18 جويلية 1956م)⁷.

ثم جدد مؤتمر القاهرة (26 ديسمبر 1957-1 جانفي 1958م) التأكيد على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وأوصى بيوم 30 مارس كيوم للتضامن العالمي مع الجزائر⁸.

وصولاً إلى مؤتمر "أكرا" (15-22 أبريل 1958م) الذي أكد على ضرورة اعتبار جبهة التحرير الوطني كمثل للشعب الجزائري وأنه سيسعى للقيام بجولات في أوروبا الشمالية، أمريكا اللاتينية، آسيا لمناصرة القضية الجزائرية عند طرحها في الأمم المتحدة⁹، أما مغاربيبا فإن جبهة التحرير قبلت مساعي "الحبيب بورقيبة ومحمد الخامس" خلال قمة الرباط

1 محمد عباس: رواد الوطنية، ط2، دار هومة، الجزائر، 2004، ص.107.
2 Jean Jacques Jordi et Guy pervillé : **Alger 1940-1962, Une ville en Guerre**, Ed. Auterment, Saint Antoine, Paris, 2005, p. 145 .
3 "كانت فرنسا تعرف أنها تخوض حربا مخجلة في حد ذاتها، لذلك أرادت أن تبين للعالم بأنها تخوض حملات بوليسية ضد بعض الخارجيين عن القانون رغم أن كل عاقل يعلم أن جبهة التحرير الوطني قد استحوذت على الشعبية بين مسلمي الجزائر" أنظر Jacques de Bollardière : op-cit, pp. 8-11
4 مصطفى طلاس: الثورة الجزائرية، طبعة خاصة بدار الرائد، الجزائر، 2010، ص.286.
5 " بيان لجنة التنسيق والتنفيذ"، المجاهد، ع.11 (1957/11/1).
6 عيسى ليتيم: المرجع السابق، ص.46.
7 "من وراء بريوني"، المجاهد، ع.2 (1956/ 7 /1).
8 "التضامن الأفرو-آسيوي مع الجزائر يتعزز" المجاهد، ع.15 (1958/ 1 / 1) وانظر أيضا: "بعد مؤتمر القاهرة" المجاهد، ع.16 (1958/1 /15).
9 مصطفى طلاس: المرجع السابق، ص.347.

(20، 21 نوفمبر 1957م) التي تعرضت للحرب في الجزائر¹، وصادقت عليها هيئة الأمم المتحدة في 11 ديسمبر 1957م في غياب فرنسا عن الجلسات²، وهذا ما اعتبرته "المجاهد" بمثابة: "إفلاس لفرنسا في الأمم المتحدة"³.

في الإطار المغربي دائما شاركت الجبهة في مؤتمر طنجة (الحزبي) 27-30 أبريل 1958م الذي أدان تدخل الحلف الأطلسي، وطالب بتصفية القواعد الفرنسية كونها تستغل ضد الجزائر...⁴، خاصة أن المؤتمر جاء عقب الهجوم الفرنسي على ساقية سيدي يوسف (8 فيفري 1958)، وهو الهجوم الذي كان تأثيره معاكسا لأهدافه، فساهم في تدويل القضية الجزائرية بموجب الشكوى التونسية لمجلس الأمن" إن أمن تونس متوقف على جلاء القوات الفرنسية وأن ضمان السلم في المنطقة متوقف على إنهاء الحرب الجزائرية"⁵، ثم تأكيد "بورقوية" للجنة المساعي الحميدة (روبير مورفي- هارولد بيلي): "إن مهمتكم سيكون محكوم عليها بالفشل إن لم تعالجا المشكل وهو حرب الجزائر"⁶، وهي الأحداث التي استغلتها جبهة التحرير الوطني لكشف الجرائم الفرنسية المرتكبة في الجزائر باسم إقرار السلم⁷، وبهذا أصبحت قضية الجزائر (التي تهدد السلم العالمي) قضية دولية تطرح باستمرار على المستويات الرسمية والشعبية والتظاهرات النقابية والطلابية.

ففي هذا الإطار تمكن الطلبة الجزائريون من كسب تعاطف حتى زملائهم الأمريكيين "سغموند يونغ" سنة جوان 1956م، أما الحركة النقابية فتمكنت من كسب تعاطف "أرفين براون" ممثل النقابات الأمريكية في الإتحاد الدولي للنقابات الحرة ببروكسل منذ 1956م حيث صرح: "أن الشعب الأمريكي كله مع الاعتراف باستقلال الجزائر"، إضافة إلى رأي "جون كيندي" (رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ) في جويلية 1957م بأن

1 "نظرا للحرب القائمة بين إخواننا الجزائريين... فإن جلالة الملك و... يوجهان نداء حارا لإجراء مفاوضات تؤدي لحل عاجل... وفقا لمبادئ الأمم المتحدة و كذلك ضمان المصالح الفرنسية... فإن رئيسي الدولتين يعرضان وساطتهما على فرنسا وعلى جبهة التحرير الجزائرية".

2 محمد الميلي: المرجع السابق، ص 49، 50.

3 "سياسة فرنسا تنهزم في الأمم المتحدة..."، المجاهد، ع. 14 (15 / 12 / 1957).

4 "مؤتمر طنجة: مرحلة حاسمة"، المجاهد، ع. 23 (7 / 5 / 1958).

5 محمد الميلي: المرجع السابق، ص 58، 59.

6 المرجع نفسه، ص 61.

7 "في المناطق المحرمة بالجزائر... كل يوم ساقية سيدي يوسف"، المجاهد، ع. 18 (15 / 2 / 1958).

الوطنيين الجزائريين: "يعبرون من أعماق السجون عن خيبتهم في الولايات المتحدة الأمريكية لأنها تخلت عن مبادئها الديمقراطية المعادية للإستعمار، وتشجع الإحتلال ضد شعب يطالب بتقرير مصيره".¹

أمام هذه النجاحات المتواصلة للثورة كانت فرنسا تعاني على وقع أزمة حكومية متجددة...

المبحث الثالث: الجمهورية الفرنسية الرابعة بين قوة الثورة وضغط المستوطنين.

المطلب الأول: أزمة الحكومات الفرنسية المتعاقبة.

عرف نظام حكم الجمهورية الفرنسية الرابعة حالة من الفوضى وعدم الإستقرار، فخلال 12 سنة (أكتوبر 1946-ماي 1958) تداول 17 رئيس حكومة على حكم فرنسا شكلوا خلال هذه الفترة الوجيزة 24 حكومة²، أما عن سبب هذا الإضطراب فيعود لما أطلق عليه الجنرال دوغول "نظام الأحزاب" أو "الجمعية الوطنية"³، حيث كان البرلمان الفرنسي يمثل السلطة العليا (المطلقة) في البلاد، وظلت الحكومة خاضعة له، أما رئيس الجمهورية فليس له صلاحيات واسعة في مجال التسيير، ومن هنا كان تساقط الحكومات الفرنسية الواحدة تلو الأخرى بسبب صعوبة حصول توافق سياسي بين الأحزاب الفرنسية، إضافة إلى نفوذ وتأثير "الأقدام السود" في البرلمان لإقرار امتيازاتهم وإصرارهم على "الجزائر الفرنسية".⁴

إلا أن اندلاع الثورة الجزائرية كان عاملا إضافيا ومباشرا لسقوط ستة حكومات فرنسية بسبب عجزها في القضاء السريع على الثورة، كانت البداية مع حكومة "بيار منداس فرانس" التي نالت ثقة البرلمان يوم 12 نوفمبر 1954م بـ 294 صوت مقابل 265 وحدد لها هدف رئيسي هو خنق الثورة، لكن فشل العمليات الفرنسية في القضاء على الثورة، ثم تعيين جاك سوستيل كحاكم عام بالجزائر- من حزب دوغول-، تلاه عرض "فرنسوا ميتران"

1 محمد عباس: الثورة الجزائرية، نصر بلا ثمن، دار القصبية للنشر، الجزائر، 2007، ص-ص. 310-313.

2 صالح بلحاج: المرجع السابق، ص. 81.

3 Bernard Tricot: op-cit, p. 15.

4 محمد عباس: في كواليس التاريخ "3" دوغول والجزائر، أحداث، قضايا وشهادات، دار هومة، الجزائر، 2007، ص. 31.

لمشروع إصلاحاته السياسية والإدارية في 5 جانفي 1955م على أمل تهدئة الشعب الجزائري وفصله عن الثورة، سيجعل المستوطنين بقيادة "دي سيريني" و"روني ماير" ينقلبون على "منداس فرانس" الذي ينوي تطبيق نفس مشروع الإصلاحات التي سبق وقام بها في تونس على الجزائر¹، خاصة بعد تصريح منداس فرانس قائلا: "في شمال إفريقيا ينبغي الإختيار بين المصالحة أو القمع وإستعمال القوة وهذا يترتب عنه نتائج وخيمة"، هذا ما كان سببا في سقوط حكومته التي خسرت ثقة البرلمان الفرنسي يوم 6 فيفري 1955م بـ 319 مقابل 273 صوت.²

ثم جاء الدور على حكومة "إدغار فور" (11 فيفري 1955) التي ستلقى مصير سابقاتها خاصة مع النجاح والتحدي الذي ظهر خلال عمليات 20 أوت 1955³، إضافة لإصرار "جاك سوستيل" على تطبيق سياسة الإصلاحات لإخفاء عمليات القمع الهادفة لإقرار الإدماج المرفوض أصلا من قبل السياسيين في فرنسا كونه يمنح حق التمثيل لثمانية ملايين مسلم في البرلمان الفرنسي، في خضم هذه التجاذبات قام "إدغار فور" بحل البرلمان الفرنسي وحدد يوم 2 جانفي 1956م كموعدا لإجراء الإنتخابات النيابية⁴، التي أسفرت عن فوز الجبهة الشعبية وتشكيل حكومة جديدة يوم 1 فيفري 1956م بقيادة اليساري "غي مولي" والهدف الرئيسي ظل الحفاظ على حلم الجزائر الفرنسية.⁵

إلا أن إفلاس هذه الحكومة ظهر سريعا عندما تراجع "غي مولي" أمام معارضة المستوطنين، فقام بتعيين "لاكوست" كوزير مقيم بالجزائر بدل خياره الأول "الجنرال كاترو"⁶، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تمكنت جبهة التحرير الوطني من مغالطة وليّ ذراع الحكومة الفرنسية من خلال تدويل قضية اختطاف طائفة قادة الثورة في الخارج،

1 إزداد فزع المستوطنين و نوابهم بعد أن علموا بمشروع منداس فرانس للتفاوض مع ثوار الجزائر في إطار مغاربي فرنسي. أنظر: "مشروع منداس فرانس لن يتحقق في الجزائر"، المجاهد، ع. 8 (5 / 8 / 1957).
2 عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 407-409.

3 Ben Jamin Stora : op-cit, PP. 133 ,136.

4 حسينة حماميد: المستوطنون ...، المرجع السابق، ص -ص. 127-130.

5 Ben Jamin Stora: opcit, P.138 .

6 Patrick Evéno, op-cit: pp.92-94 .

- للإستزادة أنظر: عمار بوحوش: المرجع السابق، ص. 415-417.

والعمل على كشف الجرائم والممارسات الفرنسية (القمع والتعذيب...) في وقت يتشدق غي مولى ويناور تحت ستار التفاوض.¹

وبهذا كان غياب مبادرة جديّة من فرنسا لحل القضية الجزائرية سببا مهما في تراجع مصداقية الحكومة الفرنسية بين الدول والشعوب المحبة للسلام، هذا ما أثار حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية "الحليف الإستراتيجي لفرنسا" والتي تربطها علاقات وطيدة ببعض الدول العربية كالسعودية، خاصة بعد طلب الجامعة العربية للولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على فرنسا لإيجاد حل سريع للقضية الجزائرية²، رغم ما تميز به الموقف الأمريكي من تجاذبات، حيث انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه القضية الجزائرية سياسة الكيل بمكيالين فتثير استياء فرنسا سياسيا وترضيها عسكريا.³

وبهذا جاء سقوط حكومة "غي مولى" يوم 21 ماي 1957م نتيجة تراجع نواب البرلمان عن تأييد سياسته خاصة الأحزاب اليمينية التي تصر على الجزائر الفرنسية بـ250 مقابل 213 صوت، لتخلفها حكومة "بورجيس مونوري" التي حظيت بثقة البرلمان يوم 12 جوان بـ240 مقابل 194 صوت⁴، والتي تبنت مشروع لاقوست "القانون الإطار" كأساس لسياستها في الجزائر، حيث قدم "لاقوست" مشروعه الجديد القديم الهادف لقتل الشعور الوطني أساسا، قبل 7 أيام من إدراج القضية في جدول أعمال منظمة الأمم المتحدة، على أمل تضليل الرأي العام العالمي⁵، إلا أن يوم 30 سبتمبر 1957م شهد سقوط هذه الحكومة خلال مناقشة هذا القانون في البرلمان بأغلبية 279 مقابل 253 صوت، بسبب مشروع القانون الإطار الذي جاء مجحفا في حق الأوروبيين ويمنح المسلمين حق المساواة

1 Hartmut Elsenhans : "Echec d'une strategie néocoloniale : économie politique spécifiques...", colloque internationale d'Algérie, pp. 298,299.

2 مريم صغير: "القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة بين القوتين العظميين 1954-1962"، المصادر ع.10، السداسي الثاني، م.و.د.ب.ت.ج.و.ث.أ.ن.، الجزائر، 2004، ص.179.

3 "سياسة فرنسا تنهزم في الأمم المتحدة رغم حلفائها"، المجاهد، ع.14 (15/12/1957)، وأيضا "أمريكا وألمانيا في نجدة فرنسا من الإفلاس"، المجاهد، ع.16 (15/1/1958).

4 عمار بوحوش: المرجع السابق، ص.426،425.

5 لمياء بوقريوة: المرجع السابق، ص.36.

في التصويت والتمثيل في البرلمان المحلي - حسب جاك سوستيل-، وهو القانون التافه الذي لا يستجيب لرغبات ثوار الجزائر حسب نواب الحزب الشيوعي.¹

تسبب سقوط حكومة "مونوري" اليمينية في أزمة وزارية حادة بقيت على إثرها فرنسا لمدة 35 يوما بدون حكومة²، إلى غاية 5 نوفمبر 1957م، أين حظيت حكومة "فليكس غيار" بثقة البرلمان الفرنسي بأغلبية 337 مقابل 173 صوت، ومنحت صلاحيات واسعة للقيام بإصلاحات سياسية في ظل ترايد نفوذ الجيش وقادة الأروبيين في الجزائر³، إلا أن الحكومة الجديدة لم تقم بأكثر من المراهنة مجددا على القانون الإطار لغرض دعائي قبيل انعقاد دورة الأمم المتحدة، بعد تطهيره من المواد التي تثير اللوبي الكولونيالي مع إرجاء تطبيقه إلى ما بعد إستعادة الأمن والاستقرار، حسب ما شرحه الوزير "كرستيان بينو" أمام اللجنة السياسية للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك قبل 48 ساعة من موافقة البرلمان الفرنسي على مشروع القانون الإطار يوم 29 نوفمبر 1957م، إلا أن الوفد الفرنسي فشل في تضمين اللائحة الخاصة بالجزائر أي إشارة لهذا المشروع.⁴

هذا المشروع المتجدد رفضه المستوطنون بدورهم، حيث قاموا بمظاهرات يوم 11 نوفمبر 1957م، عبروا فيها عن احتقارهم للاكوست واتهموه بسياسة التخلي،- كما سبق وأن فعلوا مع منداس فرانس وغي مولي وغيرهما- كما رأى "جورج بيدو"⁵ أن هذا المشروع مآله الفشل لأن الجبهة (جبهة التحرير الوطني) هي أيضا سترفضه لأنه يبقي الجزائر فرنسية، وأهم ميزة فيه هي تقسيم الجزائر⁶، وهذا ما عبر عنه فرحات عباس بقوله: "إنه

1 عمار بوحوش : المرجع السابق، ص.426.

2 إستدعى "روني كوتي" عديد الشخصيات أملا في تشكيل حكومة جديدة حيث رفض غي مولي نداء الرئيس بحجة أن سياسته لم تعد تنفع، ولم يقبل الراديكاليون شخصية "ريني بلفين René Plevein" ورفض "أنطوان بناي Antoine Pinay" من قبل الإشتراكيين. أنظر: حسينة حماميد: المستوطنون ..، المرجع السابق، ص.146.

3 عمار بوحوش : المرجع السابق، ص.426.

4 محمد عباس: الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص.267، 268.

5 "جورج بيدو Georges Bidault" 1899-1983، أستاذ تاريخ، ترأس المجلس الوطني للمقاومة سنة 1943، ترأس الحكومة المؤقتة سنة 1946م، ثم وزيرا أولا ما بين 1947-1950، دخل المعارضة السياسية مند 1954م وأصبح مناصرا للجزائر الفرنسية. أنظر: أحمد منغور: المرجع السابق، ص.38.

6 حماميد حسينة: المنظمة العسكرية السرية الفرنسية في الجزائر (1961-1962)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ المعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006-2007، ص.23، 36.

محاولة غبية لتقسيم الجزائر"، حيث أصبح هذا القانون محل سخرية من قبل قيادة الثورة...¹

إلا أن حكومة "غايار" لم تواجه معارضة المستوطنين فحسب، بل تمرد قادة الجيش في الجزائر أيضا، وهم الذين راهنوا على توسيع الحرب إلى تونس وإجبار دول المغرب العربي على طرد الثوار الجزائريين من الحدود أو التعرض لهجمات متتالية على أراضيها، وهو ما حدث يوم 8 فيفري 1958م بترخيص من الجنرال "سالان"² ودون علم الحكومة الفرنسية³، ماجعل "كريستيان بينو" يعتبر هذا العمل كـ: "غلطة مؤسفة"، لكن تخوف "غايار" من استيلاء الجيش على السلطة جعله يتحمل مسؤولية الهجوم على ساقية سيدي يوسف⁴، إلا أن قبول غايار بالوساطة الأنجلوساكسونية، جعل المستوطنين وقادة الجيش في الجزائر يتهمونه بالضعف والعمالة للأمريكان وتساءلوا: "إن كان القرار يصنع في باريس أم واشنطن"، هذا ما جعل "جورج بيدو" يؤكد: "إنه يجب على فرنسا أن تحل مشاكلها بنفسها".

فكان سقوط حكومة "فيليكس غايار" يوم 15 أبريل 1958م خلال مناقشات الجمعية الوطنية الفرنسية حول قضية قبول التسوية التي توصلت إليها لجنة المساعي الأنجلوساكسونية بمجموع 321 مقابل 255 صوت⁵، فبقيت فرنسا بدون حكومة إلى غاية 13 ماي 1958م.

المطلب الثاني: إنقلاب 13 ماي 1958 وعودة الجنرال دو غول لحكم فرنسا.

مع سقوط حكومة "غايار" كانت فرنسا تعيش على وقع أزمة إقتصادية، سياسية وعسكرية حادة، فالاقتصاد الفرنسي ظل في تراجع مستمر مع انخفاض نسبة التنمية مقارنة

1 محمد عباس: الثورة الجزائرية...، مرجع سابق، ص ص.401-403.

2 "راؤول سالان" (1899-1984) القائد الأعلى للجيش الفرنسي في الجزائر من نوفمبر 1956 إلى ديسمبر 1958، قائد إنقلاب أفريل 1961، من مؤسسي وقادة منظمة الجيش السري الفرنسية L'O.A.S.... أنظر: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص.190.

3 Ben Jamin Stora: opcit, p. 165.

4 عمار بوحوش: المرجع السابق، ص ص.427، 428.

5 حماميد حسينة: المنظمة السرية الفرنسية...، المرجع السابق، ص.25.

بإقتصادات بقية دول أوروبا كألمانيا، إيطاليا¹ بفعل نفقات الحرب الجزائرية، حيث تراجعت البورصة المالية بأكثر من 20% فيما بين ديسمبر 1957 وأفريل 1958م، ثم سجلت في 31 مارس 1958م خسارة بلغت 540 مليار فرنك²، وعلى الصعيد الاجتماعي فإن فرنسا دخلت مرحلة جديدة من الأزمات الاجتماعية الناجمة عن ارتفاع الأسعار التي أدت لحدوث سلسلة واسعة من الإضرابات شملت مختلف القطاعات الحيوية في فرنسا.³

هذا من جهة، ومن جهة أخرى أضحت علاقات فرنسا مع حلفائها على المحك بسبب غياب حل سريع لقضية الجزائر التي استنزفت طاقات فرنسا، حيث اضطرت هذه الأخيرة لتركيز جهودها على الجزائر فقط ففصلت مشاركتها مع حلف "الناتو"، واقتصرت مشاركتها على الوجود الشكلي حتى لا تتعرض للطرد من الحلف لا أكثر.⁴

في ظل هذه الظروف فشلت مساعي كل من "جورج بيدو" 20 أفريل، و"بلوفين" في 26 من نفس الشهر في تشكيل حكومة جديدة للجمهورية الفرنسية الرابعة.⁵

خاصة أن السلطة في الجزائر أصبحت في يد قادة الجيش والمستوطنين الذين تكتلوا في أحزاب وجمعيات تسعى للقيام بمظاهرات ضد سلطات باريس كالتالي أعلن عنها قدماء المحاربين في 26 أفريل تدعوا لتأسيس حكومة إنقاذ وطني⁶، وستزداد حدة هذه المظاهرات مع إعلان جبهة التحرير الوطني عن إعدام الجنود الفرنسيين الثلاثة الأسرى لديها.⁷

في خضم هذا الوضع المتعفن في باريس والجزائر أقدم المستوطنون على تشكيل "لجان الأمن العمومي"، وطلبوا من الرئيس "روني كوتي" على لسان "جاك ماسو" تشكيل حكومة للأمن العمومي، لكن "كوتي" توجه صوب التيار الذي يرى في المفاوضات

1 Alain Savary : **Nationalisme Algérienne et La grandeur Française**, Tribune libre, Ed. Librarie Plan, 1960, pp .102,103.

2 محمد الميلي: المرجع السابق، ص.85.

3 عبدالله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1958، ج.1، ط.1 خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، د.س.ط، ص.69.

4 Patrick Facon: op-cit : p.84.

5 صالح بلحاج: المرجع السابق، ص.85.

6 حسينة حماميد: المستوطنون...، المرجع السابق، ص.149.

7 Jean Jacques Jordi et Guy pervillè : op-cit, p.147.

سبيلا وحيدا لحل الأزمة الجزائرية، فاستدعى اليساري "بيار فليمان" لتشكيل حكومة جديدة، وكان هذا الأخير قد أعلن يوم 2 ماي 1958م أمام المجلس العام بأنه: "يجب استغلال كل الفرص لفتح باب المحادثات مع الثوار"، ما أفقده ثقة المستوطنين خاصة مع انسحاب "لاكوست" يوم 10 ماي 1958م بحجة أن: "هذا سيؤدي لديان بيان فو دبلوماسية"، فأتيحت الفرصة أمام "سوستيل"، "ليون دالباك" و"دي سيريني" للتمهيد لعودة الجنرال "دوغول" إلى الحكم ولهذا كتب "ألان دي سيريني" مدير "صدى الجزائر" يوم 11 ماي 1958م مقالا ناشد فيه الجنرال لقبول رئاسة الحكومة، وهو ما جند الأوروبيين في العاصمة في مظاهرة صاخبة وصل تعدادها لحوالي 100 ألف مطالبين بإبقاء الجزائر فرنسية، ثم قاموا بأمر من "لاغايار" باقتحام قصر الحكومة العامة والسيطرة عليه بدعوى التخلص من النظام الفاسد.¹

فأعلن عن تشكيل لجنة الإنقاذ العام (C.S.P)²، بقيادة "ماسو" ومنحت السلطات العسكرية والمدنية في الجزائر للجنرال "سالان" الذي سيعمل مع "سوستيل" على دعوة "دوغول" لتولي السلطة، عبر إقناع "فليمان" رئيس الحكومة الجديدة بدعوة الجنرال دوغول بنفسه، خاصة أن 13 ماي 1958م قد شهد التنفيذ الرسمي لما كان "سالان" قد أخبر به الجنرال "إيلي" قائد أركان الجيش في باريس: "بأن الجيش في الجزائر قد يقوم بتصرف غير متوقع"، وعليه فالمظاهرة التي خرجت كرد فعل على تصرف جبهة التحرير الوطني تحولت لحركة هدفها الإطاحة بالحكومة والجمهورية الفرنسية الرابعة، خاصة أنه تم اختيار يوم 13 ماي وهو موعد التصويت على رئيس الحكومة الجديد.³

من جهته خاطب الجنرال "سالان" الحشود الغفيرة التي تريد عودة الجنرال "دوغول" يوم 13 ماي قائلا: "مهمتنا هي حمايتكم ولو بشكل مؤقت للأخذ بأيدي الجزائر الفرنسية... أطلب منكم أن تضعوا فينا كامل الثقة في الجيش وقيادته وذلك من خلال

1 حسينة حماميد: المستوطنون...، المرجع السابق، ص-ص 150-153.

2 تكونت من العقلاء "Ducastel"، "Trinquier"، "Thomazo"، والسيد "Lagailarde"، "Bordier"، "Arnould"، "Moureau"، "Gauthier"، "Montigny"، "Lefèbre". أنظر La Dépêche de Constantine, N°16241 (14 mai 1958)

3 صالح بلحاج: المرجع السابق، ص-ص 86-88.

هدوئكم...¹، في ظل مشاركة أو إشراك المسلمين في هذه المظاهرات كدليل على ضرورة فرض الإدماج²، حيث أراد المستوطنون التأكيد على أن التعايش مع المسلمين هو الحل الوحيد والضامن لبقائهم³، وأنهم حققوا ذلك، لكن رغم حصول حكومة "فليملان" على ثقة الجمعية الوطنية إلا أن المظاهرات استمرت بعدما بلغ "ماسو" هذه المعلومات للمتظاهرين وأعلن عن الزيارة المرتقبة لجاك سوستيل إلى الجزائر وتضرعه لدوغول حتى يوجه خطابا للأمم⁴، أملا في تشكيل حكومة وحدة وطنية⁵، وهو ما تحقق يوم 15 ماي حيث صرح الجنرال "دوغول" بأنه: "جاهز لاحتواء الوضع"⁶، مؤكدا أنه على دراية كاملة بوضعية البلد⁷، لكن رفض دوغول القيام بانقلاب عسكري على الدولة جعل الجيش في الجزائر ينفذ تهديداته بالهجوم على باريس، من خلال عبور وحدات المظليين البحر المتوسط ونزولها بكورسيكا يوم 24 ماي، وهو التهديد الذي حقق هدفه ليلة 26 إلى 27 ماي خلال إجتماع دوغول- فليملان، حيث وافق هذا الأخير على الاستقالة وتسليم السلطة للجنرال كرئيس للحكومة بعد مصادقة البرلمان على ذلك في 1 جوان 1958م بأغلبية 329 مقابل 229 صوت، مع تمتعه بسلطات خاصة لتسيير شؤون البلاد لمدة ستة أشهردون أن يحاسبه البرلمان⁸، مع العلم أنه سبق للمجلس الوطني الفرنسي أن صوت لصالح تمديد السلطات الخاصة في الجزائر⁹، فمنحت كل هذه الصلاحيات لدوغول لأن فرنسا كانت "بحاجة إليه حقيقة" حسب غي مولي.¹⁰

بتسلمه حكم فرنسا إتجه الجنرال صوب تعزيز سلطاته وذلك بإعداد دستور يخير بموجبه المستعمرات الفرنسية – باستثناء الجزائر- بين البقاء ضمن الجمهورية الفرنسية

1 La Dépêche de Constantine , N° 16242 (15 mai 1958) .

2 La Dépêche de Constantine, N° 16245 (18et 19Mai1958).

3 حسينة حماميد: المنظمة السرية الفرنسية...، المرجع السابق، ص.31.

4 Patrick Evéno: op-cit, p.207.

5 La Dépêche de Constantine, N° 16242 (15 mai 1958), et : Chantal Morelle : **Comment De Gaulle et le F L N ont mis fin la Guerre d'Algérie,1962 les Accords d' Evian** ,E d ,Mèdia plus ,Constantine, 2012, p.36.

6 La Dépêche de Constantine, N° 16243 (16 mai 1958).

7 La Dépêche de Constantine, N° 16246 (20 mai 1958).

8 حسينة حماميد: المستوطنون...، المرجع السابق، ص.156.

9 La Dépêche de Constantine, N° 16248 (22 mai 1958).

10 Bernard Tricot, op-cit,p .33 .

حسب قانون خاص أو الانفصال ، وتم الإستفتاء على هذا الدستور يوم 28 سبتمبر 1958م¹، وعلى أساسه انتخب الجنرال "شارل دوغول"² رئيسا للجمهورية الفرنسية الخامسة في 12 ديسمبر 1958م.³

يعود سبب توجه الجنرال صوب توسيع وتعزيز صلاحياته إلى كون الرئيس في ظل الجمهوريتين الثالثة والرابعة المنتخب من قبل البرلمان وحده لمدة سبعة سنوات لا يتمتع بأي سلطة سوى إصدار القرارات المتعلقة بتخفيف عقوبة الإعدام، رغم توليه مظاهر السيادة جزئيا⁴، فكان الدستور الذي أقرته البلاد- بناء على طلب دوغول- محددًا لمختلف السلطات والرئيس "هو من يضمن الإستقلال القومي، وسلامة الأراضي، إحترام المعاهدات...، وانتظام عمل السلطات العامة"، كما منح نفسه حق اتخاذ جميع التدابير في حالة الخطر و مخاطبة الشعب عبر الإستفتاء دون اللجوء للبرلمان.⁵

ولتقوية سلطاته عمل دوغول على اختيار أعضاء حكومته بدقة نظرا لحساسية دورها خاصة منصب رئيس الوزراء- ميشال دوبري- ، وهذا ما عبر عنه بقوله: "فلا يمكن أن يكون إلا من المقربين لي".⁶

إضافة إلى الإصلاح السياسي عمل دوغول على القيام بإصلاحات جذرية في مختلف المجالات الإقتصادية والإجتماعية والقضائية...، وبالموازاة مع هذه الإصلاحات في فرنسا كان دوغول يواجه المسألة الجزائرية القضية الجوهرية في السياسة الفرنسية من

1 نص على مايلي:

- سيادة الشعب .
- خضوع العسكريين للقادة المدنيين.
- حرية تقرير المصير لجميع الشعوب.
- حل تفاوضي للجزائر. أنظر: عمار بوحوش: المرجع السابق، ص.433.

2 "شارل دوغول Charles de Gaulle": (1890-1970) شارك في الحربين العالميتين، تدرج في الجيش الفرنسي حتى رتبة جنرال رئيس الحكومة المؤقتة الفرنسية 3 أكتوبر 1943، قمع مظاهرات 8 ماي 1945، مؤسس وأول رئيس للجمهورية الفرنسية الخامسة وصل سدة الحكم عبر انقلاب 13 ماي 1958 ، تميزت مرحلة حكمه بأكبر وأشد وأمكر الخطط الهادفة للقضاء على الثورة...تنازل عن الحكم سنة 1969م توفي سنة 1970م أنظر:عاشور شرفي: المرجع السابق، ص.171.

3 محمد عباس: في كواليس التاريخ...، المرجع السابق، ص.222.

4 شارل دوغول : **مذكرات الأمل التجديد 1958-1962**، تر.سموحي فوق العادة ، مر.أحمد عويدات، ط.1، منشورات عويدات، بيروت، 1971، ص.279.

5 المصدر نفسه، ص.298.

6 شارل دوغول: المصدر السابق، ص ص. 301،302.

خلال قيامه بعدد الإجراءات والمشاريع السياسية، الاقتصادية والعسكرية لضمان مستقبل فرنسا في الجزائر "الجزائر الفرنسية".

المبحث الرابع: الثورة الجزائرية في عهد الجنرال دوغول "مرحلة الجزائر الفرنسية 1958-1959".

المطلب الأول: سياسة الجنرال دوغول للقضاء على الثورة .

وضع الجنرال "دوغول" مباشرة بعد عودته إلى السلطة في فرنسا مخططا متكاملًا للقضاء على الثورة، جند من خلاله القدرات العسكرية الفرنسية لإلحاق الهزيمة العسكرية بالثوار، وفي الوقت نفسه حاول القيام بإصلاحات سياسية و اقتصادية، وإجتماعية عميقة، في سبيل الحفاظ على الجزائر الفرنسية¹، مستغلا سمعته ومكانته التاريخية، لعزل الثورة عن جيرانها سالكا أسلوب التهديد ضد الدول الصديقة للشعب الجزائري كيوغوسلافيا² والدول العربية الشقيقة خاصة.

فعلى المستوى المغربي تمكن دوغول من تميم قرارات مؤتمر طنجة وبالتالي إفشال المشروع الوحدوي لدول المغرب، حيث راسل الرئيس التونسي وملك المغرب بهدف عزل الثورة، وهو ما برز جليا خلال مؤتمر المهديّة 16 جوان 1958م أين تهرب وفدي المغرب وتونس من اتخاذ موقف واضح بشأن المساعدات وحجمها والإلتزام بها، ميرزين ضرورة إستغلال الظرف الدولي المناسب لأن فرنسا دوغول ليست فرنسا سابقه، رغم أصرار وفد جبهة التحرير الوطني على مواصلة الحرب، فأكد "فرحات عباس" أن "كلمة دمج تعني الحرب"³. وظهر هذا الخلاف جليا في مصادرة الحكومة التونسية لشحنة أسلحة تابعة لجيش التحرير الوطني خلال شهري جوان 1958م، ديسمبر 1958م، أما السلطات المغربية فمنعت عبور وحدات جيش التحرير منطقة فجيج طمعا في الحصول على إقليم

1 رمضان بورغدة: "عرض الجنرال دوغول لسلم الشجعان، تقرير المصير، تأثيراتها على الثورة"، جوليات جامعة 8ماي 1945 للعلوم الإنسانية، قالمة، ع.2، سنة 2008، ص.95.
2 أنظر: عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (سبتمبر 1958 - جانفي 1960)، ط.1، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص ص-69-82.
3 محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة...، المصدر السابق، ص ص.177، 178، أنظر: "مؤتمر تونس كيف بدأ وكيف إنتهى"، المجاهد، ع.26 (3 / 7 / 1958).

توات (قورارة وتيدكلت)¹، من جهة أخرى أقدمت السلطات التونسية على توقيع إتفاقية مع فرنسا لتميرر أنبوب "إيجلي" عبرالأراضي التونسية وهو خرق واضح لقرارات مؤتمر طنجة واعتراف بحق فرنسا في استغلال البترول الجزائري.²

كما حاول الجنرال إغراء الدول المتاخمة للصحراء بثروات الصحراء الجزائرية "الإفريقية" - كما يسميها- خلال زيارته في جانفي 1959م فقال: "يجب أن تكون الصحراء منطقة عظيمة من مناطق المستقبل بين عالمين: عالم البحر المتوسط وعالم إفريقيا السوداء... فلتعش الصحراء ولتعش فرنسا".³

أما الدول الإفريقية فقام بتخييرها بين الإستقلال والحكم الذاتي بموجب استفتاء 28 سبتمبر 1958م، وهذا ما تبين بوضوح خلال جولته الإفريقية التي شملت مدغشقر، التشاد، الكونغو، ساحل العاج، غينيا، مالي والسنغال.⁴ أين أكد على ضرورة التصويت لصالح التشارك موهما الأفارقة أنهم طالما كانوا مخيرين فلا ضير أن يرفضوا الإستقلال، وهو ما يشكل دعما لموقفه ضد الثورة الجزائرية التي سيصبح قادتها خارجين عن القانون في حالة صوت الشعب الجزائري على الدستور الفرنسي.⁵ مثل الأفارقة.

أما ملامح سياسته حول الجزائر، فكان أول خطاب له بالجزائر من شرفة قصر الحكومة العامة يوم 4 جوان 1958م وأهم ما جاء فيه عبارته المشهورة "لقد فهمتكم، Je vous ai compris"⁶، التي جعلت الكلّ يعتقد أنه المقصود بتلك العبارة (المسلمين، الجيش،...) خاصة المستوطنين الذين أصروا على أن دوغول قصدهم دون غيرهم، فجعلوا من هذه العبارة الغامضة عقدا لمستقبل الجزائر الفرنسية⁷، خاصة أن الجنرال أطلق في نفس الخطاب جملة دعمت موقفهم: " Tout les habitants de L'Algérie sont des

1 عمر بوضربة: المرجع السابق، ص.72.

2 أنظر: "الخيز المسموم"، المجاهد، ع.27 (1958/7/22)، وأنظر: "معركة البترول جزء من معركة إستقلال مغربنا"، المجاهد، ع.28 (1958/8/28).

3 بسام العسلي: المرجع السابق، ص.98.

4 شارل دوغول: المصدر السابق، ص.62-66.

5 محمد الميلي: المرجع السابق، ص.133.

6 Jean Jacques Servan schreiber : **La Guerre d'Algérie**, Paris Match Ed.1,1982,p.69 .

7 حسينة حماميد: المنظمة العسكرية...، المرجع السابق، ص.36.

...Français"¹، في حين أنه كان يضع في رأسه فكرة الإشتراك القائمة على التقارب بين المسلمين والمستوطنين، وهو ما جعل استعمال الجنرال لتلك الجملة بمثابة الخطأ الفادح²، خاصة بعد إعلان موقفه من لجان الإنقاذ: " ليس لها أن تحل محل السلطات ولا أن تأخذ شيئاً من صلاحياتها... دوركم هو دعم الجنرال دوغول دون إجباره ..."³.

كما أعلن الجنرال عن إلغاء نظام الهيئتين الإنتخابيين، وأقرّ حق المرأة المسلمة في التصويت: "هؤلاء العشرة ملايين من الفرنسيين سينتخبون بعد أشهر ممثليهم في هيئة واحدة"⁴: "نعم فرنسا حاضرة هنا، عن جدارة واستحقاق، إنها هنا للأبد"، هذه الدعوة للمصالحة والرغبة في الحفاظ على الجزائر جعلت الجميع يعتقد أن دوغول يدعوا بطريقة غير مباشرة للإدماج والجزائر الفرنسية.⁵

وفق هذه المعطيات تم الإعداد لاستفتاء 28 سبتمبر 1958م بغية ضمان الإحراز على أغلبية حول كلمة "نعم"، من خلال القيام بعمل سيكولوجي واسع لتهيئة المسلمين لقبول هذه الكلمة "نعم".⁶ للدستور الفرنسي.

بعد نجاح الإستفتاء على الدستور الفرنسي⁷ الذي "أكد تعلق الجزائريين بفرنسا"، توجه الجنرال "دوغول" إلى قسنطينة يوم 3 أكتوبر 1958م، أين أعلن عن مشروع إقتصادي اجتماعي للرقى بالجزائر⁸ أملا في إرساء قاعدة قوة ثالثة "نخبة

1 لمياء بوقريوة: المرجع السابق، ص.68.

2 Albert Paul Lentin: "Les différentes étapes de la politique de De Gaulle de juin 1958 à juillet 1962", Colloque international d'Algérie, p.227 .

3 في إشارة لحادثة سجن وزيرين من المرافقين لدوغول بقصر الحكومة العامة بالجزائر أثناء إلقاء دوغول لخطابه في محاولة لتخويف دوغول وإبراز لسياسة المؤامرة، أنظر:

Alistaire Horne: **A Savage War of Peace Algeria 1954-1962**, London, 1977, p.300

4 Bernard Tricot: op-cit, p p.17,39.

5 Alistaire Horne : op-cit, p p.301,302.

6 تضمنت التعليمات المقدمة للضباط "يجب أن تكون نتيجة الإستفتاء في الجزائر وبصفة جماعية نعم يا دوغول... أما السكان المسلمين فتحملهم العربات العسكرية لمكاتب الإقتراع" أنظر: بسام العسلي: المرجع السابق، ص.81، وأنظر أيضا: محمد الميلّي: المرجع السابق، ص.138.

7 تم إعلان النتائج وفق الإرادة الفرنسية فكانت 95,5% نعم 3,5% لا، مع العلم بتسجيل: 4335009 ناخب، إقترح منهم 3445060 منهم 3416088 صالحة منها 3299908 نعم، أنظر: بسام العسلي: المرجع السابق، ص.81، 82 .

8 تضمن مشروع قسنطينة إجراءات خاصة بالترقية الإجتماعية ومشاريع صناعية واستصلاح للأراضي وتوزيعها، فتح باب التكوين والوظيف العمومي... أنظر: Alain savary: op-cit, pp. 123 124. أنظر أيضا: "مشاريع دوغول الإقتصادية لن تنقذ الإستعمار"، المجاهد، ع.34 (24 / 12 / 1958).

متميزة" لإستعمالها في قمع أي محاولة ثورية¹، وسحب ورقة المظالم الاقتصادية والاجتماعية من أيدي " المتمردين " أي القضاء على أصل المشكلة عبر تحقيق المساواة بين جميع السكان.²

كما أراد الجنرال التأكيد على أن الجزائر وفرنسا لهما قدر واحد وأن فرنسا قد اختارت الأخوة³، مبرزا الإجراء الإداري القاضي بتقسيم الجزائر الى 18 محافظة ستكون ممثلة بـ66 برلمانيا 45 مسلم و21 أوروبي⁴ وأمر الجنرال " سالان " الذي اختاره للإشراف على الإنتخابات التشريعية المقررة يوم 30 نوفمبر 1958م⁵ ضرورة احترام كل الأراء وأن تكون المنافسة شريفة وممنهجة، وأن الموظفين والجيش لا يستطيعون أن يكونوا مترشحين في الجزائر إذا لم يكونوا قد تخلوا عن وظائفهم منذ سنة.⁶

ورغبة من دوغول في تحصيل ثمار هذا التوجه، وتشتيت صفوف قيادة الثورة أعلن يوم 23 أكتوبر 1958م في مؤتمر صحفي بقصر "ماتينيون" عن عرض جديد لقيادة الثورة لإنهاء المعارك عرف بسلم الشجعان⁷، الذي هو في الحقيقة دعوة لجيش التحرير لإلقاء السلاح والإستسلام للجيش الفرنسي، و"للمنظمة الخارجية" بالتوجه لباريس "لتصفية وإنهاء الحوادث"⁸، بهذا يكون إستسلام عسكري في الجزائر يضمنه إستسلام سياسي في باريس ثم يلجأ إلى تسوية القضية الجزائرية بواسطة الممثلين الناجحين في الإنتخابات⁹ المرتقبة عن طريق التفاوض مع "مفاوضين أكفاء يتم معهم ما تبقى من مشكلة الجزائر".¹⁰

1 "مشروع قسنطينة وأهدافه الحقيقية"، المجاهد، ع.94 (25 / 4 / 1961).

2 محمد الميلّي: المرجع السابق، ص.180، 181.

3 La Dépêche de Constantine N° 16363 (3/10/1958) et N° 16364 (4 / 10 / 1958).

4 تكون مدن قسنطينة، عنابة، سكيكدة، باتنة ممثلة بمسلمين إثنين وأوروبي واحد، أما الصحراء فيمثلها أربعة نواب ثلاثة للوائح ونائب واحد للساورة أنظر: La dépêche de Constantine, N° 16370 (11 / 10 / 1958) .

5 Alain Savary: op-cit, P.130.

6 La Dépêche de Constantine N°16372 (14/ 10 / 1958).

7 أنظر الملحق رقم (3)، ص. 227.

8 دوغول لا يعترف لا بحالة الحرب في الجزائر ولا بشرعية تنظيم جبهة التحرير، إلا أن دعوته هذه تعتبر إقرارا بحالة الحرب واعترافا بالتمثيل، أنظر: محمد بجاوي : المصدر السابق، ص.222.

9 أسفرت إنتخابات 30 نوفمبر التشريعية عن 48 نائبا، تم جاءت إنتخابات مجلس الشيوخ ماي 1959 وأسفرت عن 22 عضو مسلم، أنظر: محمد الميلّي: المرجع السابق، ص.198، 199.

10 عمر بوضربة: المرجع السابق، ص.88.

بالموازاة مع هذه المناورات السياسية والإقتصادية كان "دوغول" يعزز من تواجد مخلصيه بالجزائر، ففي ديسمبر 1958م تم تعيين "بول دولوفري"¹ مندوبا عاما لمتابعة مشروع قسنطينة، و"موريس شال" كقائد أعلى للجيش الفرنسي في الجزائر بعدما أكد لهما ضرورة: "أن يفهم الجميع أنهم يمثلون فرنسا بالجزائر، لا ممثلوا الجزائر بفرنسا وأنه ليس ملائما أن يختموا خطاباتهم بعبارة الجزائر الفرنسية"²، لكن هذه التوصية لا تعني أن دوغول قد اختار السلم بل على العكس من ذلك يؤكد على الحل العسكري، وهذا ما يبرزه في مذكراته: "لم نكن أمام وضع يقتضي حله وديا، وإنما كنا أمام مأساة كاملة"³.

وفق هذا التوجه تم تكليف الجنرال "شال" بسحق "التمرد" وحل القضية الجزائرية عسكريا على اعتبار أن الحكومات السابقة لم تكن في مستوى قدرات فرنسا، وبهذا بدأ الجنرال شال في تطبيق خطته العسكرية القائمة على:

حصر الحرب في نطاق مغلق بإضافة حاجز مكهرب جديد سمي بخط "شال" إلى الحاجز القديم "خط موريس" على طول الحدود البرية الشمالية للجزائر⁴، إدراكا منه لتأثير خط موريس على الثورة خاصة في الجانب العسكري دونما إغفال الإفرازات السياسية على العلاقة بين الداخل والخارج.⁵

ثم مهاجمة جيش التحرير في الولايات الواحدة تلو الأخرى من المغرب إلى تونس في عمليات كبرى: "بهدف فصل الشعب عن جبهة التحرير الوطني في المدن والجبال وحتى في "الهواء"، من خلال تثبيت الثوار في أماكنهم وتضييق الخناق عليهم، ثم البقاء لمدة طويلة في نفس المكان الذي ينسحب منه الثوار وتحتله قوات الجيش الفرنسي"⁶، المعتمد على قوات الإحتياط العام، وأكثر من ثلاثة أرباع الجيش الفرنسي في عمليات التمشيط

1 "بول دولوفري (Paul Delouvrier): ولد يوم 25 جوان 1919م، درس الحقوق والعلوم السياسية، إنخرط في المقاومة ضد النازية وصار أحد المقربين من الجنرال دوغول، عينه هذا الأخير مندوبا عاما للحكومة الفرنسية في الجزائر 1958-1960م، توفي سنة 1995م. أنظر: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص.169.
2 شارل دوغول: المصدر السابق، ص-ص.80-82.
3 المصدر نفسه، ص.49.

4 Claude d'Abzoc-Epery et François Pernot: " Les opérations en Algérie décembre 1958-avril 1960 le général Challe parle", Revue Historique des Armées, N°.3, 1995, p.62-65.

5 جمال قندل: "إستراتيجية الثورة الجزائرية في مواجهة تحديات خطي شال وموريس"، مجلة النائب، المرجع السابق، ص.122.

6 Claude d'Abzoc-Epery : op-cit ,p.68

والمطاردة وفق نظام "التربيع" (Quadrillage)¹، لكن خفة الثوار وسرعة تحركهم (60 كلم في الليلة) جعلت الجنرال شال يركز على استعمال المظليين وسلاح الطيران والإنزالات المفاجئة في معاقل الثورة²، بالإضافة لاستعمال القناصة المسلمين "الحركي" باعتبارهم أحسن سلاح ضد الفلاقة³.

حيث عمد الجنرال شال إلى إنشاء قوات خاصة بداية من فيفري 1959م عرفت باسم (الصاعقة القناصة) أو (Les Commandos de Chasse)، وكل فرقة منها تضم من 25 إلى 40% من المسلمين⁴.

بالإضافة للعمليات الحربية إستهدف الجنرال شال "زرع السلام الناشط" على حد تعبيره⁵ عبر مضاعفة نشاط الفرق الإدارية المتخصصة (SAS)، الفرق الطبية والاجتماعية المتنقلة (EMS)، أعوان الصحة الاجتماعية والصحة الجوارية (ASSRA)، داخل مراكز التجميع خاصة⁶، إلا أن نتائج هذه العمليات العسكرية⁷ لم تكن حاسمة فلم تتعدى نسبة نجاحها من 30 إلى 50% مثلما حدث في منطقة فرندة ووهران⁸. لكن الصحافة الفرنسية لم تتردد في التهليل لنتائجها مثل "برقية قسنطينة" التي نقلت: "خلال عملية المنظار 182 من الفلاقة خارج المعركة، 40 في المئة بالسجن، 142 قطعة سلاح مصادرة"⁹.

بالموازاة مع سير عمليات "شال" زادت ثقة المستوطنين عبر أبوابهم الإعلامية في تحقيق الجزائر الفرنسية خاصة مع التصريحات القادمة من باريس كتصريح الرئيس "دوغول": "قلت أن اليوم الذي ستكون فيه الجزائر هادئة سيكون حل المشكل بمقترحات

1 Mohamed Téguia : **L'Algérie en guerre**, Office des Publications Universitaires, Alger, 1988, p.430.

2, p.68 .

3 Ibid , p.64 .

4 لمياء بوقريوة: المرجع السابق، ص. 42.

5 Claude d'Abzoc-Epery : op-cit , p70 .

6 Phillippe Schillinger : "Les Archive des Opérations en Algérie 1954-1962", Revus historique des armées, N°2, 1992, p.13.

7 عملية الحزام (Couroix) بالولاية الخامسة، الشرارة (Etincelle) بجبال الحضنة، المنظار (Jumelle) بالولاية الثالثة، والأحجار الكريمة (Pièrres Précieuses) في القبائل الصغرى. أنظر: لمياء بوقريوة: المرجع السابق، ص. 51-54.

8 Claude d'Abzoc-Epery : opcit , p.68,69.

9 La Dépêche de Constantine, N° 16317(28/7/ 1959).

شاملة، جزائر مرتبطة بفرنسا إلى الأبد وفي كل تحركاتها"¹، تلاه تصريح "دولوفريي": "الجزائر في تاريخها جزء من التاريخ الفرنسي"، في وقت ظلّ "ماسو" يثني على رغبة الجيش في إرساء الجزائر الفرنسية²، وهو ما تحقق يوم 9 جوان 1959م أين وافق المجلس الوطني بنسبة 80% على الجزائر الفرنسية، ورغم استمرار الصراع حول السياسة الجزائرية أكد "لاغيار": "أن المتحررين الحقيقيين هم من يخدمون التكامل"³ في إشارة لمتقبلي المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني.

المطلب الثاني: إستراتيجية جبهة التحرير في مواجهة سياسة دوغول .

مثلت عودة الجنرال "دوغول" لسدة الحكم في فرنسا علامة فارقة في السياسة الفرنسية اتجاه الجزائر، كان لها انعكاس مباشر على الثورة الجزائرية، فبينما رأى بعض السياسيين من جبهة التحرير الوطني أن دوغول هو الوحيد القادر على التدخل بنجاح في موضوع الجزائر" نظرا لسمعته داخل الجيش ورؤيته الواضحة للمستوطنين ووزنهم الحقيقي⁴، غلب الحذر والتوجس على الموقف العام لجبهة التحرير الوطني، وهذا ما أبرزه "فرحات عباس" بقوله: "إن دوغول هو الفرنسي الوحيد الذي يمكننا التفاهم معه وسيكون خصما عنيدا فلا داعي للإستسلام وراء الأوهام: ستتواصل الحرب"⁵، وهذا ما أكده مجددا لصحيفة "المجاهد" فقال: "إن معركة الجبهة والشعب ستتواصل أعنف وأشد من ذي قبل لأن الإستعمار واحد لا يتغير وأن الشعب الجزائري يفضل أن يكون 10 ملايين من الجثث على أن يكون 10 ملايين من الفرنسيين"⁶، في رده على دعوة "دوغول" للإدماج على طريفته الخاصة دون تسميته الصريحة، هذا ما رأته لجنة التنسيق والتنفيذ بمثابة سد للطريق أمام الحل التفاوضي على أساس الإستقلال وحملت "دوغول" مسؤولية إستمرار الحرب.⁷

1 L'ECHO D'ALGER ,N°17081 (8 mai1959).

2 L'ECHO D'ALGER ,N°17087(14 mai1959).

3 L'ECHO D'ALGER ,N°17111 (10 Juin1959).

4 محمد عباس : الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص.257.

5 خلال لقائه بعبد الرحمان فارس بعدما عرض الجنرال على هذا الأخير منصب وزير في حكومته مقترحا الإستقلال في إطار الشراكة مع فرنسا، أنظر: عبدالرحمان فارس: المصدر السابق، ص.104، 105.

6 " نفضل أن يكون 10 ملايين من الجثث على أن يكون 10 ملايين من الفرنسيين"، المجاهد، ع.25 (1958/6/14).

7 "الإدماج على طريقة دوغول"، المجاهد، ع.25 (1958/6/14). أنظر أيضا: "بلاغ لجنة التنسيق والتنفيذ بعد خطاب دوغول" المجاهد، ع.25 (1958/6/14).

الحرب التي لم يستبدها قادة جيش التحرير الوطني، فأعلن قادة الولايات حالة الطوارئ ترقبا لما سيتخذه دوغول من إجراءات على شاكلة الولاية الثانية التي أعلنت حالة الطوارئ لأربعة أشهر¹، كما عملت قيادة الثورة على نقل العمليات العسكرية إلى فرنسا، بتنفيذ عمليات فدائية واسعة، إنطلقت يوم 25 أوت 1958م بهدف توسيع ميدان المعركة، وتشتيت القوات الفرنسية لتخفيف العبء على المقاومة في الجزائر، ومحاولة لتأليب الأوساط الشعبية في الميترربول على السياسة الفرنسية.²

أما على المستوى السياسي فإن مشاريع دوغول الهادفة لعزل الثورة دوليا قد كانت دافعا رئيسيا لإنشاء حكومة جزائرية³، وهو ما تحقق يوم 19 سبتمبر 1958م، حيث تم الإعلان عن أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية "GPR" برئاسة "فرحات عباس"، ونائبين للرئيس و14 وزيرا وثلاثة كتاب دولة ضمت كل توجهات الحركة الوطنية.⁵

مباشرة بعد الإعلان عن هذه الهيئة الجديدة في القاهرة، تونس، الرباط، لقيت إعترافا مباشرا وسريعا من عديد الدول العربية كالعراق، الجمهورية العربية المتحدة، ليبيا تونس، المغرب..⁶، وهو نفس الموقف الذي إتخذته العديد البلدان الآسيوية كالصين 22 سبتمبر، وكوريا الشمالية، بينما تأخرت بقية الدول متأثرة بطبيعة العلاقات الدولية وسياسة الإتحاد السوفياتي- سيتأخر اعترافه الى غاية أكتوبر 1960م- الذي لا يريد مضايقة فرنسا الديغولية أملا في تفكيك المعسكر الغربي⁷، في حين لا تعترف الولايات المتحدة الأمريكية

1 محمد عباس : الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص.257.

2 حول هذه العمليات وتوقيتها أنظر: علي هارون: المصدر السابق، ص - ص.115-140.

3 طرحت فكرة تأسيس حكومة مؤقتة منذ 1956 بعد اختطاف طائرة الزعماء الخمسة، ثم تجددت الفكرة خلال إنعقاد مؤتمر المجلس الوطني للثورة بالقاهرة أوت 1957م، أين فوضت لجنة التنسيق والتنفيذ لذلك، كما أوصى بذلك أيضا مؤتمر طنجة أبريل 1958م، وسبق لفرحات عباس أن أعلن في 8 فيفري 1958م أن الفكرة قيد الدراسة، ثم في 4 أبريل 1958 أعلن عن إنشاء 8 مصلح وزارية كنواة لتجسيد الفكرة، وفي 9 سبتمبر 1958 فصلت لجنة التنسيق والتنفيذ في التقرير الذي أرسلته اللجنة المكلفة بالإعداد لإنشاء هذه الحكومة، أنظر: عمر بوضربة: المرجع السابق، ص ص. 46، 47.

4 "ميلاد أول حكومة حرة للجمهورية الجزائرية"، المجاهد، ع.خاص (19 / 9 / 1958).

5 حول تشكيلة الحكومة المؤقتة أنظر: "هؤلاء هم قادة الجزائر الثائرة وأعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية" المجاهد، ع.خاص (19 / 9 / 1958)، أنظر أيضا: محمد بجاوي: المصدر السابق، ص.105.

6 فرحات عباس: تشريح حرب، المصدر السابق، ص ص.321، 322.

7 Alistaire Horne : op-cit, P.316.

بالحكومة المؤقتة لأسباب حقوقية حسب تصريح وزير خارجيتها في 26 سبتمبر 1958م¹، أما على الصعيد الإفريقي فحققت الحكومة إعراف دولة غانا في جويلية 1959م، قبل أن تتوالى سلسلة الإعترافات بالحكومة المؤقتة كالإعتراف الليبيري 7 جوان 1960م...

هذه الإعترافات بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ستؤدي بالضرورة إلى تعزيز الطاقة السياسية والمادية للثورة والسمعة التي ستنتالها في المحافل الدولية، ما يعني فشل الدبلوماسية الفرنسية في عرقلة حركة تدويل القضية الجزائرية²، وهو السبب الرئيسي في تولية فرحات عباس رئاسة هذه الحكومة كونه أكثر السياسيين خبرة، وعرف عنه الإعتدال والثقافة السياسية الواسعة ما يمنح لهذه الحكومة وزنا دبلوماسيا في مواجهة سياسة دوغول³.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى أعلنت الحكومة المؤقتة في أول بيان لها⁴ عن رغبتها في حل تفاوضي للمشكل الجزائري شرط أن تعترف فرنسا بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره قبل أي تفاوض، وبجبهة التحرير الوطني ممثلا وحيدا وشرعيا للشعب الجزائري، مع الإعتراف بوحدة الشعب والتراب الجزائري⁵.

إضافة إلى التأكيد على أن الجبهة مستعدة لمواصلة الحرب: "إيجاد حل للمشكل وتقوية القدرات العسكرية لجيش التحرير ضمن مسار مواجهة سياسة دوغول عسكريا"⁶، حيث جاء الإعلان عن تشكيل قيادتي الأركان الشرقية والغربية (COM) يوم 17 سبتمبر 1958م خلفا للجنتي العمليات العسكرية التي ثبت فشلها، بهدف إستكمال توحيد جيش التحرير الوطني، وضمان تنسيق العمليات العسكرية بفاعلية أكبر لتصبح القيادة موحدة تحت مسمى هيئة الأركان العامة (EMG) بموجب قرارات المجلس الوطني للثورة المنعقد

1 رأى أنها لم تحقق الشروط الثلاثة اللازمة لحصول الإعتراف وهي: الجهاز الحكومي، رضى الشعب، القدرة على الوفاء بالإلتزامات. أنظر: محمد بجاوي: المصدر السابق، ص.166.

2 (...،...): دراسات وبحوث حول تطور الدبلوماسية الجزائرية 1830-1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، دار هومة، الجزائر، 2007، ص.149، 150.

3 حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص.204.

4 أنظر الملحق رقم (2)، ص.205، 206.

5 عمر بوضربة: المرجع السابق، ص.113، 114.

6 المرجع نفسه، ص - ص.38-40.

بترابلس (ديسمبر 1959 - جانفي 1960م)¹، وبهذا عملت الحكومة المؤقتة على تجاوز، وإحباط مختلف المناورات والمشاريع الديغولية بدءا بإستفتاء 28 سبتمبر 1958م، الذي عملت على إفشاله بإنشاء لجان لتوعية الشعب وتحذيره، توزيع المناشير الداعية للمقاطعة، زيادة العمليات العسكرية ونصب الكمائن صبيحة الإستفتاء...²، من جانبها تولت "المجاهد" مسؤولية متابعة الإستفتاء وكشف نتائج الحقيقية وممارسات الجيش والإدارة الفرنسية.³

كما أدركت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية منذ البداية أن مشروع قسنطينة يخص الأقلية الأوروبية وأن هدفه الأساسي هو خنق الثورة⁴ عبر تشكيل قوة ثالثة تكون طرفا وسطا بين جبهة التحرير الوطني والمستوطنين⁵، وبناءا على هذا ظلت تراقب تطور المخطط وبوادر فشله حتى جاء تصريح دوغول لجريدة "لوموند" في أوت 1959م كإقرار بالفشل: "إن الحرب الدائرة بالجزائر تجعل من الصعب تحقيق الإزدهار الذي تتطلع إليه فرنسا في الجزائر، فأرباب الأموال يرفضون المغامرة"⁶، حيث صار هذا المشروع في الذكرى الأولى للإعلان عنه رمزا للفشل ومدعاة للتساؤل- حسب صحيفة المجاهد-: "أين النتائج؟، لماذا أفلس مشروع قسنطينة؟"⁷.

أما عرض سلم الشجعان الذي لقي قبولا من تونس والمغرب، فلقد كان للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أحكاما وآراء أخرى⁸، على أنها مبادرة خادعة هدفها زعزعة

1 صالح بلحاج: المرجع السابق، ص. 276، إلا أن شهادة الرائد عز الدين تؤكد على أنه بعد حل لجنتي العمليات العسكرية الشرقية والغربية تم تشكيل هيئة الأركان العامة مباشرة دون هيئتي أركان شرقية وغربية كما يشير لذلك الدكتور عمار بوحوش. أنظر: الرائد عز الدين: "1957 هي سنة الميلاد الفعلي لهذا النظام"، الخبر، ع. 6764 (3 / 7 / 2012)، ص. 15.

2 علي كافي: المصدر السابق، ص. 153، 154.

3 "مهزلة 98 بالمئة لم يقتنع بها الرأي العام العالمي ولا حت الحكومة الفرنسية"، المجاهد، ع. 30 (10 / 10 / 1958).

4 "مشروع قسنطينة وأهدافه الحقيقية"، المجاهد، ع. 94 (25 / 4 / 1961).

5 وهي القوة التي لم يعارضها فرحات عباس- حسب محمد حربي- بل ذهب حتى لمحاولة جعل هذه القوة الثالثة موردا سياسيا داخل الحكومة جبهة التحرير الوطني، وشجع سريا، مع أحمد فرانسيس، وبدون علم الحكومة المؤقتة السيناتور الشريف بن حبيلس على قيادتها، وهو ما جعل قيادة فيدرالية جبهة التحرير الوطني تقوم بتصفية هذا الأخير في أوت 1959م. أنظر: محمد حربي: حياة تحد وصمود مذكرات سياسية 1945-1962، تر. عبد العزيز بوباكير وعلي قسايسية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص. 280.

6 "على هامش مشروع قسنطينة رجال المال يرفضون"، المجاهد، ع. 48 (10 / 8 / 1959).

7 "مشروع قسنطينة بعد عام، أين نتائجه ولماذا أفلس"، المجاهد، ع. 53 (19 / 10 / 1959).

8 Vérité Pour, N° 08 (2 mai 1959).

الصفوف¹، وأن "دوغول" تراجع حتى عن مقترحات "غي مولي" وأنه لا يريد سوى البحث عن بديل لجبهة التحرير الوطني وتكريس الانقسام بين السياسيين والعسكريين²، مؤكدة أن السلام لا يتحقق إلا بالتفاوض، وجددت ترحيبها بأي دعوة فرنسية للتفاوض في بلد محايد.³

أما بشأن انتخابات نوفمبر 1958م فكان رد جبهة التحرير كالتالي: "إن نتائج الانتخابات التي أعلنتها السلطات الفرنسية في الجزائر لا يلتزم بها الشعب الجزائري في أي حال من الأحوال...، فهي لا تعبر سوى عن رأي جيش الإحتلال... وتمثل استمرارا في التنكر لإرادة الشعب الجزائري... إن دوغول أكد أنه المناصر الوفي للنظام الإستعماري، والإدماج الذي يعتمد على القوة والخداع".⁴

أما على الصعيد العسكري فجاء انعقاد إجتماع عقداء الداخل في ديسمبر 1959م بهدف الرد على سياسة دوغول وإيجاد حل للعزلة التي يعيشها الداخل في ظل غياب وسائل الإتصال منذ خروج لجنة التنسيق والتنفيذ سنة 1957م، إضافة لاستفحال أمر شبكة التجسس الفرنسية المندسة في صفوف جيش التحرير الوطني، مسألة المشوشين في الولاية الأولى، والبلونيسييين في الولاية السادسة⁵، أما أهم قضية طرحت في هذا الإجتماع فكانت ضرورة وضع خطة إستراتيجية لمواجهة مخطط شال وحواجزه المكهربة.⁶

أمام كل هذا عمل قادة الولايات، ومنها الولاية الرابعة على رسم خطط متغيرة حسب الظروف والحالات الطارئة، تقوم على تقسيم الوحدات إلى أفواج ومنها إلى مجموعات صغيرة، مع تكثيف العمليات المحدودة والهجمات المضادة السريعة والخاطفة على العدو في

1 كمثال على نوايا دوغول الحقيقية تعامله مع قضية الرائد عز الدين، أنظر: "الكومندان عز الدين يروي قصته الكاملة مع الجنرال ماسو"، المجاهد، ع.38 (17 / 3 / 1959)، إضافة لقضية إستسلام "حمبلي" التي أستغلتها وسائل الدعاية الفرنسية في إطار مفهوم سلم الشجعان، أنظر: الشادلي بن جديد: المصدر السابق، ص.134.

2 عمر بوضربة: المرجع السابق، ص.89-90.

3 "حكومة الثورة لا تفاوض إلا في الإستقلال"، المجاهد، ع.32 (19 / 11 / 1958).

4 بسام العسلي: المرجع السابق، ص.100.

5 محمد صايكي: شهادة ثائر من قلب الجزائر "مذكرات"، ط.2، دار الأمة، الجزائر، 2003، ص.69-72.

6 يوكد لخضر بورقعة أن مشروع شال على الحدود هو مسؤولية القيادة التي لم تحرك ساكنا أثناء إنجازها ولم تخطط لعرقلة. أنظر: لخضر بورقعة: شاهد على إغتيال الثورة "مذكرات"، ط.2، دار الأمة، الجزائر، 2000، ص.ص.16-20.

مراكز تجمعه¹، أما قيادة جيش الحدود فعمدت إلى شن عمليات عسكرية ضخمة على طول الخطوط المكهربة بغية تخفيف العبء على الداخل، تم إتجهت نحو تنظيم عمليات التسلل بأعداد قليلة خفيفة الحركة في ظل تطور الوسائل المستخدمة في العبور.²

إجمالاً فإن الثورة الجزائرية – رغم حالات الصراع الداخلي بين قادتها وقوة المناورات الفرنسية – قد تمكنت من الصمود سياسياً وعسكرياً، وأفشلت جل محاولات دوغول بل جعلت فرنسا على حافة الهاوية وانقلاب عسكري جديد³، في ظل الفشل الذريع لمخطط شال العسكري⁴، وبروز مظاهر الشقاق بين الرأي العام الفرنسي والأقدام السود وهذا ما استغلته جبهة التحرير الوطني لتؤكد على أن مشكلة الجزائر مصدرها الأقدام السود ومصالحهم الأنانية التي تتناقض ومصالح الشعب الفرنسي.⁵

أما على الصعيد الدولي فتزايدت الإعترافات بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية⁶ بفضل نشاط المكاتب الإعلامية، الزيارات الرسمية، والمشاركات في مختلف المؤتمرات العالمية وتوظيفها للضغط على فرنسا كمؤتمر موسكو في فيفري 1959م، ستوكهولم ماي 1959م، الذي ناقش قضايا الإستعمار والسلم العالمي، مؤتمر هامبورغ 14-15 جويلية 1959م الذي استنكر جرائم الجيش الفرنسي في الجزائر.⁷

بهذه النجاحات المحققة أصبحت جبهة التحرير الوطني تطمح للحصول على قرار أممي لصالح حل القضية الجزائرية وفق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها خلال دورة الأمم المتحدة التي ستعقد مع نهاية سنة 1959م، خاصة بعدما تمكنت في الدورة السابقة من

1 لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص.32.

2 حول طرق ووسائل عبور خطي شال وموريس، أنظر: جمال قندل: المرجع السابق، ص-ص. 111-122.

3 "نحو انقلاب جديد بفرنسا"، المجاهد، ع.37 (1959/2/25).

4 "برنامج شال دليل على العجز لا على القوة"، المجاهد، ع.41 (1959/5/1). أنظر: "برنامج شال ما كاد يبدأ حتى انتهى"، المجاهد، ع.44 (1959/6/14).

5 محمد عباس: الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص.649.

6 "الإعترافات بالحكومة الجزائرية تتوالى من أفريقيا وآسيا"، المجاهد، ع.44 (1959/6/14).

7 سيد علي أحمد مسعود: التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص. 178، 179.

إبطال مفعول المسكنات (المناورات) الفرنسية - مشروع قسنطينة، سلم الشجعان - و الخروج بلائحة دعت الطرفين لحل سياسي سلمي للقضية الجزائرية.¹

وفي ختام هذا الفصل يتضح جليا أن الثورة الجزائرية التي جاءت كنتيجة حتمية لنشاط الحركة الوطنية منذ الإحتلال، ورغم الظروف الصعبة التي عرفتها هذه الأخيرة منذ الحرب العالمية الأولى نتيجة الممارسات القمعية للسلطة الفرنسية، فإن قيادة الثورة قد تمكنت من تجاوز أخطاء الحركة الوطنية واللاحق بركب الحركات التحررية التي شهدها العالم في أعقاب الحرب الكونية الثانية في إطار مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، فبفضل الفهم الصحيح، والتمسك بهذا المبدأ، والثبات على المواقف، تمكن الشعب الجزائري بقيادة جبهة التحرير الوطني من الصمود أمام الآلة العسكرية الفرنسية ومختلف المناورات السياسية، وأدت بالجنرال دوغول إلى التفكير في حل جذري للقضية الجزائرية التي أصبحت تهدد السلم والأمن العالمي.

1 سيد علي أحمد مسعود: المرجع السابق، ص.180 .

الفصل الثاني: إعلان مبدأ تقرير المصير في الجزائر وردود الفعل الأولية حوله.

المبحث الأول: دوغول والتحضير ليوم 16 سبتمبر 1959.

المطلب الأول: أسباب التحول في السياسة الفرنسية.

المطلب الثاني: التحضير ليوم 16 سبتمبر 1959م.

المبحث الثاني: دوغول والإعلان عن حق تقرير المصير في الجزائر.

المبحث الثالث: جواب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

المبحث الرابع: ردود الفعل والمواقف الأولية من إعلان 16 سبتمبر 1959 ورد

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .

المطلب الأول: ردود الفعل والمواقف الجزائرية.

1- موقف جيش التحرير الوطني.

2- موقف الشعب الجزائري .

3- المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

المطلب الثاني: ردود الفعل الفرنسية.

1- في فرنسا.

2- في الجزائر.

المطلب الثالث: ردود الفعل والمواقف الدولية.

1- في تونس والمغرب.

2- في إفريقيا وأسيا (الكتلة الأفرو-آسيوية).

3- المعسكرين الشرقي والغربي .

4- موقف هيئة الأمم المتحدة.

المبحث الخامس: حقيقة سياسة تقرير المصير بين الطرح الديغولي وتصور جبهة التحرير الوطني.

يتناول هذا الفصل الظروف المحلية والدولية التي أدت بالجنرال دوغول للإعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، إضافة إلى طبيعة هذا الإعتراف وأهميته في تاريخ كفاح الشعب الجزائري لنيل حريته، ثم ردود الفعل والمواقف التي أعقبته في الجزائر وفرنسا، ومختلف المواقف الدولية منه.

المبحث الأول: دوغول والتحضير ليوم 16 سبتمبر 1959م.

المطلب الأول: أسباب التحول في السياسة الفرنسية.

جاء بالجنرال "دوغول" الذي أسس الجمهورية الفرنسية الخامسة أملا في الحفاظ على الجزائر الفرنسية التي كانت ستضيع من الجمهورية الفرنسية الرابعة¹، لكن الحقائق الميدانية بعد مرور سنة من حكم الجنرال أثبتت شيء آخر هو عجز "دوغول" في سعيه للقضاء على الثورة وحسم المعركة عسكريا، وتشتيت قيادة الثورة بين داخلية وخارجية²، وبهذا فإن صانفة 1959م قد مثلت منعرجا حاسما في سياسة الجنرال دوغول حول الجزائر سياسيا وعسكريا:

فعلى الصعيد السياسي: تمكنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من دعم موقفها وإثبات كيانها على الصعيد الدولي، عبر قيامها بحركة دبلوماسية مكثفة³، ما جعل الموقف الرسمي الفرنسي تحت ضغط خفي من طرف حلفائه الأوروبيين والأمريكيين⁴، خاصة موقف الولايات المتحدة الأمريكية⁵، الذي يخشاه الجنرال من أن يكون مناوئا

1 صالح بلحاج: المرجع السابق، ص. 8.

2 علي كافي: المصدر السابق، ص. 226.

3 حول النشاط الدبلوماسي الرسمي لأعضاء الحكومة المؤقتة ومختلف المصالح والبعثات الدبلوماسية والزيارات الرسمية التي شملت عدد الدول منها: اليابان، الهند، غانا (أكرا)، باكستان، العراق، الأردن، يوغوسلافيا... أنظر كلا من: سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص. 182.

-Abderrahman Kiouane: **Les Debuts d'une diplomatie de Guerre (1956-1962)**, Ed. Dahlab, Alger, 2000, pp. 77-68 .

4 Patrick Evéno: Op-cit, P .245.

5 إثر التقارب في المصالح بين الكتلتين الشرقية والغربية والصراع الجزائري أصبح يمثل مصدر قلق للأمريكيين فهم يخشون تقارب قادة الثورة مع دول المعسكر الشرقي، فخلال شهر أوت 1959 أظهر 16 برلمانيا أمريكيا رغبتهم في السلام عن طريق التفاوض وطلبوا من الرئيس الأمريكي "إيزنهاور" أن يتخذ إجراءات لإيجاد حل منصف للقضية الجزائرية، حيث قام هذا الأخير بمراسلة الجنرال دوغول ورئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية طالبا منهما التفاوض لوقف الحرب. أنظر: حسينة حماميد: المنظمة العسكرية...، المرجع السابق، ص. 40.

للموقف الفرنسي إذا ما طرحت القضية الجزائرية مجددا في هيئة الأمم المتحدة، مع العلم أنه خلال الدورة السابقة للهيئة تم استبعاد القرار الذي يعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بفارق ضئيل¹،

فالقضية الجزائرية أصبحت تحظى باهتمام بالغ في المحافل الدولية وتنتال حيزا مهما في الصحافة العالمية، فمثلا نجد تركيز الصحافة الأمريكية وفهمها الخاص لتصريح "ميشال دوبري": "بأن الثورة الجزائرية لا تحظى إلا بالدعم الشيوعي"، وهو ما جعل الصحافة الأمريكية تؤكد على ضرورة ألا ينفرد المعسكر الشيوعي بدعم الثورة الجزائرية دون الأمريكيين حفاظا على مصالحها في شمال إفريقيا والبلاد العربية.²

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، كان الموقف الفرنسي يتراجع أيضا في إفريقيا فبينما كان الجنرال "دوغول" في رحلته إلى مدغشقر وإفريقيا لضمّانها ضد القضية الجزائرية، جاء اعتراف دولة غانا بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فيما مثل أكبر صفة سياسية تلقاها الجنرال منذ إعتلائه الحكم- حسب صحيفة المجاهد- رغم كون الحكومة الفرنسية مازالت ترى أنها الوصي على إفريقيا³، ثم تأكد الدعم الإفريقي للجزائر بمناسبة انعقاد مؤتمر "منروفيا 4-8 أوت 1959م" الذي أكد على وجوب الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مع تقديم العون المادي للجبهة وجيش التحرير الوطني، كما تقرر القيام بنشاط دبلوماسي مشترك لصالح القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة.⁴

1 حسينة حماميد: المنظمة السرية...، المرجع السابق، ص.40.

2 "الجزائر في الأمم المتحدة"، المجاهد، ع.45 (29 / 6 / 1959).

3 "صفحة إفريقيا"، المجاهد، ع.46 (13 / 7 / 1959).

4 "المؤتمر الإفريقي الثاني، منروفيا إنتصار جديد للجزائر"، المجاهد، ع.48 (10 / 8 / 1959).

أما على الصعيد العسكري فإن الجنرال " شال" ورغم إمتلاكه لترسانة عسكرية ضخمة، لكنه لم يتمكن من السيطرة على جيش التحرير الوطني بشهادة الضباط الفرنسيين أنفسهم.¹

إضافة إلى أن الانتصارات الظرفية المحصل عليها والتي هزل لها الجنرال شال جاءت عن طريق أساليب وطرق كانت عاملا في توسيع الهوة بين المسلمين و الفرنسيين²، بسبب القمع الجماعي والفردي عبر عمليات التجميع وممارسات التعذيب وهذا ما تسبب في ردود أفعال دولية مستنكرة فقامت عديد الجمعيات الدولية بكثير من الزيارات الميدانية للتحقيق والإطلاع على القضية مثل زيارة اللجنة الدولية للصليب الأحمر لمزرعة أمزيان السرية في 4 نوفمبر 1959³ ، وبهذا برزت بوادر عدم التوافق بين الجيش في الجزائر والرأي العام في فرنسا كنتيجة واضحة لنشاط فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا التي دأبت على تنوير الرأي العام الفرنسي، والتأكيد على أن الشعب الجزائري لا يريد الحرب من أجل الحرب، وأن مشكلته ليست مع الشعب الفرنسي⁴، وهو ما ساهم في تزايد الداعين للحل السلمي⁵، بسبب طول فترة الحرب وما انجرّ من تبعات ذلك على الاقتصاد الفرنسي المنهك بسبب تأثير النفقات العسكرية الضخمة، تمويل مشروع قسنطينة على الميزانية الفرنسية ، رغم أن "ألان سافاري" يعيد فشل هذه المشاريع وبالتالي بروز هذا الصراع بفرنسا ذاتها إلى فشل سياسة الإدماج المتأخرة في حد ذاتها.⁶

هذا ما جعل الجنرال دوغول يدرك بأن الحرب الجزائرية تمثل عائقا كبيرا أمام فرنسا الحديثة التي تستحق المكانة الدولية المرموقة⁷، حيث تسعى فرنسا لامتلاك القنبلة النووية - ستفجر بالصحراء الجزائرية سنة 1960م- واستدراك تأخرها عن القوى العالمية، وما

1 "ضعف الجيش الفرنسي وقوة جيش التحرير الوطني" المجاهد، ع.89 (13 / 2 / 1961).

2 Patrick Evéno: op-cit, P. 245.

3 جون لوك إينودي : مزرعة أمزيان -تحقيق حول مراكز التعذيب إبان حرب الجزائر- تر. رابح حبيلس، نجيب طوابية، ط.1، ميديا بلوس، قسنطينة، 2009، ص.87.

4 Vérité Pour, N° 12 (3/ 11 / 1959).

5 أبرزت إستبيانات فرنسية حول السؤال التالي "هل يجب التفاوض مع جبهة التحرير الوطني" إرتفاع نسبة المؤيدين للتفاوض إلى 70% ممن شملهم الإستبيان مع تراجع الإيمان بالجزائر الفرنسية...أنظر: أحمد منغور: المرجع السابق، ص.234.

6 Alain Savary: op-cit, p p . 109-121.

7 Patrick Evéno: op-cit, P. 245.

يشكله ذلك من رفع لمعنويات الجيش والشعب الفرنسي ثم مواجهة الرأي العام العالمي الذي إنتهج سياسة متناقضة اتجاه القضية الجزائرية حسب الجنرال دوغول.¹

هذا من جهة، ومن جهة أخرى أصبحت مكانة فرنسا في حلف الناتو مهددة بفعل تأثير الحرب الجزائرية وتقليص فرنسا لمشاركتها في الحلف الى الحد الأدنى، ثم رفض الجنرال القيام بعملية إدماج لقواته مع قوات الحلف تحت قيادة موحدة مؤكدا على مبدأ السيادة الوطنية لفرنسا، وهو ما جعلها مبدئياً ضد كل دول الحلف.²

كل هذه العوامل جعلت "جبروت دوغول يتزعزع وتمثال الشمع يزوب في فرنسا ذاتها وفي مختلف أنحاء العالم" - على حد تعبير صحيفة المجاهد-³، حيث فقد الجنرال الأمل في القضاء على الجبهة و جيش التحرير الوطني عبر العمليات العسكرية الكبرى والمناورات الهادفة لتفكيك القيادة الداخلية والخارجية للثورة، فلم يتبقى له إلا اللعبة السياسية فتوجه نحو الشعب⁴، مقترحا مبدأ تقرير المصير في الجزائر، ومحاوفا إستغلال معاناة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية - المجمدة منذ 1 جويلية 1959م - في ظل الصراع المتواصل بين أعضائها حيث أراد البرهنة على أنها لا تمثل كل المسلمين وفق قناعة الجنرال دوغول.⁵

المطلب الثاني: التحضير ليوم 16 سبتمبر 1959.

يرى "برنار تريكو" أن فشل مشروع "شال" لم يكن السبب في تغيير سياسة للجنرال "دوغول" حول الجزائر، بل إن استمراره - رغم عدم جدواه- يشكل ضمانا

1 (...): "التجارب النووية الفرنسية في الجزائر"، بحوث-دراسات وشهادات، المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 م، ط.1، الجزائر، 2000، ص.ص. 19، 20.
2 عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1959، ج.1، المرجع السابق، ص.ص. 160، 161.
أنظر: "أزمة أخرى في الحلف الأطلسي الإستعماري"، المجاهد، ع.44 (14 / 6 / 1959).
3 "بعد مرور عام واحد من الحكم: جبروت دوغول يتزعزع"، المجاهد، ع.46 (13 / 7 / 1959).

4 Albert Paul Lentin : op-cit, p .227 .

5 عمر بوضربة : المرجع السابق، ص.93.

لنجاحها وفي هذا يقول: "...كان الإحتياطي العام المتحرك يحقق نجاحا واضحا، لكن كل هذا لا يعني القضاء على كل المشاكل، فيما يخص الأمن العام لأن الإرهاب بقي نشيطا، أما العمل السياسي فهو ضروري لخلق الجو الذي يمكّن المواطنين من التعبير الحر عن إرادتهم، ولم يكن في ذاته (مشروع شال) قادرا على حل أي مشكل".¹

فالتحضير للحل السياسي كان موجودا في فكر الجنرال منذ عودته للسلطة في فرنسا، ويبرز بوضوح في تخليه عن الشعارات المتطرفة "تحيا الجزائر الفرنسية" التي كانت تطبع أدبيات السياسة الفرنسية قبل 13 ماي 1958م، حيث أسرّ دوغول لمدير ديوانه "بيار لوفران" يوم 6 جوان 1958م حول مطالبة المستوطنين بالإدماج: "إنهم يحلمون، لقد نسوا أنه يوجد تسعة ملايين مسلم، مقابل مليون أوروبي، إن الإدماج معناه ثمانين نائبا مسلما في الجمعية الوطنية الفرنسية، ستكون لهم القدرة على صناعة القرار،...إنني أول من يحزن لفقدان الجزائر... لا أحد يستطيع منع الجزائريين من التطلع الى ما يملكه جيرانهم" - الإستقلال- ثم أضاف: "لقد تبعثت أوراق هذه المأساة الجزائرية، لن نستطيع إلا محاولة قيادتها بطريقة مشرفة،...والحفاظ على بعض الأوراق الراححة،...ينبغي البحث عن صيغة التعاون".²

وفي 3 أكتوبر 1958م رد على الجنرال "صالان" الذي قدم له أطفالا مسلمين يحملون العلم الفرنسي في محاولة لإظهار إمكانية تحقيق الإدماج: "سيقفون بعد عشر سنوات ضدنا"، ولأن دوغول كان يدرك أن سبب عودته للحكم هو "الحفاظ على الجزائر الفرنسية، في حين أن مهمني في الحقيقة هي إنقاذ فرنسا نفسها"³، لذلك فقد حاول إرضاء المستوطنين بما سبق ورأينا من مشاريع هادفة للحفاظ على الجزائر الفرنسية محاولا التمهيد لمشروع سياسي يضمن الحل الجذري والنهائي، حيث يرى الدكتور "عمار بوحوش": "أن الجنرال دوغول قد مهد للحل السياسي منذ إستفتاء 28 سبتمبر 1958م"، بعد أن تأكد من مساندة الشعب لسياسة خضوع العسكريين للسلطات المدنية في باريس،

1 Bernard Tricot: Op-cit, p.104 .

2 رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص.334.
3 المرجع نفسه، ص.335.

وإقرار مبدأ تقرير المصير لكل الشعوب، وموافقة الشعب على التفاوض من أجل إيجاد حل للمشكل الجزائري¹، مع ضرورة حل المنظمات اليمينية المتطرفة وتطهير الجيش من القادة العسكريين الذين تحولوا لممارسة السياسة²، فأعطى أوامره بتفكيك المصالح الإدارية المتخصصة³.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحاشى دوغول النطق بلفظ "الجزائر الفرنسية"، ولإظهار حسن نيته قام في 8 جانفي 1959م، عندما تسلم منصبه كرئيس للجمهورية الفرنسية، بإلقاء خطاب أشار فيه إلى مستقبل الجزائر: "المسالمة، والمتحولة، التي تنمي شخصيتها بنفسها وترتبط بفرنسا برابطة وثيقة"، وفي اليوم نفسه أعلن عن مجموعة من التدابير لفائدة الثوار كإطلاق سراح 7000 مسلم كانوا مسجونين في الجزائر، وتخفيض الأحكام عن الثوار المحكوم عليهم بهذه الحكم، كما حوّل السادة "أحمد بن بلة" ورفاقه من (La Santé) بـ(Maison Blanche) إلى جزيرة "إكس"، وحسن ظروف إعتقالهم⁴.

كما أفرج عن زعيم الحركة الوطنية الجزائرية "مصالي الحاج" الذي كان خاضعا للإقامة الجبرية في فرنسا⁵، حيث أريد استغلال موقفه لإضعاف موقف جبهة التحرير الوطني، وهو ما يتجلى في العبارة التالية: "إن جبهة التحرير الوطني الجزائرية تبالغ في مطالبها والدليل على ذلك أن مصالي الحاج... وهو الديمقراطي الاشتراكي الثوري... أكثر منهم إترانا وتفهما"⁶.

وفي 29 أبريل 1959م نشر "بيار لافونت" مدير صحيفة "صدى وهران"، حوارا دار بينه وبين الجنرال "دوغول" مفاده أن هذا النائب الفرنسي طلب من دوغول تطبيق

1 عمار بوحوش: المرجع السابق، ص.434.

2 تم تسريح 1500 ضابط في الفترة الممتدة من جوان 1958 إلى مارس 1959، كما طالب ماسو وسالان بالإنسحاب من لجان الخلاص الوطني أو أي منظمة ذات طابع سياسي قبل أن يقوم بنقل الجنرال سالان الى باريس في ديسمبر 1958. أنظر عمار بوحوش: المرجع نفسه، ص.436.

3 حسينة حماميد: المنظمة العسكرية السرية...، المرجع السابق، ص.37.

4 تناولت جريدة المجاهد هذه الإجراءات في مقالها الإفتتاحي، وهي الإجراءات التي رأتها بمثابة تأكيد واعتراف بعدالة القضية الجزائرية، ودليلا آخر على جور ولا إنسانية السياسة الفرنسية السابقة. مؤكدة أن المشكلة الجزائرية أهم من هذه الإجراءات وأعظم "إنها مشكلة مصير أمة وحرية وطن ومستقبل أجيال" أنظر: "أفتتاحية جريدة المجاهد"، ع.35 (15 / 1 / 1959).

5 شارل دوغول: المصدر السابق، ص.80، 81.

6 مقدمة النشرة الفرنسية، أوت 1959، أنظر: يحي بوعزيز: الإتهامات المتبادلة...، المرجع السابق، ص.112.

سياسة الإدماج فكان رد الجنرال: "إن الذين يصرخون اليوم بأعلى أصواتهم بالإدماج هم من كانوا ضده من قبل... إن ما تريدونه هو أن نعيد لكم جزائري لكن جزائر الآباء ماتت، وإذا لم نفهم ذلك سنموت معها..."¹، وهو الحديث الذي جرده في زيارته لمختلف المدن الفرنسية²، وهذا ما علقت عليه جريدة المجاهد بأنه "مجرد تعليق شكلي لمع فيه نجم عبقرية الجنرال دوغول في توليد واكتشاف العبارات الغامضة" مؤكدة على أن "جزائر فرنسا هي أيضا قد ماتت"³.

هذه التصريحات أثارت موجة من الغضب في أوساط أنصار الجزائر الفرنسية الذين رأوا أن "دوغول" أصبح يمثل أكبر محام لأكبر أعداء فرنسا، وهو جعل الجنرال في موقف حرج، فتحدثت جريدة "ليكبريس" عن مؤامرة يتعرض لها "دوغول" مؤكدة: "إن الخيانة انتصبت داخل قصر الجمهورية نفسه، وأن الجنرال مخدوع من طرف كمشة من الدجالين... نجحوا في مخادعة الجنرال دوغول وتزوير الواقع معولين في ذلك على كبر سنه وانعزاله"⁴، في حين أكدت جريدة "لوبسيفاتور" أن قادة الجيش الفرنسي قد أصبحوا في حيرة من أمرهم بسبب الفشل الذريع لبرنامج شال، والغموض الذي يلف الخطوة القادمة للجنرال خلال زيارته المرتقبة للجزائر⁵، هذا ما جعل الجنرال يرضخ للمستوطنين، وخاصة قادة الجيش في الجزائر ويصدر جملة من القرارات تكتسي طابعا إدماجيا واضحا، كتوحيد العملة بين الجزائر وفرنسا باسم الفرنك الجديد، مصادقة البرلمان الفرنسي على ميزانية الجزائر ما يعتبر موافقة على الجزائر الفرنسية في ظل تأكيد ميشال دوبري على صيغة الجزائر الفرنسية: "وحدها فرنسا تستطيع تطوير الجزائر دينيا وإقتصاديا، التركيز يجب ألا يكون على الجانب العسكري فقط، بل السياسي والديني والاقتصادي"⁶.

ولضمان الجيش إلى جانبه قام "دوغول" في شهر أوت 1959م بجولة تفقدية لقوات الجيش في غرب الجزائر ووسطها وشرقها، رفقة "بيار غيوما" و"الجنرال إيلي"،

1 حسينة حماني: المنظمة العسكرية السرية...، المرجع السابق، ص.39.

2 شارل دوغول: المصدر السابق، ص.81.

3 "جزائر فرنسا هي أيضا قد ماتت" و"الفرار من المشكلة الحقيقية"، المجاهد، ع.42 (18 / 5 / 1959).

4 عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1959، ج.2، المرجع السابق، ص.59-61.

5 عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1959، ج.3، المرجع السابق، ص.12، 13.

6 L'ECHO D'ALGER, N°17111(10 / 6 / 1959) et N°17092(19 / 5 / 1959).

ففي يوم 27 أوت زار سعيدة ثم جبال الونشريس والزهرة فالحضنة (بين مسيلة وبرج بوعريريج)، وفي 29 أوت زار الحاجز الحدودي مع تونس من تبسة إلى البحر، وفي 30 أوت زار تيزي وزو¹، حيث كانت القوات الفرنسية منهمة في عمليات عسكرية واسعة النطاق ضد معاقل الثورة في الولاية الثالثة (القبائل)، وكان الجنرال "شال" يقود بنفسه هذا الهجوم، إلا أن الجنرال "دوغول" ورغم تنويهه بالنتائج التي أسفر عنها هذا المجهود الحربي الضخم، فإن اتصاله المباشر بالمسؤولين في مراكز عملهم جعله يستخلص حقائق لم يكن متاح له التعرف عليها كاملة من خلال التقارير الرسمية التي تصله، وهذا ما عبر عنها بقوله: "لقد أصبح ثابتا لدي الآن أنه إذا لم نفقد شجاعتنا، فإن الثورة ستبقى عاجزة عن السيطرة على الجزائر، غير أن هذا لا يمنع أنها ستتمكن دائما من الاستمرار في مقاومتها وتجديد كيائها في بعض المناطق الخاصة بفضل مؤازرة السكان".

كما وقف الجنرال دوغول على حقيقة الدعم الشعبي للثورة عبر مواقف الناس منه في المحطات التي زارها، فلاحظ بذهول- حسب تعبيره- كيف أنه في جميع المناطق التي مر بها كان الفلاحون الذين يجمعهم الجنود، يقفون أمامه باحترام زائد، ولكنهم ملتزمين الصمت، بحيث لا يمكن معرفة أفكارهم وتوجهاتهم².

لكن الأمور أصبحت أكثر وضوحا للجنرال خلال محطته بمدينة تيزي وزو، حيث كان عدد السكان من الكثافة بحيث يتعذر جمعهم، ولكنه لم يجد أحدا بانتظاره رغم مكبرات الصوت التي أعلنت مجيئه، وفي إحدى القرى القبائلية التي أخذ الجنرال لزيارتها، فإنه كان على علم بأن الجيش قد اجتهد في تسخير السكان لاستقباله إستقبالا نموذجيا، وكذلك تلاميذ المدرسة الذين أنشدوا النشيد الوطني الفرنسي (La Marseillaise)، وأنه لما هم بالمغادرة إستوقفه أمين سر البلدية، وهو منحن ويرتجف وقال له بصوت منخفض: "يا سيدي الجنرال، لا يغرنك ما رأيت وسمعت، فكل الناس يريدون الإستقلال".

وفي مدينة سعيدة، قدم له "بيجار" فرقة "المغاوير" المؤلفة من الثوار الأسرى الذين تعرضوا لعمليات غسل المخ، وتم ضمهم إلى الجيش الفرنسي، فسأل الجنرال دوغول طبيبا

1 شارل دوغول: المصدر السابق، ص.83.

2 المصدر نفسه، ص.84.

عربيا شابا ملحقا بهذه الفرقة:" ما رأيك يا دكتور؟"، فأجابه و الدمع ينحدر من مقلتيه:" إن ما نريده ونحتاج إليه هو أن نكون مسؤولين عن أنفسنا، و ألا يكون أحدا مسؤولا عنا".¹

بهذا خلص الجنرال "دوغول" إلى حقيقة أنه رغم ما تبذله فرنسا من مجهودات ضخمة في الجزائر، فإن ذلك لا معنى له ولن يحقق الأهداف المنتظرة وهذا ما عبر عنه بقوله:"... وبذلك أصبحت متأكدا أكثر من أي وقت مضى، أنه رغم تفوق وسائلنا الساحق فإنه لا طائل من خسارة رجالنا وأموالنا عن طريق فرض شعار الجزائر الفرنسية، و أن السلم لا يمكن أن ينشأ إلا عن مبادرات سياسية تتخذ إتجاها معاكسا وأن فرنسا يجب أن تسير في هذا الطريق....فقد أدركت أن استمرارنا في متابعة نضال وهمي سيؤدي إلى معنويات جيشنا، وبالتالي إلى وحدتنا الوطنية، إن طبيعة العمليات الحربية تؤدي في الواقع إلى شطر قواتنا...".²

كل هذا جعل "دوغول" يكشف - للضباط المجتمعين حوله في مركز قيادة الجنرال "شال"- النقاب عن الخطوة القادمة في سياسته بخصوص الجزائر، فأعرب في البداية عن ارتياحه لما شاهده من نتائج العمليات العسكرية، ثم عقّب على ذلك بقوله:" إذا كان نجاح العمليات العسكرية الجارية ضروريا، فإنه لا يحل القضية الجزائرية إلا إذا اتفقنا يوما مع الجزائريين، و أن مثل هذا الإتفاق لا يعقد إلا إذا أرادوه هم بأنفسهم،... إن عصر إدارة الأوروبيين للأراضي المحتلة قد انقضى...إننا واقعون في هذه المأساة في فترة تحرر جميع الشعوب من نير الإستعمار..."

وبهذا فالجنرال قد لمح ولو ضمنيا لمستمعيه عن قراره القاضي بالإعتراف بحق الجزائر في تقرير مصيرها، كما لم ينسى الجنرال أن يطالب أفراد الجيش بالطاعة فقال:
"...إنكم لستم الجيش من أجل الجيش، إنكم جيش فرنسا، وإن وجودكم تابع منها، وفي

1 شارل دوغول: المصدر السابق، ص ص. 84، 85.

2 المصدر نفسه، ص. 85.

سبيلها، و في خدمتها، و يجب بالنسبة لمركزي ورتبتي ومسؤولياتي أن يطيعني الجيش لكي تعيش فرنسا...¹.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى عمل الجنرال "دوغول" على إضفاء الطابع الدولي على مشروعه المقبل، حيث سبق له وأن استقبل خلال شهر جويلية 1959م بباريس الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة "هامر شولد"، لمعالجة المسألة الجزائرية ومعرفة موقف الجنرال "دوغول" بعد أن تقرر تسجيلها القضية في جدول أعمال الدورة المقبلة للهيئة العالمية²، كما استقبل الجنرال في باريس أيضا الرئيس الأمريكي "إيزنهاور" يوم 2 سبتمبر 1959م³، أين حثه هذا الأخير على تقديم بعض التنازلات حتى تتمكن أمريكا من البقاء في صف فرنسا، ما جعل دوغول يتقبل هذا العرض لضمان المساندة الأمريكية في الإجتماع المرتقب للجمعية العامة للأمم المتحدة، على اعتبار أن صوت الولايات المتحدة الأمريكية سيجلب أصواتا أخرى لصالح فرنسا⁴، وفي هذا كتبت جريدة "لوموند": "التصريح القادم للجنرال دوغول حول الجزائر سيتبع لمحتوى خطاب إيزنهاور" الذي سبق وأن أشار لإمكانية الإعلان عن تقرير المصير في الجزائر.⁵

بالموازاة مع هذا النشاط المكثف أرسل الجنرال "دوغول" الأستاذ "أندي مالرو" في جولة دعائية لدول أمريكا اللاتينية للتعريف بالموقف الفرنسي فقام بشرح وجهة النظر الفرنسية، وهذا ما برز خلال مؤتمره الصحفي بمدينة "ليما" عاصمة البيرو في نهاية شهر أوت 1959م⁶، وأيضا في البرازيل عندما طلب التصويت لصالح فرنسا في هيئة الأمم المتحدة، مستندا على خطاب إستعماري أراد من خلاله تضمين فكرة التواجد الفرنسي في الجزائر.⁷

1 شارل دوغول: المصدر السابق، ص.86.

2 "الطريق..."، المجاهد، ع.47(27 / 7 / 1959).

3 La Dépêche de Constantine, N° 16349 (3/9 / 1959.)

4 برنار ليديج: دوغول ماله وما عليه، تر. محمد سامح السيد، ط.1، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، سوريا، 1985، ص. 216 .

5 Le Monde, N° 4547 (5 / 9 / 1959).

6 La Dépêche de Constantine, N° 16347(1/9 / 1959) .

7 Vérité Pour, N° 11 (12/ 10 /1959).

كما أوعز للدوائر الإعلامية بالترويج لخطابه المقبل الذي سيحدد مستقبل الجزائر، حيث ساد الترقب، التساؤل، والتأويل كل الصحف الفرنسية والعالمية لما سيحمله خطاب دوغول من جديد.

فوجد يومية "برقية قسنطينة" تتبع وتراقب كل الخطوات والأخبار الواردة من باريس فكتبت: "في إجتماع الأربعاء لمجلس الوزراء الجنرال دوغول يهيئ الحكومة بخصوص تصريحه القادم حول الجزائر الذي سيكون عبر أمواج الإذاعة والتلفزة الرسمية، وسيحدد النقاط الأساسية للسياسة المقبلة في البلد"¹، ثم جاءت بتاريخ هذا التصريح: "دوغول يعلن في مجلس الوزراء أن خطابه حول الجزائر سيكون يوم 16 سبتمبر المقبل"²، وفي يوم 15 سبتمبر نقلت: "الجنرال دوغول عاكف على تحرير خطابه المرتقب"³، لتنتقل بعدها بيوم: "الجنرال دوغول يقدم لميشال دوبري باكورة خطابه المقبل حول الجزائر"⁴.

وهو نفس الإهتمام الذي نجده عند يومية "صدى الجزائر" مركزة على تصريح "ميشال دوبري": "مشكل الجزائر هو في الأساس مشكل فرنسي، ولا يمكن أن يكون مسألة للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني"، حيث أكد أن: "فرنسا في القانون ومساندة للأمم المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية متقبلة لوضعيتها مع حلفائها في الناتو"⁵، ثم نقلت في اليوم الموالي أن الجنرال "دوغول" قد أعطى الشكل النهائي الذي سيصرح به للإذاعة والتلفزيون يوم الأربعاء 16 سبتمبر على الساعة الثامنة مساءً⁶، ثم خلصت يوم 12 سبتمبر إلى أن: "الجنرال دوغول قد أكد مبدأ تقرير المصير لكن أنواع تطبيقه لن تكون معروفة إلا بعد الأربعاء القادم"، كما نقلت توجيه منظمة الوحدة الوطنية للمستوطنين: "أبقوا على دمكم البارد وانتبهوا"⁷، في ظل هذا الغموض نقلت ذات الجريدة تصريحاً للسيد "روجر فري"

1 La Dépêche de Constantine, N° 16352 (6et7/9 / 1959).

2 La Dépêche de Constantine, N° 16353 (10 / 9 / 1959) .

3 La Dépêche de Constantine, N° 16357 (15/ 9/ 1959).

4 La Dépêche de Constantine, N° 16358 (16/ 9 /1959).

5 L'ECHO D'ALGER, N° 17189 (9 / 9 / 1959) .

6 L'ECHO D'ALGER, N° 17190 (10 / 9 / 1959) .

7 L'ECHO D'ALGER, N° 17192 (12/ 9 / 1959) .

الذي أكد على أنه: "لا يوجد من يعرف أفكار دوغول، أعتقد أنه سي طرح وقرر حلا نهائيا، إنسانيا وأخويا".¹

في حين جاءت جريدة "لوموند" بعدد الأراء لشخصيات عديدة قبل يومين من خطاب الجنرال "دوغول" مؤكدة أن: "التفاوض مع جبهة التحرير الوطني يعني الإعلان عن أساسيات تقرير المصير"، فنقلت تصريح الوزير المغربي "حسونة" من نيويورك: "أتمنى أن يقترح دوغول شيئا جديدا"، أما "إدغار فور" فيرى أنه: "ما علينا سوى الإنتظار وبنقة في تصريحات السيد رئيس الدولة"، كما نقلت الجريدة تصريحا لـ "مصالي الحاج" مفاده: "أن تقرير المصير هو تمهيد للجمهورية الجزائرية"²، ثم ركزت الجريدة أقلامها يوم تصريح "دوغول" على إبراز قرار ممثلي إفريقيا الذين قرروا التقدم بطلب للأمم المتحدة للتحقيق في الجزائر، مبرزة حالة التشتت التي تعيشها قيادة جبهة التحرير الوطني.³

أما يومية "لو بسيرفاتور" فإنها ترى عبر موقف مدير تحريرها السيد "بوردي": "أن ما سيقترحه الجنرال دوغول سيكون شبيها بتجربة الهند الصينية أين تم الاعتراف بتقرير المصير لكن مع الرفض التام للتفاوض مع هوشي منه".⁴

أما جريدة "المجاهد" لسان حال جبهة التحرير الوطني فأكدت على أن كل ما صدر عن الجنرال دوغول في زيارته الأخيرة للجزائر غرضه التأثير على الجماهير واستعمالها، وتجاوز دورة الأمم المتحدة، حيث سيصادف خطابه المعلن إنعقاد الدورة الأممية، مؤكدة أن دوغول لم يستطع إقناع ضباطه - المتمسكين بالتهدة قبل كل شيء - بالمأزق الذي تعيشه فرنسا.⁵

في ظل هذا الغموض القائم حول مشروع "دوغول" كان "جورج بومبيدو" في مهمة سرية إلى الجزائر تحت غطاء صفته كمدير لبنك روتشيلد (Rothschild)، حيث قام باتصالات واسعة إستنتج من خلالها إمكانية الدخول في مفاوضات مع جبهة التحرير

1 L'ECHO D'ALGER, N° 17193(13 et 14/9 / 1959).

2 Le Monde, N° 4555(15/ 9/ 1959).

3 Le Monde, N° 4557 (17 / 9/ 1959).

4 عبد الله شريط : الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، ج.3، المرجع السابق، ص.53 .

5 "مبادرة دي غول"النشرية السياسية الجزائرية"، المجاهد، ع.50(7 / 9 / 1959).

الوطني، وبهذا قرر الجنرال دوغول القيام بخطوته الهامة والإعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، ولكن وفقا للشروط التي يقررها هو.¹

المبحث الثاني: دوغول والإعلان عن حق تقرير المصير في الجزائر.

بعد حالة من الترقب و الإنتظار لما سيحمله خطاب الجنرال "دوغول" حول الجزائر²، ظهر الجنرال على شاشة التلفزيون مساء يوم 16 سبتمبر 1959م شارحا خطته السياسية حول الجزائر بعد سنة ونصف من عودته لسدة الحكم في فرنسا³، فأعلن عن مشروعه الجديد الذي اعترف فيه لأول مرة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه⁴، وهو ما يعد إنتصارا كبيرا لجبهة التحرير الوطني، لأنه يسحب ورقة أساسية من أيدي الدبلوماسية الفرنسية التي ما فتئت تشهرفي وجه الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة واقع الجزائر كجزء لا يتجزأ من الجمهورية الفرنسية⁵، حيث قام الجنرال بإعطاء مجموعة من الجمل غيرت الوجه السياسي لفرنسا في الجزائر، ومثلت تغييرا جذريا وسببا في التطور السياسي المقبل - حسب ألان سافاري⁶.

فاستهل الجنرال خطابه⁷ بالتأكيد على المكانة والقوة التي أصبحت عليها فرنسا بعد تحقيق الوحدة الوطنية، وتحسن العلاقات الخارجية والاقتصاد الفرنسي وهو ما انعكس إيجابا على حالة المواطنين: "فرنسا أمة عظمية يجب أن تختار السبيل المفيد وأن تتبعه، أن تختار ما يختاره الجزائريون"⁸، ثم أشار إلى صعوبة قضية الجزائر، مؤكدا على ضرورة إيجاد حل لها دون التأثير بأفكار الجبهة أي "الجزائر المستقلة"، أوالمستوطنين وفكرة

1 رمضان بورعدة: الثورة الجزائرية ...، المرجع السابق، ص ص.343، 344.

2 Alistaire Horne : Op-cit, P.344.

3 Ben Jamin Stora : Algerie histoire..., Op-cit, P.170 .

4 يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في ...، المرجع السابق، ص.189.

5 محمد العربي الزبيدي: تاريخ الجزائر المعاصر 1954- 1962، ج.2، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص.134.

6 Alain Savary: Op-cit, P.144.

7 النص الرسمي لخطاب دوغول أنظر الملحق رقم (4)، ص ص.208- 213.

8 Alistaire Horne : Op-cit, P.344.

الجزائر الفرنسية¹، حيث قال: "ما زالت مشكلة الجزائر تواجه فرنسا، ويجب علينا أن نجد لها الحل بدون أن نتأثر بأقوال الذين يريدون أن يرغمونا على الإنحياز لهذا أو لذاك"².

لأن مكانة فرنسا المرموقة ومصالحها تفرض عليها معالجة هذه القضية بالطريقة التي تصون المصالح الفرنسية وتمكن الجزائريين من تقرير مصيرهم بأنفسهم: "حتى يمكن الجزائريين أنفسهم أن يقرروا مصيرهم وأن يختاروا الوضع الذي يناسبهم، وجدير بالذكر أن أعمالا كثيرة قامت من أجل فصل الشعب الجزائري عن فرنسا..."³.

كما لم ينسى رئيس الجمهورية الفرنسية الخامسة، التذكير بالنتائج التي تحققت في الجزائر بفضل الجيش الفرنسي الذي تمكن- حسب دوغول دائما- من تغيير وضع فرنسا عما كانت عليه قبل ثلاث سنوات في الجزائر⁴، وكان يقصد بذلك الإشارة إلى مشروع شال الذي سبق لـ"دوغول" وأن راهن عليه لحصد إنتصار عسكري على الثوار ووقف على عينة من مراحل: "لقد أصبح ثابتا لدي أنه إذا لم نفقد شجاعتنا فإن الثورة ستظل عاجزة عن السيطرة على الجزائر"⁵، كما أشار إلى ما تحقق في الجزائر ومع الجزائريين: "بانضمام مائة وعشرين ألف جندي من المسلمين يحاربون جنبا إلى جنب مع الجيش الفرنسي"⁶.

وتحت عنوان "إنتخابات إقليمية في العام القادم"، أكد الجنرال على أن الحل المتوفر أمام الجزائريين هو المشاركة في الإنتخابات العامة التي ستجري دون تمييز بين الأوروبيين والمسلمين، في إطار المساواة التي أقرها، وهو ما سمح - حسب الجنرال- بحصول الجزائريين على أغلبية الأصوات في العديد من المناطق سواء في إستفتاء 28 سبتمبر 1958م، أو إقتراع 30 نوفمبر في الإنتخابات التشريعية والبلدية، وفي انتخابات

1 رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية والجنرال...، المرجع السابق، ص.343.

2 يحي بوعزيز: ثورات الجزائر...، المرجع السابق، ص.475.

3 المرجع نفسه، ص.475.

4 يؤكد فرحات عباس نفسه أن الجزائر لم تعرف ثقل الحرب إلا مع الجنرال دوغول: أنظر فرحات عباس: تشريح حرب، المصدر السابق، ص.252.

5 شارل دوغول: المصدر السابق، ص.84.

6 يحي بوعزيز: ثورات الجزائر...، المرجع السابق، ص.475.

مجلس الشيوخ ماي 1959م والتي جرت حسبه: "في حرية تامة ولم تنتهك قواعد الحرية إلا في أماكن محدودة".¹

ثم صور الجنرال ممارسات فرنسا في الجزائر على أنها خدمة إنسانية للجزائريين فقال الجنرال: "إن سياستنا التي ترمي لإنهاء المشكلة الجزائرية لا تعتمد فقط على الإستقرار وإعطاء الجزائريين حقهم في تقرير المصير، لكنها في الوقت نفسه تتمثل في القيام بعمل إنساني فحالة الجزائريين تدعوا إلى الشفقة وأن الشعب الجزائري يتضاعف كل 35 عام... وهذا الشعب يسكن فوق أرض ضعيفة وليس فيها مناجم ولا مصانع ولا أنهار ولا قوى كهربائية وإن ثلاثة أرباع الشعب يعيش على هامش الحياة... يجب أن يكون برنامج الحكومة يرمي قبل كل شيء لإتاحة الفرصة للشعب الجزائري أن يعيش عيشة كريمة".²

انتقل بعدها للإشادة بما أنجزته فرنسا في الجزائر معتبرا: "الجزائر في إزدهار تام" بفعل الإعتمادات المالية المخصصة للجزائر فيما يخص الصناعة، الفلاحة وضمان مناصب الشغل³، ثم أكد أن الحكومة قد اتخذت الإجراءات اللازمة لفتح أبواب التعليم والمدارس لـ "860 ألف تلميذ بدلا من 700 ألف كانوا يترددون على المدارس عام 1958".⁴

بعد هذه الحوصلة لنشاطات فرنسا في الجزائر، أفصح الجنرال على أهم نقطة في تصريحه هذا فقال: "...باعتبار كل هذه المعطيات الجزائرية والوطنية والدولية أعتقد أنه من الضروري أن أعلن اليوم عن لجوئنا إلى تقرير مصير هذا البلد باسم فرنسا والجمهورية، وبمقتضى الدستور الذي يخولني استشارة المواطنين، وكلي أمل أن يطيل الله عمري وأن يصغي إلي الشعب"⁵، ثم قدّم دعوة لأفراد الشعب الجزائري من أجل المشاركة في استفتاء يعبرون من خلاله عن نظرهم لمستقبل بلادهم فيما يشكل خطوة للشعب نحو حرية التعبير وإبداء الرأي، وهو صاحب البرنامج "العادل المتحرر" حسب صحيفة "ليزيكو"⁶. فقال:

1 يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص ص. 475، 476.

2 المرجع نفسه، ص ص. 476، 477.

3 في إشارة لما يتوقع أن ينجر عن مشروع قسنطينة الإقتصادي والاجتماعي، الذي تضمن قرارات تهدف إلى تطوير الجزائر. أنظر: شارل دوغول: المصدر السابق، ص. 71.

4 عن هذا التطور المزعوم لأعداد المسلمين في المدارس الفرنسية أنظر: Bernard Tricot :Op-cit,PP.39-42
5 Patrick Evéno: Op-cit, P. 250.

6 عبدالله شريط: الثورة الجزائرية...، ج.3، المرجع السابق، ص. 77.

"أتعهد بأن أطلب من الجزائريين عبر المحافظات الإثني عشر ما يريدونه في آخر الأمر، ومن جهة أخرى أطلب من كل الفرنسيين أن يحترموا ويوافقوا على ما سيصير إليه الأمر في الجزائر"¹، إلا أن الجنرال دوغول جدد إنكاره لوحدة الشعب الجزائري وترابطه وسيادته على مر التاريخ فقال: "إنني سأستشير الشعب الجزائري فردا فردا... لأنه منذ خلق العالم لم نسمع بأن الوحدة كانت في الجزائر وأن هذا الشعب كان يتمتع بسيادته، فالجزائر إحتلها القرطاجيون، الرومان، الوندال، البيزنطيون، وعرب سوريا... والأتراك والفرنسيون، إن هؤلاء جميعا احتلوا من دون أن تكون هناك حكومة جزائرية"².

إنقل بعدها الجنرال للحديث عن تاريخ إجراء هذا الإستفتاء فقال: "فإنني سأعين ذلك في الوقت المناسب، وعلى كل فإن هذا لن يتعدى أربع سنوات، بعد أن يستتب الأمن في البلاد بحيث تزول تماما الإغتيالات والإعتداءات وتقل ضحاياه عن مائتي شخص في العام"³.

هذا فقط ما سيسمح بتحديد المصير السياسي الذي سيقدره الجزائريون والجزائريات في جو من السلم والإحترام لخيرهم مهما كان نوعه ضمن الخيارات الثلاثة المحتملة⁴، كحل للمشكلة الجزائرية، ثم جدد التأكيد على أنه من مصلحة الجميع، وفرنسا في المقام الأول أن تتم معالجة المشكلة من دون أي غموض، وسيكون اختيار واحد من هذه الحلول الثلاثة محل استفتاء شعبي⁵.

فإما الانفصال: (La Sécession) وفي هذه الحالة "ستغادر فرنسا الجزائريين الذين سيعبرون عن إرادتهم ورغبتهم في الانفصال عنها، وبهذا سينظرون - دون أي تدخل من طرف فرنسا - أين سيعيشون والموارد التي سيعتمدون عليها والحكومة التي يرغبون فيها" لكن الجنرال يرى أن هذا الخيار: "غير محتمل و عواقبه ستكون وخيمة... لأنه سيؤدي إلى

1 Patrick Événó: Op-cit, P. 250.

2 يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين...، المرجع السابق، ص.478.

3 المرجع نفسه، ص.478.

4 Patrick Événó: Op-cit, P.250.

5 يحي بوعزيز: ثورات الجزائر...، المرجع السابق، ص.478.

الفقر المدقع وإلى السياسة الفوضوية البشعة، وإلى المذبحة المصممة عن قريب، إلى تلك الدكتاتورية الشيوعية الميالة للحروب"¹.

هذا ما جعل الجنرال دوغول يحذر الشعب الجزائري منه: "أن يستعيز بالله من هذه الفكرة الشيطانية لأنه إذا بدا لنا أن هذا الحل يجسد إرادتهم، فإن فرنسا ستتوقف بكل تأكيد عن تسخير الملايير من أجل خدمة قضية خاسرة"، في إشارة منه كما يبدو للإعتمادات المالية الضخمة التي سخرتها فرنسا لتحقيق مشروع قسنطينة الذي أعلن عنه كما هو معروف من مدينة قسنطينة يوم 03 أكتوبر 1958م.²

ولاستبعاد هذا الحل تماما، وتخويف الجزائريين منه أكد الجنرال: "أنه من الطبيعي إذا قدرنا هذا الخيار، فإن الجزائريين الذين يرغبون في البقاء على فرنسيتهم سيكون لهم ذلك، وستحقق فرنسا رغبتهم، حتى ولو اقتضى الأمر تجميعهم في مناطق محددة، كما ستخذ كل الإجراءات التي من شأنها أن تساهم في الإستغلال والنقل والتحويل، وتصدير البترول الصحراوي، والتي تعتبر من مهام فرنسا"³.

أما الخيار الثاني فهو: الفرنسية الكاملة (Françisation complète)، أو "الإدماج وهي المساواة في الحقوق، والواجبات بين جميع سكان الجزائر مسلمين وغيرهم. وهذا الإدماج يتيح للجزائريين أن يمارسوا جميع الوظائف السياسية والإدارية والشرعية، وجميع المصالح الحكومية، وأن يتمتعوا بجميع الماهيات والرواتب والضمان الاجتماعي والتعليم المهني، وبكل المزايا التي يتمتع بها الفرنسيون في فرنسا دون مراعاة لديانتهم"⁴، كما أن الإدماج أو الفرنسية يخول لهم: "الحق في حرية العمل في جميع أراضي الجمهورية ... فيصبحوا بفضل هذا جزءا لا يتجزأ من المجموعة الفرنسية، وأن بلادهم ستكون من

1 Patrick Événó: Op-cit, P.250.

2 رمضان بورعدة: "دوغول في مواجهة الثورة الجزائرية"، أعمال الملتقى الدولي الأول حول الثورة الجزائرية 11-12 ديسمبر 2006، جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، ط.1، دار الهدى، الجزائر، 2007، ص.34.

3 Patrick Événó: Op-cit, P.250.

4 يحي بوعزيز: ثورات الجزائر ...، المرجع السابق، ص.479.

دانكارك (Dunkerque) إلى تامنراست، أي من أقصى الشمال الفرنسي إلى أقصى الجنوب الفرنسي".¹

ولكن هذا هو خيار المستوطنين ومعظم قادة الجيش الفرنسي في الجزائر، بزعامة الجنرالين "شال" و"ماسو"، لكن الجنرال "دوغول" سبق وأن عبر في العديد من تصريحاته عن عدم إيمانه بهذا الحل الذي لن يزيد حسب اعتقاده المشكلة الجزائرية إلا تعقيدا، كما أنه سيغرق فرنسا في الوحل الجزائري أكثر من أي وقت مضى.²

ليتطرق بعدها الجنرال للخيار الثالث، وهو الخيار الذي كان يؤمن به في حقيقة الأمر، ويعتقد أن "الأغلبية الصامتة" من سكان الجزائر تبناه، ويعتبره حلا مناسباً للمشكلة الجزائرية، فهو حكم الجزائريين بالجزائريين (Gouvernement des Algériens par les Algériens) وبمساعدة فرنسا، ووحدة وثيقة معها في مجالات الإقتصاد والتعليم والدفاع والعلاقات الخارجية. كما يشترط الجنرال في هذه الحالة أن يكون نظام الحكم في الجزائر فيدرالياً، حتى يتيح لمختلف المجموعات إمكانية التعايش في الجزائر³، وفي هذا قال الجنرال: "حكومة جزائرية من الجزائريين أنفسهم بمساعدة فرنسية، وفي تضامن متبادل مع فرنسا في مجالات الإقتصاد والتعليم، الدفاع والعلاقات الخارجية، وفي هذه الحالة فالنظام الداخلي سيكون على الشكل الفيدرالي، حتى تجد الطوائف الفرنسية منها والعربية، الميزابية والقبائلية وغيرها إمكانية التعايش مع بعضها في بلد تجد فيه كل الضمانات للتعايش في إطار التعاون".⁴

وحتى يدفع قادة جبهة التحرير الوطني لقبول هذا الخيار، تعمد الجنرال التذكير بمرور عام على اعتماد نظام الهيئة الانتخابية الواحدة فقال: "مما لا شك فيه أننا منذ عام أحرزنا تقدماً هاماً نتيجة للانتخاب الموحد الذي قررناه وساهم فيه جميع السكان مسلمين وغير مسلمين، وكانت النتيجة أن نال الجزائريون المسلمون الأغلبية الساحقة، وهذا يدل

1 يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص.479.

2 رمضان بورغدة: "دوغول في مواجهة..."، المرجع السابق، ص.35.

3 رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية والجنرال...، المرجع السابق، ص.346.

4 Patrick Evéno: Op-cit, PP.250,251.

- أنظر: يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص.479.

على أن تقرير المصير للجزائريين أصبح بين أيديهم. وبعد أن يستتب الأمن ... فإن لشعب الجزائر أن يصرح بما يبتغيه لنفسه، خاصة أن الحكومة صرحت بإتاحة الفرصة لجميع السكان للمساهمة في الإنتخابات التي ستجري بعد الإستقرار التام، لتكون الحد الفاصل لإنهاء المشكلة الجزائرية".¹

ثم عمد "دوغول" لتجديد مشروع سلم الشجعان، القائم على استسلام جيش وجبهة التحرير الوطني للجيش والسلطات الفرنسية فقال: "وإذا كان من يقودون التمرد هم الذين يطالبون أن يقرر الجزائريون مصيرهم، إذن سنعمل على تحقيق هذه المطالب، وإذا كان هؤلاء المتمردون يخشون أن يقدموا الى العدالة، فإن كفوا عن القتال، فشانهم في ذلك أن يدرسوا مع السلطات ظروف و إمكانات رجوعهم السليم كما سبق وأن اقترحت عليهم ذلك، فإذا أراد هؤلاء الذين يمثلون التنظيم السياسي للمتمردين ألا يكونوا مقصيين من الحوار والمشاركة في الإستحقاقات والمؤسسات التي ستنتظم مستقبل الجزائر ومسارها السياسي، فإني أعدد لهم أن تكون نفس الحقوق مثلما يتمتع بها الآخرون".²

إلا أن الجنرال أكد مجدداً وبإصرار على عدم الإعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كمثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري بقوله: "إن فرنسا لا تعترف بهؤلاء الذين إستولى عليهم الغرور وحاولوا أن يفرضوا إرادتهم وديكتاتوريتهم بالقوة، وإنما لن ترضى بأي وجه من الوجوه بأن تعاملهم وأن تتفاوض معهم فيما يخص مصير الجزائر. إن فرنسا تعرف حقائق الأمور ولن تلجأ إلى هذه الطريقة لأن التفاوض معناه الإعتداء الصارخ على الآخرين الذين يريدون البقاء مع فرنسا"³، "وإن فرنسا لن تتصاع إلى مثل هذا الخندق الغيرقانوني"⁴، ثم واصل: "فمصير الجزائر يملكه الجزائريون أنفسهم، ليس كما يفرضه عليهم السكين والرشاش، ولكن تبعا للإرادة التي يعبرون عنها شرعيا عن طريق التصويت العام...".⁵

1 يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين ...، المرجع السابق، ص.480.

2 Patrick Evéno: Op-cit, P.251.

3 يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين ...، المرجع السابق، ص.480.

4 Patrick Evéno: Op-cit, P.251.

5 رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص.347.

في الأخير أكد دوغول ضرورة استئناف العلاقات الطيبة لاستتباب الأمن وتمكين الجزائر من تقرير مصيرها مؤكدا: "إني أضع في خدمة الجزائر إمكانياتي بصفتي الشخصية... وإن الإجراءات من أجل الإنتخابات ستوضع في الوقت المناسب... فالطريق قد مهد، وإن الأمر بتطبيق تقرير المصير قد أصبح رسميا، وإن كل هذا لعمل يشرف فرنسا".¹

رغم النوايا الحقيقية التي تقف وراء إعلان حق تقرير المصير للشعب الجزائري، فإن هذا التصريح يعتبر نقطة تحول فعلية في سياسة فرنسا اتجاه الجزائر لأنه اعتراف من الرئيس الفرنسي نفسه وأمام العالم أجمع بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه، في خطوة غير مسبوقة من مسؤول فرنسي منذ احتلال الجزائر عام 1830، فكيف سيكون رد فعل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية؟

المبحث الثالث: جواب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

يرى الدكتور "محمد العربي الزبيري" أنه مع اعتراف رئيس الدولة الفرنسية بتمايز الشعب الجزائري عن الشعب الفرنسي، ستصبح مهمة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سهلة في تحقيق المزيد من الانتصارات في المجال الدبلوماسي، بل إن طريق التفاوض قد أصبح مفتوحا وخاليا من كل العراقيل²، إذا سلمنا بأن النجاح البارز الذي حققته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يقتصر على تدويل القضية الجزائرية وإسماع صوت الجزائر من وفي مختلف العواصم العربية والعالمية، رغم مشاكلها الداخلية.³

على وقع ما كانت تعيشه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عشية إعلان "دوغول" لمشروعه حول تقرير المصير في الجزائر، أين كانت "القيادة منقسمة على ذاتها، غارقة في صراعات داخلية"⁴، هذا ما عبر عنه العقيد "علي كافي" بقوله: " منذ تشكيل الحكومة المؤقتة التي كان على رأسها فرحات عباس وهو يشعر بالتذمر- يقصد الأمين

1 يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين ...، المرجع السابق، ص.481.

2 محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص.134.

3 Mohamed Téguia:Op-cit,p. 503.

4 محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة...، المصدر السابق، ص.214.

دباغين¹- وصابر نفسه طويلا حتى لا يحدث الشرخ، ولكن المناقشات تكرست واللهجة تباينت والمواقف تنافرت والمبادئ تميعت وصيحة نوفمبر خنقت...فانعدم الحوار بينه وبين القيادة وخاصة عباس وكريم، فأشعرهم بالإستقالة قبل 15 مارس 1959، ثم بعث بها في ذات التاريخ²، في ظل هذا الصراع تقرر الإحتكام إلى العقءاء العشرة³، وهؤلاء بدورهم دعوا لانعقاد دورة جديدة للمجلس الوطني للثورة لحل مشكلة القيادة والتخلص من مخلفات قضية "عميرة"، فأصبح العقءاء العشرة يشكلون لجنة تحضيرية لاجتماع المجلس الوطني للثورة⁴، في هذا الظرف العصيب الذي تمر به قيادة الثورة جاء خطاب "دوغول" الذي يعترف بحق تقرير المصير للشعب الجزائري، ما وضع الحكومة المؤقتة أمام إمتحان عسير لإثبات قيادتها للثورة، وتمثيلها للشعب الجزائري.⁵

وهذا ما برز خلال الإجتتماعات التي عقدت للتدارس والرد على اقتراحات الجنرال "دوغول"، حيث تم عقد سبعة إجتماعات يومية - من 20 إلى 28 بإستثناء يوم 23 سبتمبر 1959-⁶، ثلاث منها مشتركة بين أعضاء الحكومة والعقاء- أيام 20، 21، 27 سبتمبر- بغية مناقشة كل جوانب مقترح دوغول ثم صياغة الرد المناسب، وفي هذا قامت الحكومة

1 محمد لمين دباغين: ولد سنة 1917م ، طبيب، إنضم لحزب الشعب سنة 1939م، انتخب نائبا عن حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية في الجمعية الوطنية الفرنسية 1946-1951م، ثم دخل في صراع مع قيادة الحزب إلى أن تمكن عبان رمضان من إقناعه بالعودة للنشاط السياسي سنة 1956م أين عين مسؤولا عن القيادة الخارجية للجبهة، ثم عضو المجلس الوطني للثورة بموجب قرارات الصومام فعرضو لجنة التنسيق والتنفيذ الموسعة سنة 1957م ، عضو الحكومة المؤقتة الأولى، أقصي من الحكومة المؤقتة الثانية بعد استقالته من الأولى سنة 1959، توفي في جانفي 2003 . أنظر: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص.164.

2 علي كافي: المصدر السابق، ص.236.

3 هم كريم بلقاسم، عبدالحفيظ بوصوف، الأخضر بن طوبال (عن الحكومة) و محمد السعيد (القيادة الشرقية)، هواري بومدين (القيادة الغربية)، عبيدالحاج لخضر، علي كافي، السعيد بازوران، سليمان دهيليس المدعوا الصادق، لطفي بودغن، عن الولايات (الولى، الثانية، الثالثة،الرابعة والخامسة) أنظر: علي كافي: المصدر السابق، ص.254.

4 علي كافي، المصدر السابق، ص.255.

5 هذا ما أوضحته بوميرة"لوموند"الفرنسية ، حيث أكدت على أن جبهة التحرير الوطني تسير نحو الإنفجار بسبب تصريح الجنرال الذي أكد أن تقرير المصير مضمون من الجيش مع مقاييس أخرى للمجموعة الأوروبية ، مؤكدة أن المتصلبون في الجبهة يرون هذه المبادرة مجرد مناورة للمرور على قرارات الامم المتحدة، في حين يدرس الآخرون كل القرارات بالتشاور مع بورقيبة، أنظر: Le Monde, N° 4557 (17 / 9 / 1959)

6 إضافة لإجتماع يوم 18 سبتمبر الذي عقده فرحات عباس والذي ضم محمد يزيد و العقءاء أوعمران، الصادق، لطفي، الحاج لخضر، محمد السعيد، والرواد: عز الدين، عمرأوسديق،و بومنجل ، بن يحي، دحلب.أنظر:فرحات عباس:، تشريح حرب، المصدر السابق، ص.369.

المؤقتة بعديد الإستشارات الداخلية والخارجية¹، ما جعلها تستغرق 12 يوما للرد على مقترحات الجنرال دوغول .

فعلى الصعيد الداخلي:

تم عقد إجتماعات إعلامية منها الإجتماع الإعلامي لقاعدة تونس يوم 19 سبتمبر، ترأسه وزير الداخلية "خضر بن طوبال" حيث أكد فيه الحاضرون على عدم تضييع الفرصة، مع ضرورة إحترام وحدة الشعب والتراب الوطني والإعتراف بالحكومة المؤقتة، والدعوة للإلتفاف حولها، كما أبرز "بن طوبال" أن "دوغول" قد أفرغ حق تقرير المصير من محتواه، وأن نواياه سيئة وأن رد الحكومة المؤقتة لن يصاغ إلا بعد تلقي ردود الداخل وجيش الحدود.²

وفي يوم 22 سبتمبر تم تشكيل لجنة خاصة³ لتحرير وصياغة بيان الرد على الجنرال دوغول، وفي اليوم الموالي تمت صياغة البيان الذي نوقش يومي 24 و25 سبتمبر بحضور محمد الأمين دباغين- الوزير المستقيل- حيث تم توضيح النقاط والمصطلحات الغامضة، لتتم قراءة وضبط البيان النهائي يوم 26 سبتمبر، حيث أجمع الحاضرون على أن هذا الرد سيمثل أول خطوة في طريق حل القضية الجزائرية⁴، كما تمت إستشارة المسجونين الخمسة في جزيرة "إكس" وقادة جيش الحدود والقادة العسكريون في كل من تونس والمغرب.⁵

على الصعيد الخارجي:

قامت الحكومة المؤقتة بإجراء إستشارات دولية واسعة للتعرف على المعطيات الدولية والدوافع الكامنة وراء مبادرة "دوغول" بغية الإستفادة من دعم الدول الشقيقة

1 عمر بوضربة: المرجع السابق، ص. 95، 96.

2 المرجع نفسه، ص. 98. حول رأي الجيش في تقرير المصير أنظر: الملحق رقم (5)، ص. 214-216.

3 ضمت كلا من: محمد يزيد، أحمد فرانسيس، عبد الحميد مهري، عمر أوصديق، أحمد بومنجل، شوقي مصطفى.

4 في حين كان آخر إجتماع - يوم 27 سبتمبر- لمناقشة مسألة حضور العسكريين في الندوة الصحفية المقررة لإذاعة البيان يوم 28 سبتمبر 1959 حيث رأى محمد يزيد، بن طوبال، كريم بلقاسم، ضرورة تفادي حضور العسكريين وإقترحوا وزيرين فقط والرئيس دون الحكومة كلها. أنظر: عمر بوضربة: المرجع السابق، ص. 97.

5 المرجع نفسه، ص. 96، 97.

والصديقة وصياغة رد فعال وإيجابي لوقف المناورات الفرنسية، ولكسب دعم الرأي العام العالمي خصوصا وأن الجمعية العامة للأمم المتحدة تستعد لافتتاح دورتها الرابعة عشر.

فبتونس نصح الرئيس "بورقيبة" رئيس الحكومة المؤقتة "فرحات عباس" باتباع سياسته المعروفة بالمراحل خذ وطالب، وذلك بقبول حق تقرير المصير، كما تم إرسال نسخة من البيان النهائي الذي أعدته الحكومة المؤقتة إلى الرئيس "بورقيبة" في 27 سبتمبر 1959م سلمها له "بن طوبال"، وأخرى للحزب الدستوري الجديد، حيث رأى "بورقيبة" ضرورة حذف الفقرة التالية: "أن تقرير المصير أنتزع بكفاح خمس سنوات من الحرب"¹.

كما إتصل "كريم بلقاسم" بـ"جمال عبد الناصر" وشرح له خلفيات المشروع ودور الولايات المتحدة الأمريكية، والضغوط التونسية والمغربية ومبادرة دوغول لكسب الرأي العام العالمي، فأقترح عبد الناصر التمسك بهدف الثورة والإستقلال.²

كما أجريت إتصالات دولية أخرى منها الصين الشعبية عن طريق سفيرها في تونس الذي أكد على ضرورة وضع شروط سياسية مثل الإعتراف بالحكومة المؤقتة وعسكرية كجلاء القوات الفرنسية، كما جرى لقاء مع سفير جمهورية يوغوسلافيا في تونس...³

وبهذا جاء الرد المنتظر من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ليؤكد أن قيادة الثورة لم تتخذ⁴ بواقع النقاش فكلا الطرفين لا يمكنهما التراجع⁵، حيث أذيع في 28 سبتمبر 1959⁶ بيان الحكومة المؤقتة في ندوة صحفية من العاصمة التونسية تضمن نقاط عديدة حددت مفهوم تقرير المصير كما تتصوره قيادة الثورة⁷، فأشار إلى وضع الثورة التي

1 عمر بوضرية: المرجع السابق، ص.98.

2 كما أجريت إتصالات مع دول عربية أخرى ليبيا، المملكة السعودية، لبنان، مصر،...، أنظر: فتحي الديب: المصدر السابق، ص- ص.446-448، وأيضا: فرحات عباس: المصدر السابق، ص- ص.370-372.

3 عمر بوضرية: المرجع السابق، ص.100.

4 يرى محمد حربي أن رد الحكومة المؤقتة على الجنرال دوغول يعبر في آن معا عن الخوف من الإلتزام والخوف من تفويت الفرصة. أنظر: محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة...، المصدر السابق، ص.214.

5 Alain Savary: op cit, P.146.

6 النص الكامل لتصريح الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 28 سبتمبر 1959، أنظر الملحق رقم (6)، ص- ص.217-220.

7 عمار قليل: ملحمة الجزائر...، ج.2، المرجع السابق، ص.322.

أصبحت على أبواب السنة السادسة، في الوقت الذي تستعد فيه الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة لمناقشة القضية الجزائرية مجدداً، وأنظار كل شعوب العالم موجهة نحو الجزائر وتظهر جميعاً رغبتها في عودة السلم إلى هذه الأرض الإفريقية حيث ما تزال الحرب متواصلة مخلفة أكثر من مليون ضحية.¹

فأوضح البيان أن الحكومة المؤقتة لن تهمل أي فرصة لتحقيق السلم بعد اعتراف الجنرال "دوغول" بتقرير المصير للشعب الجزائري: "إن الشعب الجزائري كان مرغماً من طرف المستعمر على حمل السلاح، حتى وإن كانت الحكومة المؤقتة تحذوها إرادة مواصلة الحرب حتى الإستقلال الوطني، فإنها بالمقابل لا تفرط في أي فرصة تحمل أمل تحقيق السلم".

لتؤكد بعدها أن تقرير المصير كان هدفاً أساسياً من أهداف ثورة الفاتح نوفمبر 1954م "إن حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها المسجل في بيان جبهة التحرير الوطني كان دائماً يشكل هدفاً أساسياً في مسار الثورة الجزائرية، باعتباره وسيلة ديمقراطية وسلمية للشعب الجزائري لتحقيق إستقلاله الوطني، وهو مقرر ومسجل في ميثاق الأمم المتحدة، فإن تقرير المصير هو حق الشعوب في التمتع بحرية الإختيارات لذلك فهو يعيد للشعب الجزائري حق التمتع بالسيادة الوطنية التي انتزعت منه مؤقتاً".²

ثم انتقل البيان لقضية الوحدة الوطنية التي أنكرها "دوغول" حيث رأت أنه لا يمكن نفي الوحدة القومية والذاتية الجزائرية ووحدة التراب الوطني - باعتبارها عناصر موضوعية وجوهرية- مهما كانت الظروف، وأن أي محاولة لتقزيم هذه المقومات ستجعل المشروع لاغياً، وهو ما سيشكل تهديداً للسلم العالمي.³

كما أكد البيان من جهة أخرى أنه لا يمكن إستغلال ثروات الصحراء الجزائرية: "فيما يخص الثروات المتواجدة بالصحراء الجزائرية والتقيب عليها وإستغلالها فلا حق لفرنسا في أن تقدر أن مجرد القيام بهذه الأعمال يمنحها حق امتلاكها والتصرف فيها كما

1 "النص الكامل لبيان 28 سبتمبر 1959"، المجاهد، ع.52(5 / 10 / 1959).

2Patrick Evéno: Op-cit, p.251.

3 "النص الكامل لبيان 28 سبتمبر 1959"، المجاهد، ع.52(5 / 10 / 1959).

شاعت ...، إن هذه الثروات الطبيعية لا يمكنها إلا أن تكون محل شراكة واسعة لصالح المصلحة العامة"¹.

وفيما يخص قضية ربط مصير الشعب الجزائري بالموافقة الفرنسية، فإن الحكومة المؤقتة تؤكد: "إن رهن حرية اختيار الشعب الجزائري بإستشارة الشعب الفرنسي ماهو إلا تنكر صريح لتقرير المصير وللديمقراطية"².

أما عن الإستقلال الذي سينتج عن حرية استشارة الشعب الجزائري - الذي رآه دوغول على أنه سيؤدي للفوضى والمعاناة- فأكد بيان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على أن هذا الاستقلال لهو شرط أساسي لتحقيق الرقي الحقيقي وسيضمن حرية الأفراد وأمنهم، كما سيرسي قواعد تشييد المغرب العربي والتعاون الحر الواسع والمثمر.³

بعد إيضاح هذه المبادئ فإن الحكومة المؤقتة تتصور الإستفتاء الذي يقود لتحقيق السلم: "لا يمكن أن يتحقق في ظل الحرب المتواصلة التي تزداد فتكا مع مرور الأيام، وذلك لن يعيد السلم إلى الجزائر فالشعب الجزائري لن يتمكن من ممارسة إختياره الحر تحت ضغط جيش احتلال يضم أكثر من نصف مليون جندي وما يقارب ذلك من رجال الشرطة والجندرمة والمليشيا، والإختيار الحر لن يتم بصورة كاملة وأكثر من ربع السكان في السجون والمحتشدات"⁴، إضافة إلى ذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية - المعترف بها من عدة دول- هي وحدها الأمانة والقيمة الضامنة والمؤتمنة) على مصالح الشعب إلى غاية تحقيق حريته وأن الأمن لن يتحقق دون موافقتها.⁵

1 Patrick Evéno: Op-cit, P.252.

2 Ibid, p.252.

3 "النص الكامل لبيان 28 سبتمبر 1959"، المجاهد، ع.52 (5 / 10 / 1959).

4 "النص الكامل لبيان 28 سبتمبر 1959"، المجاهد، ع.52 (5 / 10 / 1959).

5 يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين ...، المرجع السابق، ص.484.

وفي الأخير عبرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عن إستعدادها للدخول في محادثات مع الحكومة الفرنسية لبحث الشروط السياسية والعسكرية لإيقاف القتال، وبحث شروط و ضمانات تطبيق حق تقرير المصير.¹

مما سبق يتضح أن الحكومة المؤقتة قد باركت مبدأ تقرير المصير كخطوة نحو الطريق الصائب مؤكدة أنها مستعدة تحت شروط معينة لتبدأ محادثات أولية²، كما أكدت إستعدادها للمرحلة القادمة سياسيا وعسكريا، فتقرير المصير ليس إلا نتيجة مستحقة لنضال الشعب الجزائري حسب كريم بلقاسم³، وفي نفس التوجه سار -المعتدل- فرحات عباس حين أجاب السيد "جاك دوشمان" يوم 3 أكتوبر 1959م عن إحتمال زيارته لباريس و لقاء الجنرال دوغول فقال: "لا لا ليس بهذه السرعة... إن زيارتي لباريس لن تكون براءة بيضاء".

وفي سؤال حول الموقف إن فشل هذا اللقاء المحتمل، رد "فرحات عباس" قائلا: "...إذا لم يقتنع دوغول فنحن أقوىاء"⁴، مؤكدا: "إن الجزائريين وأنا أولهم يفضلون السلام، مع احترام إرادة الشعب حتى ولو كان نعم للإدماج"⁵، في موقف يؤكد أن قيادة الثورة قد استخلصت النتائج الإيجابية لإعلان 16 سبتمبر على الصعيد القانوني، السياسي والدبلوماسي، فكيف ستكون ردود الفعل المحلية والدولية بعدما أصبح حق تقرير المصير بمثابة القاعدة المشتركة بين قيادة الثورة والحكومة الفرنسية؟

1 النص الكامل لبيان 28 سبتمبر 1959"، المجاهد، ع.52 (5 / 10 / 1959) وأنظر أيضا :

L'ECHO D'ALGER, N° 17207 (28 / 9 / 1959)

2 Alistaire Horne : op-cit, pp.347,348.

3 "نضالكم وكفاحكم قد أرغم العدو أن يتحدث عن تقرير المصير ،الذي أقر أن الجزائر الفرنسية مجرد أسطورة وهم تكرر إنذاره، وهذا ثمار مجهوداتكم" أنظر: Alistaire Horne : op-cit, p. 348

4 Jacques de Chemein : **Histoire du FLN**, Ed.Mimouni, Alger, 2006, p.323.

5 Ibid, pp. 324,325.

المبحث الرابع: ردود الفعل والمواقف الأولية من إعلان 16 سبتمبر 1959م وبيان 28 سبتمبر 1959م.

المطلب الأول: ردود الفعل والمواقف الجزائرية.

1- موقف جيش التحرير الوطني:

يرى "الخضر بن طوبال" أن الجنرال "دوغول" وعبر تصريح 16 سبتمبر يريد أن يسحق ويدمر كل شيء حي على أرض الجزائر، ويرفع راية السلام في المنابر الإعلامية والدبلوماسية الدولية، هذا ما عبر عنه بقوله: "ليس السلام إذا في الغد، لا سيما أن سلطة دوغول على جيشه لا تزال بعيدة عن التوطد ... طالما تحتفظ فرنسا بالأمل في نصر عسكري، ستبقى أفاق السلام بعيدة وعندما نتوصل لإقناعها باستحالة محو ثورتنا حينئذ يصبح السلام أكيدا"¹، هذا ما جعل قيادة الثورة - بعد استشارتها لقادة الداخل- تصدر أوامرها بتكثيف العمليات العسكرية بعيد إعلان الجنرال دوغول، حيث شهدت كل ربوع الجزائر تنفيذ عمليات عسكرية ضد أهداف فرنسية دعما لموقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، تسببت في خسائر فادحة في صفوف القوات الفرنسية لم تعترف الحكومة الفرنسية إلا بالقليل منها²، فإلى مطلع 1960م تؤكد صحيفة "المجاهد" تسجيل الفدائيين لأكثر من 37 عملية كل 24 ساعة، ما جعل المتطرفين يطالبون بفرض حالة الحصار ويرون أن الحكومة لم تستطع حمايتهم فلجؤا لإرسال بعثة لمقابلة الجنرال "ماسو" وقيادته المرتبكة أمام نشاط وتعدد كمائن الفدائيين التي استهدفت هياكل الإقتصاد الفرنسي خاصة أنابيب البترول التي جعلت الجيش الفرنسي يتشتت بين حمايتها من جهة والقيام بعمليات عسكرية ضد جيش التحرير الوطني من جهة أخرى³، خاصة بعد تعيين القيادة الجديدة المنبثقة عن اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس (16 ديسمبر 1959-18 جانفي 1960) بتشكيل اللجنة الوزارية المشتركة للحرب (C.I.G)⁴،

1 يوسف قاسمي: مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية- دراسة تحليلية نقدية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/ 2009، ص.237.
2 "نصف الشهر العسكري"، المجاهد، ع.53 (19/ 10 / 1959).
3 "القوات الفرنسية بين نارين جيش التحرير الوطني وأنابيب البترول" المجاهد، ع.59 (11 / 1 / 1960).
4 ضمت عبد الحفيظ بوصوف، لخضر بن طوبال وكريم بلقاسم، وتكون ضمن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

وقيادة الأركان العامة (E.M.G)¹ التي تقع تحت سلطة الهيئة الأولى وتشرف على تسيير الجيش برمته، في الداخل والخارج.²

أما في فرنسا فإن مناضلي جبهة التحرير الوطني قد عملوا على توزيع والترويج لبيان 28 سبتمبر 1959م وشرحه، حيث تم توجيه نداء للشعب الفرنسي بتاريخ 17 أكتوبر جاء فيه: "أنه من أجل تطبيق فعلي لحق تقرير المصير لا بد من ضمانات لأن الإستشارة الصحيحة لا يمكن أن تجري تحت ضغط جهاز عسكري وبوليسي ضخم. وما من فرنسي حسن النية سيلوم الحكومة المؤقتة على المطالبة بالحد الأدنى من الضمانات الجوهرية"، أما ما يخص النشاط العسكري فيؤكد "علي هارون" أن تعليمة الشهر كانت: "لا يجب أبدا التراجع أمام قوات النظام".³

2- موقف الشعب الجزائري :

لقد استطاعت وسائل الدعاية الفرنسية في ظرف قصير جدا أن تثبت في أذهان الجزائريين عظمة الجنرال "دوغول" وقدرته وحده على حل المشكل الجزائري وتحقيق السلم، ولم ينجوا من هذه الرؤية حتى بعض كبار المسؤولين في جبهة التحرير الوطني⁴، وهذا مارآه فرحات عباس: "...من وجهة نظري فإن الجنرال كان قادرا على تسوية مشاكلنا فهولم يكن يمينيا ولا يساريا بل إنه ضمير فرنسا..."⁵، هذا ما حاول الجنرال إستغلاله يوم 16 سبتمبر 1959 عندما توجه نحو استفتاء الشعب الجزائري في تقرير مصيره بصفة فردية دون الحكومة المؤقتة⁶ بهدف تكوين بديل لجبهة التحرير الوطني يتفاوض معه حول شروط تقرير المصير على المقاس الفرنسي .

1 على رأسها العقيد هواري بومدين والرواد: قايد أحمد، علي منجلي وعزالدين.

2 صالح بلحاج: المرجع السابق، ص. 285.

3 علي هارون: المصدر السابق، ص. 156.

4 محمد العربي الزبييري: المرجع السابق، ص. 129.

5 فرحات عباس: تشريح حرب، المصدر السابق، ص. 317.

6 Alistaire Horne : Op-cit, P.344.

هذا ما جعل الصحافة الفرنسية تهلل لموقف "مصالي الحاج"¹ الذي إستحسن مبادرة الجنرال دوغول.² وهو نفس التوجه الذي نلمسه عند نواب الجزائر المسلمين في البرلمان الفرنسي ومجلس الشيوخ الذين أكدوا التزامهم بتوجه الجنرال "دوغول" مستذكرين عبارته الشهيرة التي أطلقها يوم 6 جوان 1959م "كلنا فرنسيين"، حيث أكد "بن سالم" عضو الإتحاد من أجل الجمهورية الجديدة (UNR) على ضرورة بدء محادثات صريحة وموثوقة، في حين رأى السيناتور "بن ناصر": "أن السلم قد تقدم بخطوة كبيرة".³

نفس الموقف تقريبا عبر عنه الحزب الشيوعي الجزائري الذي اعتبر هذا الخطاب بمثابة العامل الإيجابي في طريق البحث عن حل سلمي للمشكلة الجزائرية بعدما سبق وأن تقدم بنقد لمحتواه تبعا لموقف الحزب الشيوعي الفرنسي.⁴

رغم هذه العلامات التي تظهر إمكانية نجاح هذا المسعى الديغولي، إلا أن تصريح الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 28 سبتمبر 1959م، كان كفيلا بضمان مساندة الشعب الجزائري ووقوفه إلى جانب حكومته وجيشه، حيث جاءت ردود الفعل مؤيدة لرد الحكومة المؤقتة، وفي هذا يقول وزير الإتصالات العامة "عبد الحفيظ بوصوف"⁵: "إنكب الجزائريون في المغرب على دراسة تصريح الجنرال دوغول وأجمعوا على قبول تصريح الحكومة المؤقتة"، أما في تونس فيقول وزير الداخلية "بن طوبال"⁶: "زكى الجزائريون المقيمون في تونس رد الحكومة المؤقتة رغم أن المثقفين منهم وجدوه جافا نوعا ما، ولكنه

1 حيث نقلت عن مصالي الحاج يوم 19 سبتمبر "بأنه لم ييأس أبدا في الوصول إلى حل سلمي" أنظر:

Le Monde, N°4560 (20et21/ 9/ 1959)

2 Alistaire Horne :Op-cit, P.347.

3 Le Monde, N° 4558 (18 / 9 / 1959)

4 سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص.363.

5 عبد الحفيظ بوصوف : ولد بميلة سنة 1926 ، ناضل في صفوف حزب الشعب ، عضو مجموعة الـ22 ، قائدا للولاية الخامسة بين 1956/1957 ، عضو المجلس الوطني للثورة بين 1956 و1962 ، وزيرا للإتصالات العامة في الحكومة الأولى ووزيرا للتسليح والإتصالات في الحكومتين التاليتين ، إنسحب من العمل السياسي بعد سنة 1962 ، توفي سنة 1982 ، أنظر..

Ben Jamin Stora: **Dictionnaire Biographique de Militants Nationalistes Algériens 1926- 1954**, ED. L'Harmation, Paris, 1985 p. 327, 328

6 لخضر بن طوبال: ولد بميلة سنة 1923م، عضو حزب الشعب والمنظمة الخاصة ، شارك في هجومات 20 أوت ، خلف زيغود يوسف على رأس الولاية الثانية ، ثم عضو لجنة التنسيق والتنفيذ مكلف بفدرالية تونس والمغرب وفرنسا، ثم عضو الحكومة المؤقتة في نسخها الثلاث. أنظر: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص.74.

مقبول على العموم"¹، أما في الداخل فعملت اللجان الشعبية على شرح وتوضيح مقاصد الجنرال في الوسط الشعبي، وهو نفس الدور الذي قامت به جريدة المجاهد حيث قامت بتقديم شرح مفصل لمفهوم تقرير المصير تحت عنوان: "تقرير المصير كما يجب أن تعرفه" إضافة إلى شرح موقف الحكومة المؤقتة ولماذا تطالب بالضمانات في الإستفتاء، كما عمدت لإبراز الكيان القومي للجزائر الذي أنكره الجنرال دوغول.²

ثم قامت الجريدة بنقل نداء الرئيس "فرحات عباس" للشعب الجزائري بمناسبة الذكرى الخامسة للثورة حيث ثمن الرئيس ما حققته الثورة إلى هذه المرحلة، مؤكداً للشعب الجزائري أن هذه الحرب ستتواصل بسبب إصرار العدو عليها: "...أشعر أن واجبي هو أن أقول لكم إنه ما تزال هناك إمتحانات أخرى تنتظرنا ولكنني واثق من أن أي امتحان منها لن يززع إيماننا ولن ينال من آمالنا".³

بهذا أصبح حتى الجزائري البسيط يعرف معنى مشروع الجنرال "دوغول" القائم على الكلام والتصويت في المدن والقرى والقتال في الجبال حسب تعبير أحدهم⁴، وإجمالاً فنظرة المسلمين لمشروع الجنرال لا تعدوا عما قاله أحد شبان الجزائر العاصمة: "لا بأس به، هناك أشياء طيبة، ولكن هناك أيضاً أشواك، وعلى كل فإن الزهرة التي كنا ننتظرها جميعاً لم نجدتها في هذه الباقية"⁵، وفي هذا الإطار كتبت جريدة "لوموند": "إن المسلمين من جانبهم يرون بأنه يستوجب إجراء محادثات رسمية مع القيادة، وأن يكون لهم حرية إختيار قدرهم، متأسفين لعدم إيقاف القتال".⁶

3-المجلس الوطني للثورة الجزائرية: رغم حالة الصراع وأزمة القيادة التي عاشتها الثورة مع نهاية سنة 1959م⁷ إلا أن دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد

1 عمر بوضربة: المرجع السابق، ص.104.

2 " تقرير المصير كما يجب أن تعرفه"، المجاهد، ع.52(5 / 10 / 1959).

3 "نداء من الرئيس عباس إلى الشعب الجزائري"، المجاهد، ع.54(1 / 11 / 1959).

4عبدالله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة... 1959، المرجع السابق، ج.3، ص.102.

5 المرجع نفسه، ص.103.

6 Le Monde, N° 4558 (18 / 9 / 1959).

7 كالصراع بين كريم بلقاسم محمود الشريف الذي اتهم وزير الحرب بالعجز والتقصير وأنه السبب في كل المشاكل التي تعرفها الثورة في الداخل والخارج لعجزه عن إيصال السلاح وفشله في مواجهة خطي شال وموريس عبر إستراتيجية واضحة.أنظر: محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص.135.

بطرابلس من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960م لمناقشة مجمل القضايا المتعلقة بمسيرة الثورة عموماً، ومشروع تقرير المصير خصوصاً¹، قد خرج بجملته من القرارات ستحدد المعالم الرئيسية للثورة في المرحلة المقبلة حيث تم تجديد الثقة في شخص "فرحات عباس" كرئيس² للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وذلك نظراً لمكانته التاريخية وقدرته على التفاوض³، مع تعديل بسيط لأعضائها، إنشاء هيئة وزارية للإشراف على شؤون الحرب⁴، بالإضافة لذلك تمت المصادقة على نصي الوثيقتين المقترحتين لإبراز التوجه العام للثورة، تتعلق الأولى: بمؤسسات الدولة الجزائرية أثناء فترة الكفاح المسلح وبعد استرجاع السيادة الوطنية، أما الوثيقة الثانية: فتتعلق بالقانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني⁵، كما إطلع المجلس على رسالة "أحمد بن بلة" التي توضح رأيه وزملائه في السجن، حيث أبدى عدم رفضه لفكرة الدخول في مفاوضات مع فرنسا على أساس حق تقرير المصير إذا كانت الضمانات كافية للوصول إلى الإستقلال⁶.

إجمالاً فإن البيان الختامي قد تضمن موقف المجلس من عديد القضايا منها:

- تسجيل تناقض الموقف الفرنسي الذي يعترف للشعب الجزائري بحق تقرير المصير ويصر في نفس الوقت على رفض التفاوض مفضلاً مواصلة الحرب.
- تبني مبدأ تقرير المصير باعتباره أحد وسائل تحقيق الإستقلال والتأكيد على أن المجلس لن يدخر وسيلة للوصول لذلك.
- إستنكار كل أشكال وأنماط التعذيب والحبس المطبقة ضد الشعب الجزائري الأعزل.
- التأكيد على أن الحرب في سبيل الحرية ستتواصل رغم كل شيء إلى غاية الإستقلال⁷.

1 عمار قليل: المرجع السابق، ج.3، ص.76.

2 رغم طموح كريم بلقاسم لهذا المنصب بحجة أنه الوحيد من القادة التاريخيين الذي ما يزال حراً طليقاً: أنظر: محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص.134.

3 أحمد منغور: المرجع السابق، ص.81.

4 حول أعضاء الحكومة الجديدة أنظر: "بيان دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية"، المجاهد، ع.60(25 / 1 / 1960)

5 محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص-ص.137-140.

6 فتحي الديب: المصدر السابق، ص.461.

7"بيان المجلس الوطني للثورة الجزائرية"، المجاهد، ع.60(25 / 1 / 1960).

- تفويض الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية للتفاوض مع فرنسا فيما يخص تطبيق تقرير المصير عبر استفتاء تنظمه وتشرف عليه هيئة الأمم المتحدة .
- القيام بأعمال عسكرية على الحدود بغية تدويل النزاع واستئناف العمل المسلح في فرنسا وضرورة عودة القيادة(الضباط الكبار) إلى الداخل.¹
- دعوة الدول الإفريقية لسحب الجنود الأفارقة من الجيش الفرنسي بالجزائر.
- الدخول في مفاوضات مع الإتحاد السوفياتي والصين لجلب المتطوعين الفنيين إلى الحدود الجزائرية مع تونس والمغرب.²
- التنديد بالحلف الأطلسي والسياسة الأمريكية المؤيدة للحرب الإستعمارية في الجزائر: "إن أمريكا بالخصوص يجب أن تعلم أن سياسة النفاق والتناقض بين الأقوال والأعمال هي التي حفرت هوة من العداوة بين الجزائر وفرنسا ترتبت عنها حرب ست سنوات "³.

المطلب الثاني: ردود الفعل الفرنسية:

حظي خطاب الجنرال دوغول يوم 16 سبتمبر 1959م، وجواب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 28 من ذات الشهر باهتمام بالغ من قبل الرأي العام الفرنسي.⁴

1- في فرنسا:

نقلت جريدة "لوموند"⁵ في عددها ليوم 18 سبتمبر 1959م تصريحات متضاربة ومواقف مختلفة لبعض الشخصيات الفرنسية حول ما ورد في خطاب الجنرال "دوغول"، حيث أكد اليساري الديمقراطي "فرانسوا ميتران" على أن الحل الفيدرالي يجب أن يكون مؤكداً، أما الكاتب العام للحزب الإشتراكي المستقل السيد "دييرو" فيرى: " أن الحرب يجب أن تستمر مع رفض المفاوضات"، بينما قال الليبرالي "بوجار" أن: "الجنرال محل ثقتنا"،

1 محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الاسطورة...، المصدر السابق، ص.212.

2 عمار بوحوش: المرجع السابق، ص.495.

3 "مجلس الثورة يقرر مصير الثورة"، المجاهد، ع.60(25 / 1 / 1960).

4 أنظر الملحق رقم(7)، ص-ص.221-224.

5 التي إستحسننت ما ورد في خطاب الجنرال دوغول معتبرة أنه "أعاد لفرنسا مجدها ونفوذها القديم كأمة متحررة وعظيمة" أنظر:

- Alistaire Horne : Op-cit, P.346.

أما النائب اليساري الديموقراطي "إدغار فور" فرأى بأن خطاب الجنرال يشكل "مخطأ مضبوطا بإحكام"، وفي نفس التوجه رأى "غي مولي": "أن مخطط الجنرال هو الحل الأمثل"، أما "فليكس غايار" رئيس الحزب الراديكالي فرأى: "ضرورة الوقوف ضد المتطرفين بكل المعسكرات"، أما السيناتور الشيوعي "جاكوب دوكلوب" فيرى بأن المشروع ليس أكثر من "وعد إستعبادي"، أما "سيريني" فأكد أن الظرف يمثل "حالة ملائمة لتفعيل الوحدة في الميتروبول"¹، حيث كتب في افتتاحية جريدته: "إن الجماهير مدعوة من دانكارك إلى تمناست للتظاهر تعبيراً عن وحدتهم من خلال حزبهما الواحد فرنسا"². وفي نفس التوجه صرح "جورج بيدو" لصدى الجزائر: "إن الحل الأوحدهم والوحيد هو الجزائر الفرنسية... يبقى لدينا الآن تحديد الوضعيات الموجودة، وهي الجزائر الفرنسية... فالإشتراك اليوم مثل البارحة... فإما أن نكون مع فرنسا في فرنسا، أو أن نكون خارج فرنسا بلا فرنسا"³، أما السيد "روبير لاكوست" فجدد التذكير بأن: "سياسة المفاوضات سبق تجربتها واتجهت نحو المستحيل"⁴.

في انتظار جواب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تزايد نشاط أحزاب الجزائر الفرنسية في باريس والجزائر⁵ بالموازاة مع قيام الجنرال برحلة لمدن الشمال الفرنسي، أكد فيها مجدداً فرضية تقرير المصير للجزائر بعد أن تم تحديد العوائق، حيث أعرب على: "أنه جد متأكد من إيجاد حل جذري لكل فرنسا"⁶.

إلا أن هذه الثقة التي ميزت تصريحات الموالين للجنرال ستتأثر بعد جواب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بدءاً بجريدة "لوموند" التي كتبت: "بعد تصريح دوغول وتصريح جبهة التحرير الوطني... إن فرنسا قررت بأن الجزائريين قد اختاروا بأنفسهم مستقبلهم... السلام من خلال الحرب"، مبرزة تصريح "صدوق خوري" ممثل تيزي وزو:

1 Le Monde, N° 4558 (18 / 9 / 1959).

2 L'ECHO D'ALGER, N° 17197 (18 / 9 / 1959).

3 L'ECHO D'ALGER, N°17198 (19 / 9 / 1959) .

4 Le Monde, N° 4560 (20 et 21 / 9 / 1959).

5 Le Monde, N°4561 (22 / 9 / 1959).

6 Le Monde, N°4564 (25 / 9 / 1959) et, N°4565 (26 / 9 / 1959).

"تصريح الجنرال هزّ شعور المسلمين"، في حين قدر (SFIO) بأن تصريح جبهة التحرير الوطني يمثل قوة وتطور حقيقي في طريق الحل.¹

أما "جاك سوستيل" فقد جدد موقفه السابق وهو أن: "الشعب الفرنسي لا يريد أبدا الإستسلام في الجزائر ولا ترك هذه الأرض".²

بعيدا عن هذه التصريحات كان الجنرال "دوغول" مسيطرا تماما على الرأي العام³ أو الساحة السياسية في فرنسا حيث ظهر التقيد الواضح بتوجيهات الجنرال رغم كون معظم المسؤولين الفرنسيين يخضعون لها إضطرارا، ويورد الجنرال في مذكراته مثلا على ذلك الإخلاص فيقول: "...ميشال دوبريه نفسه كان يتبنى كل مبادراتي بإخلاص تام...، ولكنه يتألم من ذلك ولا يخفي مشاعره".⁴

هذا ما جعله يكتب إلى رئيس حكومته وكان يدرك حزنه العميق على الجزائر الفرنسية، ووساوسه وهو يعرض سياسة تقرير المصير أمام البرلمان، فقال: "بحق السماء حافظ على رباطة جأشك، فلا يجب أن نأبه بأشقياء فرحات عباس، ولا ندخل في جدل معهم ولنتركهم يتحدثون عن مليون قتيل في الجزائر، وثلاثة ملايين محتجز، أما بالنسبة للمجلس فكن واثقا وهادئا".⁵

ولما عرض "ميشال دوبري" مشروع تقرير المصير على البرلمان، ذي الأغلبية المريحة الموالية لدوغول كانت نتائج التصويت التي أعلن عنها بعد منتصف نهار يوم 16 أكتوبر 1959م لصالح سياسة الجنرال القائمة على حق تقرير المصير بـ441 صوت مقابل معارضة 23 نائبا فقط.⁶ في ظل انسحاب تسعة أعضاء من إجتماع المجلس قبل إنعقاده⁷، فيما مثل خطوة معارضة لما جاء في برنامج "دوغول"، وهي المعارضة التي ظهرت منذ 16 سبتمبر في شكل مؤامرات تحاك ضد الجنرال وسياسته، حيث أقدم "جورج بيدو" مع

1 Le Monde, N°4569 (1/ 10 / 1959).

2 L'ECHO D'ALGER, N°17227 (22/ 10 / 1959).

3 Le Monde, N°4571 (4et3 /10 / 1959).

4 شارل دوغول: المصدر السابق، ص.96.

5 رمضان بورغدة: "عرض سلم الشجعان..."، المرجع السابق، ص.110.

6 Le Monde, N°4583 (17 / 10 / 1959).

7 Le Monde, N°4584 (18 /10 / 1959).

بضعة برلمانيين على تأسيس تجمع الجزائر الفرنسية (R.A.F)¹ و صرح جورج بيدو في مؤتمره الصحفي المنعقد في باريس يوم 5 نوفمبر 1959م: "الجزائر تبقى ويجب أن تبقى عضوا مندمجا في فرنسا وإنما في (R.A.F) نضمن في حزبنا حقيقة وجود 55 مليون فرنسي كليا".²

أما "جاك سوستيل" و"ليون دالباك" فطلبا من دوغول: "تشكيل حكومة الجزائر الفرنسية أو أن يعود من حيث أتى"³، دون اللجوء لاستعمال العنف، وهذا ما أكده "جورج بيدو" بقوله: "ليس ضروريا تدبير مؤامرات من أجل إسقاط النظام... هذا لن يتأتى إلا إذا لم يدافع عن تكامل الجمهورية"⁴، كل هذه التحركات السياسية إضافة لموقف الماريشال "جوان" والجنرال "ويغان"⁵، كلها عوامل ستؤدي لتأجيج ودفع المستوطنين في الجزائر نحو معارضة سياسة الجنرال، بل العمل على الإطاحة به.

2- في الجزائر:

مباشرة بعد إعلان "دوغول"، إعتبر السيد "سيريني" أن هذا الخطاب بث فقدان الأمل، ولم يترك مجالا للعودة إلى روح 13 ماي، فقد فتح صفحة جديدة للجزائر... ولكنها ليست الكلمة الأخيرة التي ستكتب في هذه الصفحة الجديدة التي فتحت"⁶، معتبرا أن فيه - الخطاب- "السيئ والجيد"⁷، بعدما سبق وأن تنبأ بأن تقرير المصير في الجزائر سيكون مجرد "قضية عابرة"⁸، في حين قال "روبرت مورتال" - أحد الأقدام السود وزعيم الحركة الشعبية 13 ماي-: "إنه لعيب وعار هذا الإقتراح، الانفصال... إنه لثتم صريح لموتانا ولشرف فرنسا".⁹

1 حسينة حماميد: المنظمة العسكرية...، المرجع السابق، ص.43.

2 L'ECHO D'ALGER, N°17239 (6 / 11 / 1959).

3 حسينة حماميد: المنظمة العسكرية...، المرجع السابق، ص.43.

4 L'ECHO D'ALGER, N°17254 (23 / 11 / 1959) .

5 أنظر: شارل دوغول: المصدر السابق، ص.89.

6 L'ECHO D'ALGER, N° 17195 (17 / 9 / 1959) .

7 Alistaire Horne : Op-cit, P.347.

8 L'ECHO D'ALGER, N° 17191 (11 / 9 / 1959).

9 Alistaire Horne : Op-cit, P.347.

وبعد جواب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على مشروع الجنرال دوغول قال "سيريني": "لا دوغول ولا الحكومة كانت ستجيب الإجابة الجريئة لجبهة التحرير الوطني"، مؤكدا: "أن الحكومة الفرنسية غير متحمسة للنقاش مع هؤلاء الطموحين وغير الناضجين" منتظرا خطاب "ميثال دوبري" الذي سيفند حجج العصاة على حد تعبيره.¹

فبين خطاب الجنرال "دوغول" وجواب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية شعر المستوطنون أنهم محاطون بعالم مناهض يهدد مستقبلهم، تبعا لذلك وفي ظل نشاط المتطرفين الذين اعتبروا أن الرد الجزائري يبقي الباب مفتوحا لمفاوضات ممكنة، وزاد في تغذية هذا الرأي الإشاعات القادمة من باريس حول مفاوضات ستفتح بهدف وقف إطلاق النار.²

كان قادة المتطرفون في الجزائر يهيئون لاستغلال "تأثر الفرنسيين الأصليين"، حيث شرع أعضاء الأحزاب ينوهون في أحاديثهم والنشرات التي يوزعونها، باللجوء إلى التمرد والعصيان بشكل خفي برئاسة "جوزيف أورتيغ" الذي سبق أن أسس في 11 نوفمبر 1958م الجبهة الوطنية الفرنسية (FNF) تعمل ضد سياسة الجنرال دوغول.⁴

قبل أن تنضم في 13 أكتوبر 1959م إلى لجنة الوفاق للحركات الوطنية المكونة من مسؤولي الجمعية العامة للطلبة التي أسسها الأروبيون بالعاصمة بقيادة "جون جاك سيزيني"، ولجنة الوفاق لقدماء المحاربين، والتجمع من أجل الجزائر الفرنسية بقيادة "جورج لوبينتو" إضافة إلى الطالب "بيار لاغيار"،... الخ⁵

بهذا أجمعت المعارضة في الجزائر على أن إعلان "دوغول" هو: "إنتهاك للكرامة الفرنسية" و"تصرفا خارجا عن القانون" كما أتهم الجنرال أيضا بسياسة التخلي، وهذا ما جعل صحيفة "صدى الجزائر" تعدّ للتمرد على الجنرال لإرغامه على التراجع عن تقرير المصير.⁶

1 L'ECHO D'ALGER, N° 17208 (30 / 9 / 1959).

2 عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في... 1959، ج.3، المرجع السابق، ص.110.

3 شارل دوغول: المصدر السابق، ص.88.

4 ساعد أورتيغ في قيادة هذه المنظمة كلا من: مارسال روندا، جون كلود بيريز، أنظر: حسينة حماميد: المرجع السابق، ص. 42 وأنظر أيضا: عمار بوحوش: المرجع السابق، ص.439.

5 حسينة حماميد: المرجع السابق، ص.42.

6 صالح بلحاج: المرجع السابق، ص.139.

خاصة في ظل الموقف الذي يقفه الجيش الفرنسي في الجزائر اتجاه مسألة الجزائر الفرنسية والحيرة التي وقع فيها بعد إعلان 16 سبتمبر 1959¹، وتمسك قادة الجيش بمفهومهم الخاص - الخاطيء- لتصريح دوغول معتبرين إياه إقرارا للجزائر الفرنسية.

هذا ما سيتبلور أكثر بعد رسالة الجنرال إلى أفراد القوات الفرنسية في الجزائر، جاء فيها: ".... ما يجب علينا فعله في الجزائر...إحلال الأمن تماما، وفيما بعد ضمان حرية الإستفتاء الذي سيحدد من خلاله الجزائريون مصيرهم بأنفسهم ... ينبغي أن تكون هذه الإستشارة حرة تماما، وإلا فلن نجد للمشكلة حلا حقيقيا...بعد كل هذه المجهودات والتضحيات، ينبغي عليكم... أن تكونوا في خدمة فرنسا بإخلاص والتزام كما تعودتم، من دون أن يشنت جمعكم أي اعتبار آخر، واعلموا أنني أعتد عليكم"².

وفي ظل التصريحات التي داوم على إطلاقها المسؤولون الفرنسيون في الجزائر رأى "أندري زيلر" أن: "النجاح الكلي والوحيد الذي يجب الوصول إليه بصفة نهائية هو أن الجزائر أرض فرنسية بكل المقاييس"³.

بينما أكد الجنرال "ماسو" من مليانة في خطاب موجه لموظفي الحكومة والجيش: "أنه رغم أجواء التشاؤم...فإن التهدئة ستتواصل هنا وبنفس الوسائل"، مبرزاً ما ورد في رسالة دوغول "...نجاحنا يحتاج مشاركتكم"⁴.

من جهته حدد المندوب العام "بول دولوفريي" خلال زيارته لمستغانم التوجهات السياسية لفرنسا فيما يخص الجزائر مؤكداً: "سوف نقاقل من أجل الجزائر الفرنسية"⁵.

وليطمئن المستوطنين حول مستقبلهم في الجزائر، وحول قضية طرح مسألة الجزائر في هيئة الأمم المتحدة، قال خلال زيارته لبسكرة وباتنة: "قبل النقاش حول قضية الجزائر

1 عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في...1960، ج.1، المرجع السابق، ص.85.

2 رمضان بورغدة: " عرض سلم الشجعان..."، المرجع السابق، ص.110.

3 Le Monde, N°4570 (2 / 10 / 1959) .

4 L'ECHO D'ALGER, N°17234 (29 / 10 / 1959).

5 L'ECHO D'ALGER, N°17236 (31 / 10 / 1959).

أريدكم أن تعلموا أن 24 عضوا في هيئة الأمم المتحدة موافقون على الأطروحة الفرنسية ، وهناك 25 عضوا غيرهم قريبين جدا من موقفنا ¹.

بهذا كان فهم الجيش الفرنسي لتقرير المصير على أن: " لم يكن هدفا بل مجرد وسيلة للتهدة ²، هذا ما زاد في حدة التطرف لدى المستوطنين وزعمائهم فيما سيشكل عقبة متجددة أمام الجنرال دوغول وسياسته القائمة على حق تقرير المصير للجزائريين فكيف ستكون الخطوة المقبلة للجنرال؟ .

المطلب الثالث: ردود الفعل والمواقف الدولية.

1- في تونس والمغرب:

حظي خطاب 16 سبتمبر 1959م باهتمام كبير في الدوائر الرسمية والإعلامية التونسية³ والمغربية، وكذلك جواب الحكومة المؤقتة في 28 سبتمبر رغم ما خلفه من آثار بين قيادات المغرب العربي الثلاثة (بورقوية- الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية- محمد الخامس):

ففي تونس هلل الرئيس "الحبيب بورقوية" لتصريح الجنرال دوغول في 16 سبتمبر فاعتبر التصريح بحق تقرير المصير على أنه حدث تاريخي كبير ولم يتردد في لوم وزراء الحكومة المؤقتة خلال خطابه ليوم 1 أكتوبر 1959م⁴، متهما إياهم بنقص المرونة⁵، وفي هذا نقلت "لوموند" قوله: "كنت قد تمنيت أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ستؤول لطلب ضمانات فقط من أجل تقرير المصير"⁶.

1 Le Monde, N°4573 (6 / 11 / 1959) .

2 Alain Savary : Op-cit, P 145.

3 إهتمت جريدة الصباح التونسية إهتماما كبيرا بالموضوع فاجتهدت في محاولة التعرف على خطوطه العريضة والتكهن بما سيحدثه من صدى، مؤكدة أن الجنرال غيّر مفهوم تقرير المصير ويحاول تطبيقه على الجزائر، وهذا ما سيشكل صدمة كبيرة بالنسبة لحلفاء فرنسا. أنظر: عبدالله شريط: الثورة الجزائرية في جريدة الصباح التونسية ، ط.1، دار هومة الجزائر، 2009، ص ص.410-418.

4 عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية -المغربية ابان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007- 2008، ص.419.

5 فرحات عباس: تشريح حرب، المصدر السابق، ص.370.

6 Le Monde, N°4570 (2 / 10 / 1959).

حيث اعتبر أن الحكومة المؤقتة قد أهانتها باستشارتها ثم عدم العمل برأيه¹ الهادف للإلتصال بالحكومة الفرنسية حتى في ظل عدم اعترافها بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كممثل وحيد للشعب الجزائري- حسب عبد الحميد مهري-²، وفي هذا الإطار بادر بمراسلة "مصالي الحاج" ودعاه للمساهمة في حل القضية الجزائرية وتليين موقف جبهة التحرير الوطني.³

فخطاب الجنرال فتح الطريق أمام بورقبيبة لتميرير مقترحه الداعي دائما للحل المرحلي للقضية الجزائرية، إلا أن رفض الحكومة المؤقتة لهذا المقترح جعله يتخذ عديد الإجراءات العدائية تجاه جيش وجبهة التحرير الوطني لفرض سلطته على كامل التراب التونسي، كمنع عناصر جيش التحرير الوطني من التحرك في المدن التونسية بلباسهم العسكري وبأسلحتهم دون رخصة، والضغط على قادة الثورة لوقف تجاوزات بعض أفراد الجيش، ووصل به الأمر لحد قطع الماء والكهرباء على وحدات جيش التحرير المرابطة على الحدود⁴، وهو ما سيؤدي لشل حركة إمداد الداخل الجزائري بالسلاح والذخيرة في ظل الحصار الذي فرضه على جيش الحدود بعد أن استولى الحرس الوطني التونسي على مخازن الأسلحة والذخيرة التابعة لجيش التحرير الوطني⁵، وهي حركة يمكن تفسيرها بالمطامح البورقبيبية في الحدود الجزائرية – سنتطرق لهذه النقطة لاحقا-

فيما يخص الموقف المغربي أرادت جريدة "لوموند" أن تظهر عدم اهتمام المغرب بالتطورات الحاصلة في الجزائر فكتبت: "لا جديد في الرباط نظرا لغياب محمد الخامس المنشغل بالإحتفال بالمولد النبوي"، ثم نقلت تصريح رئيس الإستعلامات المغربي الذي أكد: "بأنه لا يمكن إجراء تعليق من غير دراسة الموضوع جيدا، لأن خطاب دوغول بدا قاسيا ومدعما لكل الذين يريدون البقاء في الجزائر".⁶

1 خلال استشارته قال: "لو كنت مكانكم سأعلن أن الجزائر لم تعد تحارب فرنسا..." أنظر :

Redha Malek: op-cit,p.45.

2 Ibid, pp.44,45.

3 كان بورقبيبة دائم الانسياق لمكائد ورؤى الجنرال دوغول فشجع على إشراك جميع الأطراف الجزائرية في المفاوضات. أنظر: عبد الله منقلاتي: المرجع السابق، ص.420.

4 الطاهر الزبيري: مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخيين 1929-1962 ، منشورات ANEP ، روية، الجزائر، 2008 ، ص.213.

5 فتحي الديب: المصدر السابق، ص.447.

6 Le Monde, N° 4558 (18 / 9 / 1959).

وبعد جواب الحكومة المؤقتة كتبت "المجاهد" حول المواقف السائدة في المغرب، حيث اعتبرت الرباط: "أن جواب الحكومة الجزائرية من جهة، وانتظار سلطات باريس لهذا الجواب من جهة أخرى يدل على أن المفاوضات واقعة فعلا، أحبت فرنسا أو كرهت إن الجواب يمثل خطوة كبيرة في طريق التفاوض، وبقي الآن تحديد الظروف للمفاوضات التي ستؤدي لوقف القتال".¹

أما فيما يخص موقف الملك المغربي فيؤكد "فرحات عباس": "كان الملك مقتنعا بأن دوغول ليس رافضا لفكرة إستقلال الجزائر. فهو يعتقد أن الجنرال يتمنى حقا الصلح بين الجزائريين والفرنسيين، إلا أنه ليس من الرجال الذين يفرضون على شعب ما حلا لا يرضيه".²

وفي المقابل أبدى الملك المغربي غضبه من المبادرات التونسية، وبدوره رأى أن الحكومة المؤقتة أهملته في استشاراتها، وهذا ما يراه "عبد الحفيظ بوصوف" بمثابة: "تنافس على لعب دور الوسيط في المفاوضات المحتملة".³

2- في إفريقيا وآسيا (الكتلة الأفرو-آسيوية):

مباشرة بعد إعلان الجنرال "دوغول" عن اعترافه بحق تقرير المصير للشعب الجزائري جاءت أولى التعاليق والتصريحات لقادة الدول الإفريقية والآسيوية متباينة بين من اعتبره إنتصارا للشعب الجزائري، ومن فضل انتظار جواب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

ففي مصر قامت الإذاعة القومية بنشر بيان الجنرال دوغول⁴، ثم صرح الرئيس "جمال عبد الناصر" بأن: "الشعب الجزائري قد ختم بفوزه على القوة الفرنسية وحلف الناتو"⁵، وعبر "محمد ضيا" عن قلقه لعدم تحديد مدة التهدئة فقال: "إن ما يقلقني هي المدة (مدة التهدئة)"، أما "ليوبولد سانغور" فرأى أنه: " نفس الطرح فيما خص سابقا إفريقيا السوداء"، في حين أعلن "شيرانانا" (مدغشقر): "أنه جد موافق على طرح الجنرال

1 "الأصداء الأولى بعد جواب الحكومة المؤقتة-المغرب الأقصى-"، المجاهد، ع.52 (5 / 10 / 1959).

2 فرحات عباس: المصدر السابق، ص.371.

3 عمر بوضربة: المرجع السابق، ص.104.

4 Le Monde, N°4558 (18/ 9/ 1959).

5 Le Monde, N°4561 (22 / 9 / 1959).

دوغول¹، أما السيد "سيكو توري" فرأى أن: "تصريح الجنرال قد أنقص من بريق فرنسا"²؟

أما في آسيا فنجد صحيفة "المساء" اللبنانية قبل غيرها تشير إلى أن جبهة التحرير الوطني سترفض مخطط الجنرال دوغول³ كما هو، في حين كان الموقف الباكستاني - الأكثر ثبوتاً- لصالح الجزائر المسلمة حيث عبر الرئيس الباكستاني "أيوب خان" عن ترحيبه بموقف الرئيس الفرنسي، وفي الوقت نفسه بقرار الحكومة المؤقتة التي أبدت إستعدادها للتفاوض دون قيد أو شرط⁴، ففي تجمع رسمي بكراتشي قال: "الآن الإختيار للشعب الجزائري، حيث يمكن وضع حد لسفك الدماء عبر الإنقياد لحل مشاكل الجزائر"⁵.
أما عن النشاط الموحد في الإطار الأفرو-آسيوي فمباشرة بعد إعلان الجنرال دوغول عن مخططه حول الجزائر، تقرر إجتماع عاجل لأعضاء التكتل الأفرو-آسيوي في هيئة الأمم المتحدة لدراسة هذا المشروع والإتفاق على الخطوة المقبلة خلال انعقاد الدورة القادمة لهيئة الأمم المتحدة.⁶

وبعد إنتظار رد الحكومة المؤقتة جاءت جل مواقف الدول الأفرو-آسيوية في صف الحكومة الجزائرية، حيث أعلنت الجمهورية العربية المتحدة مسانبتها للموقف الجزائري، رغم أنها تلومها على عدم إستشارتها في الوقت المناسب، حيث لم يقدم البيان للرئيس المصري إلا قبل 24 ساعة من إعلانه بتونس.⁷
وفي إطار هذا الدعم كتبت جريدة "الأهرام" المصرية: "للجزائر حكومة شرعية تمثل شعبها، وتحصلت على إعراف علني بذلك، والوسيلة الوحيدة للسلام هي الإتفاق مع هذه الحكومة، هذه هي شروط الحكومة الجزائرية الحرة بل هي شروط كل مواطن عربي من المحيط إلى الخليج يؤمن بحقه ويؤمن بالسلام"⁸.

1 Le Monde, N°4560 (20et 21/ 9 / 1959).

2 Le Monde, N°4561 (22 / 9 / 1959).

3 Le Monde, N°4560 (20et 21/ 9 / 1959).

4 مريم صغير: "مواقف الدول الاسلامية من الثورة الجزائرية"، مجلة النائب، المرجع السابق، ص.244.

5 Le Monde, N°4558 (18 / 9 / 1959).

6 Le Monde, N°4558 (18 / 9 / 1959).

7 عمر بوضربة: المرجع السابق، ص.106.

8 "الأصدقاء الأولى بعد جواب الحكومة المؤقتة-الجمهورية المتحدة -"، المجاهد، ع.52(5 / 10 / 1959).

وهو الموقف الذي أعلنته جامعة الدول العربية على لسان أمينها العام المساعد "إسماعيل الدردوري" الذي اعتبر: "أن رد الحكومة الجزائرية معقول وقد حظي بمساندة جميع أعضاء الجامعة"¹، ثم تمكنت بعثة جبهة التحرير الوطني لدى الجامعة العربية من تنويع مساعيها بقرار مجلس الجامعة المؤيد للحكومة المؤقتة في تمسكها بوحدة الجزائر، وربط وقف القتال بالتفاوض المباشر حول تقرير المصير وضماناته، كما استنكر القرار جملة الشروط والقيود التي ذيل بها دوغول إختيار تقرير المصير لتنافيها التام مع مبادئ الأمم المتحدة.²

أما العراق فثمن رد جبهة التحرير الوطني على لسان وزير خارجيتها: "رد فعل دوغول سيكون متوقفا على مدى إخلاصه وصدقه في عرض خيار الإستقلال"، مشيرا إلى أن: "التفاوض المسبق على الشروط السياسية والعسكرية لوقف القتال ليس إلا طريقة للحصول على اعتراف الحكومة الفرنسية بتمثيل الجبهة الجزائرية للشعب الجزائري"³. كما نوه وزير الخارجية الإيراني برد حكومة جبهة التحرير الوطني فقال: "إن الحكومة الجزائرية قد استطاعت بمهارتها في أخذ زمام المبادرة من الجنرال دوغول، وهي المبادرة التي حاول أن يسيطر عليها بمقترحاته"⁴.

أما مواقف دول شرق آسيا فقد أبدت الصين إعجابا بجواب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الذي أنقذها من الحرج الذي أراده لها دوغول في حالة رفضها لمقترحاته⁵، أما سفير دولة الفلبين في باريس فنوه بالتقدم المحقق في طريق الحل بقوله: "صحيح أنه ما تزال هناك خلافات بين الموقف الجزائري والموقف الفرنسي لكن الوضعية الآن ناضجة لتدخل طرف ثالث في الموضوع"⁶ في إشارة لهيئة الأمم المتحدة .

1 "الأصداء الأولى بعد جواب الحكومة المؤقتة-الجامعة العربية -"، المجاهد، ع.52(5 / 10 / 1959).

2 أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص. 514 .

3 "الأصداء الأولى بعد جواب الحكومة المؤقتة-العراق -"، المجاهد، ع.52(5 / 10 / 1959).

4 "الأصداء الأولى بعد جواب الحكومة المؤقتة-ايران -"، المجاهد، ع.52(5 / 10 / 1959).

5 عمر بوضربة: المرجع السابق، ص. 105.

6 "الأصداء الأولى بعد جواب الحكومة المؤقتة-الفلبين -"، المجاهد، ع.52(5 / 10 / 1959).

في هذا السياق، ودعمًا لموقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قامت الكتلة اللأفرو-آسيوية¹ بطرح القضية الجزائرية من جديد على هيئة الأمم المتحدة أملا في الحصول على قرار لصالح القضية الجزائرية (يدعوا لبدأ مفاوضات رسمية ووقف القتال) خاصة وأن "دوغول" نفسه قد اعترف بحق تقرير المصير للشعب الجزائري.²

3- المعسكرين الشرقي والغربي:

ظلت مواقف الدول الأوروبية والأمريكية من القضية الجزائرية خاضعة لجملة من التجاذبات، والتغيرات السياسية والإستراتيجية الناجمة عن الصراع الدولي فيما يعرف بالحرب الباردة فنجد الدول الداعمة للموقف الفرنسي والدول المحايدة، والمحايدة على فترات، والمساندة للثورة الجزائرية بإحتشام وحذر.³

لذلك لم تختلف مواقفها وأولى تصريحات قادتها عقب خطاب الجنرال "دوغول" كثيرا فجاءت في مجملها مرحبة بما احتواه المشروع كخطوة لحل القضية الجزائرية التي أصبحت تهدد الأمن والسلام العالمي، ومن هذه الأصداء التي نقلتها جريدة "لوموند" نذكر: حالة الإرتياح والتفاؤل التي عاشتها واشنطن أملا في تجاوز العقبات التي شملها الخطاب في المستقبل، أما الموقف الرسمي فحتم إنتظار رأي الرئيس "إيزنهاور".⁴ ورأيه في الحقيقة معروف مسبقا كما سبق وأشرنا لذلك، حيث عقب على تصريح "دوغول" مباشرة في ندوة صحفية، كما تطرق وزير الشؤون الخارجية الأمريكي "هارتر" لنفس التصريح مبرزا التأييد الصريح للمقترحات الفرنسية⁵، في حين صوت ممثلوا النقابات الأمريكية المجتمعين في الكونغرس بسان فرانسيسكو على مجموعة من القرارات وطالبوا بـ:

- مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني لإيقاف العدوان.
- التحرير الفعلي للأسرى (العسكريين، والسياسيين) من السجون الفرنسية.

1 سبق أن تولت 25 دولة إفريقية وآسيوية مهمة تقديم طلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة 14 لهيئة الأمم المتحدة بتاريخ 14 جويلية 1959، أنظر: عيسى ليتيم: المرجع السابق، ص.114.
2 يحي بوعزيز: ثورات الجزائر...، المرجع السابق، ص.295، 296.
3 صالح بلحاج: المرجع السابق، ص-ص.319-327.

4 Le Monde, N°4558 (18 / 9 / 1959).

5 "الأصداء الأولى بعد جواب الحكومة المؤقتة-الو.م.ا. -"، المجاهد، ع.52(5 / 10 / 1959)

- إنتخابات ديمقراطية في الجزائر تحت مراقبة الأمم المتحدة.¹
 أما الحكومة البريطانية فاستقبلت تصريح "دوغول" حول الجزائر بحرارة كبيرة
 معتبرة إياه: "تصريحا على قدر كبير من الأهمية"، وهو التصريح الذي اعتبرته الحكومة
 الإيطالية بمثابة "حركة ليبرالية" من قبل الجنرال.²
 في حين عبرت الحكومة السويسرية على أنها مستعدة لتسهّل بدرجة كبيرة إيجاد
 حلول تسمح بالوصول للسلام، أما الرؤية العامة في الدانمارك (ستوكهولم) فإنها تضع
 التساؤل التالي "لماذا لا يرفع النقاش ألى مستوى أعلى؟(الأمم المتحدة)"، وعلى نقيض ذلك
 رأت حكومة تشيكوسلوفاكيا أن خطاب "دوغول" ومشاريعه لا تقود إلا للأسوء معتبرة
 مخطئه مجرد "سياسة إبادة وإفناء".³

وفي نفس الإطار(الصراع بين المعسكرين) ستندرج ردود الفعل عقب جواب
 الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 28 سبتمبر 1959م.
 فكانت بريطانيا أول حكومة أوروبية تبدي موقفها شبه الرسمي بعد تصريح الحكومة
 المؤقتة، حيث قالت: "إنها مرتاحة لقبول جبهة التحرير بعرض دوغول المتعلق بتقرير
 المصير"، وهو نفس الموقف تقريبا الذي خرجت به جل الصحف البريطانية، فكتبت جريدة
 "التايمز": "لم يكن رد الثوار الجزائريين رفضا باتا كما كان متوقعا"، وكتبت "الديلي
 تلغراف": "يمكن القول الآن أن محتوى عرض دوغول وجواب جبهة التحرير يترك حرية
 المناورة للجانبين".⁴ في حين كتبت "لوموند" على حساب الموقف البريطاني: "بعد تصريح
 جبهة التحرير الوطني. العوائق يمكن أن تكون أكبر"⁵، في حين إعتبرت حكومة بلغراد :
 "أنه يمكن إستغلال الحظوظ المتاحة".⁶

أما في ألمانيا الغربية فأعربت الأوساط الحكومية بها على ارتياحها لبيان جبهة
 التحرير الوطني التي عبرت عن إستعدادها للتفاوض، في حين رأى وزير الخارجية
 التركي "فطيم زوغلو": "أن دوغول قد فتح الباب قليلا، لكن الحكومة الجزائرية قد فتحت

1 Vérité Pour, N° 11 (12/ 10/ 1959).

2 Le Monde, N°4558 (18 / 9 / 1959).

3 Le Monde, N°4558 (18 / 9 / 1959).

4 "الأصدقاء الأولى بعد جواب الحكومة المؤقتة-أبريطانيا -"، المجاهد، ع.52(5 / 10 / 1959).

5 Le Monde, N°4569 (1 / 10 / 1959).

6 Le Monde, N°4569 (1 / 10/ 1959).

على مصراعيه، ويجب الآن أن تتظافر الجهود من أجل المحافظة على بقاء الباب مفتوحاً¹.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فإن الدوائر الرسمية قد أمسكت عن التعليق² بصورة رسمية أو شبه رسمية على بيان الحكومة المؤقتة، في حين علقت صحيفة "نيويورك تايمز" على الموضوع بما يلي: "إن عرض دوغول يعتبر خطوة هامة إلى الأمام بالنسبة للمواقف الفرنسية السابقة، وأن جبهة التحرير لم تحاول أن تقطع نصف الطريق في هذا الإتجاه لتلتقي بدوغول، ولكن جوابها ترك الباب مفتوحاً لحل سلمي"، في حين إعتبرت "نيويورك هيرالد": "أن لهجة المصالحة هي التي تسيطر على الرد الجزائري"³.

أما في سويسرا وإيطاليا فإن جل الصحف الصادرة هناك قد إعتبرت رد الحكومة المؤقتة جاء خطوة في طريق الحل، فكتبت جريدة "لا سويس": "إن الرد الجزائري يضع دوغول أمام مرحلة جديدة، هي مرحلة التفاوض لإيقاف القتال الذي لا يتحقق إلا مع الذين يكافحون"، أما "جورنال دي جنيف" فقالت: "من الواضح أنه لا يمكن إيقاف القتال إلا بالتفاوض مع الجبهة، بقي أن نعرف أن دوغول مستعد لتمديد المحادثات إلى ميادين أخرى، ومهما يكن فقد فتح الطريق لتبادل وجهات النظر"، في حين كتبت "لاغازيت دي لوزان: "إنه لم يبقى الآن إلا ضبط وسائل تطبيق الإستفتاء، وهذا ما يجب تناوله في المحادثات"⁴. وعلى نفس المنوال كتبت صحيفة "ايلتامبو" الإيطالية: "إن الأمل في السلم باق لكن التفاوض إذا تحقق سيكون صعباً وطويلاً، فيجب على دوغول أن يتغلب على مصاعبه الداخلية"⁵.

رغم ما ناله بيان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من مظاهر التأييد إلا أن المواقف الرسمية والفعلية لن تتضح إلا مع موعد التصويت على اللائحة الأفرو-آسيوية حول الجزائر في هيئة الأمم المتحدة.

1 "الأصداء الأولى بعد جواب الحكومة المؤقتة-ألمانيا الغربية-تركيا -"، المجاهد، ع.52(5 / 10 / 1959).
 2 كذلك الموقف السوفيا تي الباحث عن إجتداب فرنسا إلى صفه أملاً في تفكيك المعسكر الغربي الرأسمالي.
 3 "الأصداء الأولى بعد جواب الحكومة المؤقتة-الولايات المتحدة الأمريكية-"، المجاهد، ع.52(5 / 10 / 1959).
 4 "الأصداء الأولى بعد جواب الحكومة المؤقتة- سويسرا-"، المجاهد، ع.52(5 / 10 / 1959).
 5 "الأصداء الأولى بعد جواب الحكومة المؤقتة-إيطاليا -"، المجاهد، ع.52(5 / 10 / 1959).

4- موقف هيئة الأمم المتحدة:

عشية انعقاد الدورة الرابعة عشر لهيئة الأمم المتحدة، إتخذت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مجموعة من التدابير لإنجاح طرح القضية الجزائرية، حيث تم تحديد أعضاء البعثة¹، وتركت لهم حرية ضبط تكتيك التحرك والمناورة في أروقة هيئة الأمم، وتوزيع بيان الحكومة المؤقتة وشرح أهدافه أملا في تبني الأمم المتحدة لمشروع القرار الأفرو-آسيوي حول الجزائر²، الذي تضمن الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، ودعوة الجانبين للدخول في مفاوضات في أقرب الآجال مشيرا لرغبة الحكومة المؤقتة في التفاوض، وهو المشروع الذي تخلفت عن توقيعه ثمانية دول³.

حيث شرعت اللجنة السياسية للأمم المتحدة في مناقشة المشروع الأفرو-آسيوي حول القضية الجزائرية يوم 30 نوفمبر 1959م، في ظل غياب ممثل فرنسا وفي ذلك يقول ممثل دولة السودان: "من المؤسف أن تتغيب فرنسا في الوقت الذي يسلم فيه دوغول بالصبغة الدولية للقضية الجزائرية عندما اعترف بحق تقرير المصير"⁴، لكن هذا المشروع⁵ عند عرضه لم يحصل على أغلبية الثلثين، حيث لقي قبول 38 دولة، ورفضته 26 دولة، في حين إمتنعت 17 دولة عن التصويت⁶.

ونتيجة لهذا التعتذر تقدمت دولة باكستان إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بمشروع معدل في 12 ديسمبر 1959م⁷ جاء فيه:

"إن الجمعية العامة بعد أن ناقشت مسألة الجزائر تذكر بقرارها الصادر في 15 فيفري 1957 الذي عبرت فيه عن الأمل في إمكان التوصل لحل سلمي ديمقراطي عادل عن طريق الوسائل المناسبة طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتذكرها بقرارها الصادر في 10 ديسمبر 1957 الذي عبرت فيه عن الرغبة في أن تبدأ المحادثات، وأن تستخدم وسائل

1 ضمت كلا من: محمد يزيد، محمد بن يحيى، أحمد بومنجل، عبد الحميد مهري، أحمد فرانسيس وعبد القادر شنذرلي مدير مكتب نيويورك.

2 عمر بوضرية: المرجع السابق، ص. 196.

3 هي الفيليبين، اليابان، الملايو، تركيا، كمبوديا، اللاوس، إيران، تايلندا. أنظر: يحيى بوعزيز: المرجع السابق، ص. 296.

4 "في الأمم المتحدة: معسكر الحرية ومعسكر الإستعمار وجها لوجه - السودان"، المجاهد، ع. 57 (15/12/1959).

5 أنظر نص لائحة اللجنة السياسية "في الأمم المتحدة: معسكر الحرية ومعسكر الإستعمار وجها لوجه -"، المجاهد، ع. 57 (15/12/1959).

6 حول "تفصيل الإقتراع في اللجنة السياسية"، أنظر: المجاهد، ع. 57 (15/12/1959).

7 يحيى بوعزيز: ثورات الجزائر في ...، المرجع السابق، ص. 296.

مناسبة أخرى بقصد الوصول إلى حل سلمي يتماشى مع أغراض، ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتذكر كذلك بالمادة الأولى في الفقرة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة، تبدي إهتمامها العميق باستمرار القتال في الجزائر، وتعترف بحق شعب الجزائر في تقرير مصيره، وتحت الطرفين على إجراء مباحثات مباشرة بقصد الوصول إلى حل سلمي على أساس حق تقرير المصير طبقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة".¹

إلا أن هذا المشروع سيلقى نفس مصير مشروع الكتلة الأفرو-آسيوية حيث تم تكيف عملية التصويت لصالح الرؤية الفرنسية في سابقة أولى من نوعها في تاريخ هيئة الأمم المتحدة رغم كونها رحبت ببرد الحكومة المؤقتة واعتبرت أنها قد "استرجعت زمام المبادرة الدبلوماسية وأن مسؤولية الحرب تقع الآن على كاهل الجنرال دوغول"²، فعندما تليت فقرات القرار الواحدة تلو الأخرى، وتم الإقتراع عليها نالت جميعها أغلبية الثلثين³، وحين عرض نص المشروع كاملاً على الإقتراع - بُعيد دقائق - تغيرت الموازين حيث غيرت عديد الدول مواقفها تحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، فكانت النتيجة 39 صوتاً لصالح القرار مقابل 22 صوتاً ضده، وامتناع 20 دولة⁴ عن التصويت بحجة فسح الطريق أمام الجنرال دوغول لتحقيق السلم.⁵

وبهذا حادت هيئة الأمم المتحدة عن مبادئها مجدداً، ما شكل خيبة أمل كبيرة عند الحكومة المؤقتة والشعب الجزائري عموماً، حيث حملت الحكومة المؤقتة مسؤولية ما حدث وسيحدث للولايات المتحدة الأمريكية والحلف الأطلسي.⁶ إلا أن الوفد الجزائري - رغم الفشل - ثمن ما رآه من تحولات عميقة في الرؤى الدولية، حيث ظهر تأييد واسع لوجهة نظر الجزائر حول عدم الفصل بين محادثات وقف القتال وشروط تطبيق تقرير المصير، وكون أغلبية الأصوات جاءت مناقضة لمشاعر أغلبية الوفود.⁷

1 يحي بوعزيز: ثورات الجزائر...، المرجع السابق، ص. 296.

2 "الأصداء الأولى بعد جواب الحكومة المؤقتة- الأمم المتحدة"، المجاهد، ع. 52 (5 / 10 / 1959).

3 لائحة التصويت أنظر المجاهد، ع. 57 (15 / 12 / 1959)، الملحق رقم (9)، ص. 228.

4 حول تصنيف مواقف الدول فيما يخص عملية التصويت على القرار في شكله العام. أنظر: يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص. 297.

5 عيسى ليتيم: المرجع السابق، ص. 116.

6 "أمريكا في خدمة الإستعمار"، المجاهد، ع. 57 (15 / 12 / 1959).

7 "بلاغ الوفد الجزائري في الأمم المتحدة - بعد نهاية المناقشة"، المجاهد، ع. 57 (15 / 12 / 1959).

المبحث الخامس: حقيقة سياسة تقرير المصير بين الطرح الديغولي وتصور جبهة التحرير الوطني.

بعد إعلان الجنرال "دوغول" عن مشروعه لتقرير المصير في الجزائر، وجواب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، جدد الجنرال دعوته للحوار خلال مؤتمره الصحفي بقصر الإيليزي يوم 10 نوفمبر 1959م، أين أكد تمسكه بمشروع تقرير المصير¹ في الجزائر، مع ضبط الشروط الأساسية لأطروحة وقف إطلاق النار²، أين عبر عن استعداده لاستقبال قادة الثورة بالعاصمة باريس من أجل الشروع في المفاوضات³.

ففي خطابه هذا أكد على حرية الإختيار للشعب الجزائري: "...إن اختيارهم سيكون حرا تماما، سيكون كذلك، لأن فرنسا تريد حل المشكلة بشكل جذري، سيكون الخيار كذلك حرا، لأنني إلتزمت بأن يتمكن كل الجزائريين من المشاركة في هذه الاستشارة، من دون أن يتعرضوا إلى أي إكراه، مهما كان المكان الذي أتوا منه، ومهما كان برنامجهم، وستكون لهم مساهمة ليس فقط في الاستفتاء، ولكن كذلك في المداولات التي تسبقها بغرض الإتفاق على آليات الإستفتاء، والمشاركة في الحملة الإنتخابية..."⁴، وفي مذكراته إعتبر الجنرال أن الخطوة الحاسمة قد تم تجاوزها، غير أن تسوية القضية كان يستلزم المزيد من الوقت والقتال والأزمات والمساومات، وأن فرنسا أعلنت أنه يتعين على الجزائريين المسلمين أن يختاروا مصيرهم، ولم تقرر قط ذلك بالنيابة عنهم بحجة شعار "الجزائر الفرنسية"، وأنها كانت تتوقع أن تصبح الجزائر دولة، و أن هذه الدولة يمكن أن تتخلى عنها تماما، أو تتعاون معها⁵، فالجنرال دوغول أراد من خلال عرضه المتجدد لتقرير المصير⁶ إخراج قيادة الثورة في ظل علمه بالمشاكل التي تعيشها وكسب الرأي العام العالمي -حسب عبد الحميد مهري وكريم بلقاسم- فرفض مقترح الجنرال يناقض ما قالته قيادة الثورة في 28 سبتمبر 1959م، في حين أن قبول العرض والذهاب إلى باريس سيكون إستسلاما وإلقاء للسلاح،

1 Bernard Tricot: op-cit, P.119.

2 L'ECHO D'ALGER, N°17242 (10 / 11 / 1959) .

3 Bernard Tricot: op-cit, P.120.

4 Alain Peyrefitte : **Faut-il Partager L'Algérie**, Ed.Plon , Paris, 1961, p.204.

5 شارل دوغول: المصدر السابق، ص.87.

6 في صيغة قريبة من مشروع سلم الشجعان الذي سبق وأن عرضه على قيادة الثورة أي حمل العلم الأبيض والتوجه للسفارات الفرنسية... أنظر: يحي بوعزيز: ثورات الجزائر...، المرجع السابق، ص.272.

أما السكوت عن مقترح دوغول فسيكون أخطر¹، ولهذا جاء رد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية² بتفويض القادة المساجين (آيت أحمد، بن بلة، بيطاط، بوضياف وخيضر) لمباشرة المفاوضات مع الحكومة الفرنسية في حال قبولها مناقشة ضمانات وشروط تقرير المصير³، وهو الرد الذي جعل "دوغول" يقطع محاولاته للتفاوض حول تقرير المصير ويتشدد تجاه قيادة الثورة حيث عقّب على جواب الحكومة المؤقتة من مدينة "كلامار" يوم 20 نوفمبر بقوله: "ما وضعه الثوار الجزائريون يتمثل في أخذ الطريق التي رسمناها... أريد التكلم مع المحاربين، لا أتكلم على الذين هم خارج المعركة"⁴، ليؤكد من ستراسبورغ في 22 نوفمبر هذا التوجه قائلاً: "نحن نريد السلام ولكن أيضا الحفاظ على فرنسا في الجزائر، فقد قمنا برسم طريق تجعلنا نقود وندعوا الآخرين لكي يأتوا للقائنا... فالسلام والحرب يتقرران في أوروبا"⁵، حيث أمل الجنرال من خلال هذه المحاولات المتجددة خلق وضعية تسمح له بتقسيم جبهة التحرير إلى جناحين معتدل يرضى ببرامج الجنرال، والآخر متطرف يمثله المصيرين على مواصلة الكفاح المسلح⁶.

بعد كل هذه التطورات تتضح لنا جليا حقيقة سياسة تقرير المصير التي أراد دوغول تطبيقها في الجزائر، فالجنرال أدخل على مبدأ تقرير المصير جملة من التفاصيل⁷ التي تخون هذا المبدأ في حد ذاته، والوسائل التي اقترحها لتطبيقه هي الوسائل التي تعمل ضده وهدفها القضاء عليه⁸، وهذا ما جعل قيادة الثورة ترى في مبادرة الجنرال حول تقرير المصير – التي جدد فيها دائما عرض سلم الشجعان- مجرد مناورة مخوفة بالمخاطر

1 عمر بوضربة: المرجع السابق، ص.108.

2 أنظر الملحق رقم (8)، ص.101.

3 كما قامت الحكومة المؤقتة بإرسال تعليمات للزعامة الخمسة بأن لا يقبلوا بأي إتصال مطول مع الفرنسيين ما داموا في حالة اعتقال، وفي حالة الحرية يكون شرط الإتصال بالحكومة المؤقتة قبل التفاوض وهي بدورها لن تقبل بأي تفاوض قبل إنعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية...، أنظر: عمر بوضربة: المرجع نفسه، ص-ص.110-112.

4 L'ECHO D'ALGER, N°17253 (21 / 11 / 1959) .

5 L'ECHO D'ALGER, N°17254 (22et 23 /11 / 1959) .

6 لمياء بوقريوة: المرجع السابق، ص.83.

7 خاصة وأن ميثاق الأمم المتحدة لم يوضح ما المقصود بحق تقرير الشعوب في تقرير مصيرها أو يحدد الدور الذي يتعين أن تضطلع به هيئة الأمم لتمكين الشعوب من ممارسة هذا الحق...، أنظر: حسن نافعة: الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم منذ 1945، عالم المعرفة، ع.202، أكتوبر 1995، ص.79.

8 أحمد الشقيري: قصة الثورة الجزائرية، ط.1، دار العودة، بيروت، لبنان، 2005، ص.90.

بالنظر لمفهوم ولشكل تقرير المصير الخاص والمختلف عما تعرفه وتريده جبهة التحرير الوطني.¹

فإذا أخذنا التعريف الذي أقره المجلس الإقتصادي والإجتماعي لهيئة الأمم المتحدة لحق الشعوب في تقرير مصيرها: "هو الحق في تحديد النظام السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي- لشعب ما- بحرية"، مع إلزامية تأمين ممارسة هذا الحق واحترام ممارسته في كل دول العالم، وإجازة لجوء الشعوب المضطهدة إلى القوة باعتبارها عملا مشروعاً لنيل حق تقرير المصير²، يتضح لنا جلياً أن المسؤولين الفرنسيين (دوغول، رئيس حكومته، المندوب العام في الجزائر...) قد جردوا مبدأ تقرير المصير من محتواه، وهذا ما جعل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تطالب بضرورة الحصول على ضمانات حول شروط وطرق ممارسة هذا الحق.³

فالانتخابات التي تشذق بها الجنرال "دوغول" خلال إعلانه عن حق تقرير المصير في الجزائر لم تكن شفافة كما ادعى بل كانت إستمراراً لسياسة التزوير والفبركة، وهذا بشهادة جريدة "لوموند" الفرنسية نفسها، حيث لم يسمح بترشح المعارضين وحتى المعتدلين⁴، ثم كيف سيكون إختيار الشعب الجزائري حراً في ظل سياسة الحرب الشاملة التي تخوضها فرنسا ضد الشعب الجزائري، وهو ما تسبب في تعطيل الحياة الديمقراطية في ظل وجود أكثر من خمس الشعب الجزائري داخل المحتشدات ومراكز التجميع.⁵

حتى الخيارات التي طرحها الجنرال في حد ذاتها تبين مدى إصراره على تقييد الشعب الجزائري بالإدماج أو الفرنسية كما يسميها مشروع مستحيل التحقيق نظراً للفشل الذريع لهذا التوجه سابقاً كونه جاء متأخراً حسب ألان سافاري⁶، إلا أن الجنرال كان يأمل في تحصيل ثمار مشروع قسنطينة الذي جاء في مجمله عبارة عن مزايا وفوائد لخدمة

1 "تقرير المصير كما يجب أن تعرفه"، المجاهد، ع.52(5 / 10 / 1959).

2 محمد بجاوي: المصدر السابق، ص.327.

3 عمر بوضرية: المرجع السابق، ص.110، أنظر: "المآذ نطالب بالضمانات"، المجاهد، ع.52(5 / 10 / 1959).

4 عبدالله شريط: الثورة الجزائرية...، 1959، ج.3، المرجع السابق، ص.78.

5 محمد بجاوي: المصدر السابق، ص.329.

6 Alain Savary, op-cit, pp.110-122.

فرنسا إقتصاديا، سياسيا، واستراتيجيا¹، وهو ما يتحقق عبر خلق قوة ثالثة ناتجة " عن إحتواء العديد من الطبقات المسلمة كصغار الفلاحين وحتى من المحاربين، وضمهم في حلقة موحدة تحت طائلة التهدة" عبر مشروع تقرير مصير الجزائر.²

بينما يضع شروطا يستحيل قبولها في حالة الإستقلال مفضلا المشاركة "الفيدرالية" لصالح فرنسا فقط، وهو الإقتراح الذي يعتبره بن يوسف بن خدة بمثابة امتداد للقانون الأساسي الذي سبق وطرحه "لانييل" سنة 1958م الهادف لتقسيم الجزائر.³

فالجنرال لا يعترف بالكيان السياسي والقانوني الجزائري، فما دام تقرير المصير يهدف لإقامة مؤسسات لشعب معين داخل إطار جغرافي معروف فهذا يعني ضرورة الإعتراف بالكيان السياسي والقانوني، لكن الجنرال إقتصر على الإعتراف بتقرير المصير للشعب الجزائري في الحالة المفردة، لذلك فتطبيق تقرير المصير في الشكل الفرنسي يعني مباشرة التقسيم وتشتيت الجزائر إلى مجموعات كما ذكرها الجنرال لأسباب عرقية ودينية.⁴

هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان الجنرال "دوغول" يأمل في تسخير الجزائر لخدمة الإقتصاد الفرنسي والمستوطنين، فالإستفتاء حسبه يشمل 12 محافظة فقط دون الصحراء⁵ التي أصبحت كنزا متميزا وتشكل أولوية للصناعيين الفرنسيين نظرا لتوفرها على البترول⁶، والمناطق الآهلة بالأوروبيين، إضافة إلى الموانئ⁷، ومثل هذه الخطط ليست جديدة في التفكير الفرنسي حيث سبق وأن طرحت فكرة تقسيم الجزائر إلى :

1-منطقة الصحراء:"الأمل الواعد" فرنسية تتمتع بقانون خاص، فسبق وأن صادق مجلس الوزراء الفرنسي في 1 أوت 1956 على مشروع قانون لإنشاء تنظيم مشترك للمناطق الصحراوية(O.C.R.S).

1 Vérité Pour, N° 12 (3/ 11/ 1959).

2 Vérité Pour, N° 11 (12 /10 / 1959).

3 بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر إتفاقيات إيفيان، تر. لحسن زغدار ومحل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص.17.

4 محمد بجاوي: المصدر السابق، ص.330.

5 يرى "ألان سافاري" أن هذا الإجراء سيكون حاجزا أمام تحقيق السلم. أنظر: Alain Savary : op-cit,P 146

6 Vérité Pour, N° 12 (3/ 11/1959).

7 محمد الميلي: المرجع السابق، ص.161.

2- المناطق الساحلية: "كاليفورنيا الجزائر" تضم المستوطنين لتحقيق "الجزائر الفرنسية"
 3- المناطق المتبقية: "وطن السراب"¹ للجزائريين المسلمين لتأسيس الجمهورية الجزائرية.²
 ثم كيف سيكون الإستفتاء نزيها؟، وكيف سيختار الشعب الجزائري مصيره بحرية؟
 في ظل إستبعاد الجنرال دوغول لأي تدخل من جانب منظمين ومراقبين أجنب - كما
 طالبت بذلك الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية- مقتصرًا على النشاط الصحفي، وهذا
 ما عبر عنه محمد بجاوي بقوله: "إن الحكومة الفرنسية ترفض الرقابة السابقة لعمليات
 الإقتراع ولا تسمح إلا برقابة لاحقة عقيمة...تقوم بها الصحافة"، كما أن إشراف الجيش³
 الفرنسي على الإستفتاء في ظل تأكيد دوغول على أنه لا استفتاء قبل الحسم العسكري⁴
 معناه مصادرة كاملة لحرية الإختيار، والكل يعلم مشاعره - الجيش- ومواقفه فيما يتصل
 بمسألة "الجزائر الفرنسية".⁵

وبهذا فعلى الرغم من محاولات الجنرال "دوغول" إلباس الحكومة المؤقتة
 للجمهورية الجزائرية تقرير مصير على مقاسه الخاص، إلا أن تبصر قيادة الثورة مكن من
 إدراك هذه المناورات، وركز على الجانب الإيجابي لمشروع الجنرال دوغول، فقوله
 بالسماح للشعب الجزائري بتقرير مصيره معناه الإعراف باستقلالية هذا الشعب في مرحلة
 سابقة، وهذا ما ظل الجنرال ينكره وهو بالتالي إعراف بالدولة الجزائرية.⁶

حيث سعت الحكومة المؤقتة لتحصيل هذا الإعراف- على الأقل- من قبل الحكومة
 الفرنسية ما سيشكل إعرافا بالدولة الجزائرية المستقلة سياسيا، وستتم معالجة القضايا
 المتعلقة بالأقلية الأوروبية والجيش الفرنسي والإستثمارات الفرنسية في الصحراء، في إطار
 هذا الإستقلال السياسي، وهو الحل الوحيد القابل للحياة عمليا- حسب محمد حربي- لأن

1 وفق هذا التقسيم عبر دوغول على أن المسلمين سيعيشون فوق أرض فقيرة أي بعد حرمانهم من الصحراء والسواحل
 خلال عرضه لإقتراحات تقرير المصير.
 2 عبد الرحمان فارس: المصدر السابق، ص ص. 229، 230.
 3 المستمر في تنفيذ مخطط شال العسكري، أنظر: الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص. 248.
 4 مع العلم أن مسألة الإستفتاء أساسها فض خلاف بين متحاربين أرادا إنهاؤها بالإحتكام إلى الشعب فما فائدة الإستفتاء بعد
 إندحار أحد الطرفين "إن الرياء يعدو صارخا إذا عرض الإستقلال على شعب بينما تكون الحركة التي قامت عليها المطالبة
 بالإستقلال قد هدمت أركانها، ومزقت تنظيماتها، وأخمدت أنفاس قواتها". أنظر: محمد بجاوي: المصدر السابق، ص. 332.
 5 المصدر نفسه، ص ص. 331، 332.
 6 المصدر نفسه، ص ص. 334.

تقرير المصير من هذا المنظور " يمكن أن يخلق ديناميكية في المفاوضات، ويمكن أن يؤدي للإستقلال السياسي.."، من جهة ومن جهة أخرى يحفظ مصالح فرنسا.¹

كما أن فرنسا ستدعن لأول مرة لتطبيق قانون ومبدأ - تقرير المصير- دولي ولو بالتواء هذا ما جعل أحد الفقهاء الفرنسيين "ج.ل.كيرمون" يكتب: "إن الرجوع إلى القانون الدولي للديمقراطية أعني إلى حق تقرير المصير...يحمل إلى الإقتراع العام في الجزائر عنصرا جديدا حقا، فللمرة الأولى يدعى الجزائريون للتعبير عن آرائهم خارج نطاق الجمهورية الفرنسية والمفروض أن يقرر مصير الجزائر...ذلك أن تخلي جبهة التحرير الوطني عن الإعراف المسبق بالإستقلال يستلزم بالمقابل تخلي الجانب الفرنسي عن وجود الجزائر الفرنسية من قبل".²

وبرغم كل العراقيل التي وضعها الجنرال "دوغول" حول تقرير المصير في الجزائر فإن أهم نتيجة كانت هي وجود قاعدة مشتركة بين جبهة التحرير والجنرال هي مصطلح ومبدأ تقرير المصير الذي سمح بعودة الإتصال بين الطرفين عبر إجراء لقاءات ولو بصفة غير رسمية.³

وخلاصة القول فإن تقرير المصير الذي جاء به الجنرال "دوغول" يفرض على جبهة التحرير أن تحارب وتخوض معركة لأجل أن تثبت أنها الوحيدة التي يمكنها أن تكون المفاوضات المناسبة⁴، في انتظار أن يتخلص الجنرال من محيطه الضاغط والمناوئ لتقرير المصير في الجزائر ممثلا في قادة الجيش في الجزائر وخاصة المستوطنين وممثليهم في باريس.

1 محمد حربي: حياة تحد...، المصدر السابق، ص.282.

2 محمد بجاوي: المصدر السابق، ص.335.

3 عبر وسطاء منها قدوم "جيرمان تيون" إلى تونس في أكتوبر 1959 ومقابلة شوقي مصطفى ولمين خان أين أظهرت لهم رغبة الجنرال دوغول في لقاء وفد حكومي، من جانب آخر حاول "غورس" اللجوء للوساطة التونسية فاقترح على باهي لدغم والطيب المهيري لعب دور الوساطة قبل رد الحكومة المؤقتة على الجنرال دوغول، وبدوره حول السفير اللبناني في تونس التوسط حيث عبر لكريم بلقاسم عن إستعداد دوغول لإرسال مساعده "شوفالي" لتحضير محادثات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وفي 20 أكتوبر 1959 م عقد أحمد بومنجل لقاء مع القس مارتين الذي عبر عن إستعداد الجنرال لإستقبال شخصيات جزائرية من الحكومة المؤقتة ويأمل أن يكون بإمكانهم إتخاذ القرارات في عين المكان، وبإمكان الحكومة المؤقتة أن تطلب التوضيحات اللازمة حول المسائل السياسية والعسكرية لوقف القتال. أنظر: عمر بوضربة: المرجع السابق، ص- ص.121-123.

4 Alistaire Horne : Op-cit , P.348 .

الفصل الثالث: تطور سياسة تقرير المصير الفرنسية وإستقلال الجزائر.

المبحث الأول: تقرير المصير أمام تمرد المستوطنين والجيش الفرنسي في الجزائر.

المبحث الثاني: دوغول والتمهيد لمناورة الجزائر الجزائرية.

المبحث الثالث: سياسة تقرير المصير من المناورة الى المفاوضة (الجزائر الجزائرية)

المطلب الاول: دوغول بين تقرير المصير وسلم الشجعان (لقاء الإليزي)

المطلب الثاني خطاب 14 جوان 1960- هل هي العودة لتقرير المصير؟-

المطلب الثالث: 4 نوفمبر 1960 نحو "جمهورية جزائرية".

المطلب الرابع: مظاهرات 11 ديسمبر 1960 واقتناع دوغول النهائي بتطبيق سياسة تقرير المصير.

المبحث الرابع: إستفتاء 8 جانفي 1961 والمفاوضات الرسمية لتقرير المصير في الجزائر.

المطلب الاول: الشعب الفرنسي يزكي سياسة تقرير المصير في الجزائر.

المطلب الثاني: الإعلان عن المفاوضات ورد فعل جنرالات فرنسا بالجزائر.

المطلب الثالث: مفاوضات تقرير المصير أمام قضية الصحراء.

المطلب الرابع: مفاوضات إيفيان الثانية وتقرير المصير في الجزائر.

سنتناول في هذا الفصل تطور سياسة تقرير المصير بين مناورات الجنرال دوغول، وما نتج عنها من ردود فعل من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ومن قبل الجيش الفرنسي في الجزائر، وكيف أسهمت في تسريع خطوات الجنرال، والحكومة المؤقتة للوصول إلى التسوية على أساس مباحق تقرير المصير.

المبحث الأول: تقرير المصير أمام تمرد المستوطنين والجيش الفرنسي في الجزائر:

اعتبر المستوطنين وقادة الجيش الفرنسي في الجزائر أن الجنرال "دوغول" الذي عاد إلى السلطة بفضلهم قد طعنهم في الظهر، من خلال تصريح 16 سبتمبر 1959م الذي مثل مقدمة لتسليم الجزائر على طبق من ذهب إلى جبهة التحرير الوطني، وأنه حوّل الانتصارات العسكرية للقوات الفرنسية إلى هزيمة سياسية كما سبق ورأينا.

حيث بدأ الحديث في الأوساط الفرنسية في الجزائر عن أن جنرالات الجيش الفرنسي لم يكونوا على وفاق مع حكومة الجنرال "دوغول"، خاصة الجنرال "شال" الذي سبق وأن أعلن قبيل الإعلان عن تقرير المصير عن انتهاء معركته بنجاح ضد جبهة التحرير الوطني، وأن فكرة تقرير المصير أفسحت المجال لجبهة التحرير لإعادة تنظيم نفسها.¹

لكن أخطر التصريحات وأهمها جاءت على لسان الجنرال "ماسو"² - صاحب الشعبية الكبيرة في أوساط الجيش والمستوطنين- أبدى فيها معارضته لتقرير المصير الذي جاء به الجنرال "دوغول" وكانت تبعات هذا التصريح وخيمة على السياسة الفرنسية حيث أشعلت نار الفوضى والعصيان في الجزائر العاصمة فيما عرف "بأسبوع الحواجز" (La Semaine des Barricades)³

1 Mohamed Téguia: op-cit, p. 436 .

2 الذي يعد من أبرز الجنرالات الفرنسيين قائد الفرقة العاشرة لقوات المظليين، بطل معركة الجزائر حسب المستوطنين، من أبرز القادة العسكريين الذين نفذوا مخطط شال، عين قائدا لجيش منطقة الجزائر، كان أكثر جنرالات الجيش الفرنسي شعبية في أوساط المستوطنين خاصة بعد قيادته لحركة 13 ماي 1958م التي أطاحت بالجمهورية الرابعة يتقاسم نفس الأفكار والأمال مع المستوطنين في ضرورة الحفاظ على الجزائر الفرنسية، مهما كان الثمن.

3 للتفاصيل الدقيقة حول هذا الموضوع أنظر:

- Merry et Serge Bromberger Georgette Elgey-J.F.Chauvel : **Barricades et Colonels, 24 Janvier 1960**, Librairie Arthème Fayard, Paris, 1960.

حيث قام الجنرال "ماسو" في حوار مع الصحفي الألماني "كمبسكي" (Kempskis) بمهاجمة سياسة الجنرال دوغول اتجاه الجزائر، وهذا ما جعل كمبسكي يقدمه للقراء على أنه: "الناطق الرسمي باسم الأوساط العسكرية الفرنسية في الجزائر التي تظهر عدم رضاها بشكل متزايد على سياسة الجنرال دوغول".¹

حيث أكد الجنرال "ماسو" في حديثه الصحفي- نشر يوم 18 جانفي 1960- أن: "دوغول لا يفهم المسلمين، إذا استمرينا في هذه السياسة فسيفسرونها بالضعف"²

وفي سؤال آخر للصحفي حول ما إذا كان للجيش القدرة على فرض تصوره لإدارة الحرب، قال "ماسو": "إن الجيش لديه القوة، وإذا كان لم يظهرها لحد الآن، فذلك لأن الفرصة لم تكن مناسبة، ولكنه سيستعملها إذا اقتضى الوضع ذلك، إننا لا نفهم سياسة الجنرال دوغول.."³

من جهة أخرى أبدى الجنرال "ماسو" إستيائه من تحول الجنرال دوغول إلى رجل يساري مبرزاً غلطة الجيش في اختياره لقيادة فرنسا عقب 13 ماي 1958م⁴، وفي ذلك يقول: "كان الجنرال دوغول الرجل الوحيد الذي كان تحت تصرفنا ربما يكون الجيش قد اقترب خطأ"⁵، فالجيش الفرنسي في الجزائر بعد 16 سبتمبر 1959م لم يعد يقاتل من أجل هدف محدد، حيث برزت الرؤية القائلة بأن الجمهورية الفرنسية الخامسة هي مجرد نسخة للجمهورية الرابعة.⁶

وفي سؤال حول ما إذا كان الجيش سيمتثل لأوامر دوغول قال الجنرال "ماسو": "إنني شخصياً والأغلبية الكبيرة من الضباط الذين يتواجدون في مركز المسؤولية، لن ننفذ الأوامر التي يعطيها رئيس الدولة وبدون شروط..."⁷

1 رمضان بورعدة: الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص.353.

2 حسينة حماميد: المرجع السابق، ص.45.

3 رمضان بورعدة: المرجع السابق، ص.353.

4 حسينة حماميد: المرجع السابق، ص.45.

5 رمضان بورعدة: المرجع السابق، ص.353.

6 عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة...، 1960، ج.1، المرجع السابق، ص.70.

7 حسينة حماميد: المرجع السابق، ص.45.

وكان لهذا التصريح آثارا مدوية في فرنسا والجزائر، وبسرعة تم استدعاء الجنرال "ماسو" إلى باريس من طرف "ميشال دوبري" ووزير الدفاع بطلب من الجنرال "دوغول"، بسبب تصريحاته السابقة للجريدة الألمانية¹، في خطوة تؤكد أن الجنرال "دوغول" متمسك بسياسة تقرير المصير ولن يحيد عنها²، فرغم نفي الجنرال "ماسو" لمضمون ما نشرته الصحيفة الألمانية، إلا أن الجنرال "دوغول" قرر عزله من منصبه يوم 22 جانفي خلال الإجتماع المتعلق بالجزائر رغم معارضة الجنرال "شال"³ - الذي أكد أن الدماء ستسيل بغزارة إن لم يعد ماسو إلى منصبه واحتجاجا على رفض الجنرال دوغول قدم استقالته وعاد إلى الجزائر لكن دوغول رفضها⁴، وهو الحدث الذي أبرزته صحيفة صدى الجزائر "المتطرفة" يوم 23 جانفي 1960م على صفحتها الأولى تحت عنوان "الجنرال ماسو يقال من منصبه وتعيين كرييان خليفة له"⁵.

وبهذا كان قرار نقل الجنرال "ماسو" من الجزائر بمثابة الشرارة التي أشعلت فتيل التمرد في الجزائر لإفشال تقرير المصير الذي يعتزم الجنرال "دوغول" تطبيقه في الجزائر في ظل التسهيلات التي قدمها العقيد "أرغو" (Argoud) - الذي بقي على اتصال بالجنرال ماسو- للمتمردين⁶، حيث أعطى "أورتيز" تعليماته للأوروبيين لإقامة المتاريس والحواجز، والشروع في العصيان مطلقا عديد العبارات التحريضية ضد الجنرال دوغول لإثارة المستوطنين منها: "علينا أن نختر من الآن إما الحقيبة أو التابوت...عزيمتنا وإصرارنا سيهزمان سياسة تقرير المصير للجنرال دوغول...سنقود ثورة والأسلحة بأيدينا"⁷، إلى جانب أورتيز نشطت عديد الشخصيات المناصرة للجزائر الفرنسية مثل "لاغايار" -الذي قام بإحتلال جامعة الجزائر-، "سوزيني"⁸ حيث شهد يوم الأحد 24 جانفي تجمعا لأزيد من 10000 شخص⁹ حول تمثال الجندي المجهول بالعاصمة، إستجابة لنداءات "أورتيز"

1 L'ECHO D'ALGER, N°17302 (20/ 1 / 1960).

2 L'ECHO D'ALGER, N°17303 (21/ 1/ 1960).

3 شارل دوغول: المصدر السابق، ص.90.

4 عمار بوحوش، المرجع السابق، ص.441.

5 L'ECHO D'ALGER, N°17305 (23/ 1 / 1960).

6 Jean Jacques Jordi : op-cit, P.204.

7 حسينة حماميد: المنظمة العسكرية...، المرجع السابق، ص.47.

8 Patrick Evéno: op-cit, P.247.

Jean Jacques Jordi : op-cit, P.204.

9يشير جان جاك جوردي لأكثر من 20000، أنظر:

فقاموا بمحاصرة معظم شوارع العاصمة، في مظاهرات أرادها الجنرال "شال" أن تكون سلمية.¹

ومع انطلاق هذه المظاهرات قام "ميشال دوبري" بزيارة للجزائر أملا في إقناع الأوروبيين بعدم التمرد على الجنرال "دوغول" لكنه فشل في مهمته²، وعاد إلى باريس رفقة "بيار غيوما" ليلة 25-26 جانفي 1960م، وفي جعبتهم رجاء من الجنرال "شال" للوصول إلى تسوية مع المتظاهرين³، هذا ما أجبر الجنرال "دوغول" على إصدار أوامره لكل من "شال" و"دولوفري"⁴ باستعمال العنف في سبيل إسترجاع الهدوء⁵، وتجسد هذا التوجه بتهديد الجنرال "شال" للمتظاهرين بإطلاق النار في حالة خروج المتظاهرين عن الجو السلمي للمظاهرات، لكن الأمور تغيرت مع قرار إخلاء "هضبة غليير" (Le plateau des Glières) من المتظاهرين⁶، حيث أعلن الجنرال شال: "أن كل تجمع يفوق ثلاثة أشخاص ممنوع"⁷، وهو ما تسبب في وقوع مناوشات بين المتظاهرين وقوات الجيش ورجال الدرك أسفرت عن حوالي 24 قتيلا وأكثر من 160 جريحا⁸ (كرقم شامل لأيام المظاهرات كلها)، ونتيجة هذا التصرف الحازم من الجنرال "دوغول" والصدمة القوية والخطيرة التي تلقاها المتمسكين بفكرة الجزائر الفرنسية بعد المواجهة الفرنسية-الفرنسية، كتبت صحيفة "صدى الجزائر": "إنه يوم مأساوي للمقاومة من أجل الجزائر الفرنسية، فالدم الفرنسي يسيل في الجزائر"⁹.

1 حسينة حماميد: المنظمة العسكرية...، المرجع السابق، ص.50.

2 عمار بوحوش: المرجع السابق، ص.441.

3 شارل دوغول: المصدر السابق، ص.92.

4 اللذين قاما بنقل مقر قيادتهما خارج العاصمة إلى رغبة في 28 جانفي. أنظر:

L'ECHO D'ALGER, N°17311 (29/ 1 / 1960)

5 تجدر الإشارة إلى أن جبهة التحرير الوطني أصدرت تعليمات للشعب الجزائري بالالتزام الحياد خلال هذا الصراع ما بين دوغول والمستوطنين في الجزائر. أنظر: فرحات عباس: تشريح حرب، المصدر السابق، ص.367.

6 حسينة حماميد: المنظمة العسكرية...، المرجع السابق، ص.50.

7 L'ECHO D'ALGER, N°17307 (24 et25 / 1 / 1960).

8 عمار بوحوش: المرجع السابق، ص.441، يقدم بنجامين سطورة رقما قريبا من هذا العدد الجرحى والقتلى كما يلي: 28 قتيلا، 14 من الجندمة و 8 من المتظاهرين، إضافة إلى 150 مصاب من الطرفين. أنظر:

Ben Amin Stora: Algèrie..., op-cit, p.173.

9 L'ECHO D'ALGER, N° 17307 (24et25 / 1 / 1960).

وفي مذكراته اعترف الجنرال "دوغول" بخطورة الوضع فقال: "انتشر الاضطراب والقلق في فرنسا وضمن الحكومة نفسها، في حين كانت النار تزداد اضطرابا في مدينة الجزائر، وكنت من جهتي على يقين بأن القائمين بالفتنة كانوا يتوخون إرغامي عاجلا على التراجع عن موضوع حق تقرير المصير..."¹

وفي هذا الإطار تقول جريدة "لومانيتي" الشيوعية: "لقد نظم المتطرفون وجماعاتهم المسلحة في عاصمة الجزائر حركة تمردية جديدة وأسألوا الدم مع أنهم كانوا قد انتزعوا تنازلات سياسية هامة من الجنرال دوغول... لكنهم لا يطيقون سماع عبارة تقرير المصير..."².

أما صحيفة "صدى الجزائر" وفي عددها الصادر يوم 26 جانفي فأكدت أن الجزائر قد أصبحت مشلولة بسبب الإضراب³، رغم خطاب الجنرال دوغول على أمواج الإذاعة الفرنسية يوم 25 جانفي وتأكيديه أن ما حدث في السابق يمثل ضربة قاسمة لفرنسا⁴، وأكدت ذات الصحيفة أن "الغضب الأعمى سلح أيادي خلقت للتأخي والسلام... نتمنى أن يكون موتانا آخر الأموات من أجل هدفنا الأسمى وهو أن تبقى الجزائر فرنسية إلى أبد الأبدين"⁵.

ليشهد يوم 29 جانفي 1959م ظهورا حاسما⁶ للجنرال "دوغول" الذي وقف مجددا أمام المذيع، وظهر على شاشة التلفزيون مرتديا لباسه العسكري، في تلميح إلى خطورة الموقف، وأكد أن حق الجزائريين في تقرير مصيرهم الذي أوضحه رئيس الجمهورية، وقررتة الحكومة، وأقره البرلمان وتبنته الأمة الفرنسية هو المخرج الوحيد والممكن، وطمان المستوطنين على مستقبلهم، ثم وجه دعوته للجيش للالتزام الانضباط، وأن يكون تصرفه محققا لمبدأ "سيادة القانون"، ثم طلب -كعادته- المساندة من الشعب الفرنسي، وختم كلامه بموقف حازم من المتمردين، فقال: "في الوقت الذي يحلم فيه المجرمون أن يغتصبوا

1 شارل دوغول: المصدر السابق، ص.91.

2 عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة...، 1960، ج.1، المرجع السابق، ص.58.

3 L'ECHO D'ALGER, N°17307 (26 / 1 / 1960)

4 شارل دوغول: المصدر السابق، ص.91.

5 عبد الله شريط: المرجع السابق، ص.56.

6 حول مدى تأثير خطاب الجنرال دوغول ينقل جان دانيال عن أحد الضباط في الجزائر قوله: "لا شك في ذلك، ولكن إن أراد دوغول أن يبقى على هذا التأثير فما عليه إلا أن يلقي في كل يوم خطابا مماثلا" أنظر: عبد الله شريط: المرجع السابق، ص.54.

السلطة متذرعين بالقرار الذي اتخذته بشأن الجزائر، يجب أن يعلموا في كل مكان، وأن يعلموا جيدا، أنني لن أراجع عن قراري".¹

بهذا ظل إعتقاد الجنرال دوغول قويا ومؤمنا بأن مبدأ تقرير المصير هو المخرج الأخير والوحيد للمشكلة الجزائرية، حتى ولو تمكنت القوات الفرنسية من تحقيق نصر كامل، ولهذا جدد التأكيد على هذا المبدأ في كلمته في خطاب 29 جانفي 1960م: "...إننا نقاتل في الجزائر منذ أكثر من خمس سنوات، وإن فرنسا تواصل بذل الجهد لتحقيق النصر، ولكنها تريد الوصول لسلم حقيقي،...، وبعد ذلك نتصرف بالطريقة التي نحول بها دون ضياع الجزائر، لأن هذا الأمر إذا حدث سيكون كارثة لنا وللغرب".²

ليؤكد مجددا أن الجزائريين هم وحدهم سيحددون مستقبلهم، من دون أي إملاء، لأنه إذا لم تكن إجابتهم هي الإجابة الحقيقية، فإنه يمكن أن نحقق لفترة معينة نصرا عسكريا، ولكن الشيء الجوهرى لن يتم تحقيقه ففائدة فرنسا أن يكون للجزائريين القدرة على كشف إرادتهم بكل حرية وكرامة وأمن.³

ونتيجة لهذا الموقف الصارم انهارت حركة التمرد، وأحيل تسعة عشر شخصا من قادة هذا العصيان أمام محكمة عسكرية، حيث تم إعادة الأمن للجزائر العاصمة في 1 فيفري 1960م⁴، وفي هذا أكد "دولوفريي" أنه: "سيعمل المستحيل لتجنب إراقة الدماء مجددا"، كما قال "كريبان" أنه: "لا يجب أن نأتي على مأساة جديدة...فساعدوني لتحقيق الهدوء".⁵ ولتحقيق هذا الهدوء وافق البرلمان الفرنسي على تجديد العمل بقانون السلطات الخاصة بـ 449 صوتا ضد 79 في الثاني من فيفري 1960م.⁶

1 شارل دوغول: المصدر السابق، ص.92.

2 Alain Peyrefitte: Op-cit, p.204.

3 I bid, p. 204.

4 سعد دحلب: المصدر السابق، ص.116.

5 L'ECHO D'ALGER, N°17314 (1/ 2 / 1960).

6 L'ECHO D'ALGER, N°17316 (3 / 2 / 1960).

أما فيما يخص مشروعه حول الجزائر، فإن الجنرال دوغول رغم تمكنه من تجاوز أهم عقبة أمام تقرير المصير وهي معارضة المستوطنين، إلا أنه جدد عدم اعترافه بالحكومة المؤقتة كطرف مفاوض باسم الشعب الجزائري، حيث قال في خطاب 29 جانفي 1960م: "هناك من الناس من يرفضون هذا الإختيار الحر: أولا منظمة الثوار التي تريد أن نتفاوض معها مسبقا حول مصير الجزائر السياسي، ومعنى ذلك المصادقة على أن تكون هي الممثلة الوحيدة للجزائريين، والإعتراف بها سلفا كحكومة لهذه البلاد، وهذا ما لن نفعله".¹

ووفق هذه الرؤية واصل دوغول مشروعه حول تقرير المصير بالتوجه نحو تشكيل ما يعرف بالقوة الثالثة ليحقق معها أمله في تكوين الجزائر الجزائرية بدون جبهة التحرير الوطني.

المبحث الثاني: دوغول والتمهيد لمناورة الجزائر الجزائرية.

يرى الدكتور "رمضان بورغدة" أن مشروع تقرير المصير الذي جاء به الجنرال "دوغول" لا يؤدي إلا لبناء "الجزائر الجزائرية"²، وهذا ما يتضح جليا من خلال تفضيله لمقترح المشاركة ضمن الخيارات التي اقترحها في السادس عشر من ديسمبر 1959م، مع عدم الإعتراف بجبهة التحرير الوطني كمثل وحيد للشعب الجزائري، ثم تأكيده في خطاب 29 جانفي 1960م أن تقرير المصير لن يتحقق قبل القضاء على التمرد كما يسميه في رسالة قوية لطمأنة المستوطنين وقادة الجيش المعارضين لسياسته في الجزائر.

وتمهيدا لتطبيق هذه السياسة قام الجنرال "دوغول" باتخاذ مجموعة من الإجراءات السياسية والعسكرية والإدارية كخطوات أولية في طريق تحقيق الجزائر الجزائرية³ القائمة على القوة الثالثة كبديل لجبهة التحرير الوطني.

1 "تاريخ تقرير المصير في خطب الجنرال دوغول"، المجاهد، ع.71(27 / 6 / 1960).

2 رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص.341.

3 يرى "محمد صغير عباس" أن فرحات عباس هو الذي أطلق مصطلح "الجزائر الجزائرية" وذلك في خطابه التاريخي يوم 20 أوت 1955 بمدينة جيجل أين هاجم النظام الكولونيالي واعتبره الوحيد الخارج عن القانون وليس مفجري ثورة أول نوفمبر، وهو ما يتجلى في رفضه للإدماج والمطالبة بالإعتراف بالشخصية الجزائرية رفقة 61 نائب من المجلس الجزائري ثم إستقلالهم من هذا المجلس. أنظر: محمد الصغير عباس: فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر=

وكانت أولى علامات تهرب "دوغول" من تطبيق مشروعه حول تقرير المصير، هي موقفه من المبادرة السلمية التي تقدمت بها الحكومة المؤقتة على لسان رئيسها "فرحات عباس" يوم 29 فيفري 1960م، التي تضمنت رفض الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تمزيق الجزائر¹ فيما يدعي دوغول العمل على تقرير مصيرها "إن الجزائر قد حافظت حتى تحت نير الإستعمار على شخصيتها، ووحدتها الترابية، وإنما لن نقبل بأن تمزق في الوقت الذي تدعى فيه لتقرير مصيرها بحرية"²، وأكدت مجددا قبولها مبدأ تقرير المصير الذي جعل مسألة التفاوض قضية ممكنة في ظل وجود قاعدة مشتركة بين الطرفين هي الإتفاق حول هذا المبدأ: "إذا كان تقرير المصير وسيلة مقبولة بدون نوايا مبيتة فإنه لا يوجد أي سبب يمنع التباحث بشأن الضمانات الضرورية لتطبيقه"³.

فإذا كان بيان الرئيس "فرحات عباس" قد لقي صدى كبيرا في جميع أنحاء العالم، حيث سجل المتابعون للشأن الجزائري ما يمتاز به من طابع إيجابي ورغبة حقيقية في السلم.⁴ فإن رد الجنرال "دوغول" تمثل في الدعوة الصريحة للحسم العسكري⁵ من خلال التصريحات التي أطلقها أمام جنوده خلال جولته التفقدية لقواته في الجزائر⁶ فيما بين 3 و7 مارس 1960، وهي الزيارة التي شملت أكثر المناطق نشاطا على حد تعبيره.⁷

حيث كان يوم 3 مارس بالشمال القسنطيني "حجر مفروش" وأعلن أمام ضباطه: "لن يحدث ديان بيان فو في الجزائر، لن ينجح التمرد في طردنا،...مشكل الجزائر لن يحل قبل زمن طويل،...وفرنسا ستبقى هنا بأي طريقة وهذا ما سيقرره الجزائريون،....أما ما

=الجزائرية 1927-1963، رسالة ماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص.93.

1 مباشرة بعد القضاء على تمرد جانفي 1960 لوحت السلطات الفرنسية بإمكانية تقسيم الجزائر، فكان رد جبهة التحرير الوطني: أن الشعب الجزائري لن يقبل ذلك "أنظر: "على هامش مشاريع التقسيم الفاشلة"، المجاهد، ع.62 (22 / 2 / 1960)

2 "يد ممدودة للسلم بإخلاص"، المجاهد، ع.63 (7 / 3 / 1960).

3 "بيان الرئيس عباس 29 فيفري"، المجاهد، ع.63 (7 / 3 / 1960).

4 ففي فرنسا رأت جل الأوساط السياسية أن فرحات عباس قد عدل عن لغة التشهير والتطرف...، أنظر: "صدى بيان الرئيس فرحات عباس في العالم"، المجاهد، ع.63 (7 / 3 / 1960).

5 وهو ما جعل كل المتتبعين يتسائلون: هل تنكر دوغول لسياسة تقرير المصير؟ أنظر: عبدالله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة...، المرجع السابق، ص.164.

6 "إن الإستعمار لم يترك لنا منفذا غير الحرب" المجاهد، ع.64 (21 / 3 / 1960).

7 شملت: "حجر مفروش، باتنة، منعة، بريكة، سوق الخميس، تيارت...." أنظر: شارل دوغول: المصدر السابق، ص.98.

يدعوا إليه فرحات عباس فهو: "البؤس والتشرد والكارثة"¹، وفي مركز "رجاص" قال الجنرال: "لا يجوز أن ترحل فرنسا من الجزائر، إن من حقها أن تبقى وستبقى"².

أما عن الحل السياسي المقبول عنده فيقول: "...بعد الإنتهاء من العمليات العسكرية، سوف يمر زمن طويل قبل أن نبدأ في التفاوض، وسوف يمتد ذلك على مدى سنوات"³، وخلال تواجده بكل من "بريكة" و"باتنه" صرح الجنرال بما يلي: "إن نجاحاتنا العسكرية لا تتناقش، وأنا أعتقد أن الثوار أيضا لن يضعوا السلاح، إذن يجب علينا أن نبحث عنهم، هذا سيأخذ وقت، ولكننا لسنا في عجلة من أمرنا... فالجزائر لا يجب أن تنفصل عن فرنسا"⁴، وهو ما سجله في مذكراته: "إن النضال لم ينته بعد، وإنه مازال مستمرا، ويجب البحث عن الخصم، والتغلب عليه، وإلحاق الهزيمة به"⁵، وفي كل هذا محاولة من الجنرال لضمان وقوف الجيش إلى جانبه في الإنتخابات المحلية التي قررها لإيجاد قوة ثالثة تخدم برنامجه السياسي.⁶

وخلال هذه الزيارة تكلم الجنرال دوغول عن تصوره لتقرير المصير الذي سيؤدي لخلق "الجزائر الجزائرية"- وهو المصطلح الذي سيظل مبهما ومرتبطة بمناورات الجنرال دوغول حيث سيتعرض لما يطلق عليه الجزائر الجزائرية على مراحل مختلفة، فقال خلال تواجده ببوغار (بالمدينة حاليا): "سيكون الجزائريون هم الذين يتخذون القرار وأنا أعتقد أنهم سوف يقررون جزائر جزائرية مرتبطة بفرنسا"⁷، وفي محطة أخرى قال أيضا: "إن نظام السيطرة المباشرة القائم على الإحتلال لن يعود من جديد، أما الإستقلال فيبدو لي مجرد رؤية تجريدية متعصبة وعمياء"⁸، ثم واصل: "فالنهاية ستؤدي إلى إحداث جزائر جزائرية بقرار من الأمة الفرنسية، وبمساعدي، الأمر الذي كان يوضح هدفي"⁹

1 L'ECHO D'ALGER, N°17341 (4 / 3 / 1960).

2 محمد الميلي: المصدر السابق، ص.185.
3 المرجع نفسه، ص.185.

4 L'ECHO D'ALGER, N°17342 (5/ 3 / 1960).

5 شارل دوغول: المصدر السابق، ص.98.
6 عبد الله شريط: الثورة الجزائرية...، 1960، ج.2، المرجع السابق، ص.15.
7 محمد الميلي: المرجع السابق، ص.185.
8 المرجع نفسه، ص.186.
9 شارل دوغول: المصدر السابق، ص.98.

وتمهيدا للجزائر الجزائرية القائمة على الشراكة بين الأقلية الأوروبية والقوة الثالثة قام الجنرال دوغول باتخاذ عديد القرارات -قبل وبعد زيارته للجزائر- لتأكيد سلطته بعد حصوله على سلطات خاصة من البرلمان الفرنسي لمدة سنة يوم 2 فيفري 1960م، حيث استغل قانون السلطات الخاصة لتقليص نفوذ الجيش والمستوطنين لصالح السلطات المدنية، عبر إبعاد المتمردين وحل المكتب الخامس المكلف بالتجسس على المسلمين، إضافة لحل الجبهة الوطنية الفرنسية (FNF) التي قادت تمرد 24 جانفي.¹

كما قام بحل الوحدات الإقليمية، ونقل بعض قادة الجيش الذين تساهلوا مع المتمردين إلى الميتربول أمثال "فور"، "ميرابو"، "غراسيو"، "بروزا"، "أرغو"، "غودار"...²، قبل أن يلحق بهم الجنرال "شال" الذي استدعي بدوره إلى باريس رغم مباشرته لعملية جديدة ضد جبهة التحرير الوطني هي "عملية الأحجار الكريمة"³، وتم ذلك في 23 أبريل 1960م وحل محله الجنرال "كريبان" الذي أصبح في منصب قائد الجيش الفرنسي في شمال إفريقيا بعدما سبق وأن استخلف الجنرال "ماسو" الذي أستغني عن خدماته بالجزائر عشية أسبوع الحواجز.⁴

أما على مستوى الحكومة الفرنسية فقام الجنرال "دوغول" بإبعاد كلا من "جاك سوستيل" المناصر للجزائر الفرنسية، والذي أكد أتباعه على موقفهم من الجزائر الجزائرية كما يلي: "لقد عارضنا مبدأ تقرير المصير لاقتناعنا بأن تطبيقه عبر اتفاق مع الثوار لا يترتب عنه إلا الاستقلال، أما وقد قال الجنرال أن الحرب ستتواصل إلى أن يستسلم الثوار أو يسحقوا فإننا نرحب بتقرير المصير، لكن ما الداعي للحديث عن الجزائر الجزائرية، لماذا لا تترك الحرية للشعب الجزائري ليختار الإدماج"⁵، كما أبعده الجنرال كلا من "برنار كورنو"، و"بيار غيوم" وزير الدفاع الذي خلفه في منصبه "بيار ميسمر"⁶، وبهدف التحكم في السياسة الجزائرية أنشأ "دوغول" لجنة الشؤون الجزائرية التي ترأسها بنفسه، وضمت

1 حسينة حماميد: المنظمة العسكرية...، المرجع السابق، ص. 56، 57.

2 صالح بلحاج: المرجع السابق، ص. 142.

3 Mohamed Tegua, op-cit, p.436.

4 حسينة حماميد: المنظمة العسكرية...، المرجع السابق، ص. 47.

5 عبد الله شريط: المرجع السابق، 1960، ج. 2، ص. 15-19.

6 شارل دوغول: المصدر السابق، ص. 97.

إلى جانب الوزير الأول، ووزراء الدفاع، الداخلية والمالية، الأمين العام للشؤون الجزائرية إضافة إلى "برنار تريكو"، والمندوب العام للحكومة والقائد الأعلى للجيش في الجزائر.¹

وسعيًا لتشكيل القوة الثالثة المعول عليها لتحقيق الجزائر الجزائرية دخل الجنرال دوغول بنفسه معترك الدعوة لانتخابات المجالس المحلية المقررة في 29 أبريل 1960م، والتي ستجري وفق نظام الهيئة الانتخابية الموحدة، حيث كلف المخلص "بول دولوفري" بالترويج لهذه الانتخابات عبر جولاته في الجزائر،² وكانت النتيجة أن بلغت نسبة الإشتراك فيها 85 بالمئة - حسب الإحصائيات الفرنسية-، وحسب الجنرال دوغول: "فقد صوت المسلمون بمجموعهم للوائح التي تؤيد سياسته، أما الفرنسيون الأصليون فقد منحوا أصواتهم لمرشحي فكرة الجزائر الفرنسية".³

أما جبهة التحرير الوطني فرأت في هذه الانتخابات محاولة من الجنرال دوغول للتحايل على تقرير المصير وتحريف مساره، مؤكدة أن الشعب الجزائري لا يثق في الانتخابات الفرنسية، وأن هناك من الفرنسيين من يعترفون بفشل هذه الانتخابات حتى قبل وقوعها.⁴

لتؤكد صحيفة "المجاهد" في افتتاحية عددها الصادر في 30 ماي أن هذه "الانتخابات عملية حرب ومؤامرة سياسية"، خاصة أنها مكنت الجيش والإدارة الفرنسية من تعميم الاضطهاد على الشعب الجزائري عبر حملته على التصويت قسراً.⁵

بعد قيامه بهذه الخطوات، وإستقراره على شعار "الجزائر الجزائرية" ناورالجنرال "دوغول" باتجاه قيادة الثورة حيث عبر عن إستعداده لإستقبال وفد عن الجبهة فيما يشبه دعوة للتفاوض، ففي خطاب 14 جوان 1960م قال: "...إني أعتقد أننا لم نكن أقرب إلى حل حقيقي مما نحن عليه الآن...، إننا نضمن الحرية الكاملة للإستفتاء...، وجميع

1 صالح بلحاج: المرجع السابق، ص.143.

2 "أقصر طريق لإنهاء الحرب هو شن الحرب على الحلول الزائفة"، المجاهد، ع.68(16 / 5 / 1960)

3 شارل دوغول: المصدر السابق، ص.99.

4 "تحت الانتخابات تخنفي جريمة"، المجاهد، ع.68(16 / 5 / 1960) وأنظر: "تصريح السيد محمد يزيد وزير الأخبار في الحكومة المؤقتة"، المصدر نفسه.

5 "الانتخاب عملية حرب ومؤامرة سياسية" وأنظر أيضاً: "مرة أخرى إنتخابات...ودماء...وحرب"، المجاهد، ع.69 (30 / 5 / 1960).

الاتجاهات ستساهم في المناقشات...، إنني أتوجه مرة أخرى باسم فرنسا إلى قادة الثورة، وأصرح لهم بأننا ننتظرهم هنا لنجد معهم نهاية مشرفة للمعارك التي ما تزال جارية، ونسوي مصير الأسلحة والمكافحين...، وبعد ذلك يبذل كل شيء ليقول الشعب الجزائري كلمته في كنف الهدوء..."¹.

وهي الفرصة "المنورة" التي لم تفوتها جبهة التحرير الوطني، حيث تطلعت لمعرفة نوايا الجنرال الحقيقية عبر الاتصال المباشر معه للمرة الأولى²، إضافة إلى إظهار نيتها الحقيقية في التفاوض أمام الرأي العام العالمي الذي رحب بقرارها قبول عرض الجنرال دوغول³، في ظل سعي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية للانضمام لاتفاقيات جنيف الدولية حول أسرى الحرب⁴، وهو ما يعني إخراج القضية الجزائرية من صفة النزاع الداخلي⁵، حيث رأى بيان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية -20 جوان أن الجنرال "دوغول" قد اعترف مرة أخرى، وبصورة أكثر وضوحا "بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره... إلا أن موقفه ما يزال بعيدا عن موقف الحكومة الجزائرية...، ومع ذلك فالحكومة الجزائرية الراغبة في وضع حد للنزاع بصورة نهائية، قد قررت إرسال وفد برئاسة السيد فرحات عباس لمقابلة الجنرال دوغول وقررت إرسال مسؤول لتنظيم ترتيب السفر"⁶. إلا أن الصحافة والمسؤولين الفرنسيين صوروا هذه الزيارة على أنها إستسلام، كونها جاءت بعد لقاء العقيد "سي صالح" والجنرال "دوغول" هذا ما سنتطرق إليه في المبحث الموالي.

1"تاريخ تقرير المصير في خطب دوغول"، المجاهد، ع.71(27 / 6 / 1960).

2"إتصال مباشر لأول مرة"، المجاهد، ع.71(27 / 6 / 1960).

3"الأصداء العالمية لجواب الحكومة المؤقتة"، المجاهد، ع.71(27 / 6 / 1960).

4 حول الإنضمام لاتفاقيات جنيف الموقعة في 12 أوت 1949 الملزمة لإحترام قواعد الحرب، وقع الإختيار على الحكومة الليبية للعب دور الوسيط، وقام بتقديم الملف "منصور الكهية" الممثل الليبي لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف، ومحمد بجاوي كمثل للحكومة المؤقتة الجزائرية لدى نفس الهيئة، وجاء القرار السويسري- بعد نقاش طويل - في شهر جويلية لصالح إنضمام الحكومة المؤقتة لاتفاقيات جنيف دون الإعتراف بها كدولة، لكن هذا بالمقابل يشكل نقضا لمصادقة فرنسا على الإتفاقيات باسم الجزائر. أنظر: محمد بجاوي: المصدر السابق، ص-ص. 175 - 177، وأيضا: "الجمهورية الجزائرية في أول معاهدة دولية"، المجاهد، ع.72(11 / 7 / 1960). عمر سعد الله: القانون الدولي الإنساني والإحتلال الفرنسي للجزائر، دار هومة، الجزائر، 2007، ص ص. 252- 258.

5 عمر سعد الله: المرجع السابق، ص ص. 261، 262.

6"جواب الحكومة الجزائرية"، المجاهد، ع.72(11 / 7 / 1960).

المبحث الثالث: سياسة تقرير المصير من المناورة إلى المفاوضة "مرحلة الجزائر الجزائرية"

المطلب الأول: دوغول بين تقرير المصير وسلم الشجعان (لقاء الإيليزي)

سبق للجنرال "دوغول" أن عرض على قادة الثورة في 23 أكتوبر 1958م ما عرف بسلم الشجعان، قبل أن يعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره في 16 سبتمبر 1959م، ليجدد بعدها دعوته لسلم الشجعان في إطار تأكيده على أن تقرير المصير هو الحل الوحيد للمسألة الجزائرية، وفي هذا الإطار جاءت مبادرة "صالح زعموم"¹ وقيادة الولاية الرابعة² للقاء الجنرال دوغول في الإيليزي دون علم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

وهي المبادرة التي أولاها الجنرال "دوغول" عناية خاصة أملا في تفجير قيادة الثورة من الداخل ففي مذكراته يقول: "منذ شهر جوان 1960م، طلب زعماء الثورة في المنطقة التي يسمونها: الولاية الرابعة، أي منطقة الجزائر، المباشرة بالمفاوضة على إيقاف القتال بالنسبة إلى ثوارهم، وقد استقدمت إلى باريس في سرية تامة واستقبلت بنفسها بالحفاوة والتكريم مندوبيهم المؤلفين من رجلين عسكريين يدعيان، سي صالح وسي لخضر، ورجل سياسي يدعى سي محمد، وبعد أن شاهدوني واستمعوا لي، أبدوا رغبتهم الملحة في الوصول إلى تسوية، وتأكيدهم على أنهم سيجذبون معهم إلى الطريق السوي معظم رفاقهم، وأعربوا رغم تحذيراتي عن قناعتهم التامة بالحصول على الموافقة الضمنية لزعماء الجبهة"³.

أما عن أسباب هذا اللقاء فيرى سي "لخضر بورقعة" أنه يعود للظروف القاسية التي كانت تمر بها الثورة عامة، والولاية الرابعة خصوصا بسبب مخطط شال والعلاقة بين القيادة الداخلية والخارجية، وهذا ما لخصه في قوله: "إن تجربة القائد سي صالح مع القيادة

1 زعموم محمد "صالح": مواليد عين طاية 29 نوفمبر 1928م، إنخرط في المنظمة الخاصة، حكم عليه بالإعدام من قبل السلطات الفرنسية سنة 1956م، عضو مجلس الولاية التاريخية الرابعة، ثم خلف العقيد سي محمد بوقرة على قيادة الولاية، سنة 1957م خرج للمغرب وتونس وعمل مع كل من هواري بومدين ومحمدي السعيد وأصبح عضو المجلس الوطني للثورة، سنة 1959م أصبح القائد السياسي والعسكري للولاية الرابع...، توفي يوم 20 جويلية 1961م بمايو "قرب البويرة. أنظر: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص. 182.

2 ضم مجلس الولاية الرابعة خلال فترة قيادة سي صالح كلا من: سي صالح زعموم قائدا للولاية، محمد بونعامه نائبا له، سي عبد الحليم مسؤولا سياسيا، سي لخضر بورقعة مسؤول الإتصالات والأخبار. أنظر: لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص. 47.

3 شارل دوغول: المصدر السابق، ص. 111.

العليا في الخارج كانت مريرة ومحبطة، بالإضافة إلى ما عانته ولايتنا من عزلة عن ولايات الأطراف ذات المنافذ إلى الأقطار المجاورة التي كان من الممكن أن تخفف علينا مرارة العزلة، بمدنا بالسلاح والذخيرة... فضلا عن الحصار المضروب حولنا والذي تجاوز كل التقديرات لاسيما عند مجيء الجنرال دوغول إلى السلطة... وفصل الجماهير في محتشدات عن الثورة واعتبار كل الأرض مناطق محرمة...، واستمرار القتال اليومي في عمليات مسح كبرى كان هدفها القضاء على جيوب الثورة... وعدم تمكين قواتنا من فرص إعادة بناء نفسها...، لكن هذا الوضع على أهميته لم يكن هو الوحيد الذي كان يقف وراء لقاء الإليزي، وأن اللقاء لم يكن بدافع اليأس والخضوع للأمر الواقع، وهو ما يبرره حديث القائد سي صالح ومواقفه اتجاه مقترحات دوغول في قصر الإليزي¹

وحول هذه العلاقة المتوترة بين قيادتي الداخل والخارج سجل "فتحي الديب" ذات الموقف الذي تبنته قيادة الولاية الرابعة في تنديدها بتخلي قيادة الخارج عن الكفاح داخل الجزائر² منذ نهاية 1958م فقال: "وتؤكد مصادرنا الموثوقة افتقار المكافحين إلى السلاح والذخيرة نتيجة تراخي مسؤولي الحكومة في تهريب السلاح إلى الداخل رغم تكديس كمياته، وتعدد أنواعه المخزنة بليبيا وتونس، وكذا إهمال الحكومة في فتح الثغرات المطلوبة بمانع خط موريس وإبعادهم الضباط الثلاثين الذين تخرجوا من الكلية الحربية المصرية، والذين دربوا على تدمير مانع خط موريس وتركهم بتونس بلا عمل"³.

على وقع ما تعيشه الولاية الرابعة قام "سي صالح" بإجراء اتصالات سرية لاستطلاع النوايا الحقيقية لمصالح الإليزي، وحقيقة موقفها من مشروع تقرير المصير، كانت بداية الإتصال عبر قاضي المدينة مازيغي الذي نقل الفكرة للوكيل العام بالعاصمة الذي بدوره إتصل بوزير العدل الفرنسي الذي بدوره أبلغ ميشال دوبري الذي تكفل بإعلام الجنرال دوغول فأوفد المكلف بالشؤون الجزائرية برنار تريكو، والمقدم ماتون لمتابعة القضية، أما أول لقاء رسمي بين الطرفين فكان بالمدينة يوم 23 مارس 1960م، وحضره "سي

1 لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص.50.

2 في هذا السياق يقول النقيب محمد صايكي: "بدأنا نشعر بالاهمال... والشك إزاء القيادة الوطنية التي صارت تعيش بمعزل عن حقائق الكفاح المسلح" أنظر: محمد صايكي: المصدر السابق، ص.261.

3 فتحي الديب: المصدر السابق، ص.399.

لخضر" و"سي حليم" عن قيادة الولاية الرابعة، وكل من "برنار تريكو"، "بيار ماتون"، "دولوفريي"، "دوبري"، "شال" و"روي" عن الجانب الفرنسي¹، ثم وقع لقاء آخر مع كل من "ماتون" و"تريكو" يوم 31 ماي 1960م، حاول من خلالها الطرف الفرنسي الحصول على اتفاق لوقف القتال لأن القضايا الأخرى لا يفصل فيها إلا الجنرال "دوغول"². ثم قدموا جملة من الإقتراحات التي سيتم بموجبها وقف القتال أهمها مايلي:

- العفو العام.
- تجميع الجنود في مناطق يتم تحديدها.
- تكوين لجان مختلطة من جيش التحرير والجندرمة الفرنسية للإشراف على ذلك.
- تقرير المصير عبر تكوين حزب معترف به من الطرفين.

لكن الطرف الجزائري رفض حتى مناقشة هذه القضايا قبل الاتصال بالجنرال نفسه³، إلا أن أهم مراحل هذه الاتصالات، كان لقاء 02 جوان 1960م، الذي عقد بمدينة المدية وحضره العقيد جاكمان، ماتون، تريكو، وتقرر فيه رسميا سفر العقيد "صالح زعموم" إلى فرنسا يوم 09 جوان 1960م، ومقابلة الجنرال "دوغول" بقصر الإليزي يوم 10 جوان⁴، في سرية تامة، وهو اللقاء الذي افتتحه الجنرال دوغول بقوله: "أريد أن أقول لكم قبل أن نبدأ الحديث أن موقفي الذي أعبر عنه هو موقف فرنسا..."⁵، ليتم بعدها عرض وتلخيص كل ما جاء في المفاوضات الأولية التي جرت في الجزائر، وكذلك رغبة سي صالح في مقابلة بن بلة ورفاقه، وهو ما جوبه بالرفض على اعتبار أن هدف اللقاء ليس الإلتقاء بين بلة⁶، وبعد أن استمع الجميع لهذا العرض، قال الجنرال دوغول: "إن استفتاء سيقع بشرط أن يضع المقاتلون الجزائريون أسلحتهم في أماكن يتم تحديدها مسبقا والإتفاق عليها بين الطرفين".

1 محمد صايكي: المصدر السابق، ص.ص. 264، 265. أنظر أيضا:

- Bernard Tricot : op-cit, p.168. et Patrick Evéno:op-cit, p.248.

2 Pierre Montagnon : **L'affaire si Salah-secrèt d'état**, Ed.Pygmalion, Paris, 1987, p p.101,102.

3 محمد صايكي: المصدر السابق، ص.ص. 269.

4 لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص.ص. 50.

5 المصدر نفسه، ص.ص. 55.

Pierre Montagnon : op-cit, p p.107- 109.

6 حول تفاصيل هذا العرض والمداخلات أنظر:

وخلص الطرفان إلى اتفاق على مبدأ تقرير المصير طبقا لشروط (موضوعية) وسلمية، وأضاف سي صالح قائلا: "أرجو أن لا تعتبروا مجيئنا إلى الإيليزي موقفا انعزاليا أو معارضا لأي من رفاقنا في جيش وجبهة التحرير الوطني".

ثم تلاه "سي لخضر" بقوله: "سنعمل من أجل الاتفاق مع باقي المسؤولين والقادة في الداخل... وعليه لا بد أن تسهلوا مهمة تنقلنا عبر مختلف الولايات"¹، لكن الجنرال "دوغول" لئن وافق على اتصالهم بالولايات بغرض إقناعهم بالانضمام إلى إجراء وقف إطلاق النار، فإنه رفض ذهابهم للقاء الحكومة المؤقتة، أو مقابلة "أحمد بن بلة" ورفاقه المسجونين في فرنسا، مفضلا أن يوجه بنفسه نداء جديدا لقيادة الثورة في الخارج.²

وهو ما جعل سي صالح يؤكد: "...إذا استمعت الحكومة المؤقتة لندائكم واستجابت لطلبكم، وهذا ما نرجوه عندها لم يعد لمفاوضتنا معكم لزوم، ولا حتى للقائكم لأننا لا نملك صلاحيات الحوار باسم الثورة، أما إذا رفضت مقترحاتكم فإننا سنستمر من جهتنا في دفع حركة التفاوض والحوار بهدف وقف شلال الدم من الجانبين"

إلا أن مصير هذه المحاولة التي أراد من خلالها "سي صالح" إرغام "دوغول" على تقرير المصير، والدفع بالحوار إلى مده الأخير في إطار تقرير المصير³، كانت الفشل التام لأن ما اعتبره سي صالح في إطار تقرير المصير، وظفه الجنرال دوغول وصورته الدعاية الفرنسية في إطار سلم الشجعان⁴، خاصة بعدما أخذ الرائد "محمد بونعامة" بزمام الأمور عبر إقالة سي صالح، وإلقاء القبض على المشاركين في لقاء الإيليزي⁵، ثم مراسلة قادة باقي الولايات وتحذيرهم من إلتقاء مبعوثي سي صالح في صورة الولاية الأولى، حيث

1 لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص.175.

2 Pierre Montagnon : op-cit, p.107.

3 لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص.55.

4 وهو الشكل الذي أبرزته الصحافة الفرنسية، أنظر:

Pierre Montagnon :op-cit, p p. 88, 89.

5 لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص.60.

إستسلم سي صالح دون مقاومة¹ قبل أن يستشهد يوم 17 أوت 1961م بالبليدة وهو مؤمن بأن لقاء الإيليزي لم يكن خيانة للثورة².

المطلب الثاني: خطاب 14 جوان 1960- هل هي العودة لتقرير المصير-؟

بعد لقاء "سي صالح" إلتفت الجنرال "دوغول" يوم 14 جوان 1960م في خطابه المتلفز صوب قيادة الثورة - مسؤولي التمرد حسبه- من أجل البحث عن نهاية مشرفة لتلك المعارك التي لا تزال قائمة³، ومما ورد في خطابه: "...إنه بتاريخ 16 سبتمبر، انشق الطريق السوي... الذي يؤدي بنا نحو السلم... إن حق الجزائريين في تقرير مصيرهم هو الحل الوحيد الممكن،... فإنني أتوجه مرة أخرى باسم فرنسا إلى زعماء الثورة فنحن بانتظارهم... لكي يكون للشعب الجزائري الرأي في تهدئة الأمور. فالقرار سيكون ما يقرره هو، غير أنني موقن أنه سيتبع المنطق السليم، بإقدامه على تحويل الجزائر الجزائرية إلى بلد مزدهر وأخوي، بالتعاون مع فرنسا، ومع الإتحادات الفرنسية"⁴.

ورغم أن الجنرال "دوغول" قد مزج في خطابه هذا بين تقرير المصير⁵، والدعوة للإستسلام إلا أن الحكومة المؤقتة بادرت بالرد الإيجابي بموجب بيان 20 جوان 1960، الذي قرر إرسال وفد بقيادة "فرحات عباس" للقاء الجنرال دوغول⁶، فتم إيفاد "أحمد بومنجل" و"محمد بن يحي" إلى مولان الفرنسية لتحضير زيارة فرحات عباس إلى باريس لمقابلة الجنرال دوغول⁷، وهو "الهدف الوحيد" الذي حددته الحكومة المؤقتة "علنا" لزيارة وفدها لفرنسا، حيث كان في استقبالهم الوفد الفرنسي المكون من والي مقاطعة مولان، "روجي موريس" والأمين العام للشؤون الجزائرية والجنرال "دوغاستين"⁸

1 Patrick Evéno: op-cit, p.249.

2 الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص.263.

3 Patrick Evéno: op-cit, p.249.

4 شارل دوغول: المصدر السابق، ص.99، 100.

5 وهذا ما اعتبره المتطرفون في الجزائر "طعنة خنجر" لأحلامهم منتظرين تحرك سوستيل ضد هذا الخطاب في باريس، في حين إعتبره الفرنسيون الأحرار بمثابة الفرصة المناسبة لإحلال السلم. أنظر: عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة...، 1960، ج.2، المرجع السابق، ص.ص.120-123.

6 سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص.120.

7 Bernard Tricot: op-cit, p.187.

8 شارل دوغول: المصدر السابق، ص.100.

لتبدأ جولة المحادثات يوم 25 جوان 1960م في ظل حرمان الطرف الجزائري من أي اتصال بالعالم الخارجي، ولا بالوزراء المسجونين، مع تمسك وإصرار الطرف الفرنسي على عدم مناقشة أي موضوع عدا الشروط التي يمكن أن تنظم المفاوضات على أساسها¹، والمتمثلة في وضع السلاح ومصير المقاتلين من جبهة التحرير الوطني، أما الطرف الجزائري من جهته فتمسك بضرورة تحديد الشروط السياسية والعسكرية لوقف إطلاق النار، ثم تحديد ضمانات الإختيار الحر، فانتهى اللقاء يوم 29 جوان 1960م² بفشل تام، وهو الفشل الذي حملت مسؤوليته جل الصحف الفرنسية والعالمية لوفد جبهة التحرير الوطني من جهة والجنرال "دوغول" من جهة أخرى³، حيث واصل الجنرال إصراره على تطبيق تقرير المصير المعلن في 16 سبتمبر 1959 وفق الخطوات التالية: "وقف إطلاق النار، إنتخابات فمفاوضات"⁴، حسب المنظور الفرنسي: "فرنسا تصنع السلم وFLN ترفضه وتعرفله"⁵.

إلا أن هذا اللقاء⁶ قد بين المواقف الحقيقية للجنرال "دوغول" وحكومته من تقرير المصير، إذ تأكد مجددا أن دوغول لم يكن مستعدا للاعتراف بالحكومة المؤقتة، وهو ما يفسر رفضه لقاء "فرحات عباس"، بل إن هذه الخطوة كانت عبارة عن محاولة أولية لجس نبض قيادة الثورة، وبالتالي فهي لا تخرج عن كونها مبادرة متجددة في إطار مسعاه القائم على إستسلام الثوار وفق ما يسميه "سلم الشجعان"⁷.

في حين هناك من يرى أن نوايا الجنرال دوغول الحقيقية من لقاء مولان كان مواصلة التحضير لما يسميه "الجزائر الجزائرية"، وهو ما تعتقده جريدة "ليكسبريس": "يجب أن تعلموا أن وقف القتال ما هو إلا نوع من تقصير الطريق المؤدية إلى التهدئة... فهدف

1 محمد حربي: جبهة التحرير ...، المصدر السابق، ص.227.

2 سعد دحلب: المصدر السابق، ص.118.

3 عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة...1960، ج.2، المرجع السابق، ص.167، أنظر أيضا: "بعد المحادثات التمهيديّة"، المجاهد، ع.72(11/7/1960).

4 Charles-Robert Ageron : Les accords d'Evian,1962 , Revue d'histoire, N°35, juillet 1992, p. 4.

5 Ibid, p.7.

6 الذي لم يكن الجنرال ينتظر منه أي نتيجة وهذا ما اعترف به في مذكراته أنظر: شارل دوغول : المصدر السابق، ص.100.

7 سليمان الشيخ: المصدر السابق، ص.121.

التهدئة لم يعد الإدماج وإنما إبراز الجزائر لنفسها أي إبراز الجزائر الجزائرية، ذلك الحل الذي يبعدنا عن الانفصال، وهو الهدف الذي سنبلغه بالتعاون مع الوطنيين أي مع الجبهة نفسها إذا أردت، بعبارة أصح نحن نفعل كل شيء لحمل الجبهة على قبول هذا الحل".¹

أما جبهة التحرير الوطني فجددت تمسكها بمبادئ الثورة ومواصلة الكفاح، وتقرير المصير الذي يضمن للشعب الجزائري حرية اختيار المصير الذي يريده، محملة الجنرال "دوغول" مسؤولية استمرار الحرب في الجزائر، وفي هذا الاتجاه قامت الحكومة المؤقتة بنشاط إعلامي واسع ضد الجنرال "دوغول"، حيث أكد "فرحات عباس" أن سياسة دوغول لا تعدو عن كونها إعادة لثلاثية غي مولي وهذا ما دفعه للتساؤل: "متى كان وقف القتال يسبق محادثات وقف القتال؟"² هذا من جهة، ومن جهة أخرى عادت الحكومة المؤقتة للمراهنة على الأمم المتحدة بغية الإشراف على إستفتاء تقرير المصير في الجزائر أمام الرفض الفرنسي للتفاوض حول ضمانات تقرير المصير.³

بعد فشل لقائي "مولان" و"الإيليزي" واصل الجنرال "دوغول" تنفيذ مخططه الهادف لتحقيق الجزائر الجزائرية، فقام في أوائل جويلية 1960م بتأليف لجنة من 120 شخصا ينتمون لمجلس الشيوخ والبرلمان والمجالس الإقليمية والغرف التجارية وشيوخ البلديات، وتوزع أعضائها إلى أربعة لجان هي:

- اللجنة الأولى: كلفت بالبحث في الإصلاح الزراعي وتطبيق مشروع قسنطينة.
- اللجنة الثانية: كلفت بدراسة الإصلاحات المالية المحلية لضمان تطور السكان.
- اللجنة الثالثة: تهتم بالتنظيم الإداري الأساسية، هل تكون على مستوى عمالات أو على أساس تقسيم الجزائر إلى دويلات لضمان عنصر الانسجام.

1 عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة...، 1960، ج.2، المصدر السابق، ص-ص.170-173.
2 "دوغول يعود إلى سياسة غي مولي"، المجاهد، ع.77(19 / 9 / 1960).
3 "لماذا نطلب من الأمم المتحدة أن تشرف على الإستفتاء"، المجاهد، ع.76(5 / 9 / 1960).

- اللجنة الرابعة تهتم بدراسة الوسائل التي تساعد على خلق مجموعات عنصرية وطائفية تمهيدا لفكرة التقسيم¹ المحتملة.

وهذا ما اعتبرته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في بيانها الصادر بتاريخ 23 جويلية 1960م، بمثابة: "المنورة المفضوحة التي تعبر عن... رغبة الحكومة الفرنسية في الحصول على نواب مزورين مخلصين للسلطة التي عينتهم"، كما أن "إقامة هذه اللجان تعتبر دليلا جديدا على أن الجنرال دوغول مصمم على المضي في تقرير مستقبل الجزائر بمفرده، وأنه محتاج فقط إلى مظهر من مظاهر إستفتاء الشعب الجزائري... وأن الحكومة الفرنسية قد تخلت الآن حتى عن كلمة تقرير المصير التي كانت تستعملها لإخفاء سياستها الإستعمارية"².

كما إعتبرت جريدة المجاهد أن السياسة التي يطلق عليها الجنرال دوغول "الجزائر الجزائرية" لا تعدوا عن كونها "البنيت البكر للجزائر الفرنسية"، موجهة للإستهلاك الخارجي في ظل استمرار الحرب تحت غطاء ديموقراطي هو مبدأ تقرير المصير يغديه إيمان دوغول-الذي تجاوزه الزمن- بأن الإستقلال والسيادة هي بضائع تحتكر لفرنسا وأوروبا فقط.³

وفق هذا التصور الديغولي القائم على المناورة والهادف لإيجاد قوة ثالثة تكون بديلا لجبهة التحرير الوطني التي يسعى الجنرال لتمزيق صفوفها (مولان - سي صالح)، إستمر الجنرال "دوغول" في العزف على مزارم الجزائر الجزائرية (تصريحاته خلال شهري سبتمبر، أكتوبر ونوفمبر-كما سنرى في المبحث الموالي) طوال سنة 1960م قبل أن يصطدم برغبة الشعب الجزائري في نيل حريته وتأكيد صحته تمثيل جبهة التحرير الوطني له ولتطلعاته.

1 يحي بوعزيز: ثورات الجزائر...، المرجع السابق، ص.274.

2 "دوغول يخرب بنفسه تقرير المصير"، المجاهد، ع. 72 (11 / 7 / 1960).

3 "الجزائر الجزائرية بنت الجزائر الفرنسية"، المجاهد، ع. 72 (11 / 7 / 1960).

المطلب الثالث: 4 نوفمبر 1960 م نحو "جمهورية جزائرية"

بعد فشل لقاء مولان استعد الجنرال "دوغول" لتوضيح نواياه إزاء الجزائر في محاولة لمغالطة هيئة الأمم المتحدة عبر محاولة إستئناف التفاوض بعد تأكده من صلابة جبهة التحرير الوطني، خاصة أن الجنرال أدرك أنه وقع في تناقض صارخ بين آرائه التحريرية في إفريقيا وكرانها في الجزائر، كما أنه على علم أن تصويت الأمم المتحدة فيما يخص الجزائر، يتوقف على موقف المجموعة الإفريقية الجديدة، كل هذا دفع بالجنرال إلى التفكير في إلقاء خطاب يوضح من خلاله مصير الجزائر.¹

وفي هذا الإطار أعلن الجنرال في ندوته الصحفية يوم 5 سبتمبر 1960م² أنه يعترف بنفوذ جبهة التحرير الوطني، معلنا عن ضرورة الفصل بين محادثات إيقاف القتال معها، والمحادثات السياسية مع كل الأطراف الأخرى، ثم أوضح أن استفتاء تقرير المصير سيتم على مرحلتين:

- الأولى يخير فيها الجزائريون بين الانفصال والارتباط.

- الثانية تكون حول طبيعة هذا الارتباط.³

ونظرا لكون الجنرال متأكد من أن الشعب الجزائري سيختار هذا الحل، وفي ذلك يقول: "أعتقد، في كل الأحوال، أنهم سيرغبون في أن تكون الجزائر جزائرية، وفي رأيي فالسؤال الوحيد الذي يمكن طرحه هو: أتصبح هذه الجزائر جزائرية ضد فرنسا أم تتعاون معها؟"⁴.

إلا أن جبهة التحرير الوطني، ومع إدراكها لنوايا الجنرال "دوغول"، عملت على توسيع نشاطها العسكري والدبلوماسي في الجزائر وفرنسا⁵، وفي مختلف نقاط تواجدنا عبر العالم، ما أدى لإفشال مسألة الإستفتاء، لكن الجنرال "دوغول" سيواصل شرح خطته

1 عبد الله شريط: الثورة الجزائرية...، 1960، ج2، المرجع السابق، ص-ص. 201-203.
2 وهو ذات اليوم الذي صدر فيه بيان 121 متقفا فرنسا دفاعا عن الحقوق الشرعية للشعب الجزائري أكدوا فيه أن كفاح الشعب الجزائري هو قضية كل الأحرار...، وفي يوم 29 سبتمبر وقعت على ذات البيان 179 شخصية أخرى. أنظر: Patrick Evéno : op-cit, P P.273-276.

3 يحي بوعزيز: ثورات الجزائر...، المرجع السابق، ص. 275.

4 شارل دوغول، المصدر السابق، ص. 101.

5 "جبهة التحرير الوطني في فرنسا، المعركة ما تزال شديدة"، المجاهد، ع. 82 (12 11 1960).

السياسية حول الجزائر خلال جولته بالمدن الفرنسية¹ (غرونوبل، باريس، الألب، فمدن الجنوب الشرقي)، فصرح يوم 8 أكتوبر 1960م: "نحن في الطريق، وما يبدو هو تطبيق تقرير المصير للجزائريين، فرنسا هنا وعدتهم وضمنت لهم، ويجب عليهم أن يختاروا مصيرهم، وأي شيء يختارونه من أجل سعادتهم، أو من أجل تعاستهم ففرنسا ستقبله وتسير مع آمالهم بأن تبقى الجزائر الجزائرية التي ستتشكل مرتبطة بفرنسا لأن هذا هو الشرط الذي يضمن السلام"، ثم واصل خطابه داعيا للهدنة² ووقف القتال: "...بكل صدق الجزائريون قادرون على تقرير ما يريدون أن يكونوا عليه، يجب أن نتوقفوا عن ارتكاب المجازر، ولذلك فرنسا إقترحت وقف المعارك التي تجري في جو مشرف، ما يسمح بتقرير مصير الجزائر الجزائرية."³

أما الهدف الرئيس للجنرال "دوغول" من هذه الهدنة فهو "إعادة الحوار مع جبهة التحرير الوطني، وفي حالة ما إذا رفضت سيضع الجنرال دوغول حيز التنفيذ أولى خطواته في مشروع الجزائر الجزائرية"⁴، رغم أن الثورة قد نزعت قناعها حينما أغلق فرحات عباس الباب أمام المفاوضات، وتأكيد على انتزاع الإستقلال التام للجزائر عبر تصريحه لإذاعتي الرباط وتونس -حسب صدى الجزائر-⁵

وفي يوم 4 نوفمبر 1960م أفصح الجنرال دوغول - في خطاب متلفز - عن توجهه السياسي الذي ظل يلوح به والمؤذي: "بالجزائر إذا أراد الجزائريون ذلك أن تكون لهم حكومتهم ومؤسساتهم الدستورية وقانونهم" حسب "فرانسوا فيليو"⁶، وهذا ما عبر عنه الجنرال بقوله: "لما كنت قد توليت الرئاسة الأولى في فرنسا، فقد قررت باسمها، إتباع الطريق الذي لا يؤدي إلى الجزائر التي تحكمها فرنسا، وإنما إلى الجزائر الجزائرية، يعني

1 بالموازاة مع ذلك كان ميشال دويري في الجزائر لذات الغرض فصرح من قسنطينة: "إن حق تقرير المصير ساري المفعول، ويشترط فيه الوصول إلى السلام" أنظر: L'ECHO D'ALGER, N°17617 (4 / 10 / 1960)
2 علق منداس فرانس على الهدنة من جانب واحد التي إقترحها دوغول بما يلي: "إن فكرة تقرير المصير هي التي تنظر إليها العالم ويقبس بها تسوية المشكل الجزائري وليست فكرة الهدنة، فإذا أعلننا الهدنة فسنتطالب بضمانات تقرير المصير، وحينها نعود إلى النقطة التي إصطدمت بها محادثات مولان" أنظر: عبد الله شريط: الثورة الجزائرية...، 1960، ج.3، المرجع السابق، ص.47.

3 L'ECHO D'ALGER, N°17631 (9et 10 / 10 / 1960).

4 L'ECHO D'ALGER, N°17649 (3 / 11 / 1960).

5 L'ECHO D'ALGER, N°17647 (1 / 11 / 1960).

6 L'ECHO D'ALGER, N°17651 (5 / 11 / 1960).

أن الجزائر ستصبح مستقلة، وتتمتع إن شاءت، وهذا هو الواقع، بحكومتها، مؤسساتها، وقوانينها"، ثم عمده الجنرال "دوغول" إلى توضيح مفهوم "الجزائر الجزائرية" فقال: "إن جزائر الغد ستبنى وفق ما يقرره تقرير المصير، إما مع فرنسا، أو ضدها، ولن تعترض هذه الأخيرة على النتيجة التي ستنبثق عن صناديق الإقتراع مهما كانت"، مؤكداً على أن الثوار بإمكانهم: "الإسهام، دون استثناء، بالمحادثات المتعلقة بالإستفتاء المقبل، وبالحملة الإنتخابية التي ستجري بشأنه، والإشتراك بمراقبة الاقتراع، طالبا فقط الاتفاق على إيقاف القتال"، ثم عمده الجنرال للتأكيد مجدداً على أن "الجمهورية الجزائرية" ستحدث في يوم من الأيام، ولكنها لم تحدث حتى الآن أبداً¹، وهو ما يمثل نفيًا صريحاً لصحة تمثيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية للشعب الجزائري.

جاء هذا الخطاب من الجنرال "دوغول" في محاولة للضغط على جبهة التحرير الوطني وإبرازها في ثوب الرفض للمفاوضات²، وهو ما برز مع تصريحات تونس والرباط، أين اعتبروا هذا الخطاب كفرصة لتحقيق السلام³، خاصة أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، اعتبرت هذا التوجه الذي أعلنه الجنرال بمثابة إحياء لقانون الإطار الذي سبق وأن جاء به لأكوست وأكدت: "إن الحكومة الفرنسية رفضت التفاوض، وتحاول الآن فرض نظام يتعارض تعارضاً قطعياً مع مبدأ تقرير المصير،... والرأي العام العالمي سيدرك أنه أصبح ضرورياً أن تقوم الأمم المتحدة بالإشراف على استفتاء الشعب الجزائري في حق تقرير مصيره"⁴.

وبهذا يكون خطاب 4 نوفمبر 1960م، قد وضع الجنرال "دوغول" أمام تحديات جديدة⁵ خاصة أمام الجيش الفرنسي الذي لا يؤمن بغير الجزائر الفرنسية فإذا بالجنرال يريد

1 شارل دوغول: المصدر السابق، ص ص. 102، 103.

2 مفاوضات حول شروط وقف القتال لا المسائل السياسية التي هي سبب الحرب أصلاً: أنظر: محمد الميلي: المرجع السابق، ص. 201.

3 L'ECHO D'ALGER, N°17654 (8 / 11 / 1960).

4 " بلاغ من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية "، " الجزائر الجزائرية كما يحلم بها دوغول "، المجاهد، ع. 83 (28 / 11 / 1960).

5 إعتبر الشيوعيون أن التصويت بنعم يعني رفض السلم، كما تجمع آلاف الراضين فيما سيعرف بجبهة الجزائر الفرنسية وأقيمت مظاهرات حاشدة ضد سياسة دوغول الجديدة. أنظر: شارل دوغول: المصدر السابق، ص. 104.

"الجمهورية الجزائرية"، هذا ما جعل الجنرال دوغول في صف الخارجين عن القانون بالنسبة للجيش الفرنسي الذي جاء به الى السلطة¹. فكيف سيتصرف الجنرال؟

المطلب الرابع: مظاهرات 11 ديسمبر 1960م واقتناع دوغول النهائي بتطبيق سياسة تقرير المصير.

أمام حالة الغليان التي كانت عليها الجزائر وفرنسا، عقب تصريحات الجنرال "دوغول" الهادفة لإقرار الجزائر الجزائرية، وإعلانه يوم 16 نوفمبر أن تاريخ الإستفتاء حول تقرير المصير سيكون في الثامن من جانفي 1961م²، كان أصدقاء الجزائر عبر "الكتلة الأفرو-آسيوية"³ يستعدون لطرح مشروع قرار أمام هيئة الأمم المتحدة لمطالبتها بالإشراف على استفتاء تقرير المصير في الجزائر⁴، في ظل عدم وضوح مواقف مجموعة الدول الإفريقية المستقلة حديثا، والتي يراهن عليها الجنرال دوغول لفرض رؤياه⁵، ومن ناحية أخرى كان الإتحاد السوفياتي على وشك التقدم بمشروع قرار إلى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة "التصفية الإستعمار تصفية كاملة ونهائية"⁶، كما اعترف رسميا بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على لسان رئيسه "خروتشوف" بعد إستقباله لرئيس الوفد الجزائري كريم بلقاسم في 2 أكتوبر 1960م، قبل أن يؤكد يوم 7 أكتوبر: "إن الإستقبال يعتبر اعترافا فعليا بالحكومة المؤقتة... أليس العالم كله إعترف بها فعليا بدءا بدوغول الذي تفاوض معها في مولان"⁷.

أما الجنرال "دوغول" فقد عمل على تقوية سلطاته في الجزائر⁸، والاستعداد لجولة¹ جديدة هادفة لشرح توجهه الجديد فيما يخص الجزائر الجزائرية، حيث كان يعتزم إجراء

1 عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة...، 1960، ج.3، المرجع السابق، ص-ص.103-112.

2 صالح بلحاج: المرجع السابق، ص.170.

3 أنظر مقتطفات من خطاب الرؤساء المؤيدين للقضية الجزائرية (خروتشوف، نيكروما، بروز تيتو، جمال عبد الناصر، فيدال كاسترو)، المجاهد، ع.78 (3 / 10 / 1960).

4 أملا في قرار يفرض إشرافها على استفتاء تقرير المصير في الجزائر حيث دعى أحمد الشقيري- الذي خولته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لدعوة "همرشولد" حتى يتولى العملية بنفسه على اعتبار أنه يحظى بثقة الطرفين الفرنسي والجزائري. أنظر: أحمد الشقيري: المصدر السابق، ص-ص.166-168.

5 "دول المجموعة أمام مسؤولياتها" المجاهد، ع.83 (28 / 11 / 1960).

6 حيث عرفت هذه السنة "بعام إفريقيا بعد استقلال كثير من دولها وإنضمامها للأمم المتحدة" أنظر: حسن نافعة: المرجع السابق، ص.162

7 "الجزائر في معابر الأمم المتحدة"، روسيا والجزائر في الأمم المتحدة"، المجاهد، ع.79 (10 / 10 / 1960)

8 تم تعيين "لوي جوكس" وزيرا مكلفا بالشؤون الجزائرية يوم 22 نوفمبر 1960، وحل "جان موران" في اليوم الموالي بالجزائر خلفا لبول دولوفريي، فصرح: "لقد شعرت بفخر كبير عندما إختارتني فرنسا لإستكمال أكبر وأنبيل مهمة" أنظر: =

مقابلات مع بعض الشخصيات المسلمة المعروفة بمشاعرها الإيجابية من جبهة التحرير الوطني²، من منتخبي المجالس الإستشارية، إضافة إلى قادة الجيش الفرنسي، وإطارات مختلف المصالح الإدارية في الجزائر تحضيراً لإستفتاء 8 جانفي 1961م.³

ففي 9 ديسمبر 1960م صادف وصول الجنرال "دوغول" إلى وهران قيام جبهة الجزائر الفرنسية بتحويل أكبر المدن الجزائرية إلى مدن مينة عبر نداءاتها السابقة للإضراب، كانت أول محطة في رحلة الجنرال هي عين تيموشنت حيث حدثت أولى الصدامات، بين مسلمين كانوا يهتفون بالجزائر الجزائرية، وأوروبيين يهتفون بحياة الجزائر الفرنسية.⁴

وهذا ما استغلته قيادة المتطرفين في الجزائر وحاولت إرغام المسلمين على الانضمام لتظاهراتهم تحت شعار "الإخوة الفرنسية الإسلامية"، وهو ما روجت له "صدى الجزائر" فكتبت: "المسلمين يحملون الأعلام الفرنسية ويهتفون: "فرنسا هنا نريد أن نبقى فرنسيين".⁵

إلا أن الشعب الجزائري أظهر وعيه بخطورة الموقف الناجم عن مناورات كلا من دوغول، والمتطرفين في الجزائر حيث انطلقت مظاهرات عفوية⁶ رفعت خلالها شعارات تطالب بتقرير المصير، هاتفة بحياة جبهة التحرير الوطني، والجزائر المسلمة: "تحيا جبهة التحرير الوطني"، "يسقط دوغول"، "الجزائر مسلمة"، "يحيا فرحات عباس"، "أطلقوا صراح بن بلة..."⁷، واستمرت هذه المظاهرات أيام 11،12،13،14،15 من

L'ECHO D'ALGER, N°(23 / 11 / 1960) ET, (24-25 / 11 / 1960) =
1 أطلق عليها رحلة المطابخ الجديدة، أنظر:
L'ECHO D'ALGER, (6/ 12/ 1960)
2 علي كافي: المصدر السابق، ص.190.

3 La Dépêche de Constantine, N° 16743 (9 / 12 / 1960).

4 شايب قدادة: "إنعكاسات مظاهرات 11 ديسمبر على المشروع الفرنسي - الجزائر الفرنسية"، أعمال الملتقى الدولي حول تاريخ الثورة التحريرية بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 11 و 12 ديسمبر 2006، دار الهدى، 2007، ص.151، وحملت صحيفة "صدى الجزائر" حول ما حدث في عين تيموشنت للجنرال دوغول فأعتبرت أنه هو من "شجع الجزائريين على تكوين جزائريتهم" أنظر:
L'ECHO D'ALGER, (10 / 12 / 1960)

5 L'ECHO D'ALGER, (10 / 12 / 1960).

6 رغم محاولات بعض إطارات الجبهة بالعاصمة وغيرها تنظيم هذه المظاهرات، أنظر: لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص.33-37.

7 جيلالي صاري: "مظاهرات ديسمبر 1960 ودورها في تحرير الوطن"، المصادر، ع.2، المركز. و. دب. بت. ج. و. ث. ن. 1954، الجزائر، 1999، ص.147.

ديسمبر 1960م، ولم تتوقف إلا بعد دعوة جبهة التحرير الوطني لوقفها يوم 16 ديسمبر 1960م: "إن المعركة التي خضتموها قد كان لها أبلغ الصدى، وقد سجلها العالم كله باعتبارها انتصارا ساطعا لكفاحنا التحرري... إن معركة المظاهرات يجب أن تنتهي الآن. إنها ليست هي المعركة الأخيرة، وإن هناك إمتحانات أخرى تنتظرنا".¹

بهذا فرغم ادعاء السلطات الاستعمارية أن الإدارة الفرنسية بالجزائر والتيارات الموالية للجنرال دوغول هي من وقفت وراء تنظيم هذه المظاهرات²، إلا أن نتائجها تثبت عكس ذلك تماما، حيث برز بوضوح ما أصر الجنرال دوما على إنكاره، وهو تمثيل الجبهة للشعب الجزائري، كما أبرزت أيام ديسمبر نهاية أسطورة التهدة في المدن بعدما سبق وأن احتقل "ماسو" بنجاحها في العاصمة.

بالإضافة إلى ذلك إطلع الجنرال على حقيقة الوضع في الجزائر بعيدا عن التقارير التي تصله مباشرة بتقديم التهدة³، وهذا ما قصده بقوله: "إن هذه الزيارة -قطها يوم 13 ديسمبر بعد أن بلغه خبر وجود مؤامرة لإغتياله- سمحت لي بأن آخذ البعد الحقيقي للوضع في الجزائر"⁴ وهو "الدور الفعال لمنظمة جبهة التحرير الوطني في توجيه المظاهرات" - حسب تقرير وزارة التسليح والمواصلات الصادر يوم 28 فيفري 1961م-⁵، هذا ما جعل الجنرال "دوغول" لا يخضع لمطالب المتطرفين ويصر على أن: "الجزائر الجديدة قادرة على تحمل مسؤولياتها في إطار دولة تملك مؤسساتها القانونية وقانونها الخاص" خلال إفتتاح المجلس الوطني الفرنسي.⁶

1 "نداء من الرئيس فرحات عباس إلى الشعب الجزائري"، المجاهد، ع.85 (19 / 12 / 1960).
2 يذكر أحد المشاركين في المظاهرات: "المظاهرات في البداية كانت عبارة عن رد فعل عفوي للجماهير على إثر زيارة دوغول، حيث أشاع ضباط الوحدات الإدارية الحضرية أنهم لن يمنعوا خروج مظاهرات مساندة لسياسة دوغول، لتقف ضد مظاهرات المعمرين، فقمنا باستغلال هذا الضوء الأخضر، وقمنا بتعبئة الجماهير لرفع شعارات مساندة لجبهة التحرير الوطني، إبتداء من يوم السبت 10 ديسمبر بواسطة لجان التنظيم" أنظر: صورية بلهادف: **مظاهرات 11 ديسمبر 1960 بين الذاكرة والتاريخ**، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005، ص.127.

3 Mohamed Téguia :op-cit, pp.510-516.

4 L'ECHO D'ALGER, (13/ 12 / 1960).

5 تقرير وزارة التسليح والمواصلات العامة، أ.ج.م.ج.ج، "De Gaulle et son entourage de l' Elysée" face a L'Algérie (G0307). م.و.أ.

6 L'ECHO D'ALGER, (21 / 12 / 1960).

أما على الصعيد الدولي¹ فإن تمكنت فرنسا من تجاوز مشروع القرار الأفروآسيوي الذي ينص على ضرورة إشراف الأمم المتحدة على إستفتاء تقرير المصير²، بفضل دعم المجموعة الإفريقية الفرنسية³ فإن مظاهرات 11 ديسمبر 1960م كانت السبب الرئيسي في القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العشرين، في ظل التضامن الدولي الكبير مع الثورة جراء الأصدقاء القادمة من الجزائر، حيث أصدرت الجمعية العامة يوم 20 ديسمبر 1960 قرارا حول الجزائر حصل على تأييد 63 دولة مقابل رفض 8 دول، تضمن ما يلي:

- الإعراف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير والحصول على الإستقلال.
- الإعراف بضرورة الحصول على كل الضمانات التي تسمح بتحقيق هذا الهدف، مع احترام سلامة الأراضي الجزائرية ووحدها⁴.
- إن الجمعية العامة مسؤولة عن تنفيذ هذا القرار بصورة كاملة⁵.

وهو القرار الذي جعل المتطرفين يراهنون على هدف جديد هو تقسيم الجزائر، وهذا ما عبر عنه "جاك سوستيل": "من أجل السلام في الجزائر يجب أن نقول لا، لا يوجد هناك إختيار ثالث إما الفرنسية، وإما الاستقلال"⁶، لكن "قبل فقدان الجزائر يجب اقتسامها"⁷

أما الجنرال دوغول فيبدو أن قرار الأمم المتحدة قد شكل دافعا قويا لمضيه في مشروعه الخاص حول تقرير المصير في الجزائر عبر الإستفتاء الذي تقرر سابقا في 8 جانفي

1 حول أصدقاء المظاهرات في مختلف العواصم العربية والغربية... أنظر: شايب قدارة: المرجع السابق، ص. 155-160.

2 يحي بوعزيز: ثورات الجزائر...، المرجع السابق، ص. 298.

3 رغم أن مداخلات جل قادتها كليبولد سيدار سانغور، محمود ضيا... أكدت على أن السلم في الجزائر لن يتحقق إلا عبر الجلوس لطاولة المفاوضات على أساس تقرير المصير، في حين أصروا على كلاً من (كوت ديفوار، السينغال، النيجر، الداومي، الكونغو برازافيل، فولتا العليا، الغابون، تشاد، مدغشقر، أفريقيا الوسطى، الكامبيون) على ضرورة التخلص من البند الذي يفرض قيام الأمم المتحدة بالإشراف على إستفتاء تقرير المصير، أنظر:

-La Paix en Algérie par la Negociation- La position du Senegal a L O.N.U.- dans Le debat Algérien. (...)

4 صورية بلهادف: المرجع السابق، ص. 138.

5 جئى بهذا البند بدل البند الرابع في مشروع القرار الأفرو-آسيوي الذي سبق وأن رفض حيث لم توافق عليه سوى 27 دولة مقابل رفض 20 دولة وإمساك 28 دولة عن التصويت. أنظر: يحي بوعزيز: ثورات الجزائر...، المرجع السابق، ص. 298. أنظر الملحق رقم (9) ص. 226.

6 L'ECHO D'ALGER, (21 / 12 / 1960).

7 L'ECHO D'ALGER, (23 / 12 / 1960).

1961م، خاصة بعد جلسة 19 ديسمبر لمجلس الأمن أين ظهر الرئيس "كينيدي" في صف الجنرال دوغول وسياسته.¹

المبحث الرابع: إستفتاء 8 جانفي 1961 والمفاوضات الرسمية لتقرير المصير في الجزائر.

المطلب الاول: الشعب الفرنسي يزكي سياسة تقرير المصير في الجزائر.

خلال زيارته للجزائر تيقن "دوغول" أنه أصبح بين قوتين متضادتين، حيث أدرك قوة جبهة التحرير الوطني من جهة، ومن جهة أخرى نوايا دعاة الجزائر الفرنسية للإطاحة به، هذا ما جعله يشرع مباشرة عند عودته لفرنسا في الإستعداد لاستفتاء 8 جانفي 1961م، بهدف تعزيز سلطاته بسلطة سياسية لا يمكن الجذال فيها، سواء من الجيش والمتطرفين، أو جبهة التحرير الوطني، هي سلطة الشعب الفرنسي.²

هذا ما أدى بالجنرال لأن يشترك في الدعوة للإستفتاء بنفسه حيث خاطب الشعب الفرنسي ثلاث مرات قبل 8 جانفي، فقال يوم 20 ديسمبر 1960م: "إن الشعب الفرنسي مدعو للقول إذا كان يقراً، كما أقترح عليه، أن يختار السكان الجزائريين مصيرهم بأنفسهم...، إن فرنسا التي تتخذ هذا القرار يحدها الأمل... بأن تتعامل في المستقبل، مع جزائر هادئة ومسؤولة³...، لذلك أطلب من الفرنسيات والفرنسيين الإجابة بنعم بشكل صريح وشامل"، ثم جدد هذه الدعوة في خطابه يومي 31 ديسمبر 1960م، و6 جانفي 1961م، مدّعياً أن حل القضية الجزائرية قد إنحصر بين دوغول والشعب الفرنسي.⁴

وهي القضية التي سبق للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وأن أكدت على أن قبول دوغول الإحتكام لتقرير المصير في حد ذاته قد جرد الحكومة الفرنسية وشعبها من أي

1 حسينة حماميد: المنظمة العسكرية...، المرجع السابق، ص.78.

2 Patrick Événé, opcit, p.282 .

3 أراد الجنرال تشكيل حكومة جزائرية، ومؤسسات مؤقتة باستثناء جبهة التحرير الوطني، للوصول لما يسميه الجزائريون الجزائرية قبل تطبيق تقرير المصير، أنظر: أ.ح.م.ج.ع، و.ت.م.ع، "De Gaulle et son entourage de l'Elysée"، المصدر السابق.

4 شارل دوغول: المصدر السابق، ص.108، 109.

سلطة على مصير الشعب الجزائري¹، هذا ما جعل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، تؤكد أن هذا الإستفتاء لن يكون إلا على شاكلة الإنتخابات السابقة لأن أساسه غير صحيح فكيف يستفتى الشعب الفرنسي لتقرير مصير الشعب الجزائري؟²، ولهذا قامت بدعوة الشعب الجزائري لمقاطعة الاستفتاء، حيث تم توزيع منشور بالجزائر جاء فيه: "ينبغي الآن كسب معركة الإستفتاء،...، فبقائك في منزلك ستسجل بغيابك المكثف رفضك لتمثيلية الإستفتاء..."³

رغم حالة الترغيب، الترهيب والمعارضة التي عرفتها أيام الإستفتاء⁴ إلا أن نتائجه⁵ جاءت كما أرادها الجنرال دوغول، حيث جاء التأييد الصريح لصالح سياسة دوغول الجزائرية بأكثر من ثلاثة أرباع المصوتين بنسبة 75,25% في الميثروبول صوتوا بكلمة "نعم"، أما في الجزائر فكانت نسبة 69,09% لصالح دوغول أيضا⁶، رغم النشاط المكثف للداعين بالتصويت ضد مقترح الجنرال دوغول "دعاة الجزائر الفرنسية"⁷.

بهذا كانت نتائج إستفتاء 8 جانفي بمثابة استكمال لخارطة الطريق البعيدة المدى لسياسة الجنرال دوغول، وهذا ما قصده الجنرال عندما قال لوزير حكومته دي ميغيل: "الآن الطريق مفتوح، لكننا لن نتخذ الأمر بسهولة، ولن نسرع كثيرا في عملنا، يجب ألا نسرع أكثر من الدراجة الهوائية"⁸.

حيث بنى الجنرال دوغول إستراتيجيته -حسب تقرير وزارة التسليح والمواصلات- المستقبلية لحل القضية الجزائرية على جملة من الخطوات المتأنيبة تجاه جبهة التحرير الوطني والمستوطنين كما يلي:

- 1 "بلاغ من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية"، المجاهد، ع.83(28 / 11 / 1960).
- 2 "بين الإستفتاء وتقرير المصير" و "مأشبه اليوم بالبارحة" المجاهد، ع.82(2 / 1 / 1961).
- 3 Mohamed Harbi, Gilbert Meynier : **le FLN, documents et histoire (1954-1962)**, Ed. Casbah, Alger, 2004, p.829.
- 4 حيث قام الجيش الفرنسي بمحاولات لدفع الناس للتصويت قسرا أحيانا، ودعوتهم للتصويت طوعا أحيانا أخرى، أنظر: "الصورة الكاملة لحرب الإستفتاء"، المجاهد، ع.87(16 / 1 / 1961) وأنظر أيضا: رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص.464.
- 5 جرى الإستفتاء في الجزائر من 6-8 جانفي، ويوم 8جانفي بفرنسا، أنظر: عمار بوحوش: المرجع السابق، ص.450.
- 6 Ben Jamin Stora, opcit, p.176.
- 7 شارل دوغول: المصدر السابق، ص.109.
- 8 أ.ح.م.ج.ع، و.ت.م.ع، "De Gaulle et son entourage de l'Elysée face a L'Algérie"، المصدر السابق.

- إعادة التعرف على جبهة التحرير الوطني، خاصة بعد ديسمبر 1960م، في ظل استحالة إغرائها.
- التأكيد للأوروبيين أن دوغول يسيطر بالكامل على الجيش الفرنسي.
- تهيئة النواب المسلمين الديغوليين للعب دور الوسيط التقني بين فرنسا اليوم وجزائر الغد.
- التأكيد على أن الرأي العام الفرنسي هو من يقرر المصير السياسي مع جبهة التحرير الوطني، أو مع غيرها.
- ضرورة ربح أوروبيي الجزائر وإبقائهم تحت عضوية الإدارة.¹

وهي الخطوات التي تأتي في إطار التصور القبلي من الجنرال دوغول حول ترسيم المفاوضات لتقرير المصير، رغم أن الحكومة الفرنسية سيكون لها توجه آخر لصالح المستوطنين والإدارة المحلية²، مباشرة بعد بيان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 16 جانفي 1961م، الذي أكدت فيه أن الشعب الجزائري قد عبّر عن آماله في إستقلال الجزائر ورفض "سياسة الدستور الممنوح" من خلال امتثاله لتوجيهات الحكومة المؤقتة بالإستتفاف عن التصويت، كما جددت الحكومة المؤقتة رغبتها والشعب الجزائري في حل تفاوضي للقضية الجزائرية³، وهو ما يريده دوغول - لكن وفق تصوره الخاص- الذي لم يبقى أمامه سوى معارضة قادة الجيش الفرنسي في الجزائر المتمسكين بالجزائر الفرنسية.

المطلب الثاني: الإعلان عن المفاوضات ورد فعل جنرالات الجزائر.

بعد إستفتاء 8 جانفي، وبيان الحكومة المؤقتة الجزائرية الداعي للتفاوض، وفي ظل الظروف المحيطة بالجنرال دوغول والتي أصبحت تهدد فرنسا نفسها⁴، قرر الجنرال

1. أ.ج.م.ج.ج.، و.ت.م.ع، "De Gaulle et son entourage de l'Elysée face à L'Algérie"، المصدر السابق.

2 في 21 جانفي 1961 م. أصدرت الحكومة الفرنسية خمسة مراسيم تعتبر خرقاً لتقرير المصير أهمها :

- إنشاء مجالس إقليمية في مدن الجزائر، وهران وقسنطينة.
 - توسيع مسؤولية الإدارة المحلية.
 - تحويل مجلس الوزراء الفرنسي وممثله في الجزائر سلطة نقل بعض الإختصاصات لرؤساء الإدارات.
- أنظر: بسام العسلي: المرجع السابق، ص.215.

3 "النص الكامل لبيان الحكومة الجزائرية بعد عمليات الإستفتاء المزيفة"، المجاهد، ع.88(30 / 1 / 1961).

4 أنظر الملحق رقم (10) ص.227.

"دوغول" الشروع في إجراء اتصالات سرية مع جبهة التحرير الوطني، حيث تم أول لقاء بين الطرفين¹ منذ محادثات مولان بلوسارن-سويسرا- بتاريخ 20 فيفري 1961م بوساطة الوزير السويسري "اوليفي لونغ"، وهو اللقاء الذي برزت فيه شروط ووجهات النظر حول بعض القضايا الجوهرية، ولكنه أغفل أخرى -حسب رضا مالك-²، حيث تطرق "بومبيدو" لصيغة المؤسسات المؤقتة، ضمانات تقرير المصير، جنسية الأقلية الأوروبية، شكل السلطة المستقبلية، ضمانات تمثيل الأقليات، وفي ظل تأكيد الطرف الجزائري على الإلتزام التام بمبادئ الثورة أكد "بومبيدو" أن قضية الصحراء لا نقاش فيها لأنها بحر والجزائر هي إحدى ضفافه.³

وأمام تباعد وجهات النظر تقرر الإبقاء على حالة الإتصال بين الطرفين عبر الوسيط السويسري، ليتم بعدها عقد لقاء آخر من 5-23 مارس 1961م في نيوشاتل، وهو اللقاء الذي لقي مصير سابقه بسبب الخلاف حول قضية الصحراء⁴، وطبيعة الإستقلال، إضافة إلى تهرب الفرنسيين من مناقشة ضمانات تقرير المصير، والتوجه نحو إثارة كل القضايا دفعة واحدة.⁵

إلا أن الاتصالات السرية العديدة التي جرت بين مندوبين من الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية فيما بين 15 و30 مارس 1961م في سويسرا، روما، وتونس⁶ قد انتهت إلى تحديد يوم 7 أبريل 1961م كتاريخ للشروع في المحادثات الرسمية بمدينة إيفيان حول تقرير المصير، والمشاكل المتعلقة به، حيث أصدرت كلا الحكومتين بلاغا يوم 30 مارس 1961م تؤكد فيه استئناف المفاوضات⁷، لكن الحكومة المؤقتة قررت في اليوم

1 ضم الوفد الجزائري: الطيب بولحروف، أحمد بومنجل، ومثل الحكومة الفرنسية: جورج بومبيدو، برونو دولاس. 2 Redha Malek: op-cit, p.125.

3 بن يوسف بن خدة: اتفاقيات...، المصدر السابق، ص.20، 21.

4 خاصة في ظل أطماع بورقوية لتوسيع حدود تونس الجنوبية نحو الصحراء الجزائرية، وهو ما تجلّى في لقاء بورقوية دوغول بعد إستفتاء 8 جانفي 1961، أنظر: شارل دوغول: المصدر السابق، ص.112-115.

5 يحي بوعزيز: ثورات الجزائر...، المرجع السابق، ص.310.

6 سبق لصحيفة صدى الجزائر وأن أشارت لجهود بورقوية لعقد قمة بين عباس ودوغول "فرحات عباس في باريس" وأكدت أن المفاوضات ستستأنف في ذات اليوم الذي تستأنف فيه جلسات هيئة الأمم المتحدة أي 7 مارس. أنظر:

عبد الله شريط: الثورة الجزائرية...، 1961، ج.1، المرجع السابق، ص.87.

7 يحي بوعزيز: ثورات الجزائر...، المرجع السابق، ص.311.

الموالي تعليق مشاركتها في إيفيان بسبب تصريحات "لوي جوكس"¹ بأن المحادثات حول تقرير المصير ستشمل أيضا الحركة الوطنية الجزائرية²، ثم خطاب ميشال دوبيري الذي تحدث عن "الطابع الفرنسي للصحراء"³.

إلا أن الجنرال "دوغول" إستدرك الموقف من خلال مؤتمره الصحفي يوم 11 أبريل 1961م، أين أكد على ضرورة المضي قدما في تنفيذ سياسته الجديدة بخصوص تصفية الإستعمار⁴، قائلا: "إن أقل شيء يمكن قوله هو أن الجزائر تكلفنا أكثر بكثير مما نربح منها،... إن فرنسا... لا تبدي أي اعتراض على أن يقرر السكان الجزائريون تكوين دولة تتولى رعاية شؤون بلدهم... إن هذه الدولة ستتمتع بسيادتها داخليا وخارجيا..."⁵، كما أكد أن أي انتخابات في الجزائر لن تكون واقعية إلا إذا ساهم فيها الذين يقاتلون في الجبال"⁶.

في هذه الأثناء كانت الحكومة الفرنسية بأمر من دوغول تحضر لمشروع هدنة أحادية الجانب أملا في إرغام جبهة التحرير الوطني على وقف القتال قبل التقدم للمفاوضات⁷.

وبهذا كان خطاب 11 أبريل، ومشروع الهدنة الأحادية الجانب التي قررها الجنرال دوغول⁸، بمثابة الشرارة التي أشعلت فتيل التمرد ضد الجنرال⁹ يوم 22 أبريل 1961م بقيادة مجموعة من الجنرالات المتقاعدين بالتعاون مع ضباط من الجيش المعروفين

1 لوي جوكس: ولد في 11 سبتمبر 1901 ببيور لاران، تولى رئاسة الوفد الفرنسي في إيفيان التوقيع على الإتفاقيات من الجانب الفرنسي، توفي في 6 أبريل 1991م. أنظر: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص. 131.

2 Mohamed Tegua: op-cit, pp.519.

3 صالح بلحاج: المرجع السابق، ص. 172.

4 Ben Jamin Stora: Algérie..., op-cit, p.176.

5 شارل دوغول: المصدر السابق، ص. 117.

6 محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص. 158.

7 سبق وأن لوح الجنرال بهذه الهدنة خلال شهر ديسمبر 1960، إلا أن تطبيقها فعليا لن يتم إلا مع انطلاق مفاوضات إيفيان.، أنظر: صالح بلحاج: المرجع السابق، ص. 172.

8 Bernard Tricot: opcit, p.238.

9 حيث بقي المتطرفون في الجزائر محافظين على قوتهم ، وظلوا على مواقفهم الراضية لأي تفاوض مع جبهة التحرير الوطني، ثم بدؤوا في التحضير الفعلي للإنتقال على الجنرال دوغول عبر ما عرف باتفاقيات مدريد حول تأسيس منظمة عسكرية في 11 فيفري 1961م . أنظر: حسينة حماميد: المنظمة العسكرية...، المرجع السابق، ص- ص. 73-85.

بموالاتهم للمعمرين والجزائر الفرنسية¹، حيث أصدر قادة الانقلاب بيانا أعلنوا فيه حالة الحصار، وانتقال السلطة إلى الجيش، وأن كل من ساهم في مشروع التخلي عن الجزائر سيحال على محكمة عسكرية ستنشأ للنظر في الجرائم المرتكبة ضد أمن الدولة²، حيث تم الإستيلاء على المباني الحكومية وسجن ممثلي سلطة باريس في الجزائر (جان موران، غامبيز، فيرنيه) والتلويح بالهجوم على باريس، إلا أن رد الجنرال "دوغول" كان سريعا حيث أوفد إلى الجزائر كلا من "لوي جوكس" والجنرال "أوليه" بغية إعادة الأمن وتحذير المسؤولين المترددين، وهو ما أعلن عنه "ميشال دوبري" للإذاعة الفرنسية: "إن الحكومة عازمة على فرض احترام إرادة الأمة، وعلى جميع الرؤساء في الجزائر ألا يطيعوا سوى رئيسها وهو الجنرال دوغول"³.

كما قرر مجلس الوزراء إعلان حالة الطوارئ، وإحالة قادة العصيان على القضاء، وفي يوم 23 أبريل قام الجنرال دوغول بتفعيل المادة 16 من الدستور التي تسمح له بحرية التصرف⁴، حيث ظهر الجنرال على شاشة التلفزيون في بزته العسكرية (لباس فرقة الفهود)، وأكد عزمه والشعب الفرنسي على القضاء على التمرد: "إنني أصدر أوامري باسم فرنسا، بوجوب استعمال جميع الوسائل، أقول جميع الوسائل، لقطع الطريق على هؤلاء الرجال، في انتظار القضاء عليهم"⁵، كما جدد التأكيد على أنه لن يتراجع عن مشروعه فيما يخص الجزائر: "...إن فرنسا التي استرجعت مكانتها بين الدول ستواصل مهامها في الخارج، من خلال العمليات التحريرية الضرورية للأمم... وكل ذلك سيصبح سرا با بسبب هذه المغامرة الممقوتة من متمردي الجزائر"⁶.

1 راؤول سالان Raoul Salan القائد الأعلى للقوات المسلحة في الجزائر سابقا، أندري ماري زيلر Andre-Marie Zeller المفتش العام للقوات المسلحة البرية سابقا في الجزائر، موريس شال Maurice Challe القائد الأعلى للقوات المسلحة بالجزائر سابقا، إدموند جوهو Edmond Jouhoud، القائد الأعلى للقوات البحرية سابقا أنظر:

Jean Jacques Servan Schreiber :op-cit , p.212 .

2 صالح بلحاج: المرجع السابق، ص.177، أنظر محتوى القانون الذي أصدره قادة الانقلاب:

Patrick Evéno: op-cit, p.284.

3 شارل دوغول: المصدر السابق، ص - ص.118-120.

4 المصدر نفسه، ص.120.

5 المصدر نفسه، ص.121.

6 Patrick Evéno: op-cit, p.285.

وبهذا الموقف الصارم من الجنرال "دوغول" تم إفشال انقلاب الجنرالات في الجزائر، وهو الانقلاب الذي اعتبرته الكثير من الصحف الفرنسية بمثابة العملية الجنونية نظرا لقوة الجنرال، وسيطرته على فرنسا، والتأييد الشعبي الواسع الذي يحظى به¹، رغم أن هذا الانقلاب قد أبرز بوضوح حالة الإنقسام التي يعيشها الجيش الفرنسي(الجيش الرسمي، الجيش الديغولي)².

بهذا الإنتصار الذي خرج به "دوغول" من معركة الانقلاب، لم يبقى هناك أي حاجز في طريق إيفيان لتقرير المصير وعودة السلم إلى الجزائر، كما أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي ركزت على مسألة نفوذ الجيش الفرنسي خلال كل خطوة قطعها دوغول، قد تبينت أن الدولة الفرنسية والجنرال "دوغول" قد تمسكا بمبدأ تقرير المصير نزولا عند رغبة الشعب الفرنسي³، فما الخطوة التالية في طريق التسوية؟

المطلب الثالث: مفاوضات تقرير المصير أمام قضية الصحراء.

مباشرة بعد تجاوزه لانقلاب 22 أبريل، قرر الجنرال "دوغول" التوجه نحو قادة الثورة للعودة إلى المفاوضات، حيث تم الإتفاق على يوم 20 ماي 1961م لاستئناف المفاوضات بإيفيان⁴، حيث سبق للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن قامت بتحديد ملفات المفاوضات⁵، وأعضاء الوفد المفاوض مباشرة بعد خطاب دوغول في 11 أبريل 1961م.⁶

1 أنظر ما كتبه جريدتي "الوفيغارو، لبيراسيون" يوم 25 أبريل 1961، عبدالله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة...، 1961، ج.1، المرجع السابق، ص.163، 164.

2 عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة...، 1961، ج.2، المرجع السابق، ص.210.

3 عبد الله شريط: الثورة الجزائرية...، 1961، ج.1، المرجع السابق، ص.171.

4 تم الإعداد لهذه المفاوضات بوساطة "أوليفي لونق". أنظر: عمار بوحوش: المرجع السابق، ص.453.

5 حق تقرير المصير كشرط مسبق، إرجاء المحادثات حول وقف إطلاق النار، سلامة ووحدة الجزائر قبل أي اتفاق حول الضمانات، إضافة إلى قضايا الأقلية الأوروبية، القواعد العسكرية، المرحلة الإنتقالية، الإستفتاء. "هل ترغب الجزائر أن تكون دولة مستقلة نعم أولا-حسب كريم بلقاسم... أنظر:

Redha Malek: op-cit, pp.111- 114 .

6 ضم الوفد الجزائري كلا من: كريم بلقاسم، أحمد فرانسيس، أحمد بومنجل، الطيب بولحروف، محمد الصديق بن يحي، قايد أحمد، رضا مالك، حيث إنطلق الوفد من تونس نحو سويسرا في 8 ماي 1961. أنظر

Redha Malek: op-cit, p.122

فكانت مفاوضات إيفيان الأولى بين الوفد الجزائري وممثلي الحكومة الفرنسية¹ من 20 ماي إلى 13 جوان 1961م، في جو من انعدام الثقة خاصة بعدما تم الإعلان عن الهدنة الأحادية الجانب² بالموازاة مع هذا اللقاء ما سمح لـ"لوي جوكس" بإخراج الوفد الجزائري عندما طالبه بإتخاذ نفس الخطوات³، خصوصا مع إعلان "بورقيبة" أنه يؤيد سياسة الجنرال دوغول، أما عن مجريات اللقاء فإن الوفد الفرنسي عمل على تأكيد الوجود الفرنسي في الجزائر من خلال تركيزه على الضمانات الخاصة بالمعمرين⁴ في حالة استقلال الجزائر، فاقترح الجنسية المزدوجة، والتسيير الإداري في المناطق الأهلة بالمعمرين، وأن تقرير المصير لن يخرج عن خيارين الانفصال أو الإشتراك...⁵

كما أكد "لوي جوكس" على ضرورة بقاء القوات الفرنسية في قاعدتي المرسى الكبير، ورقان إضافة لمطارات عسكرية أخرى⁶، أما فيما يخص الصحراء فإن البعثة الفرنسية قد اعتبرتها مقاطعة خاصة ولها نظام خاص بها⁷، وأنها وضعت موضع الإستثمار من قبل فرنسا وبالتالي يجب إبقاؤها فرنسية مع إشراك الجزائر والدول المتاخمة لها في استغلال ثرواتها.⁸

أما موقف الوفد الجزائري بخصوص هذه المقترحات فكان، منح الجنسية الجزائرية لمن أرادها، كما اعتبرت قضية القواعد العسكرية مسألة منافية لإجراءات و ضمانات تقرير

1 لوي جوكس: الوزير المكلف بالشؤون الجزائرية، برنار تريكو: مستشار دوغول، إضافة إلى: رولاند كادي، الجنرال جان فيكتور سيمون، كلود شايان، برونو دولوس، العقيد دوسيغان-بازي، والمفتش المالي رولاند بيليغار، أنظر:

Bernard Tricot: op-cit, p.239.

2 توقيف العمليات العسكرية، تحويل السجناء من جزيرة إكس إلى قصر توركان، إطلاق سراح 6000 سجين، إضافة إلى تسريح الشعب من المحتشدات...، أنظر: بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص.24.

3 Bernard Tricot: op-cit, p.245 .

4 Redha Malek: op-cit, p.138 .

5 Bernard Tricot: op-cit, pp.245-252.

6 Redha Malek: op-cit, p.138.

7 لكن أحد المفاوضين الفرنسيين في إيفيان وهو برنار تريكو يعترف أن الصحراء ظلت تابعة في كل شؤونها الإدارية والاقتصادية للحكومة العامة في الجزائر إلى غاية 1961، أنظر:

Bernard Tricot : op-cit, p.259.

8 سليمان الشيخ : المرجع السابق، ص.127.

المصير، أما قضية الصحراء¹ فأكد الوفد الجزائري رفضه لأي محاولة لتقسيم الجزائر وهذا ما أكدت عليه الثورة منذ أول نوفمبر 1954م.²

وأمام حالة الإنسداد التي وصل إليها الحوار أعلن الوفد الفرنسي انسحابه في 13 جوان بدعوى تصلب الموقف الجزائري وتشبثه بالصحراء³، وهي القضية التي جعلت كل القضايا الأخرى معلقة⁴، وأدت بالطرف الفرنسي إلى اقتراح تقسيم الجزائر⁵، فكان رد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عبر نشاط عسكري مكثف في ظل الهدنة التي أعلنها الجنرال.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى باشرت الحكومة المؤقتة نشاطا دعائيا واسعا في مختلف العواصم الإفريقية ضد مخطط الجنرال لرسم الحدود الصحراوية مع هذه الدول المتاخمة للصحراء، حيث أكدت أنها ستقيم علاقات تعاون معها لاستغلال الصحراء بعد الإستقلال، لتشهد بعدها الجزائر مظاهرات شعبية حاشدة بعد نداء الحكومة المؤقتة الذي جعل من يوم 5 جويلية يوما وطنيا ضد سياسة التقسيم التي ينتهجها الجنرال دوغول.⁶

1 التي يتفق ساسة فرنسا على كونها إقليما متميزا عن الجزائر يقول جاك سوستيل: "كان المذهب الرسمي قائما على اعتبار مشكلة الصحراء بصورة منفصلة عن المشكلة الجزائرية، كان هذا وفق اعتقادي موقفا لا يمكن الدفاع عنه على المدى البعيد، لأنه مناقض للوقائع الجغرافية والإثنية الأكثر بداهة، لكنه في الوقت الحاضر مفيد لأن الصحراء بهذه الطريقة أصبحت خارج تقلبات وتناقضات السياسة الجزائرية"، حيث يرى سوستيل بهذا أن الصحراء (الساورة) يجب "أن لا تكون مع فرنسا بل في فرنسا وفرنسا" أنظر:

- Jacques Soustelle : **L'espérance trahie(1958-1961)** , Ed.de l'alma, Paris, 1962, p.97.

2 "شعبنا لن ينقسم وأرضنا لن تتجزأ"، المجاهد، ع.97(5 / 6 / 1961).

3 حاول الوسيط السويسري إعادة عقد اللقاء بين الطرفين دون التطرق لمسألة الصحراء، وهذا ما رفضه كريم بلقاسم.

أنظر: سيد علي أحمد مسعود : المرجع السابق، ص.208.

4 نالت الصحراء أهمية قصوى في برنامج الجنرال دوغول ومن سبقوه بعد إكتشاف البترول بها سنة 1956 فبدأت الحيل الفرنسية القانونية لفصل الصحراء، حيث أدرجت ضمن المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية بموجب قانون 1 جانفي 1957، ثم في 21 جوان 1957 ثم شكلت وزارة الصحراء ومنصب وزير الصحراء في الحكومة الفرنسية. أنظر: صالح بلحاج: المرجع السابق، ص.385.

5 Albert Paul Lentin, op-cit, p.299.

6 أنظر كلا من: "5 جويلية اليوم الوطني ضد التقسيم"، المجاهد، ع.99(3 / 7 / 1961)، "الشعب الجزائري لم يخلف موعده مع التاريخ"، المجاهد، ع.100(17 / 7 / 1961).

أمام هذه التطورات لم يبق أمام الجنرال دوغول إلا العودة لاستئناف المفاوضات، خاصة وأن بعض الأوساط الفرنسية حملته مسؤولية فشل مفاوضات إيفيان، إضافة إلى تزايد نشاط المتطرفين ضد الجنرال بما أصبح يهدد فرنسا نفسها.¹

وبهذا إنطلقت محادثات "لوگران"² من 20-28 جويلية 1961م، وفي الجلسة الأولى جدد "لوي جوكس" موقفه والحكومة الفرنسية من قضية الصحراء التي لن يشملها الإستفتاء بل سيقصر على 12 محافظة فقط، مؤكدا أن ثروات الصحراء يجب أن تستفيد منها الجزائر والدول الصحراوية وكذلك فرنسا³، ثم اقترح إنشاء أربع لجان عمل حول:

- وسائل التهدئة.
- ضمانات تقرير المصير.
- الضمانات الخاصة بالتعاون "التوأمة" بين المجتمعين.
- مستقبل العلاقات الثنائية بين الجزائر وفرنسا بما فيها الصحراء.⁴

أما كريم بلقاسم فأكد رغبة الطرف الجزائري في الوصول إلى حلول بعيدا عن محاولات الإغراء، وأن تقرير المصير هو الموضوع الأساسي للمحادثات خاصة فيما يتعلق بالصحراء. ثم اقترح من جانبه خمس نقاط للمناقشة هي:

- ضمانات حق تقرير المصير ومكان تطبيقه.
- المرحلة الإنتقالية .

1 أنظر مقالات "ليكسبريس 17 جوان، أفريك أكسيون 17 و 21 جوان) عبد الله شريط: الثورة الجزائرية...، 1961، ج.2، المرجع السابق، ص.ص. 25-31، 202.

2 إلا أن الرئيس بورقيبة رأى أنه الوقت المناسب لإسترداد بنزرت وترسيم الحدود مع الجزائر عند ما يعرف بالنقطة "233" في التراب الجزائري، فكان تدخل الجيش الفرنسي الذي أحبط هذه المحاولة، حيث أرسل الجنرال دوغول برقية تنطوي عن التهديد والوعيد - حسب دوغول- قبل ان يأمر بشن الهجوم على قاعدة بنزرت في 18 جويلية، أما المغرب فقرر بعد لقاء فرحات عباس والحسن الثاني في 11 جويلية 1961 تأجيل مسألة رسم الحدود إلى ما بعد استقلال الجزائر، أنظر: شارل دوغول: المصدر السابق، ص.ص. 131، 132، وانظر أيضا.

Mohamed Harbi: *Les Archives de la révolution Algérienne*, Les éditions Jeun Afrique, Paris, 1981, p.458.

3 Maurice Vaisse: *Vers La Paix En Algérie-Les négociations D'évian dans Les Archives diplomatiques Françaises 15 janvier 1961-29 juin 1962*, Ed. Alem el Afkar, Alger, 2012, p.224, 225.

4 Ibid, p.226.

- الضمانات الخاصة بالفرنسيين في الجزائر.

- إستبدال انفصال الصحراء بالتعاون والتنسيق لاستغلالها.

- الأنماط التقنية لوقف إطلاق النار.¹

ليحتدم بعدها النقاش حول قضيتي الصحراء والمستوطنين- شكلت قضايا الصحراء، المستوطنون والوجود الفرنسي محور المفاوضات إلى يوم توقيع اتفاقيات إيفيان- إذ طالب الوفد الفرنسي بالجنسية المزدوجة للمستوطنين، أما قضية الصحراء فرفضت فرنسا الإعتراف بها كأرض جزائرية²، وكان رد الوفد الجزائري أن تقرير المصير دون الصحراء يعتبر "قرارا ظالما"، ويجب أن تكون جبهة التحرير الوطني هي من تتفاوض مع دول الجوار حول قضية الحدود، وأما المستوطنين فإن لهم المساواة مع المسلمين دون امتيازات خاصة بهم³، وأكد أنه لا وجود لشعبين إنما مسلمين عرب وأقلية أوروبية⁴، إلا أن "جوكس" جدد إصراره على حصول المستوطنين على امتيازات خاصة فيما يخص التعليم، الأحوال الشخصية، الإستثمار والجنسية المزدوجة، ليتطرق بعدها "برنار تريكو" للحديث عن كيفية تطبيق تقرير المصير، ثم محتوى المرحلة الإنتقالية...⁵، وبين الأخذ والرد على هذه القضايا بقيت قضية الصحراء تراوح مكانها، وهو ما كان سببا في القرار الذي اتخذه "كريم بلقاسم"⁶ بقطع المحادثات⁷، حيث أكد "برنار تريكو" لاحقا "أنه ضد منح الإستقلال للصحراء" خاصة بعد رسالة "روبير لوكور" الوزير المكلف بالصحراء، وأقاليم ما وراء

1 Maurice Vaisse: op-cit, pp.227-229.

2 Charles-Robert Ageron : op-cit, p.7.

3 Maurice Vaisse: opcit, p p.230-234.

4 Charles-Robert Ageron : op-cit, p.7.

5 Maurice Vaisse : opcit, p p.240-242.

6 كريم بلقاسم: ولد يوم 22 ديسمبر 1922 بذراع الميزان، انخرط في صفوف حزب الشعب سنة 1945 ، ثم أصبح مسؤول الحزب بمنطقة القبائل، التحق بالقيادة الخماسية التي اعدت للثورة، عين قائدا للمنطقة (الولاية) الثالثة، أصبح فيما بعد من أبرز قادة الثورة حيث تولى مهام عليا أبرزها وزيرا للخارجية في الحكومة المؤقتة الثانية ووزيرا للداخلية في الحكومة الثالثة، قاد وفد التفاوض في محادثات إيفيان، وكان هو الموقع على وثيقة الاتفاقيات من الطرف الجزائري، أعتيل في شهر اكتوبر 1970 بفرانكفورت بألمانيا...:

Ben Jamin Stora :Dictionnaire... , op-cit, pp.329,330.

7 Redha Malek : op-cit, p.162.

البحار، إلى لوي جوكس تحته على التشدد والتمسك بالصحراء وهي القضية التي أوقفت المفاوضات فعليا.¹

المطلب الرابع: مفاوضات إيفيان الثانية "تقرير المصير في الجزائر حقيقة"

بعد مفاوضات لوگران التي لم تنتظر منها الحكومة المؤقتة الكثير باعتبار خطتها المسبقة لقطع هذه المحادثات تعبيراً عن موقفها الراسخ المتمثل في وحدة التراب الجزائري وعدم التخلي عن الصحراء²، إجتمع المجلس الوطني للثورة بطرابلس بين 9 و27 أوت 1961م، ووجد تأكيداً على مواقف الثورة من التفاوض على أساس حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، في إطار المبادئ الأساسية التي تحفظ وحدة الشعب و التراب الجزائري بما فيه الصحراء³، كما جاء "بن يوسف بن خدة"⁴ كرئيس جديد للحكومة المؤقتة بدل "فرحات عباس"⁵، وهو القرار الذي علق عليه الجنرال "دوغول" بقوله: "هل استبدال الزعيم الوطني القديم برئيس أصغر منه سناً، وأشد تطرفاً في ثورته سيحمل الحكومة المؤقتة على التصلب في مفاوضاتها..."⁶، غير أن الرئيس الجديد أكد في أول خطاب له يوم 15 سبتمبر 1961م أنه سيمضي في طريق تقرير المصير: "إننا مقتنعون فيما يخصنا، أن المفاوضات الصريحة والصادقة ستسمح لشعبنا بممارسة حقه في تقرير مصيره، والتمتع بالإستقلال... وتفتح طريق التعاون المثمر بين الشعبين الجزائري والفرنسي..." مع التأكيد على دعم الكفاح المسلح.⁷

في إطار هذا التوافق على التسوية السلمية، خاصة بعد أن سبق للجنرال وأن اعترف بجزائرية الصحراء – حيث أصبح مجبراً أكثر من أي وقت مضى على تحديد

1 Maurice Vaisse: opcit, p.281.

2 بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص.25.

3 "بيان المجلس الوطني للثورة"، المجاهد، ع.103(28/ 8 / 1961).

4 بن يوسف بن خدة: ولد في 23 فيفري 1920 بالبرواقية، من قياديي حزب الشعب الجزائري، اللجنة المركزية، إلتحق بالثورة بعد خروجه من السجن في أفريل 1955 تولى الكثير من المهام أثناء الثورة أهمها رئاسته للحكومة المؤقتة الثالثة، إنسحب بعد سنة 1962 من الحياة السياسية باستثناء مرات قليلة، أنظر: محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات، المصدر السابق، ص. 183.

5 حول تركيبة الحكومة المؤقتة المنبثقة عن مؤتمر طرابلس أنظر: "الحكومة المؤقتة الجديدة للجمهورية الجزائرية"، المجاهد، ع.103(28/ 8 / 1961).

6 شارل دوغول: المصدر السابق، ص.133.

7 "الرئيس بن خدة في أول نداء للشعب الجزائري: نحن مستعدون للحرب وللسلم"، المجاهد، ع.105(25 / 9 / 1961).

أولوياته السياسية في الجزائر والإسراع في التفاوض مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وهي القضية التي أفضلت مفاوضات إيفيان الأولى ولوغران- في مؤتمره الصحفي يوم 5 سبتمبر 1961م¹ شريطة أن تبقى الجزائر مرتبطة بفرنسا.²

إستأنف الوسيط السويسري "أوليفي لونغ" مساعيه لإعادة الطرفين لطاولة المفاوضات، حيث طلب من "الطيب بولحروف" أن تكون الحكومة الجزائرية هي المبادرة لطرح العودة للمفاوضات، فكان ردها إيجابيا يوم 30 سبتمبر، فاتصل بعدها بـ"لوي جوكس" الذي أجاب يوم 14 أكتوبر بالموافقة على لقاء وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على شكل لقاء سري، يتم فيه أولا توضيح موقف الجنرال "دوغول" من الصحراء، فإذا تم التوافق عليها تستأنف المفاوضات فوراً لوضع اتفاق يشمل بقية المسائل.³

وفي خضم هذه التحضيرات المكثفة تنامي خطر المنظمة السرية العسكرية في الجزائر وفرنسا ووصل لمحاولة إغتيال "دوغول" نفسه يوم 9 سبتمبر 1961م...⁴، إضافة إلى مظاهرات الجالية الجزائرية بفرنسا يوم 17 أكتوبر تأكيداً على الوحدة ورفضاً لتقسيم الجزائر أرضاً وشعباً.⁵

أمام هذا الوضع المعقد أعلن "بن يوسف بن خدة" يوم 24 أكتوبر موقفه من المفاوضات، حيث اقترح القيام بخطوة سريعة لحل المشكلة عبر: التخلي عن فكرة تقرير المصير وإعلان الاستقلال من طرف فرنسا وبالمقابل يتم وقف إطلاق النار فوراً، أما

1"إنني أعتزف أنه لا يوجد جزائري لا يعتقد أن الصحراء يجب أن تكون جزءاً من الجزائر، وأنه لا توجد حكومة جزائرية، أيا تكن سياستها بالنسبة للعلاقة مع فرنسا، لا تطالب بالسيادة على الصحراء، فالأمر في النهاية يكمن في أنه إذا ما تأسست دولة جزائرية وإذا ما تشاركت مع فرنسا، فإن الأكثرية الساحقة لسكان الصحراء تسعى للإرتباط بها،... على كل حال يجب استشارة سكان الصحراء طبعاً حول مصيرهم، وفي ظروف ملائمة لأماكن وجودهم وتنوعهم..."، حسينة حماميد : المرجع السابق، ص.131.

2 Patrick Evéno: op-cit, p.318.

3 كما أكد لونق لجوكس أنهم ملزمون بتقديم توضيحات حول القضايا التالية. مبدأ الوحدة الترابية، أحكام تطبيق استفتاء تقرير المصير، طبيعة المطالب الفرنسية فيما يتعلق باستغلال الصحراء، والقواعد العسكرية، كما اقترح عقد لقاء بين دحلب وجوكس لتدليل العقبات قبل المفاوضات الرسمية. أنظر: رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص.505، 506.

4 شارل دوغول: المصدر السابق، ص.137.

5 للمزيد حول مظاهرات 17 أكتوبر أنظر:

المسائل المعلقة كوضع الأقلية الأوروبية والجلء العسكري والتعاون فتناقش مع الجزائر المستقلة، لكن الجنرال "دوغول" بقي متمسكا بإجراء الإستفتاء.¹

وعلى هذا الأساس إنطلقت سلسلة من اللقاءات السرية كانت الأساس لتوقيع الاتفاق النهائي في إيفيان الثانية، كانت البداية من لقاء بال الأول يوم 28 أكتوبر 1961م بين "رضا مالك" و"محمد بن يحي" عن الطرف الجزائري، و"برونو دولوس" و"كلود شايي" عن الحكومة الفرنسية، حيث قدم الوفد الفرنسي مقترحاته فيما يخص القضايا المعلقة (الصحراء المرسي الكبير، المرحلة الإنتقالية، الأقلية الأوروبية...)، وتم الاتفاق على اللقاء مجددا لمعرفة موقف كل طرف من القضايا المطروحة²، ليتجدد اللقاء بين الوفدين في نفس المكان ابتداء من يوم 9 نوفمبر 1961م، حيث قدم الوفد الجزائري رد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على المقترحات الفرنسية، مؤكدا أن تقرير المصير ما هو إلا وسيلة للإستقلال، وفيما يخص مسألة الهوية، رفض الوفد الجزائري إزدواج الجنسية مقترحا حق الاختيار بين الجنسيتين، وأن باستطاعتهم المشاركة في المجالس بحسب أهميتهم العددية لا الفنية³، أما عن الضمانات التي طالبت بها فرنسا لاستغلال البترول فإن الوفد الجزائري أكد على أن وضع قانون البترول هو من صلاحيات الدولة الجزائرية، وهي التي تمنح رخص التنقيب على أن تكون وظيفة الهيئة التقنية-المشتركة- تقنية بحتة، إضافة لإنشاء مؤسسة لإصدار النقد ومراقبة تنقل الأموال بدل حريتها.⁴

أما موضوع تقرير المصير في الصحراء والهيئة التنفيذية المؤقتة فإن الوفد الجزائري أجاب بقبول أن تبقى الجزائر تحت السيادة الفرنسية خلال المرحلة الإنتقالية التي يجب أن تكون محددة بستتة أشهر عوض الاقتراح الفرنسي الذي تحدثت عن مرحلتين منفصلتين تحت الحماية الفرنسية، ليؤكد بعدها الوفد الجزائري على ضرورة أن يشمل

1 بن يوسف بن خدة : المصدر السابق، ص.28.

2 المصدر نفسه، ص.29، 30.

3Maurice Vaisse: op-cit, pp.289-292.

4 بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص.32.

الاستفتاء كل التراب الجزائري بما في ذلك الصحراء، في ظل إدعاء "دوغول" بأن يكون الإِستفتاء في الصحراء خاضعا لتنوع سكانها.¹

أما عن موضوع القواعد العسكرية فأكد الوفد الجزائري على إمكانية تأجير المرسى الكبير بعقد قابل للتجديد مع وقف التجارب النووية، ثم جلاء القوات الفرنسية وفق برنامج زمني محدد، بعدما طالب الوفد الفرنسي بمدة غير محددة فيما يخص تأجير القواعد العسكرية، وحل جزء من جيش التحرير الوطني وإدماج جزء منه في ما سيعرف بالقوة المحلية.²

وفيما يخص الطلب الفرنسي المتعلق بترك الانتقام من الجزائريين المتعاونين مع فرنسا فإن الحكومة الجزائرية المؤقتة ردت بالقبول لتهدئة الوضع، وتأكيد المضي قدما نحو المفاوضات الرسمية، إلا أن الوفد الفرنسي أكد فيما يخص قضية إطلاق سراح المساجين الخمسة أن ذلك لن يتم إلا مع وقف إطلاق النار، هذا ما جعل القادة المعتقلون يقررون القيام بإضراب عن الطعام، ما أدى لإيقاف هذه الجولة من المحادثات السرية.³

أمام الصدى الإعلامي الواسع لإضراب المساجين وترقب طرح القضية الجزائرية أمام هيئة الأمم المتحدة، تجددت اللقاءات الجزائرية الفرنسية -التي لم تنقطع حسب سعد دحلب-⁴، عبر ما عرف بلقائي دحلب- جوكس يومي 9 نوفمبر، و23 ديسمبر 1961م، التي رد فيها "جوكس" على النقاط التي نقلها "بن يحي" و"رضا مالك" للوفد الفرنسي يوم 9 نوفمبر 1961م، حيث تم التطرق لنفس القضايا السابقة أين حاول كل طرف شرح موقفه والتمسك بأرائه فيما يخص الصحراء والأقلية الأوروبية، والمرحلة الانتقالية حيث اقترح "جوكس" حل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مباشرة بعد وقف القتال وهو ما رفضه "سعد دحلب" من أساسه.⁵

1 Maurice Vaisse : op-cit, pp.297-298,302.

2 Ibid, pp.299-302.

3 بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 32، 33.

4 سعد دحلب: المصدر السابق، ص 139.

5 Maurice Vaisse: op-cit, pp.307 - 313.

بعيدا عن مدى فاعلية هذه اللقاءات فإن أهم ما تحقق هو أن كل طرف أصبح يدرك القضايا التي ستشملها المفاوضات، حيث تواصلت اللقاءات المصغرة وتبادل المذكرات¹ إلى غاية مفاوضات "لي روس" بين 11 و18 فيفري 1962م التي تعد أساس اتفاقيات إيفيان نظرا للتمثيل الرفيع المستوى لطرفي الصراع²، والقضايا التي تم حلها خلال هذه المفاوضات³ مثل شروط إستثمار الصحراء، مهلة استخدام التجهيزات النووية، صلاحيات الهيئة التنفيذية والقوة المحلية، نظام الأقلية الأوروبية وملف التعاون...⁴ حيث ناور الوفد الفرنسي للحصول على وقف لإطلاق النار لكن الوفد الجزائري أكد على أن ذلك من صلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية.⁵

وبهذا اجتمع المجلس الوطني للثورة بطرابلس على مدار ستة أيام من 22 إلى 27 فيفري 1962م، لمناقشة ملف الوفد العائد من لي روس، وهو الملف الذي نال موافقة أعضاء المجلس بالإجماع ناقص أربعة أصوات⁶ بما في ذلك السجناء الخمسة⁷ ومنهم أحمد بن بلة.⁸

1 حيث سلم برونو دولوس يوم 23 ديسمبر لمندوب الحكومة المؤقتة مذكرة تحوي الموقف الفرنسي من القضايا المطروحة للنقاش، رد عليه محمد بن يحيى بالمثل يوم 9 جانفي 1962 بجنييف حيث سلم لبرونو دولوس مشروع الحكومة المؤقتة الذي تضمن رؤيتها فيما يخص: صلاحيات الهيئة المؤقتة، قضايا التعاون... أنظر:

Redha Malek : op-cit, pp.196,197.

2 سبق للجنرال دوغول أن سمح لبن يحيى بزيارة المساجين الخمسة، ثم طلب أن يرفع مستوى المفاوضات فاقترح أن يكونوا ثلاث وزراء من كل جانب مخولين بكل الصلاحيات، حيث كان ضمن الوفد الجزائري كلا من: كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة ووزير الداخلية، سعد دحلب وزير الخارجية، محمد يزيد وزير الإعلام، بن طوبال وزير دولة يرافقهم محمد الصديق بن يحيى رضا مالك و الصغير مصطفى قاصدي مباح، أما الوفد الفرنسي فيتكون من: لويس جوكس وزير الشؤون الجزائرية، جين بروغلي كاتب الدولة المكلف بالصحراء، روبرت بورون وزير الأشغال العمومية يرافقهم برونو دولوس، رولان بيلكار كلود شايي والجنرال دوكاماس، و("برنار تريكو") أنظر:

Redha Malek :op-cit, pp.212,213 .

3 حيث يؤكد رضا مالك أنها تحولت لعمليات "تنازل متبادل" حيث كان رئيس الوفد الفرنسي يقرأ مقترحه ويضع إشارة أمام البند الذي ترفضه الجبهة، حيث كان الطرف الفرنسي راغبا في إنهاء القضية بسرعة، وهو ما جعل المفاوضات تقتصر على الوزراء بدءا من يوم 13 فيفري بحجة أن الوفد الجزائري يناقش كل جملة وكل كلمة خاصة بن يحيى و رضا مالك حسب هذا الأخير. أنظر:

Redha Malek :op-cit, pp.218 .

4 سليمان الشيخ : المصدر السابق، ص.123.

5 سعد دحلب: المصدر السابق، ص.149.

6 صوت أعضاء هيئة قيادة الأركان (بومدين، قايد أحمد، علي منجلي) والرائد مختار بوعزام "سي ناصر" ضد هذه الإتفاقيات. أنظر: بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص.37، وأنظر أيضا: سعد دحلب: المصدر السابق، ص.156.

7 الذين أوكلوا لبن خدة التصويت باسمهم لصالح الإتفاقيات من خلال رسالتهم في 15 فيفري أنظر: بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص.37.

8 في مذكراته يوضح بن بلة أنه كان من المعارضين للإتفاقيات التي كانت ظالمة حسه. أنظر: مذكرات أحمد بن بلة، المصدر السابق، ص.129.

بعد أن تحصل كل طرف على الضوء الأخضر للمضي في المفاوضات، إجتمع الوفدان¹ مجددا بإيفيان من يوم 7 إلى 18 مارس 1962م² لمناقشة آخر المشاكل التي تعوق إستفتاء تقرير المصير، حيث تم التطرق لكل المسائل منها:

- القوة المحلية التي ستشرف على المرحلة الإنتقالية فأقترح الطرف الفرنسي 40000 رجل بينما طالب وفد الجبهة ب80000 بسبب نشاط OAS.

- الهيئة التنفيذية المؤقتة حيث برز الخلاف حول الأسماء والرئيس .

- مختلف المسائل العسكرية (دخول جيش التحرير، وضع القوات الفرنسية في الجزائر)...³

هكذا ومن تسوية لأخرى تم توقيع⁴ إتفاقيات إيفيان⁵ يوم 18 مارس 1962م، وفي اليوم الموالي قام الجنرال "دوغول" ورئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالإعلان عن وقف إطلاق النار بدءا من منتصف النهار⁶، ثم قرر الجنرال "دوغول" دعما لمركزه القيام بإستفتاء حول الإتفاقيات يوم 8 أفريل 1962م، نال خلاله التأييد لسياسته بأكثر من 90%⁷

1 ضم الوفد الجزائري: كريم بلقاسم، أمحمد يزيد، بن طوبال، سعد دحلب، محمد بن يحيى، الطيب بولحروف، رضا مالك، والعقيد عمار بن عودة، في حين تشكل الوفد الفرنسي من: لويس جوكس، روبير بورو، جان دورغلي، برنار تريكو، الجنرال دوكاماس، رولاند بيكار، برونو دولوس. أنظر: سعد دحلب: المصدر السابق، ص. 157.

2 أمام المدة الطويلة التي إستغرقتها المفاوضات أمر دوغول لوي جوكس بالتهديد بالتقسيم لإجبار الوفد الجزائري على الإسراع في توقيع الإتفاقيات، بالمقابل عرفت الجزائر خلال إنعقاد مفاوضات إيفيان الثانية قيام مظاهرات شعبية في الجنوب الجزائري يوم 27 فيفري 1962 ضد التقسيم كانت بمثابة البرهان على جزائرية الصحراء خاصة أنها صادفت زيارة الوفد الفرنسي ومفوضي الأمم المتحدة في محاولة يائسة لفرنسا للاحتفاظ بالصحراء. أنظر: حكيم عزي: "هكذا دق سكان الصحراء آخر مسمار في نعش فرنسا"، الشروق، ع. 4303 (2 / 3 / 2014).

3 حول كل ما أثير من قضايا خلال إيفيان الثانية أنظر محاضر الجلسات في:

Maurice Vaisse: op-cit, pp.317-377.

4 لوي جوكس، روبير بيرو، دو بروغلي، عن فرنسا، كريم بلقاسم عن الجزائر. أنظر :

Redha Malek : op-cit , pp.243. وانظر الملحق رقم(11)، ص. 228.

5 تشكلت من 98 صفحة وضمت إلى جانب إتفاق وقف القتال، جملة من التصريحات الحكومية كالتصريح العام (تنظيم السلطات، ضمانات تقرير المصير، الإستفتاء...)، تصريحات المبادئ العامة (الأقليات التعاون، المسائل العسكرية...) وتصريح المبادئ الخاصة بتسوية الخلافات. أنظر كلا من: يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص-ص. 485-539، سعد دحلب: المصدر السابق، ص-ص. 291-337، وأنظر أيضا:

- Redha Malek : op-cit, pp.313-364.

-Textes D'intéret Général ,**Accord de Cessez-le-feu Déclarations Gouvernementales du 19 mars 1962**, journal officiel de la République Française, mars, 1962, N 62-43.

6 بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص. 38، وأنظر: "نداء الرئيس بن خدة إلى الشعب، إيقاف القتال ليس هو السلم"، المجاهد، ع. 117 (20 / 3 / 1962).

7 Le Monde, (10 / 4 / 1962).

ليكسب بعدها موافقة البرلمان الفرنسي ب 259 صوت مؤيد ضد 128 مقابل 119 عضواً محايداً.¹

وبهذا دخلت الجزائر مرحلة انتقالية ميزها الصراع الجزائري بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان من جهة، وتنامي نشاط المنظمة العسكرية السرية من جهة أخرى، إضافة على الصراع الجزائري الفرنسي حول احتواء الهيئة التنفيذية المؤقتة التي ستشرف على الإستفتاء، وهو ما جعل هذه الهيئة أمام تحديات كثيرة منها قضية اللاجئين وإعداد القوائم الإنتخابية، ومواجهة المنظمة العسكرية السرية التي ستفاوض مجدداً مع الهيئة التنفيذية المؤقتة ثم مع جبهة التحرير الوطني²، قبل أن تنطلق عملية التحضير الفعلي للإستفتاء حيث تم إنشاء لجنة خاصة للإشراف على الإستفتاء ومراقبته عرفت باللجنة المركزية للإستفتاء تقرير المصير، ترأسها المحامي الجزائري "قدور ساطور" وكان أعضائها جزائريون وفرنسيون، من الحقوقيين خاصة، وعدد أعضائها هو سبعة، تساعدها لجان جهوية في أداء وظيفتها بموجب شروط تقرير المصير- المواد من 33 إلى 39 من نظام الإستفتاء- المتفق عليها في إيفيان³، كما تم تحديد يوم 1 جويلية 1962م موعداً لذلك، بعد موافقة الحكومة المؤقتة على صيغة الإستفتاء.⁴

بعد استكمال كل الترتيبات أجاب الشعب الجزائري يوم 1 جويلية 1962م على السؤال التالي: "هل تريد أن تصبح الجزائر دولة مستقلة متعاونة مع فرنسا حسب الشروط المقررة في تصريحات 19 مارس 1962؟". نعم أو لا⁵، وكانت النتيجة إستقلال الجزائر، حيث صوت 5975581 بنعم من مجموع 5992115 ناخب⁶، ثم اعترف شارل دوغول يوم 3 جويلية 1962م باستقلال الجزائر فقال: "بمقتضى استفتاء 8 أبريل 1962م صادق الشعب الفرنسي على تصريحات الحكومة بتاريخ 19 مارس 1962 في حالة ما إذا اختار

1 Le Monde, (28 / 4 / 1962).

2 عبد الرحمان فارس: المصدر السابق، ص-ص 142-185.

3 أحمد منغور: المرجع السابق، ص.98.

4 عبد الرحمان فارس: المصدر السابق، ص.165.

5 إستمارة الإستفتاء أنظر: الملحق رقم (12)، ص.229.

6 وفي مصادر أخرى منها إيف كوريار "نيران اليأس" ص. 646 فإن عدد المصوتين بنعم بلغ 5993754، أما المصوتون بلا فكان: 16478، أنظر: محمد الأمين بلغيث: "فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال، أسلوب فرنسي جديد للحرب النفسية على الثورة"، المصادر، ع.4، م.و.د.ب.ح.و.ث.ا.ن. 1954، الجزائر، 2001، ص.127.

سكان الجزائر، طبقا لقانون 14 جانفي 1961م، تأسيس دولة مستقلة في إطار التعاون مع فرنسا. وبناء عليه فإن العلاقات بين الجزائر وفرنسا أصبحت، من الآن فصاعدا مبنية على أساس الشروط المحددة في التصريحات الحكومية بتاريخ 19 مارس 1962: فإن رئيس الجمهورية الفرنسية يعلن أن فرنسا تعترف رسميا باستقلال الجزائر"، ليعين يوم 7 جويلية "جان مارسال جانيني Jean Marcel Jeanneney" كأول سفير لفرنسا في الجزائر المستقلة¹، توالى بعدها الاعترافات بالدولة الجزائرية المستقلة من مختلف بقاع العالم كالولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد السوفياتي، تونس، المغرب، تشيكوسلوفاكيا، الصين، مصر....²

في ختام هذا الفصل يمكننا أن نؤكد على حكمة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في إدارة وقيادة الثورة، حيث تمكنت من تجاوز مختلف المطبات، والمناورات التي جاء بها الجنرال دوغول بهدف تطبيق مبدأ تقرير المصير على المقاس الفرنسي، وينفذ الشعب الجزائري نفسه، وهو ما يتضح من إستهدافه الشعب في مناوراته دون الاعتراف بالحكومة المؤقتة، التي حصلت على أكبر وأهم إعتراف هو اعتراف الشعب الجزائري.

1 عبد الرحمان فارس: المصدر السابق، ص- ص. 189-191.
2 المصدر نفسه، ص. 191.

الفصل الرابع: إنعكاسات سياسة تقرير المصير الفرنسية على مستقبل الجزائر.

المبحث الأول: إنعكاسات سياسة تقرير المصير على الجزائر الفرنسية.

المبحث الثاني: إنعكاسات سياسة تقرير المصير على الجزائر الجزائرية.

المبحث الثالث: إنعكاسات سياسة تقرير المصير على الجزائر المستقلة.

سنتاول في هذا الفصل انعكاسات سياسة تقرير المصير الفرنسية على الجزائر، بالنسبة للمستوطنين والجيش الفرنسي وعقيدتهم الراسخة" الجزائر الفرنسية، ثم انعكاسات هذه السياسة على الجزائر الجزائرية التي أرادها الجنرال دوغول، وأخيرا على الجزائر المستقلة بالنسبة لجبهة التحرير الوطني.

المبحث الأول: انعكاسات سياسة تقرير المصير على الجزائر الفرنسية.

كان ميلاد الجزائر الفرنسية نتيجة للقوانين الفرنسية الصادرة حول الجزائر بهدف الإدماج وتشجيع الإستيطان منذ بداية الإحتلال، فكانت البداية بمصادرة الأوقاف وتغيير أسماء المدن وأبوابها بأخرى تمجد فرنسا، ثم جاء قرار 8 سبتمبر 1830م الذي تضمن تجريد الأتراك من ملكيتهم وتحويلها إلى أملاك للدولة الفرنسية شملت: أملاك الدّاي والبايات والميليشيات التركية.¹

لتشهد سنة 1834م صدور المرسوم الملكي القاضي بإلحاق الجزائر بفرنسا، فتقرر بموجب مرسوم 22 جويلية بأن يحكم الجزائر حاكم عام بمساعدة مقتصد مدني ونائب عام ومدير للمالية، تحت وصاية وزارة الحربية، لتتوالى بعدها الكثير من الإجراءات الهادفة لدمج المؤسسات الجزائرية داخل المؤسسات الفرنسية منها مرسوم 16 سبتمبر 1847م الذي جاء لتفعيل القوانين السارية على البلديات في فرنسا على الجزائر²، هذا بالنسبة للمستوطنين أما الأهالي فتكون إدارتهم من قبل ما عرف بالمكاتب العربية.³

وفي 4 مارس 1848م وبموجب دستور 1848م أصبحت الجزائر جزءا لا يتجزأ من الأرض الفرنسية تحت قيادة عسكرية تابعة لوزارة الحربية⁴، ثم صدر قانون

1 أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1830م - 1900م، ج.1، دار الغرب الإسلامي، ط.1، بيروت، لبنان، 1992، ص ص.70-76.

2 Patrick Evéno:op-cit, p. 62.

3 شارل روبري أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص.53.
4 وهو ما جاء استجابة لملاحظات الجنرال بيجو الذي يعد أهم من عمل على توسيع الإستيطان وإدماج الجزائر: "من أجل الإستعمار الكلي في الجزائر، ومن أجل إبقاء صورة فرنسا نحتاج إلى جيش كبير وتضحيات عظيمة لتحقيق هذا الهدف" أنظر: Alain Savary :Op-cit, P.117. وقال أيضا: "لكم أن تنشؤوا من المزارع ما تشاؤون ، لكم أن تستولوا عليها في المناطق التي نحتلها، وكونوا على يقين بأننا سنحميكم...وبالصبر والمثابرة سوف يعيش هنا شعب=

الأرض (Sénatus - Consulte) في أبريل 1863م القاضي بتحديد أراضي القبائل والملكية الفردية، أعقبه قانون الجنسية في 14 جويلية 1865م الذي قرر إعطاء صفة الفرنسي للجزائريين (Indigene) في حالة الحفاظ على خصوصيتهم كمسلمين، لكن حق المواطنة والتجنس لن يكون لهم إلا بتخليهم عن أحوالهم الشخصية.

لتشهد سنة 1870م صدور قوانين تعسفية ضد المسلمين تكرر هيمنة المستوطنين¹ في جميع الميادين منها:

- قانون 4 أكتوبر: الذي يمنح ستة مقاعد للمستوطنين في البرلمان الفرنسي.
 - قانون 8 أكتوبر: القاضي بتوسيع مناطق الحكم المدني إلى جميع المناطق العسكرية.
 - قانون 24 أكتوبر "كريميو": الهادف لإقامة نظام مدني ولإدماج كلي للجزائريين بفرنسا، مع تعيين حاكم عام مدني تابع لوزارة الداخلية، ومنح الجنسية الفرنسية لليهود بصفة جماعية.
 - قانون 10 نوفمبر: القاضي بالسماح للمعمرين بتعيين الولاية في المناطق التي تخضع للحكم العسكري، وهو تكريس لهيمنة المدني على العسكري.²
- لنتوالى بعدها القوانين الهادفة إلى فرنسا الجزائر عبر المزيد من الضغط على الأهالي وإفساح الطريق أمام المستوطنين للسيطرة على البلاد، ومن هذه القوانين:
- قانون الأهالي 1871م (السجن و المصادرات، العقوبات الجماعية... من صلاحيات السلطات المدنية...)
 - قانون فارني 26 جويلية 1873م للقضاء على الملكية الجماعية.
 - قانون 1887م الهادف لبيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني.

= جديد يكبر ويزيد بأسرع مما كبروزاد الشعب الذي عبر المحيط الأطلسي وإستقر في أمريكا"أنظر: عبد الوهاب بن خليف: تاريخ الحركة الوطنية من الإحتلال إلى الإستقلال، دار طليطلة، ط.1، الجزائر، 2009، ص.31.

1 Patrick Evéno :op-cit, p.64

2 عبد الوهاب بن خليف: المرجع السابق: ص-ص.62-58.

- قانون التهجير 1914م الهادف لنقل الجزائريين إلى فرنسا وإجبارهم على المشاركة في الحرب العالمية الأولى، والعمل في المصانع الفرنسية بعدما سبق وأن تم سن قانون التجنيد الإجباري سنة 1912م.¹

بهذه القرارات استطاع المستوطنون أن يستولوا على مساحات كبيرة من أراضي الجزائريين وضمنوا لأنفسهم مستقبلا زاهرا في الجزائر، فتمكنوا من توطيد أقدامهم كدعامة رئيسية للجزائر الفرنسية التي سيجدها أبنائهم "مواليد الجزائر" جاهزة لإحتضانهم بمساعدة الدولة الفرنسية، خاصة بعد صدور قانون التجنيس الأوتوماتيكي للمولودين بالجزائر بالجنسية الفرنسية سنة 1899م²، وسيكونون أكثر إيمانا بها نظرا للدعاية الكبيرة للجزائر الفرنسية من خلال المؤلفات والكتابات التي تمجد الإنجازات الفرنسية في الجزائر في صورة كتاب "L'Algérie Française" لـ "Arsene Bertuil" الذي طبع سنة 1856م.³

هذا من جهة، ومن جهة أخرى عملت السلطات على فرنسة الجزائر اعتمادا المدرسة الفرنسية⁴ لتكوين نخبة متميزة عن الأهالي تحمل الثقافة الفرنسية، وتؤمن بالجزائر الفرنسية، ويعد الشريف بن حبيلس أحسن تعبير على هذا التوجه⁵، وهذا ما نستشفه من تعريفه للنخبة "الشبان الجزائريين": "مجموعة الشبان المتكونين في الجامعات الفرنسية والذين كانوا قادرين على أن يصعدوا فوق الجماهير، وأن يضعوا أنفسهم في مصاف ناشري الحضارة الحقيقيين".⁶

لكن هذا لن يرضي المستوطنين بل جعلهم أكثر معارضة لأي مشروع يهدف لإدماج المسلمين في المجتمع الفرنسي، حفاظا على امتيازاتهم ورغبة في جزائر فرنسية ذات

1 عبد الوهاب بن خليف: المرجع السابق، ص.63.

2 فرحات عباس: ليل الإستعمار، تر. أبوبكر رحال، منشورات ANEP، الجزائر، 2005، ص.94.

3 Arsene Bertuil: L'Algérie Française, 2 tomes, Libraire Editeure, Paris, 1856.

4 شهدت سنة 1884، تكتيف المدارس في بلاد القبائل عهد جول فيري، قانون إصلاح التعليم الصادر بفرنسا سنة 1883، ثم تطبيقه بالجزائر في السنة الموالية. أنظر: الجمعي خمري: حركة الشبان الجزائريين والتونسيين (1900-1930) دراسة تاريخية وسياسية مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003/2002، ج.1، ص.76.

5 أنظر: شريف بن حبيلس: الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي، تر. عبد الله حمادي، آخرون، بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2009.

6 الجمعي خمري: المرجع السابق، ص.121.

شخصية مدنية تتمتع باستقلالية مالية بعد صدور قانون 19 ديسمبر 1900م¹ يكون أسياها المستوطنون ولا يخرج فيها المسلمين عن صف العبيد.

فعارضوا مشروع "بلوم فيوليت"² (فيما يتعلق بالحقوق التي ستمنح للأهالي وزكوا عملية الدمج) الذي أعلنت عنه الحكومة الفرنسية بصفة رسمية في 15 أكتوبر 1936م ، والذي يتيح للأهالي الجزائريين الفرنسيين بالعمالات الثلاث³ للقطر الجزائري الذين تتوفر فيهم مجموعة من الشروط، التمتع بالحقوق السياسية التي للفرنسيين بدون أن ينتج عن ذلك أي تغيير في حالتهم الشخصية، أو في حقوقهم المدنية وهذا بصورة نهائية.

إلا أن حقيقة هذا المشروع كان ضمان الجزائر الفرنسية عبر محاربة الوطنية بعزل النخبة المسلمة عن الشعب الجزائري المسلم⁴، من خلال محاولة:

- إدماج بعض الأهالي الجزائريين الذين تتوفر فيهم جملة من الشروط بفرنسا.
- من تتوفر فيهم هذه الشروط- حسب المشروع- لهم نفس الحقوق التي للفرنسيين ولهم أحوالهم الشخصية.
- تحقيق بعض المساعدات والإصلاحات لفئة معينة من الجزائريين.
- الحق في التمثيل النيابي للجزائريين بنسبة واحد لكل 70 ألف ناخب⁵.

ثم جاء التأكيد على إبقاء الجزائر فرنسية خلال فترة الحرب العالمية الثانية فبينما صرح الرئيس الأمريكي "روزفلت" باسم الحلفاء: "إن حقوق كل الشعوب صغيرة أو كبيرة

1 Patrick Evéno: op-cit, p.66.

2 هو مشروع جاء به السيناتور الماسوني، والعضو القيادي في الحزب الاشتراكي الفرنسي، إنه موريس فيوليت (Maurice Violette) 1870-1960، ثم تبنته حكومة الجبهة الشعبية بقيادة "ليون بلوم". أنظر: لمياء بوقريوة: "مشروع موريس فيوليت مؤامرة سياسية، إجتماعية ضد الجزائر"، مجلة الإنسان والمجتمع، جامعة بسكرة، ع.4، ديسمبر 2012، ص.314، 315.

3 إستعمال فيوليت تعبير "العمالات الثلاث"، يفيد إلحاق الجزائر بفرنسا، وقد جعلت هذه العمالات تحت أرقام: 91، 92، 93 ، مضافة إلى 90 مقاطعة في فرنسا. أنظر: عبد الرحمان ابن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1920-1936)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص.445.

4 من خلال إصلاح مستوى التعليم، إلغاء المحاكم الخاصة، إنتخاب ممثلين عن المسلمين في مجلس الشيوخ، وزيادة عددهم في المجالس المحلية... أنظر: أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، ج.3، دار الغرب الإسلامي، ط.4، بيروت لبنان، 1992، المرجع السابق، ص.18.

5 لمياء بوقريوة: "مشروع موريس..."، المرجع السابق، ص.318.

كانت ستحترم عند تنظيم العالم الجديد" وعبر "روبير مورفي" عن إمكانية مساعدة الجزائر لنيل استقلالها¹، أعلن الجنرال "دوغول" من قسنطينة يوم 12 ديسمبر 1943م بعد قدومه من برازافيل²، عن رغبته في الحفاظ على الجزائر ضمنيا في إطار عام لا يتعدى ما جاء به مشروع "فيوليت"، حيث أمر بالمنح الفوري للجنسية الفرنسية لعشرات الآلاف من المسلمين وأعاد الجنسية الفرنسية لليهود، وزكى رأي "كاترو": "بأن الجزائر فرنسية وستظل فرنسية"³.

واتضحت نوايا الحكومة الفرنسية في الحفاظ على الجزائر الفرنسية أكثر مباشرة مع نهاية الحرب العالمية الثانية أين عمدت السلطات الفرنسية لقمع مظاهرات 8 ماي 1945م بطريقة وحشية خلفت أزيد من 45000 شهيد.⁴

وفي ظل إيمان الفرنسيين بالجزائر الفرنسية إستصدرت الحكومة الفرنسية ما عرف بدستور الجزائر الذي قوبل بالمعارضة من قبل النواب المسلمين والمستوطنين على حد سواء، إلا أنه صدر يوم 20 سبتمبر 1947م، وأكد مجددا على اعتبار الجزائر أرضا فرنسية في دعوة متجددة للإدماج والفرنسة وهو ما نستشفه من مواد هذا الدستور منها:

- المادة الأولى: "تمثل الجزائر مجموعة من المحافظات تتمتع بالحياة المدنية، والإستقلال المالي..."
- المادة الثانية: "المساواة الفعلية بين كل المواطنين الفرنسيين..."
- إقامة جمعية جزائرية مكونة من 120 عضوا مناصفة بين الطائفتين لتسيير الجزائر تحت سلطة الحاكم العام...⁵

كل هذه الإجراءات والممارسات منذ بداية الإحتلال قد تولدت عنها قناعة فرنسية راسخة هي أن الجزائر أرض فرنسية خاصة عند المستوطنين وساسة باريس فحتى الرئيس "روني كوتي" وهو من المعتدلين كان موقفه لصالح الجزائر الفرنسية بأي ثمن، حيث

1 محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية، دار البعث، ط.1، قسنطينة، الجزائر، 1985، ص.198.

2 التي أعلن منها عن تخيير الشعوب الإفريقية بين الإستقلال والفيديالية مع فرنسا ما عدا الجزائر.

3 أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ج.3، ص - ص. 214-217.

4 المرجع نفسه، ص.239.

5 Patrick Événó : op-cit, p.67 .

صرح من "ميلوز" يوم 9 جويلية 1957م: "يجب ألا يعتمد علينا بغرض التضحية بالزاس ولورين أخرى"¹.

وعليه فإن أي موقف بعباءة ليبرالية من جانب السلطة المركزية في باريس² سيكون في نظر الأقلية الأوروبية بالجزائر في صورة الكارثة، وهو ما جعل شعارات "الجزائر الفرنسية"، "من دانكارك إلى تمنراست"، "المتوسط يجتاز فرنسا، كما السين يجتاز باريس"³، تجد الصدى العميق والإصرار على الإحتفاظ بالجزائر، وإبقاء السلطة في باريس خاضعة لقرارات هذه الأقلية التي سبق وأن أقالمت (أسقطت) "منداس فرانس" من رئاسة الحكومة الفرنسية لمجرد أنه أراد مقابلة مجموعة الستة التاريخيين⁴، وسيظهر تأثيرها أكثر في ماي 1958م بسبب دعم الجيش الذي يتفق معها في الإحتفاظ بالجزائر الفرنسية.⁵

حيث عمد المستوطنون والجيش الفرنسي خلال مظاهرات ماي 1958م التي أعادت الجنرال "دوغول" إلى حكم فرنسا، إلى إشراك المسلمين في تلك المظاهرات في إشارة إلى ضرورة الحفاظ على الجزائر الفرنسية وتطبيق الإدماج⁶، وهي الفكرة – الإدماج- التي جاءت متأخرة بأكثر من 20 سنة حسب "ألان سافاري"، ولهذا كان مصيرها الرفض القاطع من قبل الوطنيين⁷، خاصة أن المحاولات السابقة للإدماج تمت في إطار جزئي والإدماج كان ممكنا في الإطار الكلي أي عدم التفريق بين المسلمين والأوروبيين.⁸

1 صالح بلحاج: المرجع السابق، ص.77.

2 أمام تقدم الثورة رأى بعض قادة فرنسا ضرورة التخلي عن قمع الجزائريين المسلمين وسلوك طرق دبلوماسية لحل قضية الجزائر، وفي هذا يقول منداس فرانس: "إذا أردنا إنقاذ الكيان الفرنسي في الجزائر يجب علينا أن نضم إلينا في وقت قياسي أفراد الشعب، الذين ظلوا لسنوات طويلة يضعون ثقهم في فرنسا من أجل ضمان تحررهم التدريجي، هؤلاء المواطنون تم إبعادهم عنا بسبب دعايات دنيئة داخليا وخارجيا، وحتى نحن ساهمنا في ذلك بأخطائنا وعدم فهمنا لمشاكلهم"، أنظر:

Patrick Evéno :op-cit, p.102.

3 Chantal Morelle : op-cit , p.25.

4 Ibid : p.35.

5 سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص.229، 230.

6 La Dépêche de Constantine, N°16245 (18et 19Mai1958).

7 Alain Savary: Op-cit, P.89.

8 Ibid, p.108.

ورغم اعتقاد الجنرال "دوغول" بعدم جدوى سياسة الإدماج وهذا ما سجله في مذكراته: "لما كنت أعد الجزائر الفرنسية، كما كانوا يهتفون بأصوات عالية في أوائل عهدي بالحكم، عبارة عن حلم يؤدي إلى الإفلاس"¹.

إلا أنه وفي السنة الأولى من حكمه وضع برنامجا شاملا (عسكريا، سياسيا وإقتصاديا) بهدف القضاء على الثورة والحفاظ على الجزائر الفرنسية.² بل إن الجمهورية الفرنسية الخامسة التي جاء بها دوغول كان أهم هدف لها هو إبقاء الجزائر فرنسية، ويفسر الجنرال "دوغول" في مذكراته هذا التوجه بقوله: "إذا ما لجأت فجأة إلى كشف النقاب عن أهدافي، فلا شك أنه ستثور موجة من الرهبة والذهول في بحر من الجهل المذعور، والإستفزات الشائنة، وتحالف النوايا السيئة... فكان الواجب أن ألجأ لأسلوب المناورة، دون أن أغير أهدافي"³.

لكن الظروف والمعطيات الدولية والإقليمية، وواقع المعركة في الجزائر قد أجبرت الجنرال "دوغول" على الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره -كما سبق ورأينا- وهو ما دمر أسطورة الجزائر الفرنسية -حسب محمد حربي- لأن هذا الاعتراف قد جعل مسألة قيام الدولة الجزائرية تحصيل حاصل.⁴

كما أن هذا الاعتراف يحمل في طياته نتائج بعيدة المدى بالنسبة للفرنسيين، فقبل هذا التصريح كان أنصار 13 ماي يعتقدون أن الإدماج هو أساس السياسة الفرنسية، وأن ما جرى من استفتاء وعمليات انتخابية بالجزائر، والمصادقة على نص الدستور كلها ضمانات لسياسة الإدماج، وبهذا كانوا يحكمون بالخيانة على كل من يحمل السلاح في وجه فرنسا، وعلى الذين يجرأون على التفكير في مسألة الفيدرالية وإدخال الجزائر في المجموعة الفرنسية، ليصبح حتى الانفصال أمرا جائزا وقانونيا بعد 16 سبتمبر 1959م⁵.

1 شارل دوغول: المصدر السابق، ص.55.

2 رمضان بورغدة: "عرض الجنرال..."، المرجع السابق، ص.95.

3 شارل دوغول: المصدر السابق، ص.55.

4 محمد حربي: جبهة التحرير...، المصدر السابق، ص.220.

5 عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في ... ، 1959 ، ج.3، المرجع السابق، ص.81.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن مجرد تضمين الجنرال "دوغول" في خطابه خيار الفرنسية ضمن الخيارات التي اقترحها على الشعب الجزائري - رغم عدم تحبيده- قد منح للمستوطنين مجالاً للإصرار على تحقيق الجزائر الفرنسية متوهمين أن الشعب الجزائري يمكن أن يختار الفرنسية، وزادوا من نشاطهم تحت عباءة الجبهة الوطنية الفرنسية التي أسسها أورتيغ في 11 نوفمبر 1958م ولعبت دوراً محورياً في أحداث جانفي 1960م¹، وعليه فالشروط التي ذيل بها الجنرال "دوغول" عرض تقرير المصير جعلت الجيش في الجزائر يعتقد وفق مفهومه الخاص أن خطاب الجنرال هو بمثابة إقرار بإمكانية إبقاء الجزائر فرنسية، وهو ما عبر عنه "أندري زيلر": "إن النجاح الكلي والوحيد الذي يجب الوصول إليه بصفة نهائية هو أن الجزائر أرض فرنسية بكل المقاييس"².

ولذلك أعتقد أن إعلان 16 سبتمبر 1959م قد غير وأنقص من قيمة الاعتقاد بالجزائر الفرنسية القائمة على مصالح المستوطنين و فقط في الجزائر، في حين أنه قضى تماماً على أسطورة الجزائر الفرنسية بالنسبة للشعب الفرنسي في الميتروبول، الذي أثقلته حرب الجزائر، حيث تظهر الإستبيانات التي تقوم بها الصحافة الفرنسية تراجع فكرة الجزائر الفرنسية وإرتفاع نسبة الراغبين في المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني مع نهاية 1959م.³

أما على الصعيد الدولي والدبلوماسي خاصة فإن هذا التصريح قد أزال أحد أهم المبررات التي اعتمدت عليها فرنسا لمنع إدراج ملف قضية الجزائر في الأمم المتحدة، باعتبارها أرضاً فرنسية وأن سكانها أصبحوا فرنسيين بموجب القوانين السابق ذكرها، خاصة الأمر الصادر بتاريخ 22 جويلية 1834م، وتشريع 1865م⁴، بل إن الدعاية الفرنسية مضت لأبعد من ذلك فاعتبرت أن الجزائر كانت مقاطعة رومانية، وأن فرنسا هي وريثة روما، بل إنها البنت الكبرى لروما ثم للكنيسة، وبناءً على هذا فالجزائر تؤول لفرنسا

1 للإطلاع أكثر أنظر: حسينة حماميد: المنظمة العسكرية...، المرجع السابق، ص-ص. 36-55.
2 Le Monde, (2 / 10 / 1959).

3 أنظر الملحق رقم (13)، ص. 230.

4 عيسى ليتيم: المرجع السابق، ص. 90.

بعد سقوط هذه الأخيرة لأنها لم يسبق وأن كانت دولة ولا أمة، واعتباراً لهذا الأساس يمنع على الأمم المتحدة التدخل في قضية الجزائر طبقاً للمادة 2 الفقرة 7 من ميثاقها.¹

وانطلاقاً من تصريح 16 سبتمبر 1959م تعرضت الجزائر الفرنسية لعديد النكسات، بعد كل إعلان للجنرال ورد فعل من المستوطنين والجيش، فإصرار الجنرال "دوغول" على تطبيق سياسته القائمة على تقرير المصير المكبل، وعدم تقبل أنصار الجزائر الفرنسية لسياسته جعل من المواجهة المباشرة بين الطرفين هي الحل الوحيد.

فقام الجنرال دوغول بحل الجبهة الوطنية الفرنسية التي قادت تمرد 24 جانفي 1960م وغيرها من المنظمات المعارضة لسياسته كالحركة الشعبية أو الحركة الوطنية للطلبة ولجنة الوفاق لقدماء المحاربين...، ثم وجه الدعوة للتفاوض مع الثوار في 14 جوان 1960م وهو ما رآه الجيش والمستوطنين بمثابة خيانة وتخلي عن الجزائر الفرنسية لذلك قاموا بتأسيس جبهة الجزائر الفرنسية (FAF) في 6 ماي 1960م وجريدة ناطقة باسمها "الجزائر الفرنسية" ضد سياسة الجنرال دوغول.²

وأمام الضغط الذي أصبح يعيشه قرر الجنرال "دوغول" توجيه ضربة جديدة للطمحين في الجزائر الفرنسية يوم 4 نوفمبر 1960م عبر إعلانه عن هدفه من تقرير المصير ألا وهو "الجزائر الجزائرية" التي يعيش فيها المستوطنون والمسلمون جنبا إلى جنب "أعتقد، في كل الأحوال، أنهم سيرغبون في أن تكون الجزائر جزائرية، وفي رأيي فالسؤال الوحيد الذي يمكن طرحه هو أن نعرف: أتصبح هذه الجزائر جزائرية ضد فرنسا أم تتعاون معها".³

وهو ما أثار مشاعر الراغبين بالجزائر الفرنسية، حيث راسل "روبير جاردان" رئيس منظمة قدماء المحاربين الجنرال دوغول قائلاً: "باسم كل من فقدوا بصرهم بسبب

1 عيسى ليتيم: المرجع السابق، ص.90، 91.

2 حسينة حماميد: المنظمة العسكرية...، المرجع السابق، ص.57-60.

3 شارل دوغول: المصدر السابق، ص.101.

الحرب في وهران أريد أن أقول بأننا فقدنا بصرنا من أجل الجزائر الفرنسية، ومن أجل فرنسا وليس من أجل الجزائر الجزائرية"¹.

وفي باريس أذاع الماريشال "جوان" يوم 11 نوفمبر 1960م منشورا أكد فيه أنه يعارض التخلي عن الجزائر الفرنسية، وهو ما كان سببا في قيام مشادات عنيفة بين المستوطنين وقوات الأمن، ما تسبب في استقالة المندوب العام في الجزائر الذي فقد السيطرة على الأوضاع وعبر عن ذلك بقوله: "كل كلماتي المشحونة بالأمل وكل اتصالاتي وكذلك مشروع قسنطينة، كل ذلك كنسته الجزائر الجزائرية وعصفت به الجمهورية الجزائرية...".

ولمعالجة هذا الوضع الخطير قرر الجنرال "دوغول" زيارة الجزائر في بداية شهر ديسمبر 1960م للإطلاع أكثر على الواقع الجزائري والتخلص نهائيا من أسطورة الجزائر الفرنسية وتأكيد إعلانه السابق حول الجزائر الجزائرية²، وهي الزيارة التي استغلها المتطرفون لتأكيد رفضهم لفكرة الجزائر الجزائرية، فقاموا بمظاهرات عارمة ضد سياسة الجنرال دوغول هاتفين بحياة الجزائر الفرنسية، لكن مظاهرات الشعب الجزائري التي حملت شعارات مساندة لجبهة التحرير الوطني، وأخرى رافضة للجزائر الفرنسية، ومطالبة بإسقاط رموزها في صورة "بيار لاقيارد"³ ومن معه⁴، جعلت الجنرال دوغول يدرك حقيقة الوضع في الجزائر، وفي هذا يقول أحد الموظفين بالمندوبية العامة: "إن الجنرال دوغول لم يعد في حاجة إلى إجراء أي إستفتاء حول مبدأ تقرير المصير، فالمسلمون قد عبروا عن خيارهم بأنفسهم"⁵.

1 حسينة حماميد : المنظمة العسكرية...، المرجع السابق، ص.65.

2 المرجع نفسه، ص.68.

3 بيار لاقياردLagailarde Pierre: من مواليد 15ماي 1931م بكورفوا، ابن محامي بالبليدة، انتخب رئيسا للجمعية العامة للطلبة للجزائريين سنة 1957م شارك في مظاهرات 13ماي 1958م أين إحتل مقر الحكومة العامة، انتخب نائبا في الجمعية الوطنية في نوفمبر 1958م، سنة 1960م إلتحق بسوزيني وسالان في إسبانيا وأسس معهما منظمة الجيش السري.أنظر: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص.286.

4 صورية بلهادف: المرجع السابق، ص.112،98.

5 Albert Paul Lentin : **Le dernier quart d'heure L'Algérie : entre deux mondes**, Ed.Alem el Afkar,Alger,2012,opcit,P.154.

ليتلقي أنصار الجزائر الفرنسية نكسة أخرى عندما قام "جان موران" بحل جبهة الجزائر الفرنسية بعد إطلاعه على خططها لإغتيال الجنرال دوغول، هذا الأخير بدوره جدد تأكيده على تقرير المصير من خلال استفتاء 8 جانفي 1961م، هذا ما جعل المتطرفين في الجزائر يجددون أسلوبهم في محاولة لتقليد جبهة التحرير الوطني حيث تطلع "أورتيز" لتأسيس حكومة مؤقتة للجزائر الفرنسية يوم 17 جانفي 1961م، إلا أن يوم 11 فيفري 1961م شهد تأسيس المنظمة العسكرية السرية بهدف الحفاظ على الجزائر الفرنسية¹، وهي التي ستظهر للوجود الفعلي عقب الانقلاب الفاشل الذي قاده الجنرالات الأربعة في أبريل 1961م ضد الجنرال دوغول² وبالتالي السيطرة على السلطة في باريس وإنقاذ الجزائر الفرنسية، لكن رغم فشل التمرد إلا إن هؤلاء المتطرفين لم ييأسوا رغم محاولاتهم المتكررة الفاشلة للإبقاء على الجزائر الفرنسية، حيث خاطب "سوزيني" الجنرال "شال" قائلاً: "ما زال هناك وقت لحماية الجزائر الفرنسية، ومن أجل ذلك يجب إعطاء الأسلحة للجزائريين الذين ينتظرونها وهم مستعدون للتضحية بحياتهم من أجل هدفهم الأسمى..."³

وفي هذا الإطار واصلت منظمة الجيش السري نشاطاتها التخريبية وقامت بسلسلة من الاغتيالات والعمليات الإرهابية في محاولة للتشويش وتعطيل مفاوضات تقرير المصير، التي أصبحت تتقدم بسرعة خاصة عقب إعراف الجنرال دوغول بجزائرية الصحراء، فيما شكل خطوة جديدة لانهايار الجزائر الفرنسية⁴، نظرا للمكانة التي كانت تحظى بها الصحراء في مخططات الجنرال، وهو ما يعد إعرافا بضياع المستعمرة الفذة "الجزائر الفرنسية" ففي مذكراته يقول: "لقد كانت تحتل في حياتنا القومية أهمية لا مجال للموازنة بينها وبين بقية البلاد التي كانت تابعة لنا...، فقد تعزز موقفنا في إفريقيا والبحر المتوسط بفضل الجزائر.. وكشفنا منذ عهد قريب حقول البترول والغاز التي ستساعدنا على استكمال حاجتنا الماسة إلى الطاقة الصناعية... فامتلاك الجزائر أمرا مفيدا ومستحقا"⁵.

1 حسينة حماميد : المنظمة العسكرية...، المرجع السابق، ص-ص. 77-82.

2 المرجع نفسه، ص. 85.

3 المرجع نفسه، ص. 97.

4 محمود الواعي وآخرون: المرحلة الإنتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر 1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص - ص. 302-305.

5 لمياء بوقريوة: المرجع السابق، ص. 111.

ثم جاء إعلان وقف إطلاق النار يوم 18 مارس 1962م ليضع حدا لأسطورة الجزائر الفرنسية، وهذا ما عبر عنه "سعد دحلب" بقوله: " سقطت أسطورة الجزائر الفرنسية، وسقطت أسطورة الصحراء بحر إفريقيا كما سقط أيضا خطر التقسيم في الشمال.."¹، ورغم إصرار قادة منظمة الجيش السري OAS على عدم الاعتراف باتفاقيات إيفيان وإعلان وقف إطلاق النار، حيث أعلن الجنرال "سالان" من خلال منشور صادر عن المنظمة يؤكد على أن الضمانات المتفق عليها لا تكفي لصيانة حقوق الأوروبيين، ومواليهم من المسلمين كما أن: " جبهة التحرير سوف لن تلتزم بتطبيق هذه الضمانات إنها حبر على ورق....."²

إلا أن هذه المنظمة سرعان ما تعرضت للانقسام فبينما إتفق "سوزيني"³ مع "عبد الرحمان فارس"⁴ على وقف إطلاق النار، أعلن الجنرال قاردي عن رفضه للاتفاق فقام بتأسيس دويلة وهران في صيغة فرنسية.⁵

لكن نهاية الجزائر الفرنسية تماما جاء على لسان الجنرال دوغول عندما أعلن يوم 3 جويلية 1962م، عن اعترافه باستقلال الجزائر: "إن العلاقات بين الجزائر وفرنسا أصبحت، من الآن فصاعدا مبنية على أساس الشروط المحددة في التصريحات الحكومية بتاريخ 19 مارس 1962: وعليه فإن رئيس الجمهورية الفرنسية يعلن أن فرنسا تعترف رسميا باستقلال الجزائر"⁶. فماذا عن الجزائر الجزائرية التي أرادها دوغول؟

1 حسينة حماميد: المنظمة العسكرية...، المرجع السابق، ص ص.198، 199.

2 "O.A.S parle" Collection Archives dirigée par Pierre Nora,document n°56, p.236 .

3 جان جاك سوزيني Susini Jean Jacques: مواليد الجزائر سنة 1933م ، مؤسس نقابة القوى العاملة FO، درس الطب بستراسبورغ وليون ، من المؤمنين بالجزائر الفرنسية، إلتحق بسالان وأسس رفقة لاقابارد منظمة الجيش السري ...، أنظر عاشور شرفي: المرجع السابق، ص.196.

4 عبد الرحمان فارس: ولد عام 1910 بأقبو ببجاية ، تخرج بشهادة الحقوق وكان أول من مارس مهنة كاتب عدل (موثق) بالجزائر ، إشتهر بدعوته لفرنسا بالحلل السياسية الإدماجية ، تولى رئاسة الجمعية الوطنية الجزائرية سنة 1953 ، بدأت إتصالاته الأولى مع الثورة منتصف سنة 1955 ، وكان ضمن مجموعة الواحد والستين نائبا جزائريا التي وقعت بيانها المشهور، عرضت عليه الحكومات الفرنسية عدة مناصب لكنه رفضها . أعتقل في الخامس نوفمبر 1960 ، أصبح من مناصري فكرة الإستقلال ، تولى رئاسة الهيئة التنفيذية المؤقتة التي أشرفت على إدارة شؤون الجزائر خلال المرحلة الإنتقالية بعد توقيع اتفاقيات إيفيان.

Ben Jamin Stora :Dictionnaire...,op-cit, P. 343, 344.

5 حسينة حماميد : المنظمة العسكرية...، المرجع السابق، ص.275.

6 عبد الرحمان فارس: المصدر السابق، ص ص.189-190.

المبحث الثاني: إنعكاسات سياسة تقرير المصير على الجزائر الجزائرية.

رغم أن فكرة الجزائر الجزائرية تتنافى تماما مع فكرة التفاوض مع جبهة التحرير الوطني، إلا أن الجنرال "دوغول" الذي تمسك بهذا التوجه أملا في استئصال الوطنية الجزائرية بوطنية جزائرية أخرى؛ تعويض الوطنية الجزائرية المناهضة لفرنسا بوطنية جزائرية صديقة لها، رغم الإعتقاد الراسخ عند الجنرال دوغول حول الوطنية الجزائرية، فهو كان يؤمن بأن: "الشعور الوطني الجزائري أمر واقع لا سبيل إلى جحوده وأنه يوجد في أعماق الطبقات الإسلامية وحتى التي تبغض الجبهة"، فهدف الجنرال دوغول - كما سبق ورأينا- هو فصل المسلمين عن المنظمة الخارجية كما يسميها.¹

لكن الجنرال "دوغول" وصل إلى قناعة راسخة بأن الجزائر الفرنسية كانت تمثل حاجزا بين الوطنية الفرنسية والوطنية الجزائرية، أما الجزائر الجزائرية فإنها تزيل ذلك الحاجز، خاصة أن الشعب "المسلمين" لا يرى أكثر من حلين فقط وهو متردد بين ضباط المصالح الإدارية المتخصصة والثوار، فإما انتصار الجيش الفرنسي بالسلاح وإما التفاوض المباشر بين الحكومتين، فإذا تيقنوا من الحل الأول فإنهم سيتنكرون نهائيا للجبهة، وإلا فسواصلون دعمها.²

إلا أن هذه السياسة التي جاء بها الجنرال دوغول "الجزائر الجزائرية"³، ليست بالإختراع الجديد بالنسبة لقادة الثورة الجزائرية، حيث يمكن العودة بها إلى عهد الإمبراطور الفرنسي "نابليون الثالث" التي تبني أفكار "Thomas Urbain" (إسماعيل عربان)⁴ الذي ألف كتابا تحت اسم مستعار "جورج فوازان" تحت عنوان "الجزائر للجزائريين"، في محاولة لتشكيل ما أصطلح عليه بالمملكة العربية.⁵

1 عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في...، 1960، ج.3، المرجع السابق، ص.66.

2 المرجع نفسه، ص.67.

3 سبق أن رأينا في الفصل الثالث أن "فرحات عباس هو أول من أطلق وإستعمل هذا المصطلح سنة 1955م.

4 لمياء بوقريوة: تطور الثورة...، المرجع السابق، ص.76.

5 يمكن تمييز هذه الفكرة عند المؤرخ الفرنسي "شارل روبيير أجيرون" الذي ألف كتابا تحت عنوان "الجزائر الجزائرية من نابليون الثالث إلى الجنرال دوغول". بين المملكة العربية لنابليون والجزائر الجزائرية لدوغول حيث تناول ثورات الجزائر خلال المدة الفاصلة بين الحدثين معيدا مرجعيتها لكل ما هو ضد فرنسا، كالثيوعية والنازية... أنظر: يحي بوعزيز: ثورات الجزائر...، المرجع السابق، ص.415.

وهي الجزائر الجزائرية "المملكة العربية"، التي أريد تكوينها بالتوافق بين الأهالي والمستوطنين، عبر تشكيل نخبة جزائرية أقيمت لذلك في جويلية 1850م ستة مدارس، أطلق عليها اسم "المدارس العربية الفرنسية" "Ecole Franco- Arabe" يكون فيها التعليم بلغتين الفرنسية والعربية، وتجسيدا لمشروع إسماعيل عربان أقيمت أول ثانوية في الجزائر تحت اسم "المعهد العربي الفرنسي"، "Collège Arabe Français" مع تشجيع المدارس العربية¹.

إضافة إلى قانون التعليم، قانون إصلاح التعليم، الذي نتج عنه بروز طبقة متميزة من المسلمين سميت النخبة (ومن هؤلاء فرحات عباس، الصادق دندن، الأمير خالد، العقيد داود، الطيب مرسل... إلخ). حيث أريد لهذه النخبة (الشبان الجزائريين) أن تكون واسطة بين الأهالي والادارة الاستعمارية والمستوطنين، وهذا ما نستشفه من تعريف جورج مارسى "George Marçaiier" لحركة الشبان: " الشبان الجزائريين هم الطبقة التي جمعت بين الثقافة الفرنسية والثقافة العربية، والذين يعرفون في نفس الوقت عن مؤلفي العصر الذهبي الإسلامي وعن كتابات التراث الفرنسي."²

وهي المحاولات التي لا تختلف كثيرا عن المحاولات والقوانين والبرامج التي أطلقها ساسة فرنسا لايجاد قوة ثالثة تكون بمثابة دعامة للوجود الفرنسي حيث جاءت إصلاحات "كليمونصوا" 4 فيفري 1919م، الذي لم يخرج عن منح حق الجنسية الفرنسية لنخبة من المسلمين مع إحتفاظهم بأحوالهم الشخصية الإسلامية، وتوسيع طفيف لحقوق الجزائريين في الانتخابات وفق شروط محددة...³، في عهد كانت الحركة الوطنية وهي في بدايتها ومنها "جماعة النخبة" تقصر تطلعاتها على مطالب إصلاحية بسيطة كالإلغاء قانون الجنسية ونشر التعليم الفرنسي والثقافة الفرنسية، واحترام الأحوال الشخصية للمسلمين⁴، ثم جاءت حركة

1 الجمعي خمري: المرجع السابق، ص ص.73، 74.

2 المرجع نفسه، ص.122.

3 حول هذا الموضوع راجع: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج.2، دار الغرب الإسلامي، ط.4، بيروت لبنان، 1992، ص ص.258-278.

4 المرجع نفسه، ص ص.162، 163.

"الأمير خالد" أو ما يمكن تسميته بـ"الحزب الإصلاحي"¹ فتبنى أيضا ذات المطالب الإصلاحية تقريبا²، حيث طالب بتجنيس الجزائريين بالجنسية الفرنسية مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية الإسلامية.³

ثم جاء مشروع بلوم فيوليت 1936م الذي يتيح للأهالي الجزائريين "المسلمين" الذين تتوفر فيهم مجموعة من الشروط، التمتع بالحقوق السياسية التي للفرنسيين بدون أن ينتج عن ذلك أي تغيير في حالتهم الشخصية، أو في حقوقهم المدنية وهذا بصورة نهائية، إلا أن حقيقة هذا المشروع كان ضمان نخبة من الجزائريين إلى صف فرنسا، عبر محاربة الوطنية بعزل النخبة المسلمة عن الشعب⁴، في حين لازالت أطراف الحركة الوطنية -دون نجم شمال أفريقيا- تطالب بالإصلاح من خلال ما عرف بالمؤتمر الإسلامي جوان 1936 الذي سار في نهج المطالبة بالإصلاحات السياسية عبر تطبيق مشروع بلوم فيوليت بتعديلات أدخلها عليه المؤتمرون .

حيث تضمنت قائمة المطالب 15 بندا منها:

- توحيد الهيئة الانتخابية.
- إلغاء كل القوانين الاستثنائية.
- الاعتراف بالغة العربية كلغة رسمية.
- منح الجنسية الفرنسية للمسلمين مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية.
- تمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي⁵.

إلا أن أكثر ما يمكن مقارنته مع الجزائر الجزائرية التي جاء بها الجنرال دوغول فهو برنامج المطالب التي تقدمت بها أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية خلال الحرب

1 في حين طالب قسم ثاني من النخبة "الجزب الليبرالي" بإدماج الجزائريين عبر تجنيسهم دون مراعاة مسألة الأحوال الشخصية، نظرا لإيمانهم العميق بالثقافة الفرنسية... أنظر: أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص.292.
2 تجدر الإشارة هنا إلى أن الأمير خالد هو أول من طلب تقرير المصير للشعب الجزائري ولو ضمنا، ثم تراجع عن هذا التوجه أمام السياسة الفرنسية القمعية كما سبق ورأينا في الفصل الأول.
3 أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص-ص.290-292.
4 من خلال إصلاح مستوى التعليم، إلغاء المحاكم الخاصة، إنتخاب ممثلين عن المسلمين في مجلس الشيوخ، وزيادة عددهم في المجالس المحلية... أنظر: أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج.3، المرجع السابق، ص.18.
5 عبد الوهاب بن خليف: المرجع السابق، ص ص.143، 144.

العالمية الثانية من خلال ما عرف ببيان الشعب الجزائري في 10 فيفري 1943م. فإضافة إلى طلب تطبيق مبدأ تقرير المصير على جميع الشعوب واستتكار الاستعمار بكل أشكاله، جاء في البيان مجموعة من المطالب يمكن مقارنتها بما طرحه الجنرال "دوغول" في إطار الجزائر الجزائرية:

- منح الجزائر دستورها الخاص الذي يضمن حرية ومساواة جميع السكان بغض النظر عن العرق والدين، وإنهاء الملكيات الإقطاعية بإصلاحات زراعية كثيرة ومراعاة حقوق ومعاش العمال...، حرية ومجانبة التعليم لجميع الأطفال ذكورا وإناثا، وحرية العقيدة لجميع السكان وتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة.
- المشاركة الفورية والفعالة للجزائريين في حكومة بلادهم .
- تحرير كل المحكوم عليهم والمساجين.¹

وهو ذات التوجه الذي سارت فيه أحزاب الحركة الوطنية من خلال بيان تجمع "أحباب البيان والحرية" في 14 مارس 1944م، الذي تضمن: "المطالبة بتأسيس دولة جزائرية ووضع دستور لها في إطار فيدرالي مع الجمهورية الفرنسية".²

ليصبح بعدها فرحات عباس وحزبه "الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" إلى غاية التحاقه بصفوف جبهة التحرير الوطني أهم المدافعين عن ضرورة تفعيل قانون الإصلاحات المعروف بدستور الجزائر الصادر في 1947م، والمطالبة باستقلال الجزائر في إطار الجزائر الجزائرية "الفيدرالية" التي يتعايش فيها المسلمون بجانب المستوطنين في إطار المساواة التامة في الحقوق والواجبات.³

لكن كل هذه المشاريع والتوجهات سواء من المسلمين أو من الحكومات الفرنسية، قد لقيت المصير ذاته، المتمثل في الفشل التام أمام معارضة المستوطنين لأي بادرة تهتم بمصالح المسلمين مهما كانت قيمتها، وهو ما برز بوضوح أكثر بعد اندلاع ثورة أول

1 أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية...، ج.3، المرجع السابق، ص.210.

2 عبد الوهاب بن خليف: المرجع السابق، ص.162.

3 محمد الصغير عباس: المرجع السابق، ص ص. 68-92.

نوفمبر 1954م حيث وقفوا ضد كل المشاريع الإصلاحية كمشروع جاك سوستيل، ومشروع قسنطينة...¹

وفي هذا السياق جاء مشروع تقرير المصير، الذي مهد للجزائر الجزائرية - عقيدة دوغول الراسخة - وهو ما يبرز جليا من خلال دعوة الجنرال دوغول لإنشاء حزب كبير للتطور الجزائري "un grand parti du progrès" في خطابه خلال نوفمبر 1959م، بهدف تمكين النخبة المغتربة من البروز في السياسة الجزائرية تكون بين جبهة التحرير الوطني والمتطرفين (المستوطنين).²

إلا أن الجنرال "دوغول" ورغم العقبات المتوقعة أصرّ على اتباع سياسته الخاصة وفكرته العزيزة "الجزائر الجزائرية"، رغم معارضة قادة جيش التحرير الوطني لسياسة الجزائر الجزائرية، حيث اعتبرتها صحيفة "المجاهد" مجرد صيغة جديدة و"بنت للجزائر الفرنسية"، وهي مجرد عملية "لمخادعة المسلمين وإيهامهم بأنهم هم الذين يمثلون القوة الثالثة..."، وهي موجهة أكثر "للاستهلاك الخارجي..."³

وبناء على هذا التوجه نجحت قيادة جبهة التحرير الوطني في تحويل مظاهرات ديسمبر 1960م من الطابع العفوي وكما أرادته الإدارة الفرنسية عبر ضبط الوحدات الإدارية المتخصصة- رفع شعار الجزائر جزائرية، وشعارات مساندة للجنرال دوغول- لأجل نفي وجود أي تأثير للجبهة على الشعب الجزائري، إلى مظاهرات مساندة لجبهة التحرير الوطني من خلال رفع شعار الجزائر المسلمة⁴، وهي الصورة التي يقدمها أحد الصحفيين الفرنسيين: " في البليدة، شرشال، الأصنام لم تهتف الجماهير المسلمة الموجهة والمؤطرة جيدا شعار الجزائر الفرنسية أو الجزائر جزائرية، الذي همس به مبعوثي الجنرال دوغول، بل لقد خرج شعارا جديدا، شعار من الشعب هو الجزائر مسلمة"⁵.

1 حول هذه المشاريع راجع الفصل الأول.

2 لمياء بوقريوة: تطور الثورة...، المرجع السابق، ص. 81.

3 "الجزائر الجزائرية بنت الجزائر الفرنسية"، المجاهد، ع.72 (11 / 7 / 1960).

4 صورية بلهادف: المرجع السابق، ص. 131.

5 Albert Paul Lentin: op-cit, P.140.

إضافة إلى الرفض القاطع لهذه السياسة من جبهة التحرير الوطني فإن قادة الجيش والمستوطنين في الجزائر قد عملوا كل ما في وسعهم لإفشالها، وهو ما تجلّى في انقلاب أفريل 1961م، ونشاط منظمة الجيش السري التي وضعت لنفسها أهدافا هي:

- الدفاع عن الجزائر الفرنسية والتمسك بها.
- العمل على الإطاحة بالجمهورية الخامسة وإنشاء حكومة إنقاذ عمومية.
- حل الحزب الشيوعي.¹

لكن الجنرال دوغول ورغم المعارضة المزدوجة للجزائر الجزائرية ظل متمسكا بكل ما من شأنه أن يسهم في تكوينها لذلك حرص خلال مفاوضات تقرير المصير وصولا إلى اتفاقيات إيفيان، على ضمان أكبر قدر ممكن من الامتيازات والضمانات للأقلية الأوروبية وعملائها من الجزائريين منها:

- تمكين الأوروبيين من الاستفادة من مزايا المواطنة الجزائرية خلال ثلاث سنوات الأولى بعد استفتاء تقرير المصير لينالوا بعدها الجنسية الجزائرية.
- تعهد السلطات الجزائرية بحفظ وضمان أمن وأملاك والمشاركة النظامية للرعايا الفرنسيين بالجزائر، ولهم كامل الحقوق للمساهمة في إدارة الشؤون العامة للجزائر ولهم نصيب فعلي وعادل في التمثيل بجميع المجالس ذات الطابع السياسي والإداري أو الاقتصادي، الثقافي والاجتماعي.
- إحترام خصوصيتهم الثقافية واللغوية والدينية، وقانون أحوالهم الشخصية الذي يجب أن يحترم وينفذ من قبل المجالس القضائية الجزائرية....²

وكذلك ما تعلق بالمبادئ المتعلقة بالتعاون الثقافي، الإقتصادي والمالي واستثمار ثروات الصحراء وما قدم من تنازلات لفرنسا³، إضافة إلى الاتفاقات العسكرية كتأجير

1 Jacques Soustelle: op-cit ,p316,317 .

2 "إعلان الضمانات" في إتفاقيات إيفيان، أنظر: يحي بوعزيز: ثورات الجزائر، المرجع السابق.ص-ص. 510-518. أنظر الملحق رقم (14) ص ص. 242-231.

3 المرجع نفسه، ص-ص. 532-519.

المرسى الكبير، وتواصل التجارب النووية، والاحتفاظ بعدد هام من المطارات العسكرية، والتسهيلات فيما يخص الملاحة سواء الجوية أو البحرية...¹

حيث اعتقدت السلطات الفرنسية أن هذه البنود خاصة ما تعلق بالضمانات الممنوحة للمستوطنين ستبقي الجزائر في أحضان فرنسا، لأن الأوروبيين وعمالهم كانوا سيشغلون على الأقل تسعين في المئة من مناصب المسؤولية في مجالات الإدارة والاقتصاد والقضاء²، وهذا ما يتفق وسياسة الجنرال دوغول المؤدية إلى "الجزائر الجزائرية"، خاصة إذا علمنا أن الجنرال "دوغول" راهن على تكوين ما عرف بالقوة المحلية، والهيئة التنفيذية المؤقتة لتكون نواة للإدارة والجيش في الجزائر التي يحلم بها.³

فتشكل الهيئة التنفيذية المؤقتة باعتبارها مشروعا ديغوليا من أساسه⁴، حيث سبق أن أنشأ دوغول المجلس التنفيذي بواسطة بعض الشخصيات المعتدلة من الجبهة أو من المقربين منها، بغرض إضعاف جبهة التحرير الوطني⁵، رأى فيها دوغول "جنين دولة معتدلة...، حيث كان رئيسها عبد الرحمان فارس، تعبيرا عن القوة الثالثة التي طالما حقرها جيش التحرير الوطني" حسب محمد حربي⁶، أما بلعيد عبد السلام فيرى أن هدف الجنرال دوغول كان إقصاء جبهة التحرير الوطني بواسطة هذه الهيئة لأن الجنرال لا يريد أن يكون الاستقلال تحت رعاية جبهة التحرير الوطني بل يريده وفق تصور فرنسا.⁷

1 يحيى بوعزيز: ثورات الجزائر...، المرجع السابق، ص - ص. 533-538.
 2 محمد العربي الزبيري: "أوضاع الجزائر غداة إسترجاع السيادة الوطنية" مجلة التراث، مجلة تاريخية أثرية تصدر عن جمعية التراث الأثري لمنطقة الأوراس، ع.9، مطبعة قرفي، باتنة، نوفمبر 1997، ص ص. 140، 141.
 3 المرجع نفسه، ص. 142.
 4 حسينة حماميد: المنظمة العسكرية...، المرجع السابق، ص. 238.
 5 لمياء بوقريوة: تطور الثورة...، المرجع السابق، ص. 83.
 6 محمد حربي: جبهة التحرير الوطني...، المصدر السابق، ص. 263.
 7 حسينة حماميد: المنظمة العسكرية...، المرجع السابق، ص. 238.

إضافة إلى أن تشكيل القوة المحلية من الحركي¹، والضباط المسلمين العاملين في صفوف الجيش الفرنسي لم يكن بريئاً²، بل كان مفتاح تحقيق الجزائر الجزائرية، خاصة إذا علمنا أن الجنرال "دوغول" ومنذ عودته للحكم عمل على رفع أعداد المسلمين في الجيش الفرنسي الذي لا يقبل في صفوفه إلا العازبين وفق المشروع الذي قدمه الجنرال "آيري" لوزير الجيوش سنة 1961م مؤكداً: "يتعين على القوة المحلية أن تشمل جزءاً من الحركيين والمخازنية والمجموعات المتنقلة للحماية الريفية"³، وتبرز نوايا الجنرال دوغول أكثر مع تعيين الجنرال "محمد رافع"⁴ على رأس القوة الحلية المكلفة بحفظ الأمن خلال المرحلة الإنتقالية.

إلى هنا يكون الجنرال دوغول قد نجح ولو بشكل جزئي في تحقيق ما أسماه الجزائر الجزائرية رغم التحويلات التي طرأت عليها أمام معارضة الجبهة للكثير من التصورات الديغولية إلا أن تمسك منظمة الجيش السري بالجزائر في صيغتها "الفرنسية" وعدم اعترافها باتفاقيات إيفيان سيجعل هذه المكتسبات في مهب الريح، هذا ما جعل الصحف الفرنسية "لوموند"، "باري جور"، "ليراسيون"...تتساءل: هل يدرك الأوروبيون مصلحتهم؟ بعد الإنذارات الصادرة عن الحكومة الجزائرية المؤقتة جراء ممارسات المنظمة الإرهابية الفرنسية.⁵ حيث لم يستصيغوا ما قدمته جبهة التحرير الوطني من ضمانات: "لا

1 الحركي Les Harkis : مصطلح يعني الأعوان الجزائريين في الجيش الفرنسي الذين يستخدمون كمستطلعين وتراجمة أو يتحركون دون توقف في أرجاء البلاد، وهو مصطلح يشير عموماً إلى الخونة والمتعاونين مع الإستعمار، قدر تقرير لوزارة الداخلية الفرنسية أعدادهم بتاريخ 19 مارس 1962م بأكثر من 263000 رجل. أنظر: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص.147.

2 يرى مصطفى لشرف أن هذا التشكيل جاء لايجاد مخرج لكثير من العملاء الجزائريين المجندين في الجيش الفرنسي من جهة، ومن جهة ثانية لتعطيل أي محاولة ثورية تقوم بها جبهة التحرير الوطني بعد الإستقلال، لأن هؤلاء بقوا على استعداد لخدمة المصالح الفرنسية. أنظر: مصطفى لشرف: المصدر السابق، ص. 27، 28.

3 عبد الحميد براهيم: في أصل المأساة الجزائرية شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958-1999، مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، بيروت، 2001، ص.21-24.

4 "محمد رافع" من مواليد موزايا قرب البلدية سنة 1906م، ألقى عليه القبض خلال الحرب العالمية الثانية، لكنه تمكن من الفرار والإلتحاق بالجيش الفرنسي التابع للجنرال دوغول، شارك في قمع الثورة الجزائرية بدءاً من سنة 1959 عندما استدعاه الجنرال شال من ألمانيا وهو برتبة عقيد، وعمل على رأس الفيلق السابع للمشاة، ليرتقي في 1 أكتوبر 1961 إلى رتبة جنرال. أنظر: محمد الطاهر عزوي وآخرون: المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص.135.

5 عبد الله شريط: المرجع السابق، 1962، ص.165-167.

نريد سماع ماذا تقول جبهة التحرير الوطني ولا نريد معرفة هذه الضمانات، بالنسبة إلينا جبهة التحرير عبارة عن إرهابيين ومجرد التحدث إليهم جريمة...".¹

هذا ما جعل زعيم قادة المنظمة العسكرية الجنرال "سالان" يعلن الحرب على الجميع في مارس 1962م، عندما أصدر أوامره إلى جميع الفرنسيين مدنيين وعسكريين² بهدف تطبيق: " سياسة الأرض المحروقة، الخراب والدمار، وإعادة الجزائر إلى ماكانت عليه سنة 1830م، قنص العرب، التنكيل بقوات السلام(القوة المحلية)، حرق العمارات، وتخريب المصالح الحكومية، وضع المتفجرات واستعمال السيارات الملغمة في الساحات التي يتجمع فيها المسلمون...."³ وفي هذا يقول الجنرال دوغول: "كانت الحرائق المنظمة ترسل لهيبها في كل مكان: في المدارس⁴، البلديات، المعامل والمخازن، والمكاتب، وهكذا اندلعت النيران...في دار الحكومة، والجامعة (مكتبة الجامعة يوم 7 جوان 1962)، ومستودعات البترول ومنشآت المرافئ"⁵.

إلا أن نشاط هذه المنظمة سرعان ما بدأ في التراجع أمام مقاومة جبهة التحرير الوطني خاصة بعد وصول الرائد "عزالدين" إلى العاصمة حيث أعاد تكوين المنطقة المستقلة، ففي أبريل 1962م كانت 14 كتيبة قوية وأكثر من 10 آلاف رجل إحتياطي، و12 ألف قطعة سلاح تحت تصرف الرائد عزالدين⁶، وكذلك الإجراءات التي اتخذها الجنرال دوغول⁷ بهدف القضاء على هذه المنظمة، حيث تم إيقاف "جوهو" الذي حكم عليه

1 حسينة حماميد: المرجع السابق، ص.203.

2 حاولت المنظمة العسكرية السرية استمالة بعض الفرق العسكرية إلى صفها إلا أنها فشلت بسبب ممارساتها التي لم يتقبلها الجيش ومنها الإغتيالات الفردية ودون تمييز. أنظر: Patrick Evéno: op-cit,p.302.

3 قنطاري محمد وآخرون: "المرحلة الإنتقالية للثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص.169.

4 كثنائية باستور بالعاصمة، وثنائية أورليان بوهان يوم 4 جوان 1962، أنظر:

La Dépêche de Constantine :N°17305(16 6 1962)

5 شارل دوغول: المصدر السابق، ص.142.

6 تشكل مجلس القيادة من عزالدين كمسؤول سياسي عسكري، عومار أوصديق:مساعد سياسي، علي لونييسي:مسؤول الخدمات الصحية، بوعلام أوصديق: مسؤول الإعلام، وتم تقسيم العاصمة إلى ثلاث منطقتين على رأس كل منها مسؤول عسكري وسياسي (القبة، القصبية، maison carée) أنظر:

cdt.Azzedine: **Et Alger ne brula pas**,ENAG Ed,Alger,2007,pp.141-145.

7 إلا أن هذا لا ينفي تعاون السلطات الفرنسية مع منظمة الجيش السري حسب شهادة جان جاك سوزيني، أنظر: جان جاك سوزيني: "الدولة الفرنسية تعاونت مع منظمة الجيش السري"، الخبير، ع.6657(17 / 3 / 2012)

بالإعدام¹، تلاه الجنرال "سالان" الذي قبض عليه أيضا بمدينة الجزائر.² ولهذا قامت هذه المنظمة بمحاولة سياسية بائسة تمثلت في لقاء فارس- سوزيني التي حاول خلالها الأخير الحصول على بيان مكتوب لضمانات سياسية هي في الأساس موجودة في اتفاقيات إيفيان.³ وهذا ما يمكن اعتباره كمحاولة لكسب اعتراف جبهة التحرير الوطني والعودة إلى الشرعية من قبل سوزيني.

ليتم بعدها تفويض "شوقي مصطفى" باسم الجبهة للاتفاق مع سوزيني- حسب عبد الرحمان فارس-، حيث اشترط مصطفى في لقاء 17 جوان على سوزيني أن يوجه نداء لمجموعاته المسلحة لوقف التخريب والعمليات الإرهابية، مقابل البيان المكتوب الذي طلبه سوزيني⁴، وهو ما تم بموجب اتفاق 17 جوان 1962م الذي أوقف نشاط المنظمة العسكرية السرية.⁵

وبهذا كانت نتائج سياسة "الإبتزازات" التي تبنتها المنظمة العسكرية بعكس توقعات قادتها حيث أدت لحالة من الذعر العام أجبر المستوطنين الأوروبيين على المغادرة دون أمل العودة، متخليين عن أملاكهم لمعارفهم الجزائريين بأسعار بخسة، ففي نهاية جوان 1962م كان أكثر من 560 ألف منهم 100 ألف يهودي جزائري يرحلون إلى فرنسا⁶، وهذا ما سجله الجنرال "دوغول" في مذكراته: " لكن منظمة الجيش السري حملتهم على الإستعجال، فرحلت الأكثرية الساحقة من الفرنسيين، وفروا أحيانا من الخوف والذعر ففي شهري ماي وجوان 1962م، كان يتجمع يوميا قرابة 7000 شخص في البواخر والطائرات التي تنقلهم إلى مرسيليا وباستثناء العسكريين، فقد كان يقيم في الجزائر مليون أوروبي. ولم يبق منهم سوى 100 ألف فقط..."⁷، رغم نداءات الحكومة المؤقتة للجمهورية

1 شارل دوغول: المصدر السابق، ص.143.

2 cdt.Azzedine:op-cit,pp.161-178.

3 عبد الرحمان فارس: المصدر السابق، ص.172، 173.

4 والذي تضمن مشاركة الأوروبيين في القوة المحلية والنفوذ عن أعضاء المنظمة العسكرية والجرائم المرتكبة بعد 19مارس، وهي القضية التي جعلت جل قادة جبهة التحرير الوطني يسارعون للتنديد بهذه الإتفاقيات في صورة بن بلة، خيضر، بيطاط يوم 18 جوان ، تبعهم بن خدة في اليوم الموالي بحجة أنه لا حق للهيئة التنفيذية في إبرام إتفاقيات باسم جبهة التحرير الوطني.أنظر:محمد حربي: جبهة التحرير ...، المصدر السابق، ص.284.

5 عبد الرحمان فارس: المصدر السابق، ص- ص.180- 184.

6 محمد حربي: جبهة التحرير ...، المصدر السابق، ص.264.

7 شارل دوغول: المصدر السابق، ص.143.

الجزائرية للمستوطنين حيث صدر بيان عن الحكومة المؤقتة يوم 4 جوان يؤكد على ضرورة اعتبار اتفاقية إيفيان ميثاقا للجزائر وقاعدة لضمان التعايش بين الأوروبيين والمسلمين، زيادة على كون بعض فصولها تضمنت إمتيازات هامة للأوروبيين.¹

إلا أن الجو العام الذي ساد في الجزائر بعد 19مارس ثم 17جوان 1962م، قد أجبر المستوطنين على الرحيل خوفا من الانتقام لمشاركة غالبيتهم في الجرائم المرتكبة خلال سنوات الثورة ونشاطهم ضمن منظمة الجيش السري²، خاصة بعد الدعوات التي أصدرها بعض قادة المنظمة العسكرية السرية في صورة الجنرال "غاردي" الذي نصح بالمغادرة قائلا : "إن رحيل الأوروبيين يجب أن يتكثف"، خاصة بعد مغادرة وهروب الكثير من قادة وإطارات المنظمة العسكرية نفسها كفودري، غودار، بوزارت وغاردسن...³

ففي 27جوان 1962م لم يبق في قسنطينة سوى 12 ألف من المستوطنين منهم ألف يهودي، بعدما كانوا سابقا أكثر من 40 ألف منهم 20 ألف يهودي، أما في تلمسان فقد غادرها أزيد من 6500 من الأوروبيين من مجموع 12 ألف كانوا بها قبل 27 جوان 1962م.⁴

وبهذا الرحيل "الهروب، الانتحار" الجماعي للأوروبيين⁵ من الجزائر تكون جبهة التحرير الوطني قد تخلصت من شبح الجزائر الجزائرية التي رسمها الجنرال دوغول، وقضت على مشكلة كان من الصعب معالجتها، وهو الرأي الذي خلص إليه "بن يوسف بن خدة" بعد ثلاثين سنة من استقلال الجزائر قائلا: "لو بقيت هذه الأقلية في الجزائر لوقع

1 محمد شرقي: أبرز القيادات السياسية والعسكرية في الثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006، ص 359.

2 خاصة أن منظمة الجيش السري راهنت بالدرجة الأولى على المستوطنين وحلفائهم المسلمين نظرا لما يشكلونه من كتلة بشرية معتبرة، لذلك فالجيش السري هو منظمة المستوطنين قبل العسكريين. أنظر: المرجع نفسه، ص ص 253، 255.

3 علي هارون: خيبة الإنطلاقة أو فتنة صيف 1962، تر. الصادق عماري، أمال فلاح، دار القصب، الجزائر، 2003، ص ص 62، 63.

4 المصدر نفسه، ص 66.

5 يرى الرائد عز الدين أن عملية الانتحار الجماعي للأوروبيين نظم من طرف المنظمة العسكرية وليس من قبل جبهة التحرير الوطني، لأن هذه المنظمة تبنت سياسة الاغتيالات ضد المسلمين وكل المتعاطفين معهم من المستوطنين. أنظر:

EL WATAN, 5 juillet, 2012, N° spesial, pp.10-12.

صراع لا يحمّد عقباه"، فلا شك أن قادة جبهة التحرير الوطني كانوا يخشون حدوث شيئين على الأقل في حال بقاء الأقلية الأوروبية وهما:

- إحتمال هيمنة هذه الأقلية على المجتمع كما كانت سابقا في ظل الإحتلال كونها نخبة متميزة عن الأهالي.
- حدوث فوضى قد تؤدي إلى تقسيم الجزائر.¹

إلا أن هناك من ينظر لقضية مغادرة الأوروبيين للجزائر من زاوية ثانية فهذه المغادرة قد شلت البلاد، حيث تراجع قدرة النشاط الصناعي والتجاري من 80 إلى 90 في المئة عما كانت عليه سنة 1954م، أما الإدارة فإنه من أصل 80 ألف موظف كان 82% من الأوروبيين، حيث بلغت نسبة الذين تركوا وظائفهم أكثر من 70% وهو ما جعل البلاد في حالة مأساوية.²

مما سبق يتضح جليا أن الجنرال دوغول قد نجح إلى حد بعيد في تحقيق ما كان يسميه الجزائر الجزائرية، وهو ما يبرز من خلال الامتيازات التي حصل عليها في اتفاقيات إيفيان لفرنسا وللمستوطنين، إلا أن عدم إدراك هؤلاء لمزايا الجزائر الجزائرية وتمسكهم بالجزائر الفرنسية قد ضيع الإثنتين معا لفائدة جبهة التحرير الوطني والجزائر المستقلة.

1 محمد شرقي: المرجع السابق.ص.361.

2 محمد حربي: جبهة التحرير ...، المصدر السابق، ص.264، 265.

المبحث الثالث: انعكاسات سياسة تقرير المصير على الجزائر المستقلة.
 إن مجرد عودة الجنرال "دوغول" إلى حكم فرنسا قد أحدث نوعا من الإرتباك والاختلاف في صفوف قيادة الثورة بسبب اعتقاد بعض السياسيين في جبهة التحرير الوطني أن الجنرال "دوغول" هو الوحيد القادر على حل القضية الجزائرية، نظرا لسمعته عند الجيش، وتقديره الصحيح لحجم المستوطنين ووزنهم السياسي.¹ لكن هؤلاء سرعان ما أدركوا أن عودة الجنرال معناه إستمرار المعركة وفي هذا قال "فرحات عباس": "أن معركة الجبهة والشعب متواصلة أعنف وأشد من ذي قبل، خاصة وأن الاستعمار واحد لا يتغير سواء أكان الحكم جمهوريا أو دكتاتوريا عسكريا".²

في حين رأى قادة الولايات (العسكريين) أن الجنرال "دوغول" سيعمل على توحيد الفرنسيين ضد الجزائر واستقلالها من خلال رفع معنويات المستوطنين والجيش الفرنسي بالجزائر، وتجنيد حلفاء فرنسا لمضاعفة تأييدهم لها³، لذلك قبلت عودة الجنرال بمحاولة قيادة الثورة نقل العمليات العسكرية إلى فرنسا، بتنفيذ عمليات فدائية واسعة انطلقت يوم 25 أوت 1958م، بهدف توسيع ميدان المعركة وتشثيت القوات الفرنسية بين الجزائر وفرنسا، وتأليب الأوساط السياسية والشعبية على السياسة الفرنسية.⁴

إلا أن الجنرال "دوغول" الذي كان مدركا لحقيقة الصراع القائم والمشاكل التي تعيشها قيادة الثورة⁵، رغم تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كقيادة مسؤولة عن الثورة خلفا للجنة التنسيق والتنفيذ. عمل على إنكفاء الخلاف بين ما يسميه القيادة الخارجية وقادة الولايات فأعلن عن مشروع سلم الشجعان عقب تأسيس الحكومة المؤقتة التي اصطدمت بما قام به العقيد "محمد العموري"⁶ رفقة عدد كبير من إطارات الثورة،

1 محمد عباس: الثورة الجزائرية نصر...، المرجع نفسه، ص. 257.

2 "لن يأخذنا المستعمرون على غرة"، المجاهد، ع. 25 (14 / 6 / 1958).

3 محمد عباس: الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص. 256.

4 حول هذه العمليات وتوقيتها أنظر: علي هارون: الولاية السابعة...، المصدر السابق، ص. 115-140.

5 هو الصراع الذي ظهر عقب مؤتمر الصومام جراء بند تحديد الأولويات، أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج .

6 العقيد محمد العموري: من مواليد 14 جوان 1929م قرب الأوراس، من مفجري الثورة، عضو المجلس الوطني للثورة سنة 1957م، قائدا للولاية الأولى وعضو لجنة العمليات بالحدود الشرقية، عرف بثقافته الواسعة والأصيلة وبوطنيته الراديكالية، اغتيل في 16 مارس 1959م، أنظر: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص. 264. وانظر أيضا:

Ben jamin Stora, Dictionnaire..., op-cit, p.126 .

الذين عقدوا اجتماعا في نوفمبر 1958م بمدينة الكاف التونسية لدراسة ما آلت إليه الثورة بعد هذا الحدث الخطير الذي اعتبروه انقلابا، وكيفية إرجاع المياه إلى مجاريها من خلال الإطاحة بهذه الحكومة¹. كما أن قادة أربعة ولايات بالداخل² عقدوا اجتماعا آخر في الولاية الثانية في بداية ديسمبر 1958م، ووجهوا ملاحظات وانتقادات شديدة اللهجة حول طريقة تأسيس الحكومة المؤقتة باعتبارها جاءت دون موافقة المجلس الوطني للثورة³.

في ظل هذه الخلافات استغل الجنرال "دوغول" الموقف لضرب الثورة عبر الترويج لسلم الشجعان، كقضية المدعو "علي حنبلي"⁴، وكذلك قامت الصحافة الفرنسية بالترويج لما جاء على لسان "ياسف سعدي" بعد مثوله أمام المحكمة في أعقاب معركة الجزائر أين امتدح سياسة الجنرال مؤكدا أنه الوحيد القادر على حل القضية الجزائرية بعدالة في محاولة ليست بالجديدة لضرب وحدة قادة الثورة، وزرع الأوهام في الأوساط الشعبية⁵.

وفي نفس السياق جاءت قضية الرائد "عزالدين"⁶ التي استغلت في إطار دعائي واسع النطاق للتفرقة بين قيادات الداخل والخارج، حيث كتب الرائد عز الدين يوم 27 نوفمبر 1958م رسالة إلى قائد الولاية الرابعة العقيد "سي أحمد" أكد له في البداية أنه لم يسلم نفسه كما يمكن أن يظن، بل قاتل حتى أصيب في مرفقه الأيمن، وبعد نفيه أن يكون قد أكره على هذا من قبل الفرنسيين قال: "أين نسير مع هذه الحرب التي كلفتنا الكثير، وإلى متى نستمر في التقاتل هكذا؟ ألا تعتقد أن كثيرا من الدم قد سال؟ فكر يا أخ أحمد... أين يريد أن يسوقنا هؤلاء السادة الموجودين في الخارج ماذا يرون؟...، إنهم لا يرون شيئا، فهم بعيدون عن الخطر، إنهم... ويطلقون تصريحات إلى العالم مفادها أن الشعب الجزائري

1 مصطفى هشماوي: المصدر السابق، ص-ص. 147-151.

2 هم العقداء: عميروش عن الولاية الثالثة، محمد بوقرة عن الولاية الرابعة، سي الحواس عن الولاية السادسة، الحاج لخضر عبيد عن الولاية الأولى.

3 مصطفى هشماوي: المصدر السابق، ص. 153.

4 الذي رفض الاستجابة لأوامر كريم بلقاسم ودخل في انشقاق ثم لجأ سنة 1958م مع فيلقه إلى جبال سيدي حامد أقصى الحدود الجزائرية التونسية وأمام رد فعل جيش التحرير الوطني استسلم مع رجاله يوم 21 مارس 1959م للفرقة الثالثة لخيالة الجيش الفرنسي. أنظر: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص. 155.

5 المرجع نفسه، ص. 366.

6 الرائد عز الدين: مواليد 8 أوت 1934م ببجاية، مسؤول فرقة الساعة الأسطورية بالولاية الرابعة 1957-1958م تعرض مرتين للأسر وأفلت، عضو المجلس الوطني للثورة 1959-1962م، مساعد لهواري بومدين في قيادة الأركان، تولى قيادة منطقة الجزائر العاصمة خلال المرحلة الإنتقالية ومواجهة منظمة الجيش السري الفرنسية. أنظر: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص. 240.

وجيش التحرير الوطني على استعداد لمحاربة الفرنسيين عشر سنوات إن لزم الأمر، ولكنهم لا يعرفون عن المعاناة التي نواجهها...، إن هؤلاء القذرين- لا أكثر ولا أقل- يتجولون في كل الجهات، في الوقت الذي نعاني فيه، فمرة نجد ما نأكله، ومرة لا، ومرة ننام، ومرة لا، من دون حساب كم من مرة في اليوم نجبر على وضع أنفسنا في حالة طوارئ، ومع ذلك أهملونا".¹

وفي 30 نوفمبر 1958م جدد الرائد "عزالدين" دعوته لسلم الشجعان عبر أمواج إذاعة الجزائر أين أكد بأن استمرار الكفاح لا معنى له وهو يسبب معاناة هائلة للجزائر من دون فائدة. ثم تأسف لعدم رغبة المسؤولين في الخارج في فهم كلام الجنرال دوغول، ثم أكد ضرورة مبادرة المسؤولين في الداخل بهذه الاتصالات بدلا عنهم (القيادة الخارجية)، ثم أعلن أنه سيكرس جهده لبناء الجزائر الجديدة، بعد وقف ما سماها حرب الإخوة.²

لكن رغم تمكن الرائد عزالدين من الإفلات إلا أن الولاية الرابعة ظلت مسرحا مهما للمناورات الفرنسية، وشهدت قضية أكثر خطورة هي قضية "سي صالح" كما سبق وتطرقتنا لذلك في الفصل الثالث من هذه الرسالة.

وفي ظل اشتداد الخناق العسكري الفرنسي على الثورة بالداخل للقضاء عليها؛ في إطار تنفيذ "برنامج شال" كخطة عسكرية؛ ضمن استراتيجية دوغول الهادفة إلى تصفية الثورة ومشروعها التحريري. اقتنع "عباس فرحات" بعد عجزه عن إيجاد التسوية المناسبة لأزمة الحكومة المؤقتة نفسها.³ وخوفا من انفجار الوضع قام بدعوة مجالس الولايات للانعقاد، وكلف "الباءات" أنفسهم من قبل الحكومة بتنفيذ الخطة ودعوة العقداء للاجتماع، الذين أرجئوا ما طلب منهم لغاية انعقاد المجلس الوطني للثورة. على أمل إنهاء أزمة الحكومة المؤقتة وتجديد عضوية المجلس الوطني للثورة الجزائرية.⁴

1 Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, le FLN, documents..., op-cit, pp. 561-562.

2 Ibid, pp. 562,563.

3 بعيدا عن الصراع بين قيادة الداخل والخارج كانت الحكومة المؤقتة تعيش أزمة حادة ليس بسبب مناورات الجنرال دوغول، ولكن السبب كان صراع الزعامة بين الساسيين والعسكريين "الباءات الثلاثة" بل بين الباءات الثلاثة أنفسهم.

4 محمد حربي: جبهة التحرير...، المصدر السابق، ص.205.

في خضم هذه التطورات الخطيرة على مستوى القيادة في الخارج والواقع العسكري المتردي في الداخل كان الجنرال "دوغول" قد إترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره منذ 16 سبتمبر 1959م، ثم دعى لعقد مفاوضات على أساسه منذ 10 نوفمبر 1959م أراد من خلال هذه الخطوة إحراج جبهة التحرير الوطني واستغلال حالة الانقسام التي تعيشها، وهو ما تجلى في الرد الحذر الذي إتخذته الحكومة المؤقتة بتفويض المساجين الخمسة للتفاوض مع فرنسا¹.

حيث يصف محمد حربي الحالة التي كانت عليها قيادة الثورة قبل شهرين من إعلان الجنرال فيقول: "تسببت هذه الاقتراحات في إثارة حركة خفية في أوساط الجالية الجزائرية في تونس. فاستراتيجيو "الغرف" الذين يطوفون حول القادة، بدأوا يحلمون باحتلال الصفوف الأولى، غير مبالين بإضعاف جيش التحرير الوطني تحت الضربات العنيفة للجيش الفرنسي، كل واحد يريد أن يبدي رأيه. مؤيدوا المشاركة العديدين، لم يعلنوا عن أنفسهم علنا وإنما كانوا يرسلون نصوصا مرقونة، ولكنها غير موقعة تكدست فوق مكتب كريم"². فالإعلان عن تقرير المصير جاء ليفجر الخلاف الموجود على مستوى القيادة حول تزعم الثورة، وأدى لنشوب صراع متجدد بين المدافعين عن سياسة معتدلة، أميل إلى المصالحة مع فرنسا، وبين أنصار الاستمرار في الكفاح المسلح وزيادة شدته³ خاصة بعد تشكيل هيئة الأركان العامة EMG التي سيتبنى أعضائها رؤية مخالفة حول قضية المفاوضات مع فرنسا قائمة على فكرة تأسيس الداخل وحل مشكلة إدارة الثورة قبل التفاوض مع فرنسا⁴، في حين ظلت الحكومة المؤقتة بقيادة "فرحات عباس" تعاني صراع الزعامات خاصة بين "فرحات عباس" و"كريم بلقاسم" الذي يطمح لبلوغ منصب الرئاسة، حيث سيعلن هذا الأخير صراحة في جويلية 1961م: "أنه لن يكون عضوا في حكومة يرأسها فرحات عباس"⁵.

1 عمر بوضربة: المرجع السابق، ص.ص. 110-112.

2 محمد حربي: حياة تحد وصمود...، المصدر السابق، ص. 281.

3 سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص. 116.

4 Mohamed Zerguini: **Une vie de combats et de lutte témoignages et appréciations**, T.1(1941-1962),Ed.En-nahdha,Alger, 2000,p.165.

5 Mohamed Zerguini: op-cit, p.164.

وبهذا كان انشغال قيادة الثورة في الخارج بصراع الأساليب والتوجهات والزعامة¹، سببا في الأوضاع المزرية التي أصبحت عليها حركة المقاومة في الداخل وكان هذا من الأسباب الرئيسية لما سمي بقضية الإيليزي وفي هذا يقول النقيب محمد صايكي: "بدأنا نشعر بالاهمال... والشك إزاء القيادة الوطنية التي صارت تعيش بمعزل عن حقائق الكفاح المسلح"²، وهو ما ذهب إليه لخضر بورقعة: "إن تجربة القائد سي صالح مع القيادة العليا في الخارج كانت مريرة ومحبطة، بالإضافة إلى ما عانته ولايتنا من عزلة عن ولايات الأطراف ذات المنافذ إلى الأقطار المجاورة التي كان من الممكن أن تخفف علينا مرارة العزلة، بمدنا بالسلاح و الذخيرة...فضلا عن الحصار المضروب حولنا والذي تجاوز كل التقديرات لاسيما عند مجيء الجنرال دوغول إلى السلطة...."³

وتتجلى حالة الصراع وعدم التوافق بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة بقيادة "هواري بومدين" في نظرتها لعديد القضايا التي عاشتها الثورة، ويمكن تمييز ذلك من خلال نظرة الطرفين لحال الثورة في أعقاب قضية الإيليزي، حيث قدم "فرحات عباس" لوحة متشائمة لواقع الثورة سنة 1960م مؤكدا على ضرورة الإسراع في التفاوض نظرا لضعف العمل العسكري في الداخل واستحالة اجتياز خطي شال وموريس حيث اعتبر انقطاع الإتصال بين الداخل والخارج سببا رئيسيا للقاء الإيليزي⁴، مؤكدا أن تراجع الثورة سيجعل من تسمية "المنظمة الخارجية للعصيان" تنطبق على الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أكثر فأكثر.⁵

أما هيئة الأركان فقدت رؤية مخالفة تماما وبعيدة عن التشاؤم فأكدت أنه: "إذا لم يجر توجيه عدد من الكوادر وقدر مهم من المعدات إلى الداخل، فقد كانت هنالك ظاهرة جديدة على صعيد الاستراتيجية العسكرية...وجود قوة مهمة على الحدود الشرقية والغربية،

1 خاصة إذا صدقنا رواية محمد حربي الذي يؤكد في مذكراته أن بن طوبال صرح يوم 5 فيفري 1961م أثناء ندوة للإطارات بتونس: "من يريد السلطة ما عليه سوى أخذ بندقية لانتزاعها منا"، وهو الكلام الذي جده أمام هواري بومدين لاحقا. أنظر: محمد حربي: حياة تحد...، المصدر السابق، ص.377.

2 محمد صايكي: المصدر السابق، ص. 261.

3 لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص.50.

4 محمد حربي: جبهة التحرير الوطني...، المصدر السابق، ص.227.

5 المصدر نفسه، ص.228.

والنفاذ إلى الصحراء (جبهة مالي)...ولهذا أريد إشاعة الاعتقاد بأننا على الصعيد العسكري في حالة من الدونية وبأن ميزان القوى في وضع يجعل من الضروري أن نتفاوض مع فرنسا مهما كان الثمن".¹

وفي خضم هذا الصراع الخفي كان لابد من وقوع تصادم بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان² بالنظر إلى اختلاف الرؤى والتصورات حول مسائل إدارة الحرب، وهو ما تحقق في 21 جوان 1961م عندما أسقطت مدفعية جيش التحرير الوطني طائرة استطلاعية فرنسية فوق مركز "ملاق" التابع لجيش التحرير الوطني في الحدود التونسية، فتم أسر الطيار "فريديريك غيار" واتهم بالتجسس، إلا أن الحكومة المؤقتة وتحت ضغط الحكومة التونسية طالبت بتسليم الطيار إلى الحكومة التونسية وهو ما رفضه "هوارى بومدين"³ وقيادة الأركان⁴، إلا أن الحكومة التونسية أصرت على تسليم الطيار، وهو ما اضطر بومدين للرضوخ للأمر الواقع وتسليم الطيار.⁵

وبهذا كانت أزمة الطيار الفرنسي سببا جديدا لبروز الصراع بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة وخروجه إلى العلن، حيث شنت قيادة الأركان حملة واسعة ضد الحكومة المؤقتة متهمه إياها أنها قد أهانت الجيش، حيث أبدى "علي منجلي"⁶ سخطه على الحكومة

1 محمد حربي: جبهة التحرير...، المصدر السابق، ص.228.

2 خاصة إذا صدقنا رواية الرائد عز الدين الذي يؤكد أن سعي هوارى بومدين للإستئثار بالسلطة يعود إلى تاريخ تعيينه على رأس قيادة الأركان يوم 5 جانفي 1960 وأن قضية الطيار الفرنسي لم تكن إلا وسيلة لتحقيق هدفه. أنظر: الرائد عز الدين، "1957 هي سنة الميلاد الفعلي لهذا النظام"، الخبر، ع.6764 (3 / 7 / 2012)، ص.15.

3 هوارى بومدين: (محمد إبراهيم بوخروبة) ولد يوم 23 أوت 1932 بالقرب من مدينة قالمة درس بالزيتونة ثم الأزهر. إلتحق بالثورة مع مطلع سنة 1955 ليتولى سنة 1957 قيادة الولاية الخامسة، ثم قيادة لجنة العمليات العسكرية الغربية سنة 1958، وقيادة الأركان سنة 1960 و وزير الدفاع في أول حكومة جزائرية بعد سنة 1962، ثم رئيساً للدولة ما بين 19 جوان 1965، توفي يوم 27 ديسمبر 1978. أنظر

Ben Jamin Stora: Dictionnaire... Op-Cit,p.146.

4 يروي الرائد عز الدين أنه هو من أجاب على مكالمة فرحات عباس الذي استفسر عن الطيار الفرنسي وكان رده: "ربما يكون قد مات" لكن فرحات عباس أصر على مكالمة بومدين الذي كان رده: "قال لك سي عز الدين أنه مات، يعني مات". أنظر: الرائد عز الدين، "1957 هي سنة الميلاد الفعلي لهذا النظام"، الخبر، ع.6764 (3 / 7 / 2012)، ص.15.

5 الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، ص.158.

6 علي منجلي: ولد يوم 07 ديسمبر 1922 بعزابة، نشط في صفوف حزب الشعب، إلتحق بالثورة سنة 1955، عضو قيادة الأركان (1960-1962) تولى بعد ذلك عدة مسؤوليات، لينسحب سنة 1967 من الحياة السياسية،...توفي سنة 1997. أنظر

Ben Jamin Stora: Dictionnaire..., Op-Cit,P.154.155.

المؤقتة المسؤولة على ما وقع، كما وجه انتقاداته لـ"كريم بلقاسم" واتهمه بمحاولة إضعاف الجيش.¹

على وقع هذا الخلاف اجتمعت قيادة الأركان² وقررت تقديم استقالته إلى الحكومة المؤقتة يوم 15 جويلية 1961م، ثم عمدت إلى توزيع عريضة على قادة الوحدات القتالية تدين سياسة الحكومة المؤقتة وتنازلاتها للرئيس "بورقيبة" صاحب الأطماع التوسعية على حساب الجزائر.³

غير بعيد عن الصراع المعلن بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت هذه الأخيرة في ماي 1961م تعيش أزمة متجددة بسبب المفاوضات فحين واصلت قيادة الأركان مهاجمة "كريم بلقاسم"، ظهر قداماء اللجنة المركزية كـ"بن خدة" و"سعد دحلب" ضد "فرحات عباس" المشتبه بأنه يتورط في لعبة مع الجنرال "دوغول" ويفتقر للحزم فيما يتعلق بقضية الصحراء، نظرا لأن الجنرال دوغول مهد لإفتتاح المفاوضات باتصالات غير رسمية لا مع الحكومة المؤقتة بل مع "فرحات عباس" شخصيا، فرأى المركزيون باستثناء "مهري عبد الحميد" أن الهدف هو زعزعة القيادة عبر اختيار المفوضين المناسبين، وتعزز هذا الشعور أكثر بعد لقاء سويسرا بين "بومبيدو"، "دولوس" عن الجنرال دوغول و"بومنجل"، "بولحروف" عن الحكومة المؤقتة، فوفقا للتقرير الذي قدمه الطيب بولحروف لبن طوبال يكون "بومنجل" قد تحاشى إثارة قضية الصحراء رغم الإتفاق على طرحها في بداية اللقاء.⁴

هذا ما جعل فرحات عباس في موقف حرج بعد أن تم الخلط بين مواقفه ومواقف بومنجل زيادة على ذلك يرى "محمد حربي" أن نزعة فرحات عباس لإثارة الذعر بغية تسهيل شروط التسوية مع فرنسا، هي السبب في الموقف الذي وصل إليه⁵، وهو ما يذهب

1 الشادلي بن جديد: المصدر السابق، ص.159.

2 ثلاثي القيادة إضافة إلى قادة النواحي والكتائب: بن سالم عبد الغاني، صالح السوفي، عبيد، بلومن، سليمان، زرقيني. أنظر: Mohamed Zerguini: op-cit, p.168.

3 الشادلي بن جديد: المصدر السابق، ص.159.

4 محمد حربي: جبهة التحرير...، المصدر السابق، ص.233.

5 المصدر نفسه، ص.234.

إليه سعد دحلب بقوله: "يمكن الوثوق بفرحات عباس حينما نكون أقوياء لا حين نكون ضعفاء، إن حكومته لن تصنع السلم ولن تصنع الحرب، وهو بممارساته كبرلماني قديم واستعجاله للفراغ من المسألة سوف يفقد حتى فكرة التفاوض حظوتها، وستكون تلك كارثة للجميع"¹، زيادة على ذلك فإن فرحات عباس " قد برهن على عدم استطاعته التحكم في وزارته... ثم تهديد كريم بلقاسم أنه سينسحب علانية من الحكومة إذا أعيد تعيين فرحات عباس..."².

ولمعالجة هذه القضايا الطارئة (إستقالة هيئة الأركان العامة، وأزمة الحكومة المؤقتة، والمفاوضات المتعثرة) إنعقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس 9-27 أوت 1961م الذي أسفر عن تعيين حكومة مؤقتة جديدة برئاسة "بن يوسف بن خدة" الذي يبدوا أكثر راديكالية باعتباره مركزيا قديما، كما حافظ الباءات الثلاث على وجودهم في الحكومة الجديدة³، في حين تم استبعاد فرحات عباس من رئاسة الحكومة، لكن الشيء البارز في الحكومة الجديدة هو نوع وحجم التغييرات والتبديلات التي مست الأشخاص داخل الحكومات الثلاثة فإن المسألة الأبرز في العملية كلها هي بداية تنامي الصراعات والاختلافات والانقسامات داخل الجهاز الحكومي للثورة بسبب تباين التأثيرات الاجتماعية، وكذا النظرة السياسية لكل فئة، مع الاحتفاظ بخيط رفيع كان يجمع الكل بنوع من المرونة والقدرة على إدارة الصراعات الداخلية حيث كان لشخصية فرحات عباس وطريقته السياسية و تنازلاته، دور صمام الأمان طوال عهدين من رئاسته للحكومة، حيث سيحتج بقوة عند إقصائه من الحكومة الثالثة والأخيرة في عمر الثورة، وسيرى ذلك على أنه عودة للصراعات والاختلافات التي كانت قبل الثورة بين أحزاب الحركة الوطنية، وعودة إلى منطق الاحتكار والوصايا على الثورة من قدام عناصر حزب الشعب حركة الانتصار للحريات... مقابل تصفية متعمدة للبيانين والعلماء، فوصف عملية استبداله بأنها: "انحرافا خطيرا"، وقد جاء على لسانه قوله: "إنه يظهر جليا، بعد التحليل أن الحكومة المؤقتة

1 محمد حربي: جبهة التحرير...، المصدر السابق، ص.234.

2 سعد دحلب: المصدر السابق، ص.135.

3 حافظ بوصوف على منصبه السابق، وانتقل كريم بلقاسم إلى وزارة الداخلية، في حين سمى بن طوبال نفسه وزير دولة. أنظر: سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص.129.

الجديدة لم تعد تمثل جبهة التحرير الوطني في مجموعها، بل الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية وحدها، فالمؤامرات التي حبكت في تونس قد أدت إلى إبعاد ممثلي الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري للبيان الجزائري، مع اقتراب موعد الاستقلال، وتجمع المركزين"¹

أما عن قيادة الأركان التي تم توجيه الأمر لها للعدول عن الإستقالة فإن تدخلات "منجلي، قايد أحمد" هاجمت اللجنة الوزارية للحرب ومن ورائها الحكومة المؤقتة، ونظير التجاهل الذي لقيه قادة هيئة الأركان فإنهم غادروا الاجتماع نحو ألمانيا، واستمر الخلاف بين الحكومة الجديدة ومسيري هيئة الأركان بالنيابة²، حيث حاول كل طرف السيطرة على الوضع فأصدرت الحكومة المؤقتة أمرا لقادة الداخل في 27 سبتمبر 1961م تدعوا فيه لعدم الامتثال لأوامر هيئة الأركان، لتقوم في فيفري 1962م بجمع كل السلطات في يدها بما فيها العسكرية، في حين جعلت هيئة الأركان من نفسها هيئة موازية ضد الحكومة المؤقتة التي أرسلت بعض القادة إلى الجزائر للإطمئنان على الولايات كما عملت على إحياء المنطقة المستقلة للجزائر العاصمة، حيث أرادت الظهور أمام فرنسا في زي الممسك بزمام الأمور وأنها الممثل الفعلي للشعب الجزائري، في حين ركزت هيئة الأركان المقنتعة بضرورة التسوية على رفض التنازلات التي قدمتها الحكومة المؤقتة لفرنسا، فرغم الإلحاح عليها للمشاركة في إيفيان الثانية فإن ممثلها "بن عودة" كان ممثلا صامتا بعد أن انتقلت المسائل العسكرية إلى الصف الثاني.³

وبهذا فإن اجتماع المجلس الوطني للثورة في طرابلس في سبتمبر 1961م وقراراته، قد مثل الانطلاق الفعلي للتسابق نحو السلطة خاصة بعد أن عادت قيادة الأركان العامة لممارسة نشاطها مطلع سنة 1962م أكثر قوة بعد فشل "كريم بلقاسم" في تفريق أعضائها عندما عرض رتبة جنرال على قائدها⁴، الذي سعى -مثل الحكومة المؤقتة -

1 فرحات عباس: تشريح حرب، المصدر السابق، ص-ص. 419- 424 .

2 مصطفى هشماوي: المصدر السابق، ص. 193.

3 محمد حربي: المصدر السابق، ص ص. 238-240.

4 محمد العربي الزبيري: "أوضاع الجزائر غداة استرجاع السيادة الوطنية..."، المرجع السابق، ص. 148.

للحصول على الدعم من قبل القادة التاريخيين المسجونين منذ 1956م، لكن هؤلاء أنفسهم لم يكونوا على توافق بحكم صراع النفوذ والمكانة، واختلاف وجهات النظر.¹

وتأكيدا لوجهة نظرها حول ضرورة التفاوض من موقع قوة عملت هيئة الأركان على شن هجوما عسكريا كبيرا على طول الحدود الشرقية في فيفري 1962م قبل وقف القتال، كبرهان على أن الإستقلال انتزع انتزاعا.²

ومباشرة بعد التوقيع على اتفاقيات إيفيان -وموافقة الوزراء المسجونين- وتم الإعلان عن وقف إطلاق النار تصاعدت حملة السباق نحو قمة السلطة وهو ما برز قبيل وخلال إنقاذ مؤتمر طرابلس 25 ماي 7 جوان 1962 م بين ثلاث استراتيجيات:

- 1- بالنسبة للحكومة المؤقتة فإنها حددت لنفسها ثلاثة أهداف هي: ضرورة فرض احترام اتفاقيات إيفيان واحتكار جبهة التحرير الوطني أي انتقال السلطة إليها مباشرة، بمنع الدعوة لانعقاد المجلس الوطني للثورة لتحاكي النقاش حول المستقبل وبالتالي شرعيتها³، واعتمدت على الولايات التي رأى مصطفى ضرورة إيجاد لجنة تنسيق بينها ومجموعة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في الهيئة التنفيذية المؤقتة، حيث كانت حريصة على احترام الأوروبيين وتنوي الإبقاء عليهم.⁴
- 2- في حين ارتكزت استراتيجية هيئة الأركان المعارضة لاتفاقيات إيفيان وللحكومة المؤقتة باعتبارها المسؤولة عن ملف المفاوضات (السبب في تعميق الخلاف بين الطرفين)⁵ على ضرورة العمل بمبدأ أولوية العسكري على السياسي، مع التأكيد

1 سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص.475.

2 المرجع نفسه، ص.477.

3 على اعتبار أن اتفاقيات إيفيان حققت مبادئ الثورة الأساسية (الإستقلال، وحدة الشعب والتراب الجزائري) وهو ما تجسده المادة 24 من الباب السابع المتعلقة بنتائج تقرير المصير والمادة 27 من لائحة تقرير المصير التي نصت على:

- اعتراف فرنسا فوراً باستقلال الجزائر.

- نقل السلطات فوراً للجزائريين.

- تنظيم الهيئة التنفيذية المؤقتة في خلال ثلاثة اسابيع انتخابات لتشكيل الجمعية الوطنية الجزائرية التي تتسلم السلطات.

أنظر: عمر سعد الله: المرجع السابق، ص.361.

4 محمد حربي: جبهة التحرير...، المصدر السابق، ص.265، 266. أنظر: الملحق رقم (14) ص.231-242.

5 إبراهيم لونيس: الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس أحمد بن بلة، دار هومة، الجزائر، 2007، ص.7.

على أن جيش التحرير الوطني هو جنين للجيش الوطني ولا يسمح بتعريضه للتشتيت.¹

3- أما وجهة نظر أحمد بن بلة الراضة لاتفاقيات إيفيان² والحكومة المؤقتة، المؤيدة لهيئة الأركان والمتفقة معها فيما يخص إنشاء مكتب سياسي وتقوم استراتيجيته على المبادئ التالية: العروبة، الإسلام والإصلاح الزراعي.³

في إطار هذه التوجهات انعقد المجلس الوطني للثورة بحضور 66 مصوتا في المجلس، من بينهم ممثلي فيدرالية فرنسا، وولايات الداخل- التي لم يحضر كل أعضائها إلى طرابلس- بل بعثوا بتوكيلاتهم (الوكالات للتصويت)⁴، حيث تم تحديد جدول أعمال الدورة وحصرها في نقطتين رئيسيتين:

1- دراسة برنامج لجهة التحرير وللمستقبل الدولة والمجتمع الجزائري، التي أعدت بالحمامات من قبل محمد بن يحيى، محمد حربي، مصطفى لشرف، رضا مالك وعبد المالك تمام وأحمد بن بلة ومحمد يزيد، وهو ما سيعرف لاحقا بميثاق طرابلس.

2- اختيار أجهزة السلطة السياسية، أو تشكيل قيادة عليا للثورة باسم "المكتب السياسي"، لحكم جزائر الاستقلال مكان الحكومة المؤقتة.⁵

وبالعودة لقضية التكتلات كانت الأمور تبدو في صالح الحكومة المؤقتة من خلال موقف المركزيين، الولايات الثانية والثالثة، والسابعة ومنطقة العاصمة، أما صف بن بلة فتشكل من قادة جيش الحدود والولايتين الأولى والسادسة.⁶

ومع بداية الأشغال ظهر الانشغال الحقيقي للطرفين حيث لم يطل النقاش حول برنامج طرابلس، الذي اعتبره فرحات عباس "نوعا من الشيوعية الغير مهضومة جيدا"،

1 محمد حربي: جبهة التحرير...، المصدر السابق، ص.266.

2 وصفها في مذكراته: "كانت تشكل زواجا من طراز إستعماري جديد، وكان لا بد من التملص من مثل هذه الزيجات المغشوشة، التي وجدها بعض أعضاء الحكومة المؤقتة مطمئنة لهم..." أنظر: أحمد بن بلة: المصدر السابق، ص.135.

3 إبراهيم لونيبي: المرجع السابق، ص.7.

4 محمد حربي: جبهة التحرير...، المصدر السابق، ص.277.

5 إبراهيم لونيبي: المرجع السابق، ص.14.

6 محمد حربي: جبهة التحرير...، المصدر السابق، ص.278.

حيث صودق عليه بالإجماع¹، وفي هذا يقول "علي كافي": "تمت المصادقة عليه بالإجماع دون أية مناقشة إذ لم يغير منه حرف واحد... وهكذا طويت وثيقة ذات أهمية قصوى في مستقبل البلاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بكل سرعة وسهولة وإهمال، لإفساح المجال للمطامح الشرسة حيث أن ما كان استحوذ على العقول آنذاك هو انتخاب المكتب السياسي"²، وهو العمل الذي إن دلّ على شيء، فإنما يدلّ على مدى استخفاف المسؤولين الجزائريين بمستقبل الجزائر آنذاك، وأن همهم الوحيد هو كيفية الوصول إلى السلطة³.

وهو ما يتضح من خلال النقاش الصاخب الذي رافق التطرق للمسألة الثانية وهي تشكيل مكتب سياسي ليحل محل الحكومة المؤقتة هل يكون موسعا أو مصغرا ثم من هم الأشخاص الذين سيشكلونه؟⁴

1- إقترح بومدين (بن بلة) إنشاء قيادة مصغرة تضم المساجين الخمسة زائد "محمدي السعيد" و"الحاج بن علا".

2- أما كريم بلقاسم فاقترح قيادة موسعة تضم القادة التاريخيين من لجنة الـ 22 وألجنة التسعة (بن طوبال، بوصوف بوضياف، بيطاط، آيت احمد، خيضر، بن بلة، كريم بلقاسم، ودحلب).

إلا أن نتيجة الإقتراع أظهرت فوز قائمة بن بلة دون تحقيق أغلبية الثلثين حيث نالت قائمته 33 صوتا مقابل 31 للائحة كريم بلقاسم.⁵

وأمام حالة الفوضى والغموض والإتهامات حول صحة بعض وكالات التصويت، تازمت الأمور ما جعل بن خدة يغادر طرابلس إلى تونس في 8 جوان 1962م حفاظا على حكومته الملزمة بتطبيق اتفاقيات إيفيان مع الحكومة الفرنسية.⁶

1 محمد حربي: جبهة التحرير...، المصدر السابق، ص.278.

2 علي كافي: المصدر السابق، ص.288، 289.

3 إبراهيم لونيبي: المرجع السابق، ص.16.

4 المرجع نفسه، ص.26.

5 محمد حربي: جبهة التحرير...، المصدر السابق، ص.279.

6 المصدر نفسه، ص.281.

لتتطور الصراعات أكثر مع دخول قيادة الأركان علانية صف بن بلة، ثم تقديم الحكومة المؤقتة لاستقالتها التي رفضها المجلس الوطني للثورة، ثم قيام الحكومة المؤقتة بعزل قيادة الأركان في 30 جوان، حيث انتقل الصراع نحو الداخل في محاولة من كل طرف لضمان الولايات إلى جانبه.¹

ومباشرة عقب الإستفتاء على تقرير المصير دخلت الحكومة المؤقتة العاصمة يوم 3 جويلية 1962م، فيما أعلن بن بلة عن تشكيل المكتب السياسي من تلمسان (وصلها يوم 9 جويلية) وحدد صلاحياته بنفسه، حيث حاول كل طرف إقصاء الطرف الآخر ووصل الأمر حد إراقة الدماء.²

إلا أن بن بلة³ تمكن من دعوة قادة الولايات أملا في أن يحصل تحت غطاءهم على الشرعية لمكتبه السياسي خاصة أنه حاول أن يظهر صراعه وقيادة الأركان مع الحكومة المؤقتة في ثوب الصراع بين هذه الأخيرة وجيش التحرير الوطني، وهو ما سمح لبن بلة بالإعلان رسميا عن المكتب السياسي في 22 جويلية 1962م، ليضطر بعدها بن خدة للقبول بهذه السلطة من خلال تصريحه ليوم 28 جويلية 1962م، ثم أتبع هذا التصريح بنداء شامل لرأب الصدع وطي الشقاق في 2 أوت 1962م، طالب فيه الجميع بالعمل لمواجهة المشاكل التي تواجه الجزائر والجزائريين.⁴

منها قضايا اللاجئين، والخراب الذي خلفته OAS، إضافة إلى مخلفات إتفاقيات إيفيان⁵

1 إبراهيم لونيبي: المرجع السابق، ص.31،30.

2 المرجع نفسه، ص.32-40.

3 أحمد بن بلة: ولد بمغنية في الخامس والعشرين ديسمبر 1916، انضم بعد سنة 1945 إلى حزب الشعب الجزائري، ترأس المنظمة الخاصة سنة 1949، اعتقل سنة 1950 بعد حادثة بريد وهران، فر من السجن في مارس 1952 ليلتحق بالقاهرة، مسؤول التسليح في الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، اعتقل مع رفقائه في عملية اختطاف الطائرة 1956م، عين وزيرا للدولة في الحكومة المؤقتة الأولى ثم نائبا لرئيس الحكومة في العهدين الثانية والثالثة، أول رئيس للجمهورية الجزائرية، أزيح عن الحكم في التاسع عشر جوان 1965، بعد سنة 1980 اختار المنفى، عاد الى الجزائر سنة 1989 توفي سنة 2012م أنظر: محمد حربي: الثورة الجزائرية....، المصدر السابق، ص.186.

4 إبراهيم لونيبي: المرجع السابق، ص-ص.41-43.

5 يؤكد كل من شارل روبيير وأجيرون وجليبار ميني عدم وجود بنود أو إتفاقيات سرية بين الوفدين الفرنسي والجزائري

وقعت في إيفيان. أنظر: "Gilbert Meynier: Il n'ya pas de clauses secrètes dans les Accords"

CH.R.Ageron: op-cit, p.10، أنظر أيضا: EL Watan: N° Spécial, 19 Mars 2012، d'Evian

التي اختلفت الآراء حولها ومن الطرفين سواء الفرنسيين أو الجزائريين.

فبالنسبة للفرنسيين (أهواء وتوجهات) كانت خسارتهم بفقدان الجزائر كبيرة، ولذلك نظروا لهذه الإتفاقيات على أنها هزيمة كبيرة بنتائج جيدة(خاصة ما تعلق بقضايا التعاون والضمانات الممنوحة للأوروبيين)، ومن هؤلاء نجد تعليق "ألفريد فابريس": " إتفاقيات إيفيان هو استسلام دون هزيمة"، أما " موريس أكلي" فقال عنها: "إستسلام مهين"، في حين رآها " جاك روسو" على أنها أكبر وصمة عار في تاريخ فرنسا.¹

أما نظرة الجزائريين لاتفاقيات إيفيان فبدورها خضعت للتوجهات والأهواء فأعتبرها " فرحات عباس" على لسان جماعة تلمسان بتاريخ 7جويلية: " اتفاقيات إيفيان عبارة عن اتفاق لفض نزاع، وأن مفاوضاتنا سواء تفاوضوا بشكل جيد أو سيئ فهذه قضية أخرى. المهم أن نتقبل بطريقة نزيهة هذه الإتفاقيات ونعتبرها قاعدة لعلاقتنا المستقبلية مع فرنسا"، أما " بن يوسف بن خدة" الذي سبق وأن إحتفى بهذه الإتفاقيات عشية الإستقلال معتبرا إياها نصرا كبيرا للشعب الجزائري، وأنها جاءت متطابقة بالكامل مع مبادئ الثورة، فقال عنها في كتابه " إتفاقيات إيفيان ونهاية حرب التحرير.." مايلي: " هذه الإتفاقيات كانت اتفاقا لفض نزاع ثوري، فالحكومة المؤقتة أنفذت المواقف المفتاحية للثورة، وفي نفس الوقت تعاملت بطريقة لينة وسلسة فيما يخص المظاهر الثانوية، أو التي يمكن مراجعتها لاحقا."²

أخيرا فإن أهم ما يمكننا أن نخلص إليه هو ما قاله المؤرخ "شارل روبيير أجيرون" - حول هذه الإتفاقيات التي أنهت حربا دامية دامت أكثر من سبع سنوات- : "كوننا نجحنا في الخروج من حرب طويلة، دامية ليس بتصالح فحسب، ولكن باعتبار عدو الأمس كشريك مفضل اليوم وغدا يجب أن نعتبره نجاحا دبلوماسيا"³، وللطرفين.

1 CH.R.Ageron: op-cit, pp.10-12.

2 Ibid, p.12.

3 Ibid, p.12.

خاتمة

بناءً على دراستنا لموضوع سياسة تقرير المصير الفرنسية وإنعكاساتها على مستقبل الجزائر 1959-1962م، والتي تطرقنا خلالها لشرح برنامج الجنرال دوغول وردود الفعل المحلية والدولية، والمهاترات السياسية والحملات الدعائية التي قام بها أنصار الجزائر الفرنسية، ثم تطور سياسة تقرير المصير الفرنسية إلى الشكل النهائي الذي أقيم على أساسه إستفتاء تقرير المصير يوم 1 جويلية 1962م، يمكننا أن نخلص إلى النتائج التالية:

أولاً: إن إعتراف الجنرال دوغول بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره لم يكن هبة منّ بها الجنرال على الشعب الجزائري بل إن هذا الإعتراف جاء في المقام الأول كنتيجة حتمية لنضال الشعب الجزائري منذ بداية الإحتلال، حيث لم يتوقف الشعب الجزائري عن المطالبة بحقه في تقرير مصيره، وهو ما تجلّى في بيان أول نوفمبر 1954م.

ثانياً: كان لموقف المستوطنين المعارض لكل المشاريع الفرنسية بخصوص الإصلاحات في الجزائر، دور هام في إضعاف الموقف الفرنسي الذي تجلّى في عجز الحكومات الفرنسية المتعاقبة في القضاء على جيش وجبهة التحرير الوطني.

ثالثاً: مكن تركيز جبهة التحرير الوطني على الإرتقاء بالنشاط الدبلوماسي، لاسيما بعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سنة 1958م من خلق قوة ضاغطة على فرنسا، أسهمت في تزايد التأييد الدولي للقضية الجزائرية في مختلف الهيئات والتكتلات الدولية خاصة في هيئة الأمم المتحدة، وهو ما انعكس مباشرة على سياسة الجنرال دوغول الذي وجد نفسه مجبراً على الإعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره .

رابعاً: من جهته كان الفشل الذريع الذي مني به الجنرال شال ومشروعه العسكري الضخم الذي أريد من خلاله إبادة وحدات جيش التحرير الوطني، عاملاً مباشراً في التوجه الذي جاء به الجنرال دوغول بعد أن تأكد من استحالة القضاء على جيش التحرير وعزل جبهة التحرير الوطني.

خامسا: رغم أهمية اعتراف الجنرال دوغول بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، إلا أنه في البداية لم يكن أكثر من مناورة هادفة لتشتيت صفوف جبهة التحرير الوطني، وكسب المزيد من الوقت عبر تجاوز دورة هيئة الأمم المتحدة أين كانت القضية الجزائرية على رأس جدول أعمال الدورة، وهو ما يتأكد عند تفحص الشروط المستحيلة التحقيق التي ذيل بها الجنرال تطبيق سياسته لتقرير مصير الشعب الجزائري الذي ربط إستقلاله بموافقة الشعب الفرنسي، كما يبرز بوضوح أن الجنرال دوغول ورغم طرحه لثلاثة خيارات فإنه أصرّ على أن تقرير المصير لن يخرج عن إقتراحين: فهي إما إستقلال جزئي أو تقسيم الجزائر، وهو ما يفسر سعي الجنرال دوغول بكل الوسائل السياسية، الإقتصادية والعسكرية لتشتيت وحدة الشعب والتراب الجزائري هذا من جهة، ومن جهة أخرى خلق قوة ثالثة بديلة لجبهة التحرير الوطني.

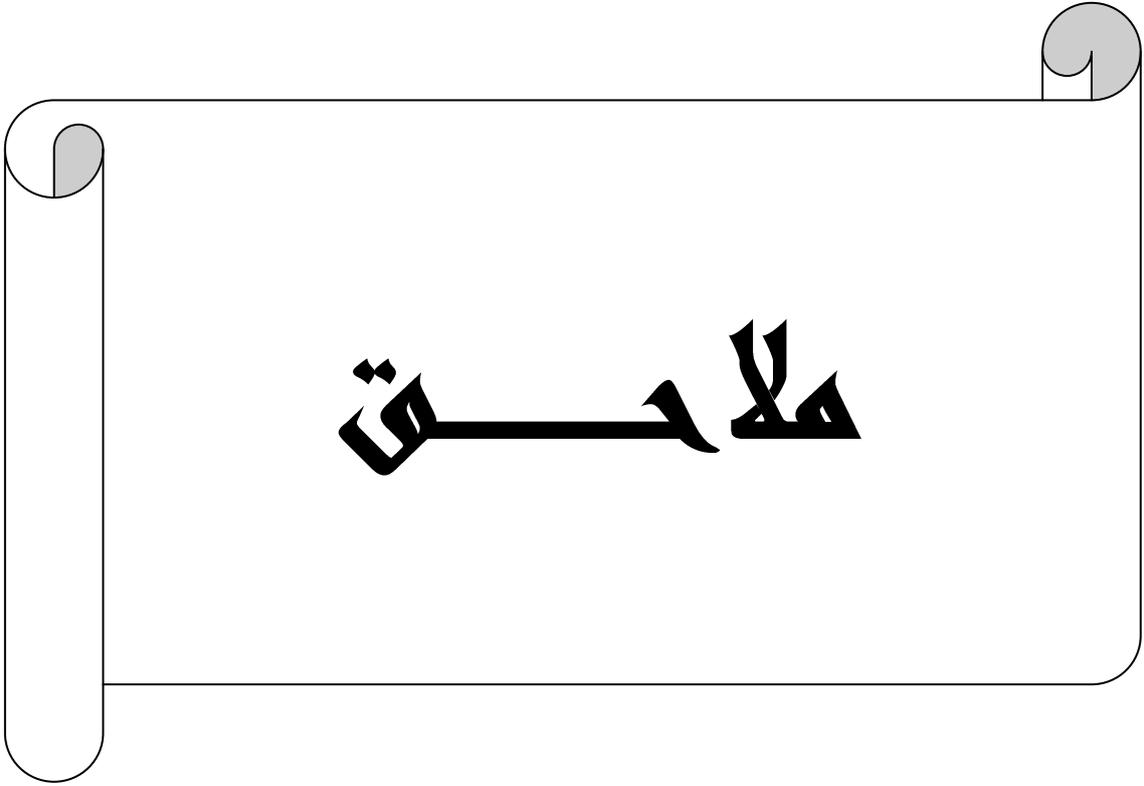
سادسا: رغم تمكن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من إدراك نوايا وأهداف الجنرال دوغول، وتوجهها نحو الأخذ بمبادرته لكن بما يتطابق ومبادئ الثورة التحريرية، ثم سعيها الدؤوب لأخذ المبادرة من الجنرال في عديد المناسبات، إلا أن دوغول واصل مساعيه الهادفة للحفاظ على الجزائر ضمن الدائرة الفرنسية عبر خلق ما سماه الجزائر الجزائرية القائمة على وجود المستوطنين وقوة ثالثة من المسلمين تكون عضدا لهم.

سابعا: كان لمظاهرات الشعب الجزائري في عديد المحطات التاريخية- ديسمبر 1960م، أكتوبر 1961م، فيفري 1962م- دورا حاسما في تطوير وتعديل سياسة تقرير المصير الفرنسية، ودعم موقف جبهة التحرير الوطني ونظرتها لمبدأ تقرير المصير وحقيقته التي دأب الجنرال دوغول على تزييفها وتطويعها وفق المصالح الفرنسية.

ثامنا: إن معارضة الجيش الفرنسي والمستوطنين لسياسة الجنرال دوغول حول تقرير المصير في الجزائر، وبلوغ هذه المعارضة حد التأمّر والإنقلاب على الجنرال- جانفي 1960، أفريل 1961م-، قد جعلت هذا الأخير يسارع لتقديم تنازلات تلو الأخرى في مفاوضاته مع جبهة التحرير الوطني بهدف إنقاذ فرنسا، معتمدا على موقف الشعب الفرنسي من القضية الجزائرية.

تاسعا: مثلت سياسة تقرير المصير التي أراد الجنرال دوغول تطبيقها في الجزائر والقائمة على إستحداث الجزائر الجزائرية حدا فاصلا لأسطورة الجزائر الفرنسية، أو لنقل أن الجنرال ضرب أسطورة الجزائر الفرنسية بأسطورة جديدة هي الجزائر الجزائرية، ولكن تمسك المستوطنين ومن ورائهم الجيش الفرنسي في الجزائر بهذه الأسطورة البالية، ووصولهم حد الإنقلاب على الجنرال دوغول، ثم تأسيس منظمة الجيش السري وأعمالها الإرهابية كلها عوامل ساهمت في ضياع الجزائر الجزائرية التي أرادها الجنرال دوغول وحقق الكثير من مقوماتها، بعد أن سبق وضاعت الجزائر الفرنسية، في المقابل تمكن الشعب الجزائري بقيادة جبهة التحرير الوطني من استعادة حرته في إطار مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها المنصوص عليه بيان أول نوفمبر 1954م.

مما سبق يتضح جليا: رغم أن مشروع تقرير المصير الذي جاء به الجنرال دوغول كان في البداية بغرض تحقيق الجزائر الجزائرية دون جبهة التحرير الوطني إلا أن حنكة هذه الأخيرة وصمود الشعب الجزائري، وعدم إدراك دعاة الجزائر الفرنسية لمزايا الجزائر الجزائرية قد أسقط كل المناورات الديغولية الهادفة لإبقاء الجزائر في أحضان فرنسا رغم بعض المكتسبات التي حققها الجنرال دوغول خلال مفاوضات إيفيان، فظهر فشل الجنرال في إنقاذ الجزائر الفرنسية التي أعيد للحكم من أجلها وإنما كان نجاحه الأكبر في إنقاذ فرنسا من الجزائر ، هذا ما يجعلنا على يقين بأن الجنرال دوغول لم يفكر إطلاقا في استقلال الجزائر بمنحها إستقلا لا يرضي طموحات شعبها، بل إن أقصى ما فكر فيه الجنرال هو منحها نوع من الإستقلال الشبيه بما نالته جارتها.



ملحق رقم 01: بيان أول نوفمبر 1954م.

بسم الله الرحمن الرحيم

نداء إلى الشعب الجزائري

هذا هو نص أول نداء وجهته الكتابة العامة لجبهة التحرير الوطني
إلى الشعب الجزائري في أول نوفمبر 1954

" أيها الشعب الجزائري،

أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية،

أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا — نعني الشعب بصفة عامة، و المناضلون بصفة خاصة — نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل ، بأن نوضح لكم مشروعنا و الهدف من عملنا، و مقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي، و رغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الإمبريالية و عملاؤها الإداريون و بعض محترفي السياسة الانتهازية.

فنحن نعتبر قبل كل شيء أن الحركة الوطنية — بعد مراحل من الكفاح — قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية. فإذا كان هدف أي حركة ثورية — في الواقع — هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية، فإننا نعتبر الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الاستقلال و العمل ، أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي و خاصة من طرف إخواننا العرب و المسلمين.

إن أحداث المغرب و تونس لها دلالتها في هذا الصدد، فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحرري في شمال إفريقيا. و مما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل. هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة.

إن كل واحد منها اندفع اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث، و هكذا فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطمة ، نتيجة لسنوات طويلة من الجمود و الروتين، توجيهها سيئ ، محرومة من سند الرأي العام الضروري، قد تجاوزتها الأحداث، الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحا ظنا منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية.

إن المرحلة خطيرة.

أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة و مصممة، أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص و التأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة و التونسيين.

وبهذا الصدد، فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة، إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة و المغلوطة لقضية الأشخاص و السمعة، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى، الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية أن يمنح أدنى حرية.

و نظن أن هذه أسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم : جبهة التحرير الوطني.

و هكذا نستخلص من جميع التنازلات المحتملة، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب و الحركات الجزائرية أن تنضم إلى الكفاح التحرري دون أدنى اعتبار آخر.

ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي.

الهدف: الاستقلال الوطني بواسطة:

1 – إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

2 – احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية: 1 – التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي و القضاء على جميع مخلفات الفساد و روح الإصلاح التي كانت عاملاً هاماً في تخلفنا الحالي.

2 – تجميع و تنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية: 1 – تدويل القضية الجزائرية

2 – تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي و الإسلامي.
3 – في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

وسائل الكفاح:

انسجاماً مع المبادئ الثورية، و اعتباراً للأوضاع الداخلية و الخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا .

إن جبهة التحرير الوطني ، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما: العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، و العمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، و ذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين .

إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء، و تتطلب كل القوى و تعبئة كل الموارد الوطنية، و حقيقة إن الكفاح سيكون طويلاً ولكن النصر محقق.

وفي الأخير ، وتحاشيا للتأويلات الخاطئة و للتدليل على رغبتنا الحقيقة في السلم ، و تحديدا للخسائر البشرية و اراقة الدماء، فقد أعدنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة، إذا كانت هذه السلطات تحذوها النية الطيبة، و تعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

1 - الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية و رسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل و القرارات و القوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ و الجغرافيا و اللغة و الدين و العادات للشعب الجزائري.

2 - فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

3 - خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع الإجراءات الخاصة و إيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

وفي المقابل:

1 - فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية و المحصل عليها بنزاهة، ستحترم و كذلك الأمر بالنسبة للأشخاص و العائلات.

2 - جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية و يعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق و ما عليهم من واجبات.

3 - تحدد الروابط بين فرنسا و الجزائر و تكون موضوع اتفاق بين القوتين اللتين على أساس المساواة و الاحترام المتبادل.

أيها الجزائري، إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة، وواجبك هو أن تتضمن لإنقاذ بلدنا و العمل على أن نسترجع له حريته، إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك، و انتصارها هو انتصارك.

أما نحن، العازمون على مواصلة الكفاح، الواثقون من مشاعرك المناهضة للإمبريالية، فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك."

فاتح نوفمبر 1954

الأمانة الوطنية.

المصدر: أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي...، ص ص. 220-223.

ملحق رقم 02: بيان تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

جيش التحرير الوطني
الجزائري

بسم الله الرحمن الرحيم

جبهة التحرير الوطني
الجزائري

باسم الشعب الجزائري -
نظرا للسلطات التي خولها المجلس الوطني للثورة الجزائرية الى لجنة التنسيق والتنفيذ (لائحة ٢٨ اوت ١٩٥٧) فان لجنة التنسيق والتنفيذ قد قررت تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية وقد حددت تشكيلها كما يلي :

فرحات عباس	رئيس الحكومة :
كريم بلقاسم	نائب رئيس ووزير القوات المسلحة :
محمد بن بلة	نائب رئيس :
حسين آيت احمد - رايح بطاط	وزراء دولة :
محمد بوضياف - محمد خيضر	
محمد الامين دباغين	وزير الشؤون الخارجية :
محود الشريف	وزير السلاح والتموين :
الاخضر بن طبال	وزير الداخلية :
عبد الحفيظ بوالصوف	وزير الاتصالات العامة والمخابرات :
عبد الحميد مهري	وزير شؤون المغرب العربي :
احمد فرنسيس	وزير الشؤون الاقتصادية والمالية :
محمد يزيد	وزير الاخبار :
ابن يوسف بن خدة	وزير الشؤون الاجتماعية :
احمد توفيق المدني	وزير الشؤون الثقافية :
الامين خان - عمر الصديق	كتاب الدولة :
مصطفى اصطنبولي	

ان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مسؤولة امام المجلس الوطني للثورة الجزائرية . وهي تباشر مسؤولياتها ابتداء من هذا اليوم الجمعة ٢ ربيع الاول ١٣٧٨ هـ . الموافق ليوم ١٩ سبتمبر ١٩٥٨ م . على الساعة الواحدة بعد الزوال بتوقيت الجزائر .
١٩ سبتمبر ١٩٥٨ .

العالم يجب ان نحتلها ، لاننا اهل لها . وان العمود سيقف في هذه المرحلة الجديدة من النضال ، في وجه عاصفة من الضغط العالمي يحاول مقابلتها ، ولكنها ستكون وقفة البلاءة والعجز

وبعد : في هذا اليوم التاريخي الذي يدخل فيه لشعب الجزائر بثورته العظمى عتبة تاريخ جديد ، ويصل فيه حاضره النضالي، بماضيه الحر ، كما يربطه بمستقبله المتفتح - يشعر كل واحد من ابناؤه الاحياء بالايجال لكل واحد من ابناؤه الشهداء : اولئك الذين لا تساهم الجزائر . اولئك الذين ضحوا في سبيل هذا اليوم وفي سبيل ايام اخرى ستاتي بعده اكثر عظمة وانصح اشراقا . واولئك الذين يضحون كل يوم في الكوخ وفي الجبل ، وفي القرية البعيدة، وفي المدينة العاصجة، ولا يعرفهم احد .

ان كل شهيد - رجلا او امرأة او طفلا ، وكل مناضل - جنديا او فدائيا او مسؤولا - قد شارك في تحقيق هذا اليوم وما بعده ، بقطعة من لحمه ، او دفقة من دمه او شطر من عنقه .

وان كل رجل في الحكومة الجزائرية يعرف انها اقيمت على التضحيات وتضللها ارواح الشهداء .

انها حكومة غالبية الثمن ، عزيزة القيمة . ان كل واحد منهم سيعكف في الحكومة - كما كان في لجنة التنسيق والتنفيذ او في اية مسؤولية اخرى - على تحقيق الامل الاقصى الذي يحمله الشعب لثورته ، وهو التحرير الكامل . التحرير من احتلال فرنسا النهائي . ومن تاخر قرون الانحطاط ورواسبها .

ان الجزائر قد مشت على قدميها ولم تعد تخشى ان تعثر . ولكن رشدها نفسه مسؤولية ستعرف كيف تجعلها . والله ولي التوفيق .

اللحظة الاولى للثورة او حتى قبلها . ولكن ماذا كانت تكون قيمتها ؟

ان الثورة التي دامت اربع سنوات هي التي اعطت حكومتنا الحرة ، منذ الساعات الاولى لاعلانها صداه الجبار في العالم .

ان الثورة لم تكن تمهيدا للحكومة، وانما كانت بناها السامخ واساسها العميق .

وهكذا ينظر العالم اليوم الى الثورة والى الحكومة معا نظرة الجذ والاحترام . ذلك ان الثورة لم تقم لتطلب الاستقلال للشعب الجزائري وتنتظر فرنسا ان « تمنحها » اياه ، وانما قامت « لتأخذ » الاستقلال ، وتعلنه ، بعد ان حققت في النضال

حكومة الثورة

وبالنضال .

واعلان الحكومة الجزائرية المستقلة نفسه ليس الا خاتمة لمرحلة من هذا النضال ، وبداية لمرحلة اخرى منه .

وان اعتراف اخواننا من اقطار العروبة واقطار آسيا وافريقيا بالحكومة الجزائرية المستقلة سيكون تجديدا لثنى الانسانية من الخارج ينضم الى قوة شعبنا المناضل في الداخل لمواصلة المعركة . المعركة التي لم تنته بعد ، وستبقى اللول « الكبرى » تجامل فرنسا وتنتظر نهاية الجولة . ولكنها لن توقف تيار الزحف ان مكانتنا

باسم الشعب الجزائري المجاهد ، اعلنت جبهة التحرير الوطني - بعد اربع سنوات من النضال اليومي الدائم - حكومة ثورية تتوج هذا النضال . في اول نوفمبر ١٩٥٤ في منتصف الليل انطلقت نخبة قليلة من ابناء الشعب الجزائري لتخط مصيره الجديد . وشنت هجوما الاول على مراكز الاستعمار الفرنسي في مختلف انحاء القطر ، وهي لا تملك من وسائل الهجوم او النضال الا حماس الشعب وایمانها الصادق .

وفي يوم ١٩ سبتمبر في منتصف النهار اعلنت هذه الثورة اول حكومة رسمية لها في مختلف الولايات الجزائرية التي شنت فيها تلك الثورة منذ اربع سنوات وفي الرباط وتونس والقاهرة ، والعواصم العربية .

وفيما بين هذين التاريخين العظيمين تكون شعب ، ونهضت امة ، وتأسست دولة في الكفاح والالام وفي العمل والامل .

وفيما بين هذين التاريخين العظيمين اصبحت تلك النخبة القليلة جيشا من اعظم جيوش العالم العربي التي يعتز بها ، تسانده في الداخل منظمات سياسية وادارية مبنية في كل انحاء القطر المجاهد الذي اصبح حرا . تسانده من الخارج كل الانسانية الصاعدة والعروبة المتوثبة . ويحفضه من اليمين والشمال غرب مستقل يسير نحو الوحدة المخلصة .

وهكذا كانت الثورة هي التي كونت حكومتها . ولم تتشكل الحكومة لتقوم بالثورة .

لقد جات الحكومة الجزائرية الحرة سقفا وضع ل جدران سميكة من النضال ، ولم تكن سقفا ملقا في الهواء او وضع على فراغ . لقد كان في امكاننا ان نشكل هذه الحكومة منذ

المصدر: المجاهد، عدد خاص، الجمعة 19 سبتمبر 1958.

Question: le FLN fait des invités au sujet des possibilités de paix en Algérie, qu'elle attitude le gouvernement entend- il prendre à cet égard?

Réponse : l'organisation dans vous parlez a, d'elle-même déclanché la lutte, elle la poursuit depuis quatre ans.

Je laisse à l'avenir le soin de déterminer à quoi cette lutte aura pu servir, mais, en tous cas, actuellement, elle ne sert vraiment plus rien . bien sûr, on peut, si l'on veut, continuer des attentats, dresser des embuscades sur des routes, jeter des grenades dans des marchés, pénétrer la nuit dans des villages pour y tuer quelques malheureux, on peut se réfugier dans des grottes de montagne, aller en groupes de djebel à djebel, cacher des armes dans des creux de rochers pour les y prendre à l'occasion, mais l'issue n'est pas là , elle n'est pas n'en plus dans les rêves politiques et dans l'éloquence de propagande des réfugiés à l'étranger.

En vérité et en toute conscience, l'issue est maintenant tracée par la manifestation décisive du 28 septembre, cependant, je dis sans ambages que, pour la plupart d'entre eux, les hommes de l'insurrection ont combattu courageusement, que vienne la paix des braves et je suis sûr que les haines iront en s'effaçant.

Je parle de la paix des braves, qu'est-ce à dire?, simplement ceci: que ceux qui ont ouvert le feu le cessent et qu'ils retournent, sans humiliation, à leur famille et à leur travail.

On me dit: mais comment peuvent-ils faire pour arranger la fin des combats? Je réponds : « là où ils sont organisés pour la lutte, il ne tient qu'à leurs chefs de prendre contact avec le commandement.

La vieille sagesse guerrière utilise depuis très longtemps, quand on veut que se taisent les armes, le drapeau blanc des parlementaires, et je réponds que, dans ce cas, les combattants seraient reçus et traités honorablement.

Quand à l'organisation extérieure dont nous parlions tout à l'heure, qui du dehors, s'efforce de diriger la lutte, je répète tout haut ce que j'ai déjà fait savoir, si des délégués étaient désignés pour venir régler avec l'autorité la fin des hostilités, il n'aurait qu'à s'adresser à l'ambassade de France en Tunisie ou à Rabat, l'une ou l'autre assurerait leur transport vers le métropole , là une sécurité entière leur serait assurée et je leur garantis la latitude de repartir. Certains disent: « mais qu'elles seraient les conditions politiques dont le gouvernement accepterait que l'on débâte ? ».

Je réponds : « le destin politique de l'Algérie est en Algérie même, ce n'est pas parce qu'on fait tirer des coups de fusils qu'on a le droit d'en disposer.

Quand la voie démocratique est ouverte en Algérie, quand les citoyens ont la possibilité d'examiner leur volontés, il n'y'en a pas d'autre qui soit acceptable.

Or, cette voie est ouverte en Algérie, le référendum a eu lieu. Il y'aura en novembre les élections législatives, il y'aura en mars les élections des conseils municipaux, il y'aura au mois d'avril les élections des sénateurs.

Que sera la suite? C'est une affaire d'évolution, à toute manière une immense transformation matérielle et morale est commencée en Algérie.

La France parce que c'est son devoir et parce qu'elle est seul pouvoir le faire, met en œuvre cette transformation. Au fur et à mesure du développement, des solutions politiques se préciseront.

Je crois comme je l'ai déjà dit que les solutions futures auront pour base –c'est la nature des choses – la personnalité courageuse de l'Algérie et son association étroite avec le métropole française, je crois aussi que cet ensemble, complète par le Sahara, se liera, pour le progrès commun, avec les libres états du Maroc et de Tunisie.

A chaque jour suffit sa lourde peine, mais qui gagnera, en définitive ? Vous verrez ce sera la fraternité civilisation.

Notre redressement se poursuit. Certes, il ne faut pas nous vanter. Dans le domaine technique par exemple, nous n'en sommes pas encore au point de lancer des fusées dans la lune. Cependant depuis quinze mois, nos affaires ont avancé.

L'unité nationale est ressoudée. La République dispose d'institutions solides et stables. L'équilibre des finances, des échanges, de la monnaie est fortement établi. Par là même, la condition, la condition des français et, d'abord, celle des travailleurs industriels et agricoles, échappe au drame de l'inflation et à celui de la récession. Sur la base ainsi fixée et, à mesure de l'expansion nouvelle, on peut bâtir le progrès social et organiser la coopération des diverses catégories dont l'économie dépend, poursuivre la tâche essentielle de formation de notre jeunesse, développer nos moyens de recherches scientifique et technique. D'autre part, la Communauté est fondée, entre la France, onze états d'Afrique et la république malgache. Enfin, au milieu d'un monde où il s'agit tout à la fois de sauvegarder la liberté et de maintenir la paix, notre voix est écoutée.

Pourtant devant la France, un problème difficile est sanglante reste posé. Celui de l'Algérie. Il nous faut le résoudre! Nous ne le ferons certainement pas en nous jetant les uns aux autres à la face les slogans stériles et simplistes de ceux-ci ou bien de celui-là qu'obnubilent, en sens opposé, leurs intérêts, leurs passions, leurs chimères. Nous le feront comme une grande nation et par la seule voie qui vaille, je veux dire par le libre choix que les algériens eux-mêmes voudront faire de leur avenir.

A vrai dire, beaucoup a été fait déjà pour préparer cette issue.

Par la pacification, d'abord. Car, rien ne peut être réglé qu'on tire et qu'on égorge. A cet égard, je ne dis pas que nous en soyons au terme. Mais qu'il n'y a aucune comparaison entre ce qu'était, voici deux ou trois ans, la sécurité des personnes et des biens et ce qu'elle est aujourd'hui.

Notre armée accomplit sa mission courageusement et habilement, en combattant l'adversaire et en entretenant avec la population des contacts larges et profonds qui n'avaient jamais été pris. Que notre soldats, en particulièrement les cent vingt mille qui sont musulmans, aient fléchi devant leur devoir, ou bien que la masse algérienne se soit contre la France, alors, c'est le désastre! Mais, comme il n'en a rien été, le succès de l'ordre public, pour n'être pas encore imminent, se trouve désormais bien en vue.

La deuxième condition du règlement est que tous les Algériens aient le moyen de s'exprimer par le suffrage vraiment universel. Jusqu'à l'année dernière, il ne l'avait jamais eu. Ils l'ont à présent, grâce à l'égalité des droits, au collègue unique, au fait que les communautés les plus nombreuses, celles des musulmans sont assurées d'obtenir dans tous les scrutins la grande majorité des élus. C'a été là un changement de la plus vaste portée; littéralement, une révolution.

Le 28 septembre dernier, les Algériens ont, par référendum, adopté la constitution et marqué leur intention que leur avenir se fasse avec la France. Le 30 novembre, ils ont élu leurs députés ; le 19 avril, leurs conseils municipaux; le 31 mai, leurs sénateurs. Sans doute ne manque-t-il pas de gens pour prétendre que, dans la situation où se trouvaient les électeurs, pressés par les forces de l'ordre et menacés par les insurgés, ces consultations n'ont pu être sincères que dans une mesure limitée.

Cependant, elles ont eu lieu, dans les villes et dans les campagnes, avec une grande masse de votants. Et même, lors du référendum, le concours fut général, spontané et enthousiaste. En tout cas, la voie est ouverte. Dès que viendra l'apaisement, elle pourra être utilisée encore plus librement et encore plus largement. L'an prochaine, aura lieu l'élection des conseils généraux, d'où seront tirés par la suite, certains grands conseils administratifs, économiques et sociaux, qui délibéreront, auprès du délégué général, du développement de l'Algérie.

Car, résoudre la question algérienne, ce n'est pas seulement rétablir l'ordre ou donner aux gens le droit de disposer d'eux-mêmes. C'est aussi, c'est surtout, traiter un problème humain. Là, végètent des populations qui, doublant tous les trente cinq ans, sur une terre en grande partie inculte et dépourvue de mines, d'usines, de sources puissantes d'énergie, sont, pour les trois quarts, prolongées dans une misère qui est comme leur nature. Il s'agit que les algériens aient de quoi vivre en travaillant, que leurs élites se dégagent et se forment, que leur sol et leur sous-sol produisent bien plus et bien mieux. Cela implique un vaste effort de mise en valeur économique et de développement social. Or, cet effort est en cours.

En 1959, la France aura dépensé en Algérie, pour ne pas parler que des investissements publics et des frais de gestion civile, environ 200 milliards. Elle en dépensera davantage durant chacune des prochaines années, à mesure que se réalisera le Plan de Constantine. Depuis dix mois une centaine d'usines ont demandé à s'installer. 8000 hectares de bonnes terres sont en voie d'attribution à des cultivateurs musulmans. 50.000 algériens de plus travaillent dans la métropole. Le nombre des musulmans occupant des emplois publics s'est augmenté de 5000. A l'actuel rentrée, les écoles reçoivent 860.000 enfants, au lieu de 700.000 lors de la rentrée précédente et de 560.000 l'année devant. Dans six semaines, le pétrole d'Hassi - Messaoud arrivera sur le côté à Boujie. Dans un an, celui d'Edjelah atteindra le golf de guèbès. En 1960, le gaz d'Hassi R'Mel commencera d'être distribué à Alger et à Oran, en attendant de l'être à Bône. Que la France veuille et qu'elle puisse poursuivre avec les Algériens la tâche qu'elle a entreprise et dont elle seule est capable. L'Algérie sera dans quinze ans un pays prospère et productif.

Grâce au progrès de la pacification, au progrès démocratique, au progrès social on peut maintenant envisager le jour où les hommes et les femmes qui habitent l'Algérie seront en mesure de décider de leur destin, une fois pour

.....
toute, librement, en connaissance de cause. Compte tenu de toutes les données, algérienne, nationales et internationales, je considère comme nécessaire que ce recours à l'autodétermination soit, dès aujourd'hui, proclamé.

Au nom de la France et de la République, en vertu du pouvoir que m'attribue la constitution de consulter les citoyens, pourvu que Dieu me prête vie et que le peuple m'écoute, je m'engage à demander, d'une part au Algériens, dans leurs douze départements, ce qu'ils veulent être en définitive et, d'autre part, à tous les français d'entériner ce que sera ce choix.

Naturellement, la question sera posée aux Algériens en tant qu'individus. Car, depuis que le monde est monde, il n'y a jamais eu d'unité, ni, à plus forte raison, de souveraineté algérienne. Carthaginois, Romains, Vandales,

Byzantins, Arabe Syriens, Arabe de Cordoue, Turcs, Français, ont tour à tour pénétré le pays, sans qu'il y ait eu, à aucun moment, sous aucune forme, un état Algérien. Quant à la date du vote, je la fixerai le moment venu, au plus quatre années après le retour effectif de la paix; c'est-à-dire, une fois acquise une situation telle qu'embuscades et attentats n'aient pas coûté la vie à 200 personnes en un an. Le délai qui suivra étant destiné à reprendre la vie normale, à vider les camps et les prisons, à laisser revenir les exilés, à rétablir l'exercice des libertés individuelles et publiques et à permettre à la population de prendre conscience complète de l'enjeu. J'invite d'avance les informateurs du monde entier à assister, sans entraves, à cet aboutissement décisif.

Mais le destin politique, qu'Algériennes et Algériens auront à choisir dans la paix, quel peut-il être? Chacun sait, que théoriquement, il est possible d'en imaginer trois. Comme l'intérêt de tout le monde, et d'abord celui de la France, est que l'affaire soit tranchée sans aucune ambiguïté, les trois solutions concevables feront l'objet de la consultation.

Ou bien: la sécession, où certains croient trouver l'indépendance.

La France quittera alors les Algériens qui exprimeraient la volonté de se séparer d'elle. Ceux-ci organiseraient, sans elle, le territoire où ils vivent, les ressources dont ils peuvent disposer, le gouvernement qu'ils souhaitent. Je suis, pour part, convaincu, qu'un tel aboutissement serait invraisemblable et désastreux. L'Algérie étant actuellement ce qu'elle est, et le monde ce que nous savons. La sécession entraînerait une misère épouvantable, un affreux chaos politique, l'égolement généralisé et bientôt la dictature belliqueuse des communistes. Mais, il faut que ce démon soit exorcisé et qu'il le soit par les Algériens. Car, s'il devait apparaître par extraordinaire malheur, que telle est bien leur volonté, la France cessera à coup sûr, de consacrer tant de valeurs et de milliards à servir une cause sans espérance. Il va de soi que, dans cette hypothèse, ceux des Algériens de toutes origines qui voudraient rester Français le resteraient de toute façon et que la France réaliserait, si cela était nécessaire, leur regroupements et leur établissements. D'autre part, toutes

dispositions seraient prises pour que l'exploitation, l'acheminement, l'embarquement du pétrole saharien, qui sont l'œuvre de la France et intéressent tout l'occident, soient assurés quoi qu'il arrive.

Ou bien : la Francisation complète, telle qu'elle est impliquée dans l'égalité des droits: les Algériens peuvent accéder à toutes les fonctions politiques, administratives et judiciaires de l'Etat et entrer dans tous les services publics ; bénéficiant, en matière de traitement, de salaires, de sécurité sociale, d'instruction, de formation professionnelle, de toutes les dispositions prévues pour le métropole; résidant et travaillant où bon leur semble sur toute l'étendue du territoire de la république; bref, vivant à tous les égards, qu'elles que soient leur religion et leur communauté, en moyenne sur le même pied et au même niveau que les autres citoyens et devenant partie intégrante du peuple Français, qui s'étendrait ; dès lors, effectivement, de Dunkerque à Tamanrasset.

Ou bien, le gouvernement des Algériens par les Algériens, appuyé sur l'aide de la France et en union étroite avec elle, pour l'économie, l'enseignement, la défense, les relations extérieurs. Dans ce cas, le régime intérieur de l'Algérie devrait être de type fédéral, afin que les communautés diverses, français, arabe, kabyle, mozabite, etc. qui cohabitent dans le pays y trouvent des garanties quant à leur vie propre et un cadre pour leur coopération.

Mais, puisqu'il est acquis depuis un an, par l'institution du suffrage égal, du collège unique, de la représentation musulmane majoritaire, que la venir politique des Algériens dépend des Algériens ; puisqu'il est précisé formellement et solennellement, qu'une fois la paix revenue, les Algériens feront reconnaître le destin qu'ils veulent adapter, qu'ils n'en auront point d'autre et que tous, quel que soit leur programme, quoi qu'il aient fait, d'où qu'ils viennent, prendront part, s'ils le veulent, à cette consultation, quel peut-être le sens de l'insurrection?

Si ceux qui la dirigent revendiquent pour les Algériens le droit de disposer d'eux-mêmes, eh bien ! Toutes les voies sont ouvertes. Si les insurgés craignent qu'en cessant la lutte ils soient livrés à la justice, il ne tient qu'à eux de régler avec les autorités les conditions de leur libre retour, comme je l'ai proposé en offrant la paix des braves. Si les hommes qui constituent l'organisation politique du soulèvement entendent n'être pas exclus des débats, puis des scrutins, enfin des institutions, qui régleront le sort de l'Algérie et assureront sa vie politique, j'affirme qu'ils auront, comme tous autres et ni plus, ni moins, l'audience, la part, la place, que leur accorderont les suffrages des citoyens. Pourquoi donc les combats odieux et les attentats fratricides, qui ensanglantent encore l'Algérie, continueraient-ils désormais?

A moins que ne soit à l'œuvre un groupe de mineurs ambitieux, résolus à établir par la force et par le terreur leur dictature totalitaire et croyant pouvoir obtenir, qu'un jour, la république leur accorde le privilège de traiter avec eux le destin de l'Algérie, les bâtissant par là-même comme gouvernement Algérien. Il n'y a aucune chance que la France se prête à un pareil arbitraire.

Le sort des Algériens appartient aux Algériens, non point comme le leur imposerait le couteau et la mitraille, mais suivant la volonté qu'ils exprimeront légitimement par le suffrage universel. Avec eux et pour eux, la France assurera la liberté de leur choix.

Au cours des quelques années qui s'écouleront avant l'échéance, il y aura beaucoup à faire pour que l'Algérie pacifiée mesure ce que sont, au juste, les tenants et les aboutissements de sa propre détermination. Je compte moi-même m'y employer. D'autre part, les modalités de la future consultation devront être, en temps voulu, élaborées et précisées.

Mais la route est tracée. La décision est prise. La partie est digne de la France.

المصدر: رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال دوغول، ص ص 547-551.
وأیضا:

Jacques Soustelle, L'espérance trahie, p p 273-277.

ملحق رقم 05: آراء جيش التحرير الوطني - جيش الحدود- في مشروع تقرير المصير.

G.P.A.A.

M.P.A.
Zona frontalière
8° Bataillon

AVIS DIVERS

D'accord pour le référendum (suffrage universel)
Commission de contrôle de l'O.N.U. en vue de contrôler les opérations électorales.
Retrait des 2/3 des effectifs de l'armée française.
L'ALN restera sur ses positions.

Fait important : c'est la première fois qu'un dirigeant français fait une telle ouverture.

D'accord pour des élections libres : négociations directes entre dirigeants algériens et français en vue d'un cessez-le-feu.
Travail politique au sein du peuple, en tenant compte du fait qu'une minorité européenne existe.

L'armée française : réduction des effectifs.
Désignation d'une commission de contrôle par les algériens et les Français.

D'accord pour le référendum
ou bien, le Gouvernement et les services français ne doivent pas s'occuper des élections - de même que le Gouvernement algérien
Commission neutre pour diriger et contrôler les élections.

ou bien : commission franco-algérienne contrôlée par une commission neutre.
Libération des détenus politiques et les 5 leaders. L'ALN garde ses positions.

Allègement des effectifs français.
Pétrole : d'accord pour exploitation et l'acheminement du pétrole avec les Algériens.

D'accord pour le référendum :
Cessez-le-feu :
Les deux armées restent sur leurs positions.
Commission d'enquête de l'O.N.U. pour contrôler le vote.
Libération des détenus politiques.
Participation de la communauté européenne dans le choix de leur avenir
Liens commerciaux avec la France.
Exploitation des richesses sahariennes par les Algériens avec libre choix des techniciens.
Dissolution des milices armées et des Unités territoriales.

D'accord pour le référendum :
Réduction des effectifs de l'armée française
Commission de contrôle (O.N.U.) - libération des leaders algériens et de tous les détenus politiques.
Rétablissement des libertés démocratiques et libre disposition du Sahara algérien et de ses richesses.



G.P.R.A.

-

SECRET-CONFIDENTIEL

H.F.A.

-

Zone frontalière

-

N° 257/Z.F./R.M.F.A.

A

Monsieur le Vice-Président du Conseil
Ministre des Forces Armées

-

Après lecture et analyse du texte intégral du discours du général De Gaulle, le Cdt des frontières prend note des termes suivants :

" Autodétermination"
" Suffrage universel "
" Le sort des Algériens appartient aux Algériens "
Termes conformes à l'idéal et aux aspirations légitimes du peuple algérien.

- Prend acte de la reconnaissance de l'illégalité et du truquage des élections précédentes.

- Rejette cependant l'allusion à la " paix des braves " et toutes prétentions françaises sur le Sahara algérien et ses richesses.

- Suggère les contrepropositions suivantes :

- 1°/- Accord de principe en vue de " cessez-le-feu ", par des négociations entre dirigeants Algériens et français .
- 2°/- Réduction des effectifs de l'armée française.
- 3°/- Libération de tous les détenus politiques et élargissement des " hébergés " et des " regroupés " .
- 4°/- Rétablissement des libertés démocratiques.
- 5°/- Dissolution des milices armées et des unités territoriales.
- 6°/- Désignation d'observateurs neutres lors des élections sur toute l'étendue du territoire.

- fait confiance au Gouvernement Algérien, seul représentant du peuple, en vue de la réalisation des objectifs de la Révolution par tous les moyens.

Le Capitaine Bencherif
Commandant la Zone frontalière

signé illisible



ALLEGUE Le 22 septembre 1959

G.E.M.A.
-
FRONT & ARMEE DE LIBERATION
NATIONAL
-

Le lieutenant MOSTAPA
Cdt provisoirement Le Camp de
ALLEGUE

CAMP D. ALLEGUE
-

à
Monsieur Le Commandant des Frontières

OBJET : C.R. sur la teneur du texte prononcé par le Général de
GAULLE

REF. : Votre message porté sans numéro en date du 20.9.1959

Depuis la déclaration du général De Gaulle, la grande majorité des djemouds du camp de l'allègue est demeuré passive.

Quant au restant et les petits chefs ont été déçus car ils s'attendaient au " miracle ".

De la déclaration, ils n'ont retenu que l'allusion à la " paix des braves " où ils sont unanimement contre et préfèrent la continuation de la guerre si toutefois le Gouvernement provisoire de la République Algérienne derrière lequel ils se sentent très forts verra ces contre-propositions inacceptées par la France, pour un cessez-le-feu tout en restant l'arme-au-pied, l'activation du suffrage universel sous contrôle international et pour la libération de tous nos détenus politiques.

Salutations patriotiques

Signé illisible

المصدر: أ.ح.م.ج.ج. 0008.G.

ملحق رقم 06: جواب الحكومة المؤقتة على خطاب الجنرال دوغول.

بيان ٢٤ سبتمبر لا يتجاوز ثلاث صفحات ..
 أنا عازمون على ان لا نهمل اية فرصة لتحقيق السلم ..
 وهكذا انزل

ان الحكومة الجزائرية تلتفت نظر الراي العام النازل الى الخطر الذي يتبع من كل مس هذه الوحدة التي لا تنجزا ..
 ان معاولة من هذا النوع ليست فقط بعيدة عن المساعدة في حل التكتل الجزائري بل انها لا تزيد الا خطورة ، وتمثل لهدينا دائما للسلم والامن في العالم ..
 اما فيما يخص لروان الصحراء ، فان التفتيح عنها واستقلالها لا يمكن باسنة صفة من الصفات ان يتحول الى ملكية شرعية ، ان هذه التروان التي هي مصدر تقدم اساسي قبل كل شي ، للجزائر ولافريقيا الشمالية لا يمكن - في سبيل الصالح العام - الا ان تتسبب في ايجاد تعاون واسع منبر ..
 ومن جهة اخرى فان تعليق الاختيار الحر للشعب الجزائري على استشارة الشعب الفرنسي ، ليس سوى نفي للديموقراطية ولحق تقرير المصير ..
 ان الاستقلال الذي ينتج عن استشارة الشعب الجزائري بكيفية حرة لن يكون مصلدا للقوى والبؤس بل ان هذا الاستقلال ، بالعكس من ذلك ، يوفد عليه كل تقدم حقيقي انه يضمن حرية الافراد وامانهم ، وهو اخيرا يسهل تيسد القرب العربي والتعاون الحر مع جميع البلدان ..
 ومن الابد يهيء بعد التحدث الكامل لهذالمبادئ سان الاتجاه الى الاستقلال العام لا يمكن ان يكون بغير العودة الى السلم ..
 ان التهدة - اي الحرب المتواصلة التي تزداد فتكا مع مرور الايام - لا يمكن ان ترجع السلم الى الجزائر ..
 ان الشعب الجزائري لا يمكن ان يمارس اختياره الحر تحت ضغط جيش احتلال بعد اكثر من نصف مليون جندي ، وما يقارب ذلك من رجال الشرطة والجنود والتمشيا ، ان ممارسة الاختيار الحر لا يمكن ان تضع تحت ضغط الطائرات والذبابات والمدافع وتحت ضغط جهاز اداري اشهرت غالبته بتزييف الانتخابات ..
 ان هذا الاختيار الحر لا يمكن ان يتم بصورة كاملة ما دام اكثر من ربع السكان موقوفا في السجون والاعتقالات او مرغما على الهجرة ..
 هذه كلها قضايا تتطلب المناقشة ..
 ان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي اعترفت بها منذ الان منذ اول هي المساعدة والمؤمنة على مصالح الشعب الجزائري ان يعبر عن اختياره بحرية .. انها تسير وتراقب مقلوبة الشعب الجزائري والكفاح التحريري لجيش التحرير الوطني .. ان ، فلا يمكن بدون موافقتها ان يعود السلم هذا السلم الذي يمكن ان يتحقق حالا ..
 لاجل هذا الغرض ، فان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مستعدة لتتعاون في محادثات مع الحكومة الفرنسية لبحث الشروط السليمة والصعوبات لاجل هذا الصلح ، وبمقتضى شروط وضمانات لتطبيق حق تقرير المصير ..

ان ابواب السنة السادسة من الحرب ، وفي الوقت الذي نستعد فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة لتناقشة القضية الجزائرية من جديد وفي الوقت الذي نضع فيه معاتلات دولية كبرى الامل في استفرار السلم بالعالم ، في هذا الوقت نضع الاشارة نحو الجزائر ونظهر جميع الشعوب وبنيتها الاكيدة في عودة السلم الى هذه الارض الاخرى حيث ما تزال تجري حرب تسببت بعد ايضا بخراب من مشون من الضحايا ..
 ان الشعب الجزائري قد اضطره الاستعمار الى حمل السلاح ..
 ان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية - مع ما كيدتها مرة اخرى لارادتها في الكفاح الى ان يحقق التحرير الوطني - تعان انها عازمة على ان لا نهمل اية فرصة لتسكين السلم من جميع خطوطه ..
 لقد اعترف رئيس الجمهورية الفرنسية باسم فرنسا - على رؤوس اللأ - في بيانه يوم ١١ سبتمبر ١٩٥٩ بحق الجزائريين في تقرير المصير .. وهكذا قد اعترفوا اخيرا للشعب الجزائري بحقه في تقرير مصيره بحرية .. ان هذا التطور لم يكن ممكنا الا لان الشعب الجزائري ما اهلك منذ خمس سنوات يواجه بانتظار حريا من قطع الحروب التي اباد الاستعمار ان يفرق بها بلادنا من جديد .. ان هذا التطور لم يكن ممكنا الا لان جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني الجزائري واصلت وسواصلان ان لزم الامر ، الكفاح التحريري .. وهذا التطور لم يكن ممكنا ايضا الا بفضل تأييد جميع الشعوب الشقيقة والصديقة ، وبفضل مساعدة الراي العام الاممي ..
 ان حق الشعوب في تقرير مصيرها ، المتصوص عليه في اعلان جبهة التحرير الوطني المزمع بتاريخ نوفمبر ١٩٥٦ ، كان دائما هدفا اساسيا للتوبة الجزائرية ، فهو يمثل وسيلة ديموقراطية سليمة يتوصل بها الشعب الجزائري للاستقلال الوطني ..
 ان حق الشعوب في تقرير المصير المتصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة ، ان حق الشعوب في التصرف في شؤونها بنفسها ، يجهد الى الشعب الجزائري ممارسة السيادة الوطنية التي انقضت عنها - حينما من الزمن - احتلال عسكري لا يمكن ان تتج عنه اية شرعية ..
 ان النداء القومية التي تكونها الجزائر والوحدة الاجتماعية لشعبها هي عناصر موضوعية جوهرية .. ولهذا فمن الوهم تطبيق المصير بكيفية لا تقربا حساما لهذه المبادئ في اهدف الى تحقيق هذه النداء وتجزئتها الى مجموعات شعيرة ودينية ..
 ان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تذكّر - زيادة على هذا - بالما الذي لا يمكن التنبيل منه ، وهو وحشية التراب الوطني ، وتفسير عن عزيمة الشعب الجزائري التي لا تغير ، في ممارسة كل محاولة لتقسيم ..

المصدر: المجاهد، عدد، 52، 05 نوفمبر 1959.

GOUVERNEMENT PROVISOIRE
DE LA
REPUBLIQUE ALGERIENNE

Tunis, le 28 Septembre 1959

Ministère de l'Information

TEXTE DE LA DECLARATION
DU GOUVERNEMENT PROVISOIRE DE LA REPUBLIQUE TUNISIENNE

Au seuil de la dixième année de guerre, alors que l'Assemblée Générale des Nations Unies s'apprête à discuter de nouveau de la question algérienne, et que de grandes confrontations internationales laissent entrevoir un espoir de paix dans le monde, les regards se tournent vers l'Algérie. Tous les peuples appellent de leurs vœux le retour à la paix dans cette terre africaine où se déroule encore une guerre qui a fait déjà près d'un milliard de victimes.

Le peuple algérien a été contraint par le colonialisme à prendre les armes. Tout en réaffirmant sa volonté de lutte jusqu'à la libération nationale, le Gouvernement provisoire de la République Algérienne déclare qu'il n'entend négliger aucune occasion pour donner toutes ses chances à la paix.

Le Président de la République Française a solennellement reconnu, au nom de la France, dans sa déclaration du 16 septembre 1959, le droit des Algériens à l'autodétermination.

Le droit de disposer librement de son destin est enfin reconnu au peuple algérien. Cette évolution n'a été possible que parce que depuis cinq années le peuple algérien résiste victorieusement à l'une des plus sanglantes guerres de reconquête coloniale. Elle n'a été possible que parce que le Front de libération nationale et l'Armée de libération nationale poursuivent et poursuivront, s'il en était nécessaire, le combat libérateur. Elle a été possible enfin que grâce au soutien de tous les peuples frères et amis, et à la foi de l'opinion publique internationale.



Le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes, inscrit dans la proclamation du Front de Libération Nationale du 1^{er} Novembre 1954, a toujours été un objectif fondamental de la Révolution Algérienne. Il constitue un moyen démocratique et pacifique pour le peuple algérien d'aboutir à l'indépendance nationale.

Inscrite dans la Charte des Nations Unies, l'autodétermination, c'est-à-dire le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes, restitue au peuple algérien l'exercice de la souveraineté nationale qu'une conquête militaire - d'où ne saurait découler aucune légitimité - lui a momentanément ravi.

L'entité nationale que constitue l'Algérie et l'unité sociologique de son peuple sont des éléments objectifs essentiels. Une application de l'autodétermination qui ne tiendrait pas compte de ces réalités et qui viserait à un éclatement de cette entité en communautés raciales ou religieuses, est illusoire.

Le Gouvernement provisoire de la République Algérienne rappelle en outre le principe intangible de l'intégrité du territoire national et exprime la détermination irréductible du peuple algérien de s'opposer à toute tentative de partition.

Il attire l'attention de l'opinion internationale sur le danger que constitue toute atteinte à cette unité et à cette intégrité. Une tentative de cette nature, loin de contribuer à la solution du problème algérien, ne ferait que l'aggraver et constituerait une menace permanente à la paix et à la sécurité internationales.

Quant aux richesses du Sahara, leur prospection et leur exploitation ne sauraient en aucun cas se faire au droit de propriété. Source de progrès humain d'abord pour l'Algérie et l'Afrique du Nord, ces richesses ne peuvent, dans l'intérêt général, que susciter une large et fructueuse coopération.

Sur un autre plan, subordonner le libre choix du peuple algérien à la consultation du peuple français serait la négation même de l'autodétermination et de la démocratie.



L'indépendance qui résultera d'une libre consultation du peuple algérien ne sera pas une source d'anarchie et de misère. Bien au contraire, cette indépendance conditionne tout progrès réel. Elle garantira la liberté des individus et assurera la sécurité des personnes, enfin, elle facilitera l'édification du Sahara et la libre coopération avec tous les pays.

Ces principes étant parfaitement définis, il est évident que le recours au suffrage universel ne peut avoir lieu sans le retour à la paix.

La " pacification ", c'est-à-dire la guerre qui continue de plus en plus meurtrière, ne peut ramener la paix en Algérie.

Le libre choix du peuple algérien ne peut s'exercer sous la pression d'une armée d'occupation de plus d'un demi-million de soldats et de presque autant de gendarmes, policiers et miliciens. Il ne peut s'exercer sous la pression d'avions, de tanks et de canons ; sous la pression d'un appareil administratif dont les traditions de fraudes électorales sont connues.

Ce libre choix ne peut s'effectuer pleinement, alors que plus du quart de la population est détenu dans les prisons et les camps ou forcé à l'exil.

Autant de problèmes qui appellent la discussion.

Le Gouvernement provisoire de la République Algérienne, reconnu à ce jour par de nombreux États, est le dépositaire et le garant des intérêts du peuple algérien jusqu'à ce que celui-ci se soit librement prononcé. Il dirige et contrôle la résistance du peuple algérien et la lutte libératrice de l'armée de libération nationale. Donc, il ne peut y avoir - qu'avec son accord - retour à la paix. CELLE-CI PEUT ÊTRE IMMÉDIATE.

A cet effet, le Gouvernement provisoire de la République Algérienne est prêt à entrer en pourparlers avec le Gouvernement français afin de discuter des conditions politiques et militaires du cessez-le-feu, des conditions et des garanties de l'application de l'autodétermination.

- ooo -



ملحق رقم 07: الصحافة الفرنسية و خطاب 16 سبتمبر 1959 م ثم جواب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.



المصدر: La Dépêche de constantine 17 september 1959

à fait stants dégats lée che ues érent crue toiture péril RIOT

"Pour régler le difficile et **sanglant** problème posé devant la France"

L'ÉCHO D'ALGER

Le plus fort tirage de l'Algérie du Nord 25 Francs / semaine - 100 francs / an (Téléphone : 21300 à 45)

Jeudi 17 septembre 1959

28, rue de la Liberté



Le général de GAULLE demandera aux Algériens dans un délai de quatre ans après le retour de la paix de choisir entre 3 solutions :

1) LA SÉCESSION 2) LA FRANCISATION 3) L'ASSOCIATION

Calme, sang-froid mais résolution
par Alain DE SERIGNY

Le général de Gaulle, en effet, voudra que l'Algérie soit dans un délai de quatre ans après le retour de la paix de choisir entre trois solutions : la sécession, la francisation ou l'association. Il est convaincu qu'un tel aboutissement serait invraisemblable et désastreux. Il entraînerait une misère épouvantable et devenant un affreux chaos politique l'égorgeant généralisé et, bientôt la dictature belliqueuse des communistes.

Les Algériens, bénéficiant de toutes les dispositions prévues pour la métropole et devenant partie intégrante du peuple français qui, dès lors, s'étendrait de Dunkerque à Tamanrasset.

Un gouvernement des Algériens par les Algériens avec l'aide de la France et un régime intérieur de type fédéral.

En cas de sécession toutes dispositions seraient prises pour que l'exploitation et l'acheminement du pétrole saharien œuvre de la France, soient assurés.

J'invite d'avance les informateurs du monde entier à assister sans entraves à cet aboutissement

La question sera posée aux Algériens, en tant qu'individus car jamais il n'y a eu un Etat algérien

INQUIÉTUDE DE NOS ÉLUS qui se réunissent ce matin pour fixer leur position

Tandis que les observateurs américains se déclarent "fort satisfaits"






المصدر: L'ECHO D'ALGER 17 september 1959.



المصدر : La Dépêche de constantine 29 septembre 1959

الملحق رقم 08: جواب الحكومة المؤقتة على خطاب دوغول يوم 10 نوفمبر 1959.

بيان
الحكومة الجزائرية
اصدرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم الاثنين ٢٠
نوفمبر ١٩٥٩ البلاغ التالي :

...
عقدت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
اجتماعا يوم ١٢ نوفمبر ١٩٥٩ درست
اثناء تطورات القضية الجزائرية التي مرت
بها منذ تصريحتها بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٥٩
الاخير .
ان تصريحات المسؤولين الفرنسيين
وخاصة تصريح الوزير الاول الفرنسي ووزير
القوات المسلحة والمندوب العام للحكومة
الفرنسية بالجزائر - هذه التصريحات التي
لم يحدث ما يفندهما - قد جردت تقرير
المصير من معناه الحقيقي ، وجعلت الضمانات
المتعلقة بترتيب الاستفتاء الحر ، ضرورية
اكثر من اى وقت مضى .
وبناء على المؤتمر الصحافي الذي عقده
رئيس الجمهورية الفرنسية بتاريخ ١٠
نوفمبر ١٩٥٩ ، فان الحكومة المؤقتة
للجمهورية الجزائرية تؤكد مرة اخرى بانه لا
يمكن ان يتم وقف القتال بدون اتفاق على
الضمانات اللازمة لتطبيق مبدأ تقرير
المصير تطبيقا سليما .
وفي هذه الحالة فان الحكومة المؤقتة
للجمهورية الجزائرية الحريصة على التعجيل
بتسوية القضية الجزائرية قد قررت ان
تسند الى السادة : آيت احمد وابن بلله
وبيطاط وبوضياف وخيضر مهمة الدخول
مع الحكومة الفرنسية في محادثات بشأن
الشروط والضمانات المتعلقة بتطبيق
تقرير المصير .
فاذا قبلت الحكومة الفرنسية مبدأ هذه
المقابلة فان الحكومة الجزائرية سترسل فورا
تفويضها الى مندوبيها والتعليمات اللازمة
للقيام بمهمتهم .
وبهذا تكون الحكومة المؤقتة للجمهورية
الجزائرية قد اتخذت موقفا تؤيدها فيه كل
الشعوب المتشبثة بالحرية والحريصة على
تحقيق السلم في العالم .
تونس في ٢٠ نوفمبر ١٩٥٩

المصدر: المجاهد، العدد 56، 1959 / 11 / 30.

الملحق رقم 09: لائحة التصويت حول قضية الجزائر في هيئة الأمم المتحدة .

تفصيل الاقتراع في اللجنة السياسية

امتناع : ١٧ صوتا	ضد : ٢٦ صوتا	مع : ٣٨ صوتا
١ - الدول الآسيوية :	١ - الدول الغربية :	١ - الدول العربية :
إيران - اليابان - اللاوس - السيام - تركيا	اميركا - استراليا - النمسا - كندا - بلجيكا - الدانمارك - إيطاليا - اسرائيل - اللوكسمبورغ - هولندا - زيلندا الجديدة - النرويج - البرتغال - اسبانيا - بريطانيا	العراق - الاردن - لبنان - تونس - المغرب - اليمن - السعودية - ليبيا - السودان - الجمهورية العربية المتحدة
٢ - الدول الاوروبية :	٢ - اميركا اللاتينية :	٢ - الدول الافريقية :
فنلندا - اليونان - ايسلاندا - ايرلندا - السويد	البرازيل - كولومبيا - الدومينيكا - ليكواتور - هندوراس - نيكارغوا - باراغواي - بيرو - الشيلي	الجبهة - غانا - غينيا - ليبيريا
٣ - اميركا اللاتينية :	٣ - دول اخرى :	٣ - الدول الآسيوية :
الارجنتين - بوليفيا - كوستاريكا - غواتمالا - هايتي - السالفادور - اوروغواي	الصين الوطنية - افريقيا الجنوبية	الباكستان - الهند - برما - الملايو - اندونيسيا - النيبال - الفيليبين - سيلان - كمبوديا - افغانستان
		٤ - اميركا اللاتينية :
		باناما - فنزويلا - كوبا - المكسيك المكسيك
		٥ - الدول الشيوعية :
		روسيا - روسيا البيضاء - اكرانيا - المجر - بلغاريا - البانيا - بولونيا - رومانيا - تشيكوسلوفاكيا
		٦ - يوغوسلافيا :

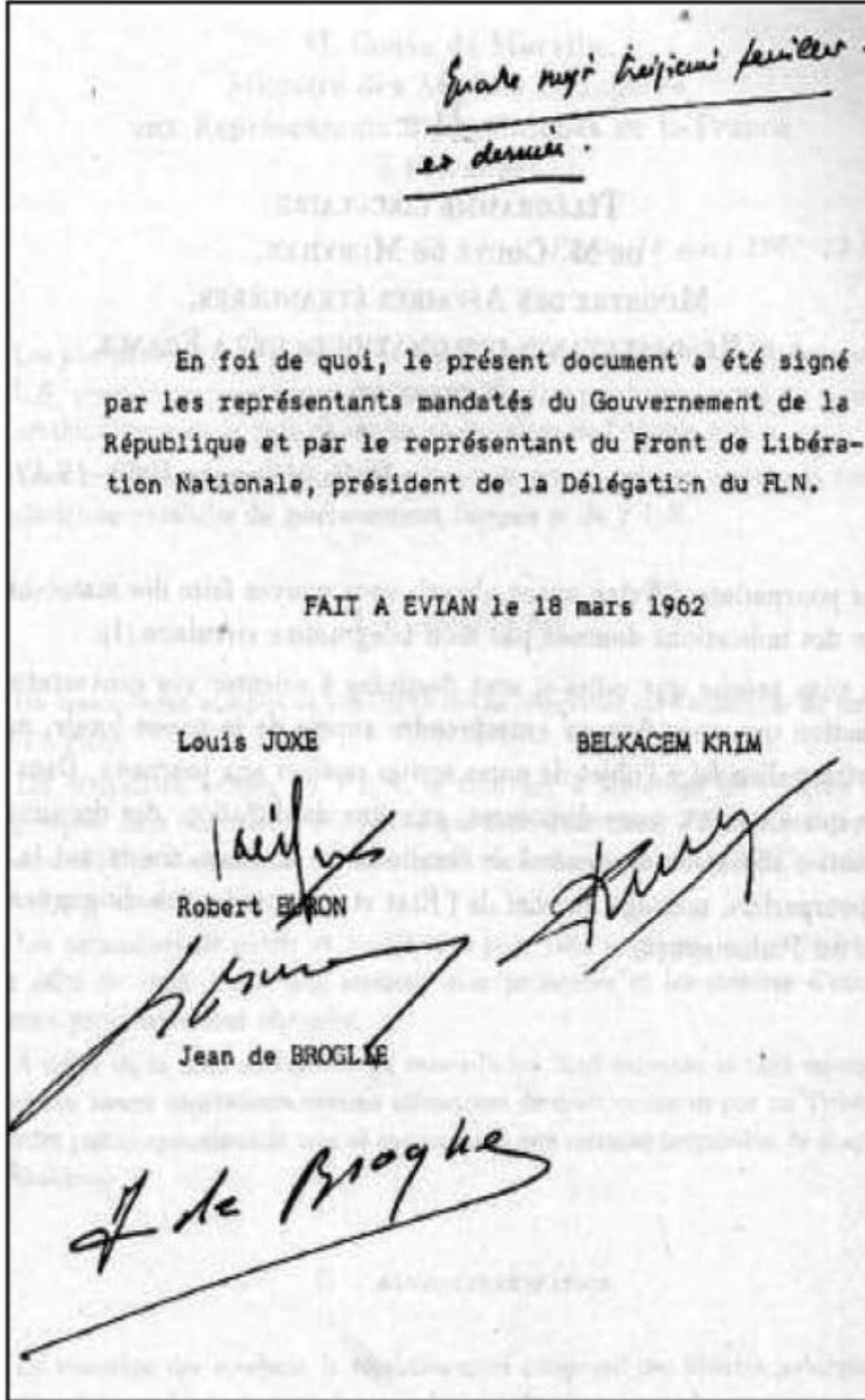
المصدر: المجاهد، عدد 57، 1959/12/15.

ملحق رقم 10: رسم كاريكاتوري يوضح الوضع الحرج الذي يعيشه دوغول مطلع سنة 1961.



المصدر: L'EXPRESS, 23 Février 1961.

ملحق رقم 11: وثيقة التوقيع على اتفاقيات إيفيان.



أسماء المفاوضين

وفد جبهة التحرير الوطني

- كريم بلقاسم
- سعد دحلب
- بن مصطفى بن عودة
- لخضر بن طوبال
- الطيب بولحروف
- محمد الصديق بن يحي
- رضا مالك

وفد الحكومة الفرنسية

- لويس جوكس
- برنارد تريكو
- رولان كادي
- إيض رولان بيلكار
- كلود شاييت
- برينو دي لوس
- فانسون لابوري
- جون سيمون جنرال
- اوبير دي سونقان
- بازيس مقدم
- روبيير بورون
- جون دي بروغلي

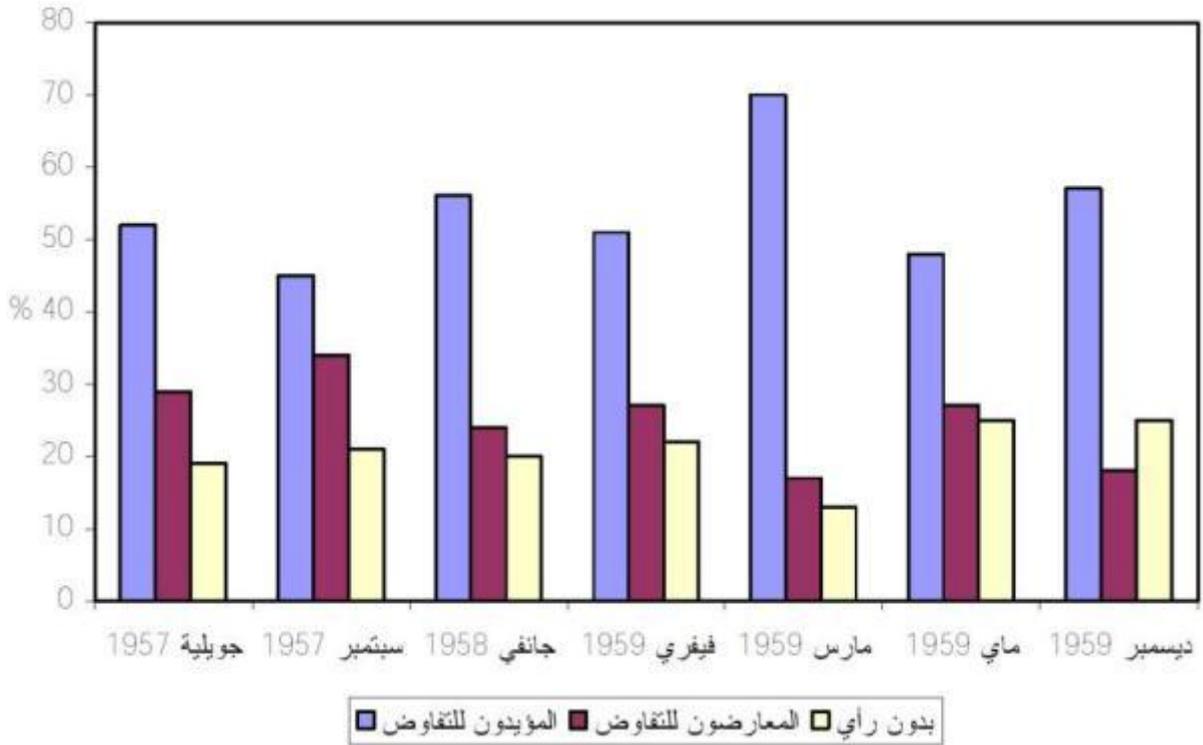
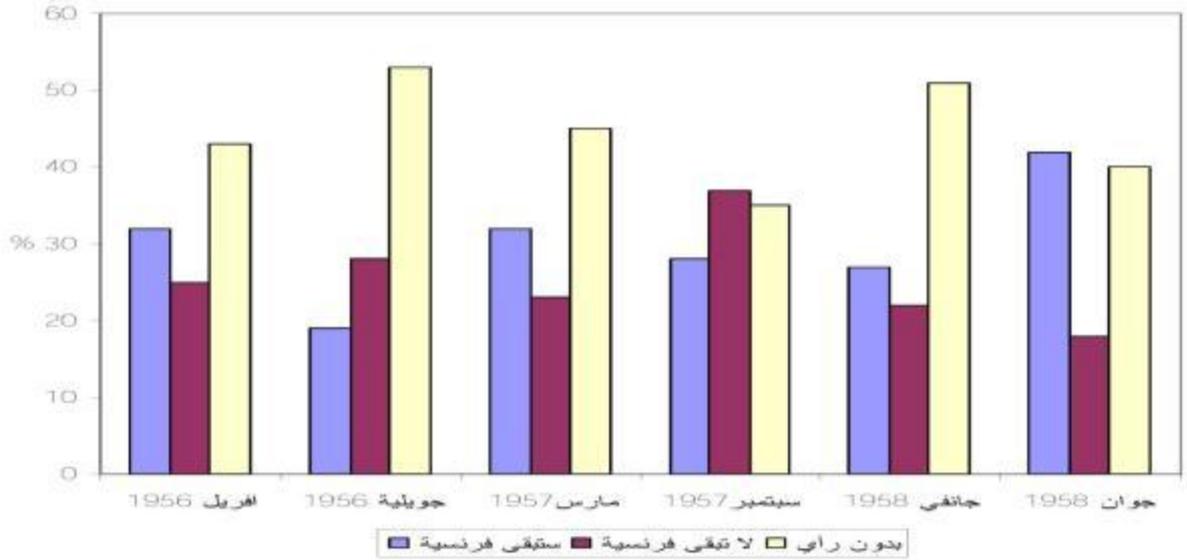
المصدر: جريدة المحور، العدد 88، 21-27 مارس 2012.

الملحق رقم 12: استمارة (سؤال) استفتاء تقرير المصير في الجزائر.



المصدر: جريدة النهار، ع.3705 (4 / 7 / 2012)

ملحق رقم 13: تراجع فكرة الجزائر الفرنسية في المتروبول.



المصدر: أحمد منغور، موقف الرأي العالمي الفرنسي من الثورة...، ص. 234.

الملحق رقم 14: مقتطفات من اتفاقيات إيفيان .

الفصل الأول : تنظيم السلطات العامة خلال فترة الانتقال والضمانات الخاصة بحق تقرير المصير .

(أ) إن هدف استفتاء تقرير المصير هو معرفة ما إذا كان الناخبون يرغبون في الاستقلال عن فرنسا ، وفي هذه الحالة ، فيما إذا كانوا يرغبون في قيام تعاون بين فرنسا والجزائر حسب الشروط التي حددتها هذه الاتفاقيات .

(ب) سيجرى هذا الاستفتاء في القطر الجزائري كله ، في الولايات الخمسة عشرة التالية :

الجزائر ، باتنة ، عنابة ، قسنطينة ، مديّة ، مستغانم ، الواحات ، وهران ، الاصنام ، سعيدة ، ساؤورا ، سطيف ، تيارت ، تيزي وزو ، تلمسان .
وستجمع نتائج مكاتب الاستفتاء المختلفة وتعلن في كافة القطر .

(ج) ستكفل حرية وسلامة الاستفتاء طبقا للقانون الذي يحدد شروط الاستفتاء الخاص بتقرير المصير .

(د) سيتم تنظيم السلطات العامة بالجزائر إلى أن ينتهي استفتاء تقرير المصير طبقا للقانون المرفق بهذا التصريح .

وتشكل هيئة تنفيذية مؤقتة ومحكمة للأمن العام .
ويمثل المندوب السامي الجمهورية في الجزائر .

وستقام هذه الهيئات وخاصة الهيئة التنفيذية المؤقتة عند البدء في تنفيذ وقف إطلاق النار .

(هـ) وسيصبح المندوب السامي أمينا على سلطات الجمهورية في الجزائر وخاصة فيما يخص الدفاع والأمن والمحافظة على النظام لآخر مدى .

(ز) سيعهد للهيئة التنفيذية المؤقتة بما يلي :

- إدارة الشؤون العامة الخاصة بالجزائر ، فستوجه الهيئة التنفيذية المؤقتة إدارة الجزائر وعليها أن تجعل الجزائريين يحصلون على الوظائف في مختلف فروع هذه الإدارة .

- حفظ النظام العام . ولهذا تعد الهيئة المرافق الخاصة بالشرطة ، وقوة النظام تقع تحت سلطتها .

- الإعداد لتنفيذ حق تقرير المصير .

(ح) ستشكل محكمة الأمن العام من عدد متساو من القضاة الأوروبيين ومن القضاة المسلمين .

(ط) ستمارس في أقرب وقت الحريات الشخصية والحريات العامة .

تحل فرنسا والجزائر المنازعات التي قد تحدث بينهما بالطرق السلمية ، وفي حالة عدم الاتفاق تستطيع كل من الدولتين اللجوء إلى محكمة العدل الدولية .

(ي) ستعتبر جبهة التحرير الوطني كهيئة سياسية ذات صفة قانونية .

(ك) سيطلق سراح الأشخاص المعتقلين في فرنسا والجزائر في مدة أقصاها عشرون يوما تحسب من تاريخ وقف إطلاق النار .

(ل) سيعلن العفو فورا ويطلق سراح المعتقلين .

الملحق رقم 14 (تابع)

م) سيستطيع الأشخاص اللاجئون في الخارج العودة إلى الجزائر ، وستنشأ لجان مقرها في المغرب وتونس لتسهيل عودتهم ، وسيتمكن الأشخاص المجتمعون من الذهاب إلى أماكن إقامتهم ، وستتخذ الهيئة التنفيذية المؤقتة التدابير الأولى في الناحية الاجتماعية والاقتصادية وغيرها المعدة لضمان عودتهم للحياة الطبيعية .
ن) سيجرى استفتاء تقرير المصير في خلال ثلاثة أشهر كحد أدنى ، وستة أشهر كحد أقصى . وسيحدد تاريخ الاستفتاء بناء على اقتراح الهيئة التنفيذية المؤقتة بعد شهرين من تشكيلها .

الفصل الثاني : الاستقلال والتعاون

سيعرض مضمون هذه الاتفاقيات على الدولة الجزائرية إذا اتفق على الاستقلال والتعاون .

أ) استقلال الجزائر

1) ستمارس الدولة الجزائرية سيادتها التامة والكاملة في الداخل والخارج . وستمارس هذه السيادة في الدفاع القومي والشئون الخارجية ، وللدولة الجزائرية أن تعد بحرية هيأتها الخاصة وتختار النظام السياسي والاجتماعي الذي تراه أكثر ملاءمة لمصالحها . للدولة السيادة في تحديد وتطبيق السياسة التي تختارها في المجال الدولي .

وتوافق الدولة الجزائرية على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وتقيم مؤسساتها على مبادئ ديمقراطية ، بين جميع المواطنين بدون تمييز في الجنس والعنصر والدين . وستقوم بتطبيق ضمانات خاصة بالمواطنين الخاضعين للقانون المدني الفرنسي .

2 - حقوق وحرقات وضمانات الأفراد

1) النظم المشتركة

لن يستطيع أحد القيام بأي إجراء قضائي أو تأديبي أو خاص بالأمن أو عمل أي تمييز بسبب ما يلي :
- الآراء التي تعلن بمناسبة الأحداث المفاجئة في الجزائر قبل يوم استفتاء تقرير المصير .
- الأعمال التي ارتكبت بمناسبة نفس هذه الأحداث قبل يوم إعلان وقف إطلاق النار .

- من يكره أي جزائري على ترك القطر الجزائري أو يمنع من الخروج منه .

2) النظم الخاصة بالمواطنين الفرنسيين الخاضعين للقانون المدني العام :

أ) في إطار القانون الجزائري الخاص بالجنسية ، ينظم الوضع القانوني للمواطنين الفرنسيين الخاضعين للقانون المدني العام طبقاً للمبادئ التالية :

يستفيد المواطنون الفرنسيون الخاضعون للقانون المدني العام لمدة ثلاث

الملحق رقم 14 (تابع)

سنوات من يوم تقرير المصير ، بالحقوق المدنية الجزائرية ويعتبرون من أجل هذا مواطنين فرنسيين يمارسون الحقوق المهنية الجزائرية ، إذا انطبق عليهم ما يلي :

– الذين ولدوا بالجزائر وأقاموا بها مدة عشر سنوات إقامة دائمة ومنتظمة حتى يوم تقرير المصير .

– الذين أقاموا عشر سنوات في القطر الجزائري إقامة دائمة ومنتظمة حتى يوم تقرير المصير ، وكان الوالد أو الوالدة ، المولودون في الجزائر ، استوفوا أو يستطيعون أن يستوفوا الشروط الخاصة بممارسة الحقوق المدنية .

– الذين أقاموا لمدة عشرين عاما في القطر الجزائري إقامة دائمة ومنتظمة حتى يوم تقرير المصير .

ولا يستطيع المواطنون الفرنسيون الذين يمارسون الحقوق المدنية الجزائرية أن يمارسوا في نفس الوقت الحقوق المدنية الفرنسية .

وهم يكتسبون في نهاية المدة المقررة بثلاث سنوات الجنسية الجزائرية وذلك بتقديم طلب تسجيل أو طلب للتصديق على تسجيل في جداول الانتخاب ويكتفي بعقد العمل في حالة عدم تقديم هذا الطلب .

(ب) ربي اتخاذ الخطوات التالية من أجل ضمان الحماية ، لمدة ثلاث سنوات للمواطنين الفرنسيين الذين يمارسون الحقوق المدنية الجزائرية وبعد نهاية هذه المدة بصفة دائمة للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام وذلك بالنسبة لأموالهم ولاشتراكهم المنتظم في الحياة الجزائرية :

لهؤلاء الحق في الاشتراك الرسمي في الشؤون العامة .

يجب أن يتناسب تمثيلهم في المجالس مع أهمية مراكزهم الفعلية .

يشتركون في مختلف فروع الوظائف العامة اشتراكا عادلا .

سيكون اشتراكهم في شؤون البلديات ، في الجزائر ووهران تبعا لنظم خاصة .

ستحترم حقوقهم في الملكية ولن يتخذ أي إجراء ضدهم بالنسبة لمصادرة أملاكهم ، بدون منح تعويض عادل يحدد من قبل .

سيسلمون الضمانات المناسبة للمثقفين واللغويين ورجال الدين .

سيحتفظون بقانونهم الشخصي الذي ستحترمه وتطبقه محاكم جزائرية مكونة من قضاة يخضعون لنفس القانون .

سيستخدمون اللغة الفرنسية في المجالس وفي علاقاتهم مع السلطات العامة .

ستقوم محكمة للضمانات وهيئة للقانون الداخلي الجزائري بالعمل على احترام هذه القوانين .

(ب) التعاون بين فرنسا والجزائر :

ستقوم العلاقات بين البلدين على الاحترام المتبادل لاستقلالهم وعلى تبادل المنفعة والمصلحة .

الملحق رقم 14 (تابع)

تضمن الجزائر مصالح فرنسا والحقوق المكتسبة للأفراد الحقيقيين والمعنويين بالشروط التي تحددها هذه الاتفاقيات . وفي مقابل ذلك ستمنح فرنسا للجزائر مساعدتها الفنية والثقافية وتساهم في تطويرها الاقتصادي والاجتماعي بتقديم المساعدة المالية .

1) ستحدد مساعدة فرنسا لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بشروط مطابقة لمستوى البرامج الجارية .

وستحدد البلدان - مع احترام الاستقلال التجاري والجمركي للجزائر - المجالات المختلفة التي يستفيد منها التبادل التجاري بنظام أفضل .

وستكون الجزائر جزءا من منطقة الفرنك وسيكون لها نقدها الخاص وعملتها الخاصة .

وستكون حرية تحويل النقد بين فرنسا والجزائر بشروط تتناسب مع التطور الاقتصادي والاجتماعي للجزائر .

2) ستستغل ثروات باطن الأرض في ولايات الواحات والساورا طبقا للنظم التالية :

أ) ستتكفل هيئة بالتعاون الفرنسي الجزائري .

وستنتهج هذه الهيئة المساواة في أعمالها وأهم دور لها العمل على استغلال باطن الأرض وإبداء الرأي في مشروعات القوانين والنظم الخاصة بالتعدين وفحص الطلبات الخاصة بمنح امتيازات التعدين .

ستمنح الدولة الجزائرية امتيازات التعدين وتصدر القانون الخاص بالتعدين .

ب) ستضمن المصالح الفرنسية خاصة عن طريق :

- ممارسة الحقوق الخاصة بامتيازات التعدين التي منحها فرنسا طبقا لقواعد القانون الصحراوي كما يوجد حاليا .

- تكون الأفضلية للشركات الفرنسية عند منح تراخيص التعدين وذلك وفقا للشروط التي ذكرت في قانون التعدين الجزائري .

- الدفع بالفرنكات الفرنسية للهيدروكاربور الصحراوي اللازم للاحتياجات الخاصة بتموين فرنسا والبلدان الأخرى بمنطقة الفرنك .

3) تنمي كل من فرنسا والجزائر علاقاتهما الثقافية :

يستطيع كل من البلدين إنشاء مكتب ثقافي وجامعي في البلد الآخر ، وستفتح أبواب هذه المنشآت أمام الجميع .

ستقدم فرنسا مساعدتها لإعداد الفنانين الجزائريين .

سيوضع تحت تصرف الحكومة الجزائرية موظفون فرنسيون وخاصة المدرسين والفنيين باتفاق بين البلدين .

الفصل الثالث : النظم الخاصة بالشؤون الحربية :

ستنظم المسائل العسكرية إذا تم الاتفاق على استقلال الجزائر وعلى التعاون بين الجزائر وفرنسا طبقا للمبادئ التالية :

ستنسحب القوات الفرنسية التي قل عدد جنودها تدريجيا ابتداء من وقف

إطلاق النار ، من حدود الجزائر لحظة الانتهاء من استفتاء تقرير المصير .

سيصبح عدد الجنود في خلال اثني عشر شهرا من تاريخ تقرير المصير 80.000 ويجب أن يعود هؤلاء لأوطانهم بانتهاء المدة الثانية المقررة بأربعة وعشرين شهرا .

سينشأ بالتبادل هيئات عسكرية .

تسمح الجزائر لفرنسا باستخدام قاعدة المرسى الكبير ، لمدة خمسة عشر عاما قابلة للتجديد باتفاق بين البلدين .

تسمح الجزائر لفرنسا باستخدام بعض المطارات والأراضي والمناطق والمنشآت الحربية التي تراها لازمة .

الفصل الخامس : نتائج استفتاء تقرير المصير

بعد التصريح الرسمي الذي ذكر في المادة 27 من قانون تقرير المصير يشرع في تنفيذ القرارات المرتبطة بهذه النتائج .

إذا تم الاتفاق على الاستقلال والتعاون :

- ستعترف فرنسا فورا باستقلال الجزائر .

- سيتم في الحال نقل الاختصاصات .

- تنفذ النظم التي أعلنها هذا التصريح العام والتصريحات المرفقة به في نفس الوقت .

تنظم الهيئة التنفيذية المؤقتة خلال ثلاثة أسابيع انتخابات لتشكيل المجلس القومي الجزائري الذي تتسلمه سلطاتها .

إعلان الضمانات

الجزء الأول : التنظيمات العامة

حماية الأفراد

لا يمكن مضايقة أي فرد أو البحث عنه أو تتبعه أو الحكم عليه أو إنزال عقاب به أو اتخاذ إجراء تآديبي ضده أو أي إجراء معين للأحداث التي وقعت في الجزائر من أول نوفمبر 1954 حتى إعلان وقف إطلاق النار ، لا يمكن مضايقة أي فرد أو البحث عنه أو تتبعه أو الحكم أو إنزال عقاب به أو اتخاذ إجراء تآديبي ضده أو إجراء معين ، بسبب آراء الشخص أو العبارات التي تفوه بها بخصوص الأحداث التي وقعت منذ أول نوفمبر 1954 حتى يوم استفتاء تقرير المصير .

الملحق رقم 14 (تابع):

حرية التنقل بين الجزائر وفرنسا :

لكل جزائري يحمل بطاقة إثبات الشخصية حرية التنقل بين الجزائر وفرنسا ، إلا إذا قرر القضاء خلاف ذلك .

يستطيع الجزائريون الذين يتركون للإقامة في بلد آخر ، حمل منقولاتهم معهم ويستطيعون أيضا تصفية ممتلكاتهم العقارية بلا قيد أو شرط ، وتحويل رؤوس الأموال التي نتجت عن هذه العملية طبقا للشروط التي ورد ذكرها في إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الاقتصادي والمالي .

تحترم حقوق الجزائريين في المعاش ، المكتسبة من الهيئات الجزائرية طبقا للشروط الواردة في نفس الإعلان .

الجزء الثاني

الفصل الأول : ممارسة الحقوق المدنية الجزائرية

ينظم الوضع القانوني للمواطنين الفرنسيين الخاضعين للقانون المدني العام ، في إطار التشريع الجزائري الخاص بالجنسية ، حسب القواعد الآتية :

يتمتع الفرنسيون التابعون للقانون المدني العام بجميع الحقوق المدنية الجزائرية الكاملة ، ويعتبرون بذلك كمواطنين فرنسيين يمارسون الحقوق المدنية الجزائرية ، لمدة ثلاث سنوات ابتداء من يوم تقرير المصير إذا كانوا من الفئات التالية :

الذين ولدوا بالجزائر وأقاموا بها عشر سنوات إقامة ثابتة منظمة حتى تقرير المصير ، الذين أثبتوا إقامتهم لمدة عشر سنوات بالجزائر حتى يوم تقرير المصير وكان أحد الأبوين قد ولد بالجزائر ومستوفيا لشروط التمتع بالحقوق المدنية ، أو في امكانه استيفاؤها .

الذين أقاموا عشرين عاما إقامة دائمة ومنظمة بالجزائر حتى يوم تقرير المصير .

لايستطيع المواطنون الفرنسيون الذين يمارسون الحقوق المدنية الجزائرية أن يمارسوا في نفس الوقت الحقوق المدنية الفرنسية .

وسيكتسب هؤلاء في نهاية المدة المحددة بثلاث سنوات الجنسية الجزائرية عن طريق طلب تسجيل أو تأكيد التسجيل في جداول الاستفتاء .

وفي حالة عدم إمكان تقديم هذا الطلب سيكونون ضمن المستفيدين في الاتفاقية الخاصة باقامة الأوربيين بالجزائر .

الملحق رقم 14 (تابع)

الفصل الثاني : حماية حقوق وحرريات المواطنين الجزائريين الذين يخضعون للقانون المدني العام

تتخذ الإجراءات التالية لحماية الجزائريين الذين يخضعون للقانون المدني العام ولحماية أشخاصهم وأموالهم ومشاركتهم في الحياة العامة بالجزائر :
يتقيد في هذه الإجراءات الرعايا الفرنسيون الذين يمارسون الحقوق المدنية الجزائرية ، طبقا للشروط الواردة في الفصل الأول الذي سبق ذكره .

(1) يتمتع الجزائريون الذين يخضعون للقانون المدني العام بنفس المعاملة ونفس الضمانات ، قانونا وفعلا ، التي يتمتع بها باقي الجزائريين وعليهم أيضا نفس الواجبات ونفس الالتزامات .

(2) يتمتع الجزائريون الذين يخضعون للقانون المدني العام بالحقوق والحرريات التي نص عليها إعلان حقوق الإنسان . ولا يجوز التفرقة بينهم في المعاملة بسبب اللغة أو الثقافة أو الدين أو الحالة المدنية التي يتبعونها . ويجب الاعتراف بشخصيتهم المميزة واحترامها .

(3) يعفي الجزائريون الخاضعون للقانون المدني العام في خلال خمس سنوات من الخدمة العسكرية .

(4) للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام ، نصيب عادل في إدارة الشؤون العامة سواء أكان ذلك في شؤون الجزائر العامة أم في شؤون الإدارات المحلية ، والمؤسسات والمشروعات العامة .

(5) يتمتع الجزائريون الخاضعون للقانون المدني العام بحق الانتخاب والترشيح في إطار دائرة انتخابية موحدة بالنسبة لجميع الجزائريين . ولهم نصيب حقيقي وعادل في التمثيل بجميع المجالس السياسية أو الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

(أ) لا يمكن أن يكون تمثيلهم أقل من صفتهم بين مجموع السكان ، وذلك في المجالس السياسية والإدارية (مجالس الأقاليم والمجالس العامة والبلدية) .

ولهذا ينحصر في كل دائرة انتخابية عدد من المقاعد للجزائريين الذين يخضعون للقانون المدني العام ، حسب نسبتهم في الدائرة ، مهما كانت طريقة الاستفتاء .

(ب) ويجب أن يكون تمثيل هؤلاء الجزائريين في المجالس الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، قائما على أساس مراعاة مصالحهم المعنوية والمادية .

(أ) سيكون تمثيلهم في المجالس البلدية ، بالنسبة لعددهم في الدائرة الانتخابية .

(ب) يعين معاون خاص يدعى للمشاركة في الجلسات على أن يكون رأيه استشاريا في كل قسم ، يوجد أكثر من خمسين جزائريا يخضعون للقانون المدني العام غير ممثلين في المجلس البلدي بالرغم من تطبيق نظم المادة الخامسة التي ذكرها .

الملحق رقم 14 (تابع):

يصبح المرشح الجزائري الخاضع للقانون المدني العام ، والذي يحدد على أكثر عدد من الأصوات في الانتخابات البلدية ، معاوناً خاصاً .

ج) بدون الإضرار بالمبادئ المذكورة في الفقرة السادسة (أ) ، وفي خلال الأربع السنوات التالية لاستفتاء تقرير المصير ، ستتولى المجالس البلدية إدارة مدينتي الجزائر وهران وسيختار رئيس هذه المجالس أو نائبه الجزائريين الذين يخضعون للقانون المدني العام .

وفي خلال هذه المدة تقسم مدينتا الجزائر وهران إلى أقسام من المجالس البلدية لا يقل عددها عن عشرة أقسام بالنسبة للجزائر وستة أقسام بالنسبة لوهران . وفي الأقسام التي تزيد فيها نسبة الجزائريين الذين يخضعون للقانون المدني العام عن 50 % تؤول السلطة إلى هذه الفئة .

7) ستوجد في مختلف فروع الوظائف العامة نسبة عادلة من الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام .

8) للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام الحق في التمسك بقانون

الأحوال الشخصية غير الإسلامي ، حتى يصدر قانون مدني في الجزائر حيث يحرجون في وضعه .

9) توضع الضمانات المحددة التالية في القانون ، دون القياس بالضمانات الموجودة وذلك فيما يختص بتكوين الهيئة القضائية الجزائرية لمهنييها الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام في الوظائف العامة :

أ) يشتمل القضاء مستقبلاً في الجزائر ، في جميع الأحوال بالنسبة للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام ، على ما يلي :

- درجتي القضاء ويتضمنان :
- المحلفين في القانون الجنائي .
- طرق الترافع القانونية سواء للنقض أو لتخفيف الحكم . كل ذلك في الأمور المتعلقة بقضاء التحقيق .

ب) بالإضافة إلى ذلك تسرى على جميع أراضي الجزائر القوانين التالية :

أ) في الحالات التي سيطبق فيها قانون العقوبات على جزائري خاضع للقانون المدني العام ، يجب أن يوجد قاض جزائري في نفس الفئة . إذا حكم في القضية محلفون يكون ثلثهم على الأقل من الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام .

ب) إذا حكم قاض في قضية جنائية وكان المائل أمامه من الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام ، يعين مساعد له من نفس الفئة ويكون رأيه استشارياً .

الملحق رقم 14 (تابع)

(ج) تعرض جميع المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام ، على هيئة قضائية أغلبها من نفس الفئة .

(د) في جميع القضايا التي تتطلب وجود قاض أو أكثر من الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام ، يجوز أن ينوب عنهم القضاة الفرنسيون المنتدبون بالجزائر طبقا لاتفاقية التعاون الفني .

(10) تضمن الجزائر حرية المعتقدات وحرية إقامة الشعائر الكاثوليكية والبروتستنتية واليهودية وتكفل لهذه الطوائف حرية تنظيمها وممارستها لعقائدها وحرية تعلمها هذه العقائد ، كما تكفل حرمة أماكن العبادة .

(أ) تنشر النصوص الرسمية أو تبليغ باللغة الفرنسية وباللغة الوطنية أيضا . وتستخدم اللغة الفرنسية في المعاملات بين المرافق العامة الجزائرية وبين الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام . ولهؤلاء الجزائريين الحق في استخدام اللغة الفرنسية ، خاصة في الحياة السياسية ، والإدارية والقضائية .

(ب) للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام حرية الاختيار بين مختلف منشآت التعليم وأنظمتها .

(ج) للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام ، مثل غيرهم من الجزائريين ، الحرية في إنشاء وإدارة المؤسسات التعليمية .

(د) يستطيع الجزائريون الخاضعون للقانون المدني العام أن يلتحقوا بالأقسام الفرنسية التي ستنظمها الجزائر في منشآتها التعليمية ، طبقا للنظم المنصوص عليها في إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي .

(هـ) تخصص الإذاعة والتلفزيون جزءا من إذاعتها باللغة الفرنسية يتناسب مع أهمية هذه اللغة في الجزائر .

(12) لا يجوز التمييز في المعاملة إزاء الأموال التي تخص الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام ، خاصة في أحوال الاستيلاء والتأميم والإصلاح الزراعي وفرض الضرائب يتبع أي انتزاع للملكية بتعويض عادل محدد من قبل .

(13) لن يكون في الجزائر أي تمييز بشأن التعيين في الوظائف أو أي مهنة ، فيما عدا المهن التي تتطلب كفاءة خاصة . وتكفل الجزائر حرية إنشاء الجمعيات والحرية النقابية .

(14) للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام الحق في إنشاء الجمعيات والتقابات والانضمام إليها باختيارهم .

الفصل الثالث : المشاركة في تطبيق الضمانات

ينتسب الجزائريون الخاضعون للقانون المدني العام ، إلى أن ينفذ القانون ، إلى منظمة للضمانات تعترف بها هيئة عامة ينظمها القانون الجزائري وهدفها : المرافعة أمام المحاكم بما في ذلك «محكمة الضمانات» للدفاع عن الحقوق الشخصية للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام وخاصة الحقوق المذكورة في هذا التصريح .

- الاشتراك في السلطات العامة .

- إدارة المنشآت الثقافية والهيئات الخيرية .

ويدير هذه الهيئة ، حتى تنفذ السلطات الجزائرية المسؤولة القوانين - لجنة مكونة من تسعة أعضاء .

تعين كل فئة من الفئات التالية ثلاثة منهم :

- ممثلو الحياة الثقافية ، وممثلو القضاء ، والمحامون ،

يساعد اللجنة الإدارية سكرتارية ، مسؤولة أمامها ، تستطيع إنشاء فروع محلية في مختلف الأماكن .

هذه الهيئة ، ليست حزبا أو هيئة سياسية ، ولا تشترك في الاستفتاء ويتم تشكيلها بعد تطبيق هذا الإعلان .

الفصل الرابع : محكمة الضمانات :

تحال جميع المنازعات إلى محكمة الضمانات ، عند طلب أحد الطرفين المتنازعين تتكون هذه المحكمة من :

أربعة قضاة جزائريين ، اثنان منهم خاضعان للقانون المدني العام وتعيينهما الحكومة الجزائرية .

رئيس ، تعينه الحكومة الجزائرية باقتراح من القضاة الأربعة . ويجوز

للمحكمة أن تقوم بمداوماتها إذا اجتمع على الأقل ثلاثة من خمسة أعضاء .

تستطيع أن تلغي أي لائحة أو قرار شخصي مخالف لإعلان الضمانات .

تستطيع الادلاء برأيها في أحوال التعويض .

تكون أحكامها نهائية .

الجزء الثالث : الفرنسيون المقيمون في الجزائر بصفة أجنبية

يستفيد هؤلاء الفرنسيون ، باستثناء الذين يتمتعون بالحقوق المدنية

الجزائرية ، باتفاقية خاصة بالإقامة طبقا للمبادئ التالية :

1) يستطيع الرعايا الفرنسيون الدخول إلى الجزائر والخروج منها ، بإبراز

بطاقاتهم الشخصية الفرنسية أو جواز سفر ساري المفعول . يمكنهم التجول بحرية

في الجزائر ونحديدهم إقامتهم في المكان الذي يختارونه .

الملحق رقم 14 (تابع)

يستطيع الرعايا الفرنسيون المقيمون في الجزائر ويرغبون في مغادرتها للإقامة في بلد آخر ، حمل أموالهم المنقولة وتصذية غير المنقولة منها ، وتحويل رؤوس أموالهم طبقا للشروط التي نص عليها الباب الثالث من إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الاقتصادي والمالي . وفي امكانهم الاحتفاظ بحق الاستفادة بحقوقهم في المعاش المكتسب من الجزائر ، طبقا للشروط التي ينص عليها إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الاقتصادي والعالي .

2) يستفيد الرعايا الفرنسيون في القطر الجزائري من المساواة في المعاملة مع الوطنيين وذلك فيما يختص بالأمر التالية :
التمتع بالحقوق المدنية العامة .

حرية ممارسة جميع المهن في إطار القوانين الخاصة بممارستها بصفة فعلية ، وخاصة بالنسبة لإدارة وإقامة المشروعات .
الاستفادة من التشريع الخاص بالمعونة والضمان الاجتماعي .

حق الحصول أو التنازل عن الممتلكات المنقولة وغير المنقولة ، وحق التصرف فيها .

التمتع بها مع مراعاة النظم الخاصة بالإصلاح الزراعي .

3) أن يتمتع الرعايا الفرنسيون في القطر الجزائري بجميع الحريات المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

ب) للفرنسيين الحق في استعمال اللغة الفرنسية في جميع علاقاتهم مع القضاء والإدارات .

ج) يستطيع الفرنسيون فتح وإدارة منشآت خاصة للتعليم والأبحاث في الجزائر ، طبقا للنظم التي نص عليها إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي .

د) تفتح الجزائر أبواب مؤسساتها التعليمية للفرنسيين .

للفرنسيين الحق في المطالبة بالالتحاق بالتعليم المجاني بالأقسام المذكورة في إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي .

4) يوضع الرعايا الفرنسيون وأموالهم ومصالحهم تحت حماية القوانين التي يكفلها مبدأ حرية القضاء ، مع الاعفاء من الضمان .

الملحق رقم 14 (تابع)

5) لا يمكن اتخاذ أي إجراء تعسفي منطوي على التمييز ، خاص بأموال ومصالح وحقوق الرعايا الفرنسيين ، ولن يحرم أحد من حقوقه بدون تعويض عادل يحدد من قبل .

يخضع قانون الأحوال الشخصية بالنسبة للفرنسيين ، بما في ذلك نظام الميراث ، للقانون الفرنسي .

يحدد القانون الجزائري الحقوق المدنية والسياسية التي اعترف بها للرعايا الفرنسيين في القطر الجزائري ، كما يحدد شروط قبولهم في الوظائف العامة .
يستطيع الرعايا الفرنسيون المساهمة في إطار القانون الجزائري في نشاط النقابات المهنية والمنظمات التي تمثل المصالح الاقتصادية .

تمتع الجمعيات المدنية والتجارية في القطر الجزائري ، الخاضعة للقانون الفرنسي التي يكون مقرها في فرنسا ولها أو سيكون لها نشاط اقتصادي في الجزائر - بجميع الحقوق المذكورة في هذا النص ويمكن أن يكون لها شخصيتها المعنوية .

يستطيع الرعايا الفرنسيون في القطر الجزائري الحصول على امتيازات وتراخيص وأذونات إدارية ، وإقامة أسواق عامة بنفس الشروط التي يعمل بها الرعايا الجزائريون .

لا يجوز إخضاع الفرنسيين في القطر الجزائري للالتزامات أو ضرائب أو رسوم مهما كانت تسميتها ، تختلف عما يخضع له الرعايا الجزائريون .
تتخذ فيما بعد إجراءات أخرى لمنع التهرب من دفع الضريبة ولتجنب الضرائب المزدوجة .

يستفيد الرعايا الفرنسيون في القطر الجزائري بنفس الشروط التي يخضع لها الرعايا الجزائريون ، الخاصة بجميع الإجراءات التي تلزم الدولة أو الهيئات العامة بتعويض الأفراد عن الخسائر التي تصيبهم سواء في أشخاصهم أو ممتلكاتهم .

لا يجوز طرد أحد الرعايا الفرنسيين لخطورته على الأمن ، دون اخطار الحكومة الفرنسية مقدما ، إلا عند الضرورة القصوى ، وذلك بقرار مسبق ، ويترك لمن ينطبق عليه قرار الطرد وقت كاف لتسوية شؤونه الهامة وتضان أمواله ومصالحه تحت مسؤولية الجزائر .

وسيتفق على نظم مكملة ، تكون موضوع اتفاقية تالية .

المصدر: بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان نهاية حرب التحرير...، ص ص 88-104.

بېلگه خرافيا

ببليوغرافيا البحث:

أولا- المصادر:

I- الوثائق الأرشيفية:

1 - أرشيف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وزارة التسليح والمواصلات العامة، "De Gaulle et son entourage de L'Elysée face a L'Algérie" المركز الوطني للأرشيف، العلبه. G0307 .

2 - "مراسلة قوات جيش الحدود للحكومة بشأن مبادرة تقرير المصير"، آراء مختلفة لجيش الحدود حول تقرير المصير" المركز الوطني للأرشيف، علبه. G008

II - ملفات المكتبة الوطنية:

1- La Paix en Algérie par la Negociation- La position du Sénégal a L' O.N.U.- dans Le debat Algérien. المكتبة الوطنية، جناح الرصيد المغربي رقم 72.028.

2- Textes D'intéret Général ,Accord de Cessez-le-feu Déclarations Gouvernementales du 19 mars 1962, journal officiel de la République Française, mars, 1962, N 62-43. المكتبة الوطنية، جناح الرصيد المغربي، رقم 62.114

III- الجرائد:

1.III: باللغة العربية:

- | | |
|--------------------------------|--------------------------------|
| 1 - المجاهد، ع.2 (1956/7/1) | 7 - المجاهد، ع.18 (1958/2/15) |
| 2 - المجاهد، ع.8 (1957/8/5) | 8 - المجاهد، ع.23 (1958/5/7) |
| 3 - المجاهد، ع.11 (1957/11/1) | 9 - المجاهد، ع.25 (1958/6/14) |
| 4 - المجاهد، ع.14 (1957/12/15) | 10 - المجاهد، ع.26 (1958/7/3) |
| 5 - المجاهد، ع.15 (1958/1/1) | 11 - المجاهد، ع.27 (1958/7/22) |
| 6 - المجاهد، ع.16 (1958/1/15) | 12 - المجاهد، ع.28 (1958/8/28) |

- 13 - المجاهد، ع. خاص (1958/9/19)
- 14 - المجاهد، ع. 30 (1958/10/10)
- 15 - المجاهد، ع. 32 (1958/11/19)
- 16 - المجاهد، ع. 34 (1958/12/24)
- 17 - المجاهد"، ع. 35 (1959/1/15)
- 18 - المجاهد، ع. 38 (1959/3/17)
- 19 - المجاهد، ع. 41 (1959/5/1)
- 20 - المجاهد، ع. 42 (1959/5/18)
- 21 - المجاهد، ع. 44 (1959/6/14)
- 22 - المجاهد، ع. 45 (1959/6/29)
- 23 - المجاهد ، ع. 46 (1959/7/13)
- 24 - المجاهد، ع. 47 (1959/7/27)
- 25 - المجاهد، ع. 48 (1959/8/10)
- 26 - المجاهد، ع. 50 (1959/9/7)
- 27 - المجاهد، ع. 52 (1959/10/5)
- 28 - المجاهد، ع. 53 (1959/10/19)
- 29 - المجاهد، ع. 54 (1959/11/1)
- 30 - المجاهد، ع. 57 (1959/12/15)
- 31 - المجاهد، ع. 59 (1960/1/11)
- 32 - المجاهد، ع. 60 (1960/1/25)
- 33 - المجاهد، ع. 62 (1960/2/22)
- 34 - المجاهد، ع. 63 (1960/3/7)
- 35 - المجاهد، ع. 64 (1960/3/21)
- 36 - المجاهد، ع. 68 (1960/5/16)
- 37 - أالمجاهد، ع. 69 (1960/5/30)
- 38 - المجاهد، ع. 71 (1960/6/27)
- 39 - المجاهد، ع. 71 (1960/6/27)
- 40 - المجاهد، ع. 72 (1960/7/11)
- 41 - المجاهد، ع. 76 (1960/9/5)
- 42 - المجاهد، ع. 77 (1960/9/19)
- 43 - المجاهد، ع. 78 (1960/10/3)
- 44 - المجاهد، ع. 79 (1960/10/10)
- 45 - المجاهد، ع. 82 (1960/11/12)
- 46 - المجاهد، ع. 83 (1960/11/28)
- 47 - المجاهد، ع. 87 (1961/1/16)
- 48 - المجاهد، ع. 88 (1961/1/30)
- 49 - المجاهد، ع. 89 (1961/2/13)
- 50 - المجاهد، ع. 94 (1961/4/25)
- 51 - المجاهد، ع. 97 (1961/6/5)
- 52 - المجاهد، ع. 99 (1961/7/3)
- 53 - المجاهد، ع. 100 (1961/7/17)
- 54 - المجاهد، ع. 103 (1961/8/28)

56 - المجاهد، ع.117 (1962/3/20)

55 - المجاهد، ع.105 (1961/9/25)

2.III - باللغة الفرنسية:

- 1-L'ECHO D'ALGER (10/6/1959)
- 2-L'ECHO D'ALGER (14 /5/1959)
- 3-L'ECHO D'ALGER (8 /5/1959)
- 4-L'ECHO D'ALGER (12/9/1959)
- 5-L'ECHO D'ALGER (10/12/1960)
- 6-L'ECHO D'ALGER (14 et13/9/1959)
- 7-L'ECHO D'ALGER (17/9/1959)
- 8-L'ECHO D'ALGER (23/12/1960)
- 9-L'ECHO D'ALGER (10/6/1959)
- 10-L'ECHO D'ALGER (10/9/1959)
- 11-L'ECHO D'ALGER (11/1/1960)
- 12-L'ECHO D'ALGER (11/5/1960)
- 13-L'ECHO D'ALGER (19/5/1959)
- 14-L'ECHO D'ALGER (22et23/11/1959)
- 15-L'ECHO D'ALGER (24et 25/1/1960)
- 16-L'ECHO D'ALGER (3/11/1960)
- 17-L'ECHO D'ALGER (9/9/1959)
- 18-L'ECHO D'ALGER (9et10/10/1960)
- 19-L'ECHO D'ALGER (21/12/1960)

- 20-L'ECHO D'ALGER (29/1/1960)
- 21-L'ECHO D'ALGER (6/12/1960)
- 22-L'ECHO D'ALGER (1/2/1960)
- 23-L'ECHO D'ALGER (10/11/1959)
- 24-L'ECHO D'ALGER (11/9/1959)
- 25-L'ECHO D'ALGER (13/12/1960)
- 26-L'ECHO D'ALGER (18/9/1959)
- 27-L'ECHO D'ALGER (19/9/1959)
- 28-L'ECHO D'ALGER (20/1/1960)
- 29-L'ECHO D'ALGER (21/11/1959)
- 30-L'ECHO D'ALGER,(21 1 1960))
- 31-L'ECHO D'ALGER (22/10/1959)
- 32-L'ECHO D'ALGER (23/11/1959)
- 33-L'ECHO D'ALGER (23/11 /1960)
- 34-L'ECHO D'ALGER (23/1/1960)
- 35-L'ECHO D'ALGER (24- 25/11/1960)
- 36-L'ECHO D'ALGER (28/9/1959)

- 37-L'ECHO D'ALGER
(29/10/1959)
- 38-L'ECHO D'ALGER (3/2/1960)
- 39-L'ECHO D'ALGER (30/9/1959)
- 40-L'ECHO D'ALGER
(31/10/1959)
- 41-L'ECHO D'ALGER (4/10/1960)
- 42-L'ECHO D'ALGER (4/3/1960)
- 43-L'ECHO D'ALGER (5/3/1960)
- 44-L'ECHO D'ALGER (6/11/1959)
- 45-L'ECHO D'ALGER (8/11/1960)
- 46-L'ECHOD'ALGER (26/1/1960)
- 47-La Dépêche de Constantine
(14/10/1958)
- 48-La Dépêche de Constantine
(3/10/ 1958)
- 49-La Dépêche de Constantine
(4/10/1958)
- 50-La Dépêche de Constantine
(15/5/1958)
- 51-La Dépêche de Constantine
(16/6/1962)
- 52-La Dépêche de Constantine (15/9/1959)
- 53-La Dépêche de Constantine (16/9/1959)
- 54-La Dépêche de Constantine (6et7/9/1959)
- 55-La Dépêche de Constantine (1 /9/1959)
- 56-La Dépêche de Constantine
(10/9/1959)
- 57-La Dépêche de Constantine
(11/10/1958)
- 58-La Dépêche de Constantine
(14/5/1958)
- 59-La Dépêche de Constantine
(16/5/ 1958)
- 60-La Dépêche de Constantine
(18et 19/5/1958)
- 61-La Dépêche de Constantine
(20/5/1958)
- 62-La Dépêche de Constantine
(22/5/1958)
- 63-La Dépêche de Constantine
(28/7/1959)
- 64-La Dépêche de Constantine
(9/12/1960)
- 65-La Dépêche de Constantine
(15/5/1958)
- 66-La Dépêche de Constantine
(3/9/1959)
- 67-Le Monde (26/9/1959)
- 68-Le Monde (15/9/1959)
- 69-Le Monde (17/9/1959)
- 70-Le Monde (4et 3/10/1959)

- 71-Le Monde (5/9/1959) 79-Le Monde (22/9/1959)
- 72-Le Monde (1/10/1959) 80- Le Monde (25/9/1959)
- 73-Le Monde (17/10/1959) 81-Le Monde (20et21/9/1959)
- 74-Le Monde (18/9/1959) 82-Le Monde (6/11/1959)
- 75-Le Monde (18/10/1959) 83- Vérité Pour (2 /5/1959)
- 76-Le Monde (2/10/1959) 84- Vérité Pour (3/11/1959)
- 77-Le Monde (20et 21/9/1959) 85- Vérité Pour (12/10/1959)
- 78-Le Monde (22/9/1959)

VI- الكتب:

1.VI- باللغة العربية:

- 1- الأشرف مصطفى: الجزائر الأمة والمجتمع، تر. حنفي بن عيسى، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007.
- 2- أوساريس بول: شهادتي حول التعذيب، المصالح الخاصة الجزائر 1956-1957، تر.مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر، 2008 .
- 3- بجاوي محمد: الثورة الجزائرية و القانون 1960-1961، تر. علي الخش، ط.2، دار الرائد، الجزائر، 2005.
- 4- براهيم عبد الحميد: في أصل المأساة الجزائرية شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958- 1999، مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، بيروت، 2001 .
- 5- بن العقون عبد الرحمان: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1920-1936)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984 .
- 6- بن بلة أحمد: مذكرات، تر.العفيف الأخضر، دار الأداب ، بيروت، د.س.ط .
- 7- بن جديد الشاذلي: مذكرات، ج.1، 1929- 1979، تر.عبد العزيز بوباكير، ط.1، دار القصة، الجزائر، 2011.
- 8- بن حبيلس شريف: الجزائرالفرنسية كما يراها أحد الأهالي، تر. عبد الله حمادي، آخرون، بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة،2009.

- 9- بن خدة بن يوسف: **الجزائر عاصمة المقاومة 1956-1957**، تر. مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2005.
- 10- بن خدة بن يوسف: **نهاية حرب التحرير في الجزائر إتفاقيات إيفيان**، تر. لحسن زغدار ومحل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
- 11- بوداود عمر: **من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني، مذكرات مناظر**، تر. أحمد بن محمد بكلي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007.
- 12- بورقعة لخضر: **شاهد على إغتيال الثورة "مذكرات"**، ط.2، دار الأمة، الجزائر، 2000.
- 13- بوضياف محمد: **التحضير لأول نوفمبر**، تر. عيسى بوضياف، ط.2، دار النعمان، الجزائر، 2011.
- 14- حربي محمد: **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، تر. نجيب عباد، صالح المتلوتي، دار صاد للنشر، الجزائر، 1994 .
- 15- حربي محمد: **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع 1954-1962** ، تر. كميل قيصر داغر، ط.1، دار الأبحاث العربية، بيروت ، لبنان، 1983.
- 16- حربي محمد: **حياة تحد وصمود مذكرات سياسية 1945-1962**، تر. عبد العزيز بوباكير وعلي قسايسية، دار القصة للنشر، الجزائر، 2004.
- 17- دحلب سعد: **المهمة منجزة من أجل إستقلال الجزائر**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.
- 18- دوغول شارل: **مذكرات الأمل التجديد 1958-1962**، تر. سموحي فوق العادة، مر. أحمد عويدات، ط.1، منشورات عويدات، بيروت، 1971.
- 19- الديب فتحي: **عبد الناصر وثورة الجزائر**، ط.2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990.
- 20- الزبيري الطاهر: **مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخيين 1929-1962**، منشورات ANEP، روية، الجزائر، 2008 .
- 21- الشقيري أحمد: **قصة الثورة الجزائرية**، ط.1، دار العودة، بيروت، لبنان، 2005 .
- 22- صايكي محمد: **شهادة ثائر من قلب الجزائر "مذكرات"**، ط.2، دار الأمة، الجزائر، 2003.
- 23- عباس فرحات: **تشريح حرب**، تر. أحمد منور، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2010.
- 24- عباس فرحات: **ليل الإستعمار**، تر. أبوبكر رحال، منشورات المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ANEP ، الجزائر، 2005 .

- 25- فارس عبد الرحمان: **الحقيقة المرّة، مذكرات سياسية 1945-1965**، تر. مسعود حاج مسعود، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار القصة، الجزائر، 2007.
- 26- قليل عمار: **ملحمة الجزائر الجديدة، ج.1، ط.1**، دار البعث، قسنطينة، 1991 .
- 27- كافي علي: **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946-1962**، دار القصة، الجزائر، 1999.
- 28- المدني أحمد توفيق: **حياة كفاح، ج.3**، في ركب الثورة، ط.1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
- 29- نايت بلقاسم مولود قاسم: **ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر، ط.1**، دار البعث، قسنطينة، 1984.
- 30- هارون علي: **الولاية السابعة حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954-1962**، تر. الصادق عماري، مصطفى ماضي، دار القصة، الجزائر، 2007.
- 31- هارون علي: **خيبة الإنطلاقة أو فتنة صيف 1962**، تر. الصادق عماري، أمال فلاح، دار القصة، الجزائر، 2003.
- 32- هشماوي مصطفى: **جذور نوفمبر 1954 في الجزائر**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998.

2.VI - باللغة الأجنبية:

1. BertuiL Arsene: **L'Algérie Française**, 2 tomes, Libraire Editeure, Paris, 1856.
2. Bollardièrè Jacques Paris: **La Bataille d'Alger La bataille de L'homme**, Ed . Bouchène , Alger, 2003.
3. Bromberger Merry et Serge' Georette Elgey-J.F.Chauvel: **Barricades et Colonels 24 Janvier 1960**, Librairie Arthème Fayard, Paris,1960.
4. Cdt.Azzedine : **Et Alger ne brula pas**, ENAG Ed, Alger, 2007.
5. De Chemein Jacques: **histoire du FLN**, Ed.Mimouni, Alger, 2006.
6. Evéno Patrick et Jean Planchais : **La guerre D'Algérie, dossiere et temoignages**, Ed, La Phomic, Alger, 1990.
7. Harbi Mohamed : **La Guerre commence en Algérie**, Ed. barzakh, Alger, 2005.

8. Harbi Mohamed et Gilbert Meynier : **Le FLN, documents et histoire (1954-1962)**, Ed. Casbah, Alger, 2004.
9. Harbi Mohamed: **Les Archives de la révolution Algérienne**, Les édition Jeun Afrique, Paris,1981, p.458
10. Horne Alistaire: **A savage War of peace Algerie1954-1962**, London, 1977.
11. Kiouane Abderrahman: **Les Debuts d'une diplomatie de guerre(1956-1962)**, Ed.Dahlab, Alger, 2000.
12. Lentin Albert Paul: **Le dernier quart d'heure L'Algérie entre deux mondes**, Ed.Alem el Afkar, Algér, 2012
13. Malek Redha: **L'Algérie à Evian, histoire des négociations secrètes 1956-1962**, Ed. Dahlab, Alger.1995.
14. (...,...): **"O A S parle"** Collection Archives derigée par Pierre Nora.
15. Peyerfitte Alain: **Faut-il Partager L'Algérie**, Ed.Plon , Paris,1961.
16. Saadi Yacef : **La Bataille d'Alger**, T2, Casbah Ed, Algerie, 1997.
17. Savary Alain : **Nationaliseme Algérienne et la grandeur Française**, Tribine libre ,Ed, librairie Plan, 1960.
18. Servan schreiber Jean Jacques :**La guerre d'Algérie**, Paris match Ed.1, 1982.
19. Soustelle jacques : **L'espérance trahie (1958-1961)**, Ed. de L'Alma, Paris, 1962.
20. Tricot Bernard: **les sentiers de la Paix, Algérie, 1958-1962**, Ed ,plon , Paris, 1972.
21. Maurice Vaisse : **Vers La Paix En Algérie-Les négociations D'évian dans les archives diplomatiques Françaises 15 janvier1961-29 juin 1962**, Ed. Alem el Afkar, Alger, 2012.

ثانيا: المراجع:

- ا- الكتب:

1.1- باللغة العربية:

- 1- أجيرون شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصر، تر. عيسى عصفور، ط.2، ديوان الطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982 .
- 2- أزغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية 1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2009.
- 3- إينودي جون لوك: مزرعة أمزيان – تحقيق حول مراكز التعذيب إبان حرب الجزائر- تر. رابح حبيلس، نجيب طوابية، ط.1، ميديا بلوس، قسنطينة، 2009 .
- 4- بلحاج صالح: تاريخ الثورة الجزائرية، ط.1، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009.
- 5- بن خليف عبد الوهاب: تاريخ الحركة الوطنية من الإحتلال إلى الإستقلال، دار طليطلة، ط.1، الجزائر، 2009 .
- 6- بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط.1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997 .
- 7- بوضربة عمر: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (سبتمبر 1958- جانفي 1960)، ط.1، دار الحكمة، الجزائر، 2010 .
- 8- بوعزيز يحي: الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962، ط.2، دار الأمة، الجزائر، 2010.
- 9- بوعزيز يحي: ثورات الجزائر في القرنين 19-20، ج.2، ط. خاصة، دار البصائر، الجزائر، 2009.
- 10- بوعزيز يحي: الإتهامات المتبادلة بين ميصالي حاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946-1962، دار هومة، الجزائر، 2009.
- 11- بوقريوة لمياء: تطور الثورة التحريرية الجزائرية والإستراتيجية الفرنسية للقضاء عليها 1958- 1959، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2013.
- 12- بومالي أحسن: إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956، منشورات التحف الوطني للمجاهد، الجزائر، د.س.ط.
- 13- حسين حنفي عمر: حق الشعوب في تقرير المصير وقيام الدولة الفلسطينية، ط.1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.
- 14- حماميد حسينة: المستوطنون الاوروبيون والثورة الجزائرية 1954-1962، ط.1، منشورات الحبر، الجزائر، 2007.

- 15- حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار المعرفة، الجزائر، 2007 .
- 16- الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، ج.2، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999 .
- 17- سطورة بن جامين: مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية 1898-1974، تر. الصادق عماري، ماضي مصطفى، منشورات المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، الجزائر، 2002 .
- 18- سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج.2، دار الغرب الإسلامي، ط.4، بيروت لبنان، 1992 .
- 19- سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية 1830م - 1900م، ج.1، دار الغرب الإسلامي، ط.1، بيروت، لبنان، 1992.
- 20- سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، ج.3، دار الغرب الإسلامي، ط.4، بيروت، لبنان، 1992.
- 21- سعد الله عمر: القانون الدولي الإنساني والإحتلال الفرنسي للجزائر، دار هومة، الجزائر، 2007.
- 22- سيد علي أحمد مسعود: التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960 1961، دار الحكمة، الجزائر، 2010.
- 23- شريط عبدالله: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية سنة 1958 (ج.1)، سنة 1959 (ج.1،3،2)، سنة 1960 (ج.1،2،3)، سنة 1961 (ج.2،1)، ط.1، خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، د.س.ط.
- 24- شريط عبدالله: الثورة الجزائرية في جريدة الصباح التونسية، ط.1، دار هومة، الجزائر، 2009.
- 25- الشيخ سليمان: الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر. محمد حافظ الجمالي، ط.1، دار القصب، الجزائر، 2003.
- 26- طلاس إبراهيم: السياسة الفرنسية في الجزائر وإنعكاساتها على الثورة 1956-1958، ط.1، دار الهدى، الجزائر، 2013 .
- 27- طلاس مصطفى: الثورة الجزائرية، طبعة خاصة بدار الرائد، الجزائر، 2010.
- 28- عباس محمد: رواد الوطنية، ط.2، دار هومة، الجزائر، 2004.
- 29- عباس محمد: في كواليس التاريخ "3" دوغول والجزائر، أحداث، قضايا وشهادات، دار هومة، الجزائر، 2007.
- 30- محمد عباس: الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، دار هومة، الجزائر، 2007.

- 31- العسلي بسام: الإستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، ط.1، دار النفائس، بيروت، 1984.
- 32- العلوي محمد الطيب: مظاهر المقاومة الجزائرية، دار البعث، ط.1، قسنطينة، الجزائر، 1985.
- 33- غربي الغالي: فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، ط.1، غرناطة للنشر، الجزائر، 2009.
- 34- لونيبي إبراهيم: الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس أحمد بن بلة، دار هومة، الجزائر، 2007.
- 35- ليدويج برنار: دوغول ماله وما عليه، تر:محمد سامح السيد، ط.1، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، سوريا، 1985.
- 36- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دراسات وبحوث حول تطور الدبلوماسية الجزائرية 1830-1962، دار هومة، الجزائر، 2007 .
- 37- المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، "التجارب النووية الفرنسية في الجزائر"، بحوث-دراسات وشهادات، ط.1، الجزائر، 2000.
- 38- ملاح عمار: محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى، الجزائر، 2007.
- 39- مومن العمري: الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني، ط.1، دار الطليعة، قسنطينة، 2003.
- 40- الميلي محمد: مواقف جزائرية، ط.1، دار البعث، قسنطينة، 1984 .
- 41- نافعة حسن: الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم منذ 1945، عالم المعرفة، ع.202، أكتوبر 1995.
- 42- الواعي محمود وآخرون: المرحلة الإنتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر 1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.

2.1- باللغة الفرنسية:

- 1- Amiri Linda : **La Bataille de France**,Ed.CHIHAB,Alger,2005.
- 2- Chantal Morelle : **Comment De Gaulle et le F L N ont mis fin La Guerre d'Algérie,1962 Les Accords d'Evian**, Ed , Mèdia plus, Constantine , 2012.

- 3- Harbi Mohamed et Ben Jamin Stora: **la Guerre D'Algérie 1954-2004 La fin de L amnésie**: Ed.Robert Laffoet, Paris, 2004.
- 4- Jordi Jean Jacques et Guy pervillè: **Alger1940-1962, Une ville en guerre**, Ed. Auterment, Saint Antoine, Paris, 2005 .
- 5- Montagnon Pierre: **L'affaire si Salah-secret d'état**, Ed. Pygmalion, Paris, 1987.
- 6- Stora Ben Jamin : **Algérie, histoire contemporaine 1830-1988**, Casbah Ed.1, Alger, 2006.
- 7- Téguia Mohamed: **L'Algérie en guerre**, office des publications universitaires, Alger, 1988.

II- المجلات والجرائد:

1. II- باللغة العربية

- 1- بلغيث محمد الأمين: "فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال، أسلوب فرنسي جديد للحرب النفسية على الثورة"، المصادر، ع.4، م.و.د.ب.ح.و.ث.ا.ن. 1954، الجزائر، 2001.
- 2- بوالظمين مصطفى: "المنظمات الارهابية الاروبية المضادة للثورة"، مجلة أول نوفمبر، عدد خاص بالذكرى الـ 30 لتأسيس "GPRA".
- 3- بورغدة رمضان: "عرض الجنرال دوغول لسلم الشجعان، تقرير المصير، تأثيراتهما على الثورة"، حوليات جامعة 8 ماي 1945 للعلوم الإنسانية، قالمة، ع. 2008.
- 4- بوقريوة لمياء: "مشروع مورييس فيوليت مؤامرة سياسية، إجتماعية ضد الجزائر"، مجلة الإنسان والمجتمع، جامعة بسكرة، ع.4، ديسمبر 2012.
- 5- بيطاط رابح: "كيف حضرنا ثورة الفاتح من نوفمبر 1954"، مجلة النائب، مطبوعات المجلس الشعبي الوطني، السنة الثالثة، عدد خاص، 2004.
- 6- الرائد عز الدين: "سنة 1957 هي سنة الميلاد الفعلي لهذا النظام"، الخبر، ع.6764

(2012 / 7 / 3)

- 7- الزبيري محمد العربي: " أوضاع الجزائر غداة إسترجاع السيادة الوطنية"، مجلة التراث، مجلة تاريخية أثرية تصدر عن جمعية التراث الأثري لمنطقة الأوراس، ع.9، مطبعة قرفي، باتنة، نوفمبر 1997.
- 8- الزبيري محمد العربي: "الخطوات الأولى في التطبيق الميداني لأهداف الثورة"، المصادر، ع.2، م.و.د.ب.ت.ح.و.ث.أ.ن.، الجزائر، 1999.
- 9- سعد الله أبو القاسم: " عريضة الأمير خالد للرئيس ويلسن" مجلة التاريخ، الصادرة عن المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر، السداسي الثاني، 1981.
- 10- سوزيني جان جاك: "الدولة الفرنسية تعاونت مع منظمة الجيش السري"، الخبر، ع.6657 (17 3 2012)
- 11- صاري أحمد: "دور المهاجرين الجزائريين في الثورة التحريرية"، المصادر، ع.1، م.و.د.ب.ت.ح.و.ث.أ.ن.، الجزائر، 1999.
- 12- صاري جيلالي: "مظاهرات ديسمبر 1960 ودورها في تحرير الوطن" مجلة المصادر، ع.2، الم.و.د.ب.ت.ح.و.ث.أ.ن.، الجزائر، 1999.
- 13- صغير مريم: "مواقف الدول الإسلامية من الثورة الجزائرية"، مجلة النائب، مطبوعات المجلس الشعبي الوطني، السنة الثالثة، عدد خاص، 2004.
- 14- صغير مريم: "القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة بين القوتين العظميين 1954-1962"، مجلة المصادر، ع.10، السداسي الثاني، م.و.د.ب.ت.ح.و.ث.أ.ن.، الجزائر، 2004.
- 15- عزي حكيم : "هكذا دق سكان الصحراء آخر مسمار في نعش فرنسا"، الشروق، ع.4303 (2 / 3 / 2014).
- 16- قندل جمال: "إستراتيجية الثورة الجزائرية في مواجهة تحديات خطي شال وموريس" مجلة النائب، مطبوعات المجلس الشعبي الوطني، السنة الثالثة، عدد خاص، 2004.

2.ii- باللغة الفرنسية:

- 1- Ageron Charles-Robert: "Les accords d'Evian,1962", Revue d'histoire, N°35, juillet 1992.
- 2- D'Abzoc-Epery Claude et François Pernot : "les opérations en Algérie décembre1958-avril1960 le général Challe parle", Revue historique des armées, N°3,1995.

- 3- Facon Patrik : "L'Algérie et la politique générale de L'armée de L'air (1954-1958)" Revue historique des armés N°2,1992.
- 4- Meynier Gilbert : "Il n'ya pas de clauses secrètes dans les Accords d'Evian "،EL Watan: N° Spécial, 19 Mars 2012.
- 5- Schillinger Phillippe: "Les Archéve des opérations en Algérie 1954-1962" , Revus historique des armées,N°2,1992.
- 6- Vial Philipe : "Algérie ou A.F.N ?Le choc de la guerre 1956-1962 " Revue historique des armés N°1, Mars 1993 .

III- الملتقيات:

1.III- باللغة العربية:

1- بورغدة رمضان: "دوغول في مواجهة الثورة الجزائرية" أعمال الملتقى الدولي الأول حول الثورة الجزائرية 11-12 ديسمبر 2006 ،جامعة 20أوت 1955 بسكيكدة ، ط.1، دار الهدى، عين مليلة، 2007.

3- قدارة شايب: "انعكاسات مظاهرات 11ديسمبر على المشروع الفرنسي-الجزائر الفرنسية-"، أعمال الملتقى الدولي حول تاريخ الثورة التحريرية، 11و 12ديسمبر 2006 ، جامعة 20أوت 1955 سكيكدة ، دار الهدى ، 2007.

2.III- باللغة الفرنسية:

1- Elsenhans Hartmut:"Echec d'une strategie nèocoloniale: économie politique spécificites..." , colloque internationale d'Algérie

2-Lentin Albert Paul: "Les diffèrentes étapes de la politique de De Gaulle de juin1958 à juillet1962",colloque international d'Algérie.

VI- الرسائل الجامعية

1- بلهادف صورية: مظاهرات 11 ديسمبر 1960 بين الذاكرة والتاريخ، رسالة ماجيستير في التاريخ المعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/2004 .

- 2- بورغدة رمضان: الثورة الجزائرية والجنرال دو غول(1958-1962)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ المعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2006 .
- 3- حماميد حسينة: المنظمة العسكرية السرية الفرنسية في الجزائر(1961-1962)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ المعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2006.
- 4- خمري الجمعي: حركة الشبان الجزائريين والتونسيين(1900-1930) دراسة تاريخية وسياسية مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003/2002
- 5- شرقي محمد: أبرز القيادات السياسية والعسكرية في الثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006/2005.
- 6- شلي أمال: التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006/2005.
- 7- عباس محمد الصغير: فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية 1927/1963، رسالة ماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2006.
- 8- قاسمي يوسف: مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية- دراسة تحليلية نقدية_ 1954-1962 ، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008.
- 9- ليتيم عيسى: الكتلة الأفرو آسيوية وقضايا التحرر- القضية الجزائرية نموذجا- رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006/2005.
- 10- مقلاتي عبد الله: العلاقات الجزائرية-المغربية ابان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة لدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2007.
- 11- منغور أحمد: الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962، رسالة ماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006.

V- المعاجم:

1.V- باللغة العربية:

- 1- شرفي عاشور: قاموس الثورة الجزائرية 1954- 1962، دار القصة، الجزائر، 2007.
- 2- مرتاض عبد المالك: المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1954- 1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

2.V- باللغة الفرنسية:

- 1- Ben Jamin Stora : **Dictionnaire Biographique de Militants Nationalistes Algériens 1926-1954**, ED.L'harmation, Paris,1985

الفهارس

فهرس الأعلام:

- أ -

- الإبراهيمي 20. بار لانج 24.
أحمد بودا 28. برنار تريكو 61، 122، 126، 150.
أحمد بومنجل 129، 190. برونو دولوز 152، 190.
إدغار فور 23، 25، 35، 68، 89. بلعيد عبد السلام 177.
أرغو 114، 121. بلوفين 39.
أرفين براون 33. بن بلة أحمد 16، 28، 87، 105، 127،
إسماعيل الدردوري 98. 145، 193، 194، 195.
إسماعيل عربان 171، 172. بن بولعيد مصطفى 17، 24، 29.
ألان سافاري 69، 106، 107، 164. بن جلول محمد الصالح 20، 25.
الأمير خالد 173. بن طوبال لخضر 78، 79، 83، 85،
أندري مالرو 66. 190، 194.
أوليفي لونج 142، 151. بن مهيدي العربي 17.
آيت أحمد 16، 105، 194. بن يوسف بن خدة 28، 106، 151،
إيزنهاور 66، 99. 152، 181، 189، 190، 194، 195،
أيف كوريار 28. 196.
إيلي 40، 64، 145. بورجاس مونوري 36.
أيوب خان 97. بوردي 68.
بوشبوبة 16. بوضياف محمد 16، 17، 105، 194.

-ب-

جوزيف أورتيز 91، 114، 115، 166،
169.

جومو كينياتا 14.

جون جاك سوزيني 91، 114، 169،
171، 180.

جون كينيدي 33، 139.

جوهو 180، 192.

-ح-

الحبيب بورقيبة 32، 79، 94، 95،
147، 189، 191.

-خ-

خورتشوف 136.

خيزر 16، 105، 194.

-د-

دباغين لمين 16، 76، 78.

دخلي 16.

دوغاستين 129.

دوغول (الجنرال) 39، 40، 41، 42،

43، 44، 45، 46، 49، 50، 51، 52،

53، 54، 55، 56، 57، 58، 60، 61،

62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 69،

70، 71، 72، 73، 74، 75، 76، 77،

78، 79، 80، 81، 82، 83، 84، 85،

86، 87، 88، 90، 91، 92، 94، 95،

96، 97، 98، 99، 100، 101، 103،

بول أوساريس 27.

بولار ديار 27، 32.

بيار غيوما 64، 122.

بيار فليملان 39، 40، 41.

بيار لا فونت 63.

بيار لو فران 61.

بيار ميسمير 122.

بيجار 65.

بيطاط رابع 17، 29، 105، 194.

-ت-

تمام عبد المالك 28، 193.

-ج-

جاك دوشمان 82.

جاكوب دوكلوب 89.

جان مارسال جانيني 156.

جان موران 145، 169.

جمال عبد الناصر 79، 96.

جوان الماريشال 90، 168.

جورج بومبيدو 69، 143، 190.

جورج بيدو 38، 39، 90.

جورج لوبينتو 91.

جورج مارسسي 172.

- 104، 105، 106، 107، 108، 109، ،
 112، 114، 115، 116، 117، 118،
 119، 120، 121، 122، 123، 124،
 125، 126، 127، 128، 129، 130،
 131، 132، 133، 134، 135، 136،
 138، 140، 141، 142، 144، 145،
 146، 148، 151، 152، 153، 156،
 157، 160، 163، 164، 165، 167،
 168، 169، 170، 171، 173، 174،
 175، 176، 177، 178، 180، 181،
 182، 183، 184، 185، 186، 190،
 117، 115، 93، 49، 46،
 122، 126،
 دي سيريني 35، 39، 89، 90،
 ديدوش مراد 17، 29،
 -ر-
 رضا مالك 143، 154، 193،
 رمضان بورغدة 118،
 روبير جاردان 167،
 روبير لاکوست 25، 27، 28، 35، 36،
 37، 39، 89، 134،
 روبير لوکور 150،
 روبير مورفي 33، 163،
 روبيرت مورتال 91،
 روجي فري 68،
- روجي موريس 129،
 روني کوتي 39،
 -ز-
 زيغود يوسف 28،
 زيلا 166،
 -س-
 ساطور قدور 156،
 سعد دحلب 154، 171، 190، 191،
 194،
 سوستيل جاك 23، 24، 25، 28، 34،
 35، 39، 40، 90، 121، 139، 175،
 سي صالح 124، 125، 126، 127،
 128، 187،
 سي محمد بونعامة 124، 128،
 سيغmond يونغ 33،
 سيکوتوري 97،
 -ش-
 شال (الجنرال) 46، 48، 59، 61، 64،
 65، 112، 114، 115، 121، 126،
 169،
 الشريف بن حبيلس 161،
 شيرانانا 97،

-ص-

صالان 37، 40، 46، 61، 71، 179،
180.

-ط-

الطيب بولحروف 151، 190.

-ع-

عباس فرحات 20، 37، 44، 49، 50،
51، 56، 76، 79، 82، 84، 86، 87، 96،
119، 123، 129، 130، 134، 136،
151، 172، 174، 183، 185، 187،
189، 190، 191، 194، 196.

عبد الحفيظ بوالصوف 85، 96، 194.

عبد الحميد مهري 95، 104، 190.

عبد الرحمان فارس 171، 177، 180.

عز الدين (الرائد) 179، 184، 185.

العقيد سي محمد 185، 186.

علي حنبلي 184.

علي كافي 76، 194.

علي منجلي 191.

علي هارون 84.

عمار بن عودة 192.

عمار بوحوش 62.

عمر بوداود 30.

-غ-

غامبيز 145.

غي مولي 25، 26، 35، 36، 41، 53،
89.

-ف-

فرديريك غايار 188.

فطيم زوغلو 100.

فيليكس غايار 36، 37، 38، 40، 89.

-ق-

قايد أحمد 192.

-ك-

كاترو (الجنرال) 25، 35، 164.

كريبان 114، 117.

كريستيان بينو 37.

كريم بلقاسم 16، 79، 104، 136،

149، 150، 186، 187، 189، 190،

192، 194، 195.

كلود شايبي 151.

كوامي 14.

كيوان عبد الرحمان 28.

-ل-

لاغايار 49، 91، 114، 168.

لخضر بورقعة 125، 187.

- لوي جو كس 143، 145، 146، 147،
148، 149، 152، 154.
- ليوبولد سانغور 97.
- ليون دالباك 39، 90.
- ليونار روجي 21، 23.
- ماسو 27، 39، 40، 49، 83، 92،
112، 114، 121، 136.
- م-
- محمد الخامس 32، 94، 95.
- محمد الصديق بن يحيى 129، 152،
153، 154، 155، 193.
- محمد العربي الزبيرى 76.
- محمد بجاوي 108.
- محمد حربى 109، 177، 186، 190،
193.
- محمد رافع 178.
- محمد ضيا 97.
- محمد يزيد 193.
- محمدي السعيد 194.
- مصالي الحاج 16، 22، 62، 63، 68،
85، 95.
- مصطفى الأشرف 193.
- منداس فرانس 21، 23، 34، 35، 164.
- موريس فيولت 162، 163.
- ميتران فرانسوا 21، 23، 34، 89.
- ميشال دوبري 42، 58، 63، 67، 90،
114، 115، 126، 144، 145.
- ن-
- نيكروما 14.
- ه-
- هارولد بيلي 33.
- هامر شولد 66.
- هنري بورجو 22.
- هوارى بومدين 188، 189، 193،
194.
- و-
- ويغان (الجنرال) 90.
- ي-
- ياسف سعدي 31، 184.

فهرس الأماكن والبلدان:

- أ -

بريكة 120.	الإتحاد السوفياتي (موسكو) 13، 50، 54، 88، 135، 157.
بسكرة 94.	آسيا 14، 32، 92.
البليدة 128، 175.	الأصنام (الشلف) 175.
بوحمامة 24.	أفريقيا 14، 96.
بوغار 120.	ألمانيا 38، 100.
- ت -	أندونيسيا 43.
تشيكوسلوفاكيا 100، 157.	الأوراس 17، 23، 24.
تكوت 24.	إيطاليا 38.
تلمسان 195.	إيفيان 143، 146، 148، 151، 155، 157، 176.
تمنراست 89، 165.	الإيليزي 112، 124، 125، 126، 130، 179.
توات 44.	- ب -
تونس 15، 21، 22، 30، 35، 37، 44، 47، 50، 53، 78، 79، 85، 88، 94، 95، 97، 125، 134، 143، 157، 186، 194.	باتنة 24، 94.
تيدكيات 44.	باكستان 102.
تيزي وزو 64، 90.	باندونغ 14.

- ج -

الجزائر 14، 21، 23، 24، 25، 32، 33، 35، 36، 37، 38، 39، 44، 46، 49، 50، 51، 52، 57، 59، 63، 63، 67، 68، 70، 71، 83.	برازافيل 163.
	البرازيل 66.
	بروكسل 33.
	بريطانيا 100.

- ص -	89، 90، 92، 96، 102، 112،
الصحراء... 143، 144، 147، 148،	114، 116، 125، 133، 135،
149، 150، 151، 153، 169،	139، 142، 144، 145، 147،
176، 177، 186، 189، 190.	149، 152، 157، 159، 160،
الصين 50، 79، 157.	161، 165، 166، 167، 169،
- ط -	170، 174، 176، 177، 179،
طنجة 44.	180، 181، 183، 189، 191،
- ع -	196.
العراق 98.	- ح -
- غ -	حجر مفروش 120.
غانا 51.	- د -
غرونوبل 133.	دانكارك 89، 165.
- ف -	الدانمارك (ستوكهولم) 54، 100.
فجيج 44.	- ر -
فرنندة 48.	روما 143.
فرنسا 13، 14، 15، 21، 22، 24،	- س -
25، 26، 30، 32، 33، 34، 35،	سان فرانسيسكو 13.
38، 39، 42، 43، 44، 45، 46،	ستراسبورغ 105.
48، 49، 50، 51، 54، 59، 63،	السعودية 36.
69، 70، 71، 72، 73، 74، 76،	سعيدة 65.
83، 88، 89، 90، 92، 102، 103،	سويسرا 100، 143.
104، 109، 113، 114، 116،	- ش -
117، 133، 135، 140، 145،	شرشال 175.
149، 152، 153، 157، 159،	الشمال القسنطيني 23، 24، 28، 120.
160، 161، 164، 166، 169،	
170، 173، 177، 191.	

مصر(القاهرة) 17، 22، 50، 96، 157.	الفيلبين 98.
	- ق -
المغرب (الرباط) 15، 21، 22، 30، 35، 37، 44، 47، 50، 53، 78، 88، 94، 95، 96، 134، 157. المهدية 44. مولان 129، 130.	القبائل الكبرى 17، 24، 64. قسطنطينة 45، 52، 55، 73، 106، 163، 168، 181. قورارة 44.
	- ك -
- ن -	كراتشي 97. كورسيكا 41. كوريا الشمالية 50.
نيو شاتل 143. نيودلهي 14.	- ل -
- ه -	لوسارن 142. لوگران 148، 150، 151.
هامبورغ 54. الهند الصينية 14، 22.	ليبيا (طرابلس) 50، 52، 150، 155، 195. ليبيريا 51. ليما (البيرو) 66.
- و -	- م -
الولايات المتحدة الأمريكية 13، 35، 36، 38، 51، 57، 67، 79، 101، 103، 157. وهران 48، 168، 170.	مالي 188. مانشستر 14، 98. مدغشقر 58. المدنية 16. مستغانم 93، 165.
- ي -	
يوغسلافيا 43، 74.	

فهرس الهيئات والأحزاب والجمعيات:

- أ -
جيش التحرير الوطني 14، 26، 31،
44، 50، 53، 58، 60، 68، 69، 95،
153، 155، 175، 188.
- ح -
الحركة الأفرو-أسيوية 14، 96، 101،
102، 103، 135، 136.
حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية
15، 20، 21، 22، 28، 191.
الحركة الوطنية الجزائرية 21، 144.
حزب الشعب الجزائري 14.
الحزب الشيوعي الجزائري 20، 85.
الحكومة الفرنسية 21، 26، 35، 52،
58، 82، 95، 109، 144، 146، 148،
152، 155، 163، 195.
الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
51، 52، 53، 54، 57، 58، 75، 76،
77، 79، 80، 81، 82، 85، 86، 90،
91، 95، 97، 98، 100، 102، 104،
106، 108، 112، 118، 123، 124،
127، 131، 136، 140، 141، 142،
146، 147، 149، 151، 153،
156، 178، 180، 186، 187، 188،
189، 190، 193، 194.
حلف شمال الأطلسي 26، 33، 39، 60.
- ب -
الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري 20،
191.
الاتحاد العام للتجار الجزائريين 30.
الاتحاد العام للطلاب المسلمين الجزائريين
30.
الاتحاد العام للعمال الجزائريين 30.
- ت -
تجمع الجزائر الفرنسية 90، 121.
- ج -
جامعة الدول العربية 14، 36، 98.
جبهة التحرير الوطني 18، 19، 20،
21، 23، 26، 27، 28، 29، 30، 31،
33، 35، 37، 39، 40، 49، 53، 54،
58، 60، 68، 84، 90، 95، 99،
100، 106، 109، 112، 118، 122،
129، 130، 132، 133، 141، 142،
144، 157، 166، 169، 171، 175،
176، 177، 178، 180، 181، 182،
186، 193.
جبهة الجزائر الفرنسية 136، 167.
الجبهة الشعبية 25، 35.
الجبهة الوطنية الفرنسية 91، 167،
168.

-ل-

لجنة التنسيق والتنفيذ 30، 53.

اللجنة الثورية للوحدة والعمل 15، 16.

-م-

مجلس الشيوخ الفرنسي 22، 92.

المجلس الوطني الفرنسي (الجمعية الوطنية) 25، 38، 62.

المجلس الوطني للثورة الجزائرية 30،

52، 77، 84، 87، 150، 192.

منظمة الجيش السري 152، 155، 169،

170، 176، 178، 180.

المنظمة الخاصة 15.

-ه-

هيئة الأركان العامة 51، 52، 84، 88،

186-187، 188، 189، 190، 191،

192، 193، 194.

هيئة الأمم المتحدة 13، 14، 15، 32،

33، 34، 37، 55، 58، 66، 67، 86،

69، 78، 79، 80، 88، 92، 98، 99،

101، 102، 103، 106، 132، 135،

138، 154، 167.

الهيئة التنفيذية المؤقتة 156، 177، 193.

-ن-

نجم شمال إفريقيا 174.



فهرس المحتويات

فهرس الموضوعات:

أ	مقدمة
	الفصل الأول: السياسة الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية " مرحلة الجزائر الفرنسية	
س	" 1959-1954
13	المبحث الأول: إندلاع الثورة التحريرية وردود الفعل الأولية حولها.
13	المطلب الأول: الوضع العام عشية أول نوفمبر 1954م.
16	المطلب الثاني: إندلاع الثورة (الاستراتيجية والأهداف).
19	المطلب الثالث: ردود الفعل الأولية حول إندلاع الثورة التحريرية.
23	المبحث الثاني: الثورة الجزائرية في عهد الجمهورية الرابعة 1954-1958م.
23	المطلب الأول: سياسة الجمهورية الفرنسية الرابعة اتجاه الثورة.
28	المطلب الثاني: تطور إستراتيجية الثورة في مواجهة السياسة الفرنسية.
34	المبحث الثالث: الجمهورية الفرنسية الرابعة بين قوة الثورة وضغط المستوطنين.
34	المطلب الأول: أزمة الحكومات الفرنسية المتعاقبة.
39	المطلب الثاني: إنقلاب 13 ماي 1958 وعودة الجنرال دو غول لحكم فرنسا.
	المبحث الرابع: الثورة الجزائرية في عهد الجنرال دوغول "مرحلة الجزائر	
43	الفرنسية 1958-1959".
43	المطلب الأول: سياسة الجنرال دو غول للقضاء على الثورة
49	المطلب الثاني: إستراتيجية جبهة التحرير في مواجهة سياسة دوغول.
	الفصل الثاني: إعلان مبدأ تقرير المصير في الجزائر وردود الفعل الأولية حوله.	
56
57	المبحث الأول: دوغول والتحضير ليوم 16 سبتمبر 1959م.
57	المطلب الأول: اسباب التحول في السياسة الفرنسية.
60	المطلب الثاني: التحضير ليوم 16 سبتمبر 1959.
69	المبحث الثاني: دوغول والإعلان عن حق تقرير المصير في الجزائر.
76	المبحث الثالث: جواب الحكومة الوقته للجمهورية الجزائرية.

المبحث الرابع:ردود الفعل والمواقف الأولية من إعلان 16سبتمبر1959م وبيان 28	
سبتمبر1959م.	83
المطلب الأول:ردود الفعل والمواقف الجزائرية.	83
المطلب الثاني: ردود الفعل الفرنسية:.....	88
المطلب الثالث: ردود الفعل والمواقف الدولية.....	94
المبحث الخامس: حقيقة سياسة تقرير المصير بين الطرح الديغولي وتصور جبهة	
التحرير الوطني.....	104
الفصل الثالث: تطور سياسة تقرير المصير الفرنسية وإستقلال الجزائر.	111
المبحث الأول:تقرير المصير أمام تمرد المستوطنين والجيش الفرنسي في الجزائر: ...	112
المبحث الثاني: دوغول والتمهيد لمناورة الجزائر الجزائرية.	118
المبحث الثالث: سياسة تقرير المصير من المناورة إلى المفاوضة " مرحلة الجزائر	
الجزائرية "	124
المطلب الأول: دوغول بين تقرير المصير وسلم الشجعان (لقاء الإيليزي).....	124
المطلب الثاني: خطاب 14 جوان 1960- هل هي العودة لتقرير المصير؟-.....	128
المطلب الثالث:4 نوفمبر 1960 م نحو "جمهورية جزائرية"	133
المطلب الرابع: مظاهرات 11ديسمبر1960م واقتناع دوغول النهائي بتطبيق سياسة	
تقرير المصير.	136
المبحث الرابع:إستفتاء8جانفي1961 والمفاوضات الرسمية لتقرير المصير في الجزائر.	
.....	140
المطلب الأول: الشعب الفرنسي يزكي سياسة تقرير المصير في الجزائر.....	140
المطلب الثاني:الإعلان عن المفاوضات ورد فعل جنرالات الجزائر.....	142
المطلب الثالث:مفاوضات تقرير المصير أمام قضية الصحراء.	146
المطلب الرابع:مفاوضات إيفيان الثانية "تقرير المصير في الجزائر حقيقة "	151
الفصل الرابع: إنعكاسات سياسة تقرير المصير الفرنسية على مستقبل الجزائر.....	158
المبحث الأول:إنعكاسات سياسة تقرير المصير على الجزائر الفرنسية.....	159
المبحث الثاني: إنعكاسات سياسة تقرير المصير على الجزائر الجزائرية.....	171

183	المبحث الثالث: إنعكاسات سياسة تقرير المصير على الجزائر المستقلة.....
198	خاتمة
196	الملاحق.....
244	بيبلوغرافيا البحث:.....
260	الفهارس